

١٨٤٢
~~١٨٤٤~~
دفع



٥١٥٥
٥١٨

مِزَانَةُ الْمَحَلَّةِ

وهي شرح مجلة القوانين الشرعية والاحكام المدنية

اعتنى بها

يوسف آصاف

مكتبي جريدة المحاكم، ومحام امام محكمة الاستئناف

وسائر المحاكم الاهلية

(طبع بالطبعة الحكومية بمصر سنة ١٨٩٤)

مرآة المجلة

المقدمة

ان النعمة السنية قنت مؤخرأ على الافكار بالانجاء الى علم الفقه وهو لاشك
 بحر لاساحل له واستنباط درر المسائل اللازمة من حل المشكلات يتوقف على
 مهارة علمية وعلى الخصوص مذهب الحنفية . لانهم فيه يجتهدون كثيرون متفاوتون
 في الطبقة ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل به تنجيح بل لبت
 مسائله اشتتاتاً متشعبة الى ان ظهرت فيه كتب كثيرة مثل الفتاوي التاتارخانية
 والفتاوي الهندية وغيرها . الا ان مؤلفي هذه الكتب ما استطاعوا حصر جميع
 الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية كونها في الواقع عبارة عن مؤلفات
 مطوية تصور ما حصل تطبيقه من الحوادث على القواعد الفقهية واقتتبه الفتاوي
 فيما غير من الزمان . ولهذا جمع ابن نجيم رحمه الله كثيراً من القواعد الفقهية
 والمسائل الكلية المدوج تحتها فروع الفقه ففتح بذلك باباً يسهل التوصل منه
 الى الاحاطة بالمسائل ولم يسمح الزمان بعده بما لم يقه يحذو حذوه حتى يجعل أثره
 طريقاً واسعاً الى ان تشكلت في دار السعادة جمعية من العلماء الااضل تحت
 رئاسة صاحب المطبوعة أحمد جودت باشا ناظر ديوان الاحكام العدلية سابقاً فاخذت
 عن المرحوم ابن نجيم ما جمعه من القواعد وازافت عليه مسائل واموراً كثيرة
 الوقوع في المعاملات ثم جمعت كثيراً من أقوال السادة الحنفية الموثوق بها وسمت
 جميع ذلك « بحجة الاحكام العدلية » وبعد ان وقعت لدى الباب السالى موقع
 الاستحسان تلمقت الاداة السنية بان تكون دستوراً للعمل بها .

أما أحكام الشرع فإن لم يفتوا على نقل صريح لا يجب عليهم أن يحكموا بمجرد الاستناد إلى واحدة من قواعد المجتهدين إلا أن ذلك لا يندمها فائدة كلية في ضبط المسائل فالمطلوبون بمجرد الاطلاع عليها يضبطون المسائل بإدلتها وبها يمكن للإنسان أن يطبق معاملاته على الشرع الشريف. ولا يخفى أن الأكثر في الكتب الفقهية أن المسائل تذكر مخلوطة مع المبادئ لكن في هذه المجلة قد حرر في أول كل كتاب منها مقدمة تشمل على الاصطلاحات المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل السالفة على الترتيب.

والمجلة هي المستور الأعظم لكثير من الأحكام في بلاد الدولة العلية لأن قواعدنا مستخرجة من الشرح الشريف. كان أصل وضعها باللغة التركية ثم ترجمت إلى اللغة العربية وقد عثر على نسخة منها في اللغة التركية وعلى كل مادة شرح باللغة العربية وجيز العبارة جامع لثبوت أشهر الأقوال الأئمة الأفاضل بحيث كل من يطالعها يجد ما ينشده من شاة للقوائد بدون أن يفتى الوقت الطويل في مطالعة الكتب المطولة ولا يستفيد منها غير القليل فخطر على فكري أن أعدل العبارة التركية لكل مادة بالعبارة العربية وأضع تحتها الشرح العربي الجليل لما يسهل على المطلع العربي معرفة نص المادة مع شرحها وبذلك تتم له الفائدة. أما الشرح فلقد ضلوا فحاملوا مسعودا قدي مفتي قيسرية قد أخذوا عن أجل الكتب الفقهية منها حاشية الحموي والفتاوي الهندية والتأخر خاتبة وفتاوى بدران ودر المختار والمطحاوي والفتاوى الأقروية وشرح مجمع الأنهر وصرة الفتاوى ودر المنتقى وغيرها.

وقد علق على الشرح بعض الحواشي حضرة الكامل الفاضل إبراهيم الحاي وضمتها به تحت هذه العلامة (ح ١) أي حاشية إبراهيم لأسأل الله أن ينفع بها أبناء جلدتي وهو السميع الجيب.

يوسف آصاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

محتوية على مقالتين

المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

(المادة الاولى)



الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية .
والمسائل الفقهية إما ان تتعلق بأمر الآخرة وهي المبادئ وأما ان
تتعلق بأمر الدنيا . وهي تنقسم الى مناهكات ومعاملات وعقوبات فان
البادئ تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما
يكون بقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع
الاناث لتولدهم والتناسل . ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم
انقطاع الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور
الصناعية الى الغذاء واللباس والسكن وذلك ايضا يتوقف على التعاون

والتشاور بين الافراد . والحاصل ان الانسان من حيث انه مدنى
 بالطبع لا يمكن ان يبش على وجه الافراد كسائر الحيوانات بل يحتاج
 الى التعاون والتشارك بسط بساط المدنية والحال ان كل شخص يطلب
 ما يلائمه ويغضب على من يزاحمه فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم
 محفوظين من الخلل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازدواج
 وهي قسم المناكحات من علم الفقه وفيها به التمدن من التعاون والتشارك
 وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار أمر التمدن على هذا النوال لم
 ترتيب احكام الجزاء وهي قسم المقويات من الفقه

وها هو ذا قد وقمت المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل
 الكثيرة الوقوع في المسائل غب استخراجها وجمعها من الكتب
 المتبررة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى
 فصول فالمسائل القرعية التي تصير معمولاً بها في المحاكم هي المسائل
 التي سذكر في الابواب والفصول الا ان المحققين من الفقهاء قد
 ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل
 كثيرة وتلك القواعد مسلمة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ ادلة لاثبات
 المسائل وتفهيمها في بادئ الامر فذكرها يوجب الاستئناس بالمسائل
 ويكوي وسيلة لتقررها في الالذهان فانما جمع تسع وتسعون قاعدة
 فقهية وحررت مقالة ثانية في المقدمة على ما سياتي . ثم ان بعض هذه

القواعد وان كان بحيث اذا انفرد بوجوده من مشتملاته بعض
الاستثنائات لكن لا تحتمل كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان
بعضها يخص ويقتد ببعضاً

الفقه لغة العلم بالشيء ثم خص بعلوم الشريعة واصطلاحاً عند الأصوليين العلم
بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسب عن ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ
القواعد واقله ثلاثة وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل
(ح ١) وفي المرقاة الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها عملاً

المقالة الثانية

في بيان القواعد الفقهية

(المادة الثانية)

الامور بمقاصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على امر يكون على
مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

فلو رعى انسان سبها قاصداً صيداً فاصاب انساناً فقتله لا يتل به
(قال في الاشياء الامور بمقاصدها) وفيه بيان ان الشيء الواحد يتصل
بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له. وقالوا في باب النقطة ان اخذها بنية ردّها حل
له ردّها وان اخذها بنية نفسه كان غاصباً آمناً (اشياء في بيان القاعدة
الثانية) والحرف في كوز وجب لا يتفهم به الا بالذن صاحبه للملكه باحراره (در مختار
في الشرب) وقال ان الاصل قصد الاحراز وعدمه وبما صرحوا به انه لو
وضع رجل طستاً على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فرقمه آخر ان وضعه الاول
لذلك فهو له والا فللراغب (رد مختار على در مختار) وما احرز في جب ونحوه

فليس لاحد ان يأخذ منه شيئاً بدون اذن صاحبه وله يمينه لانه ملكه بالاحراز
فصار كالمحمول والحشيش الا انه لا قطع في مرقته لقيام شبهة التمسك فيه حتى لو
سرق السبان في موضع يميز وجوده وهو يساوي نصيباً لم يقطع يده كذا
في الخزانة (حنديه في أول كتاب القسرة) وان أخذه احد من الماء المحرز
بغير اذنه نبت (رد مختار على در المختار) ومن نصب فسطاطاً وتقل به
صيدان قصد نصب الفسطاط للصيد يملكه وان لم يقصد لا يملكه (آثار خاتمه في
الفصل الثاني من كتاب الصيد) وله فروع كثيرة في الاشياء وغيره

(المادة الثالثة)

المبرة في العقود للمقاصد والمغاني لا للاتفاظ والمباني ولما يجري

حكم الرهن في البيع بالوفاء

(الاخبار بالمقاصد والنيات لا للاتفاظ) ولا فرق بين بيع الوفاء وبين
الرهن في حكم من الاحكام بان المتعاقدين وان سمي بيعاً لكن خضعها
الاستيثاق بالدين اذ الماقدان يقول كل واحد بعد هذا القدر رهنتم ملكي فلائاً
والمشتري يقول ارهنتم ملك فلان والمبرة في التصرفات للمقاصد والمغاني لا
للاتفاظ والمباني (جامع الفتاوى في بيع الوفاء)

اذا شرط البراءة في الكفالة يكون حوالة حينئذ اعتباراً للمعنى كما ان الحوالة
بشرط عدم براءة المحيل كفالة (كذا في الدرر في كتاب الكفالة ملخصاً)

(المادة الرابعة)

اليقين لا يزول بالشك

يعني لو كان لسان على آخر دين ييقن وشك في وفائه لا يسقط
(اليقين لا يزول بالشك) قلت يتدرج في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل
بشء ما كان على ما كان ويتفرع عليها مسائل ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد
على عمرو القسمة فبرهن عمرو على الاداء او الإبراء فبرهن زيد على ان له

عليه لما لم تقبل حتى ينوا انها حادثة بعد الاداء أو الإبراء (من الاشياء ملخصاً)
(المادة الخامسة)

الاصل بقاء ما كان على ما كان

بني لو اشترى انسان من آخر شيئاً وتركه عنده ثم جاء ليستلمه فادعى فقيره
كان القول للبائع انه باقى على ما كان عند شرائه ما لم يتم دليل على فقيره
(الاستصحاب وهو) كما في التحرير (الحكم بقاء امر محقق لم يظن
عدمه) واختلف في حجية فقول حجة مطلقاً وتفاء كثير مطلقاً . واختار
الفحول الثلاثة أبو زيد وشمس الأئمة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق
وهو المشهور عند الفقهاء وما فرع عليه الشقص اذا بيع من الدار وطالب الشريك
للشقة فانكر المشتري ملك الطالب لها في بدء فالتقول له ولا شقة الايبنة ومنها
المفقود لا يرث عندها ولا يورث (من الاشياء ملخصاً)

(المادة السادسة)

القديم يترك على قدمه

بني كالطريق والجري والمسبل يترك على حاله القديم ما لم يتم دليل على خلافه
القديم يترك على قدمه (اذ الاصل ابقائه ما كان على ما كان) خير الدين
أندسي في فصل الحيطان (وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه نهراً
أو ينصب عليه دس أو دالة كمناعورة أو جسر أو قنطرة أو يوسع فم النهر
أو يقسم بالأيام والحال انه قد كانت القسمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة فتحها
النتب لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق (در المختار في الشرب ملخصاً)
ما كان قديماً يترك على حاله ولا يتغير الا بحجة (خائب في الشرب)
(ح ١) القديم يترك على قدمه اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان لللبة الظن
بالمسلمين بانه ما وضع الا بوجه شرعى
خير الدين في الحيطان

وان كانت الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع (اقروي)

(المادة السابعة)

الضرر لا يكون قديماً

يعني لا يعتبر القدم فيما ضرره فاحش كما لو كان مجري قذر في الطريق العام فيمنع ضرره ولو كان قديماً

وان كان يضر بالعادة لا يجوز لاحد احداثه لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (در المختار في باب ما يحدث في الطريق) وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر بين لوجودها فيها (من تنقيح الحامدي في الحيان) بالوعة قديمة لرجل على نهر السفنة يدخل في سكة غير نالذة . قال ابو بكر البليغي لا عبرة بالقديم والحادث في هذا وعلم برهانه فان لم يرتفع رفع الامر الى صاحب الحبة ليأمره بالرفع (من فصول المبادئ في فصل الرابع والثلاثين)

(المادة الثامنة)

الاصل براءة الذمة فإذا اتلف وجعل مال اخر واختلفنا في مقداره يكون

القول بالتلف واليئنة على صاحب المال لاثبات الزيادة

(الاصل براءة الذمة) فإذا اختلفنا في قيمة المتلف والمتصوب فالقول قول المدعى لان الاصل البراءة عما زاد ولو اقر بشئ أو حق قبل تفسيره بحاله قيمة فالقول لعمرك مع يئنه (شرح الجامع)

(المادة التاسعة)

الاصل في الصفات العارضة المدم مثلاً اذا اختلف شريكاً المضاربة

في حصول الربح وعدمه فالقول للمضارب واليئنة على رب المال

لإثبات الربح

(الاصل في الصفات العارضة للعدم) مثله قول الشريك والمضارب انه لم يربح فالقول للمضارب لان الاصل عدمه ومنها لو ثبت عليه دين باقرار أو بينة وادعى الاداء أو الإبراء فالقول للادعين لان الاصل العدم في الصفات العارضة واما في الصفات الاصلية فالأصل الوجود ومثال الدفات الاصلية في الاشياء في قاعدة الاصل لعدم

(المادة العارضة)

ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فاذا ثبت في زمان ملك شيء لاحد يحكم ببقاء الملك ما لم يوجد ما يزيله

(الاصل بقاء ما كان على ما كان) أي انما يوجب إتياء ما كان وثبت في الماضي الى الحال لعدم المعبر فثبت أكثر علمنا حجة دافعة لاستحقاق لمغير لا مثبتة للحكم شرعي لان الدليل الموجب للحكم لا يدل على البقاء ضرورة ان بقاء الشيء غير وجوده وحدوثه لان البقاء عبارة عن استمرار الوجود وربما يكون الشيء موجبا لمحدث شيء دون استمراره (شرح مبسوط)

(المادة ١١)

الاصل اضافة الحوادث الى اقرب أوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف في زمن حدوث أمر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم يثبت نسبه الى زمان بعيد

يعني لو تزوج مسلم ذميه ومهر فزعت نها سمحت قبل موته انزل منه وادعى وارثه انها اسامت بعد موته كان اتول قوله ووترته لم يستجب لبياسة وكذلك اقول للبائع ان العرب حدث عند المنعز

(الاصل اضافة الحوادث الى اقرب أوقاته) ومما نفعته على الاصل ما لو اقر الوارث ثم مات فقال للمقر له أقر في الصحة ولت تزمت في مرضه فالقول

الورثة والابنة يتناظر له. وان لم يتم بينه وارادوا تحلافهم فله ذلك ومنها ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فاراً فترت وقالت الورثة ابانها في محضه فلا ترث كل القول لها فترث (من الاشياء)

(المادة ١٢)

الاصل في الكلام الحقيقة

يتم بحمل المقطع على المعنى الموضوع له حيث لا قرينة مانسة من ارادته فلو قال انسان اكلت مال فلان يحمل على الطعام ما لم توجد قرينة تدل على انه انكر حاله عليه من الدين ونحو ذلك

(الاصل في الكلام الحقيقة) وعلى ذلك فروع كثيرة منها لو وقف على ولد له او اوصى لولد زيد لا يدخل ولد له وان كان له ولد صلب فان لم يكن له ولد لصلبه لاستحقاق ولد الابن واختلاف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول ويصح فانما ولد لواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في الولد الصلب وهذا في المفرد واما اذا وقف اولاده دخل النسل كله وكما هو المقرر فيه والا فالولد مفرد او جمعا حقيقة في الصلب (من الاشياء)

(المادة ١٣)

لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

وذلك كمن اخذ ثوباً من رزاز وقال له اخذته بشجرة وحمله وذهب به ولم يمتعه والراز يقول لا اعطيه الا باحد عشر يلزم المشـ. تري احد عشر ولا تعتبر دلالة تركه معه على رضاه بشجرة

(لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح) اذا اريد بالدلالة الدلالة الحالية فعدم اعتبارها عند التصريح ظاهر اذ دلالة الحال ضعيفة بالقياس الى التصريح فهي سابقة في جنب القوي (شرح جامع) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم سرقة ونظر فيها ودفع الى اخر فنظر فيها ثم ضاعت لم يشمن احد لوجود الاذن

في مثله دلاله (حديه في الباب الرابع عشر في المثنويات من التصب) (اقول)
 بخلاف النهي صراحة لما سر لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح (لحرره)
 (المادة ١٤)

لا مساع للاجتهاد في مورد النص

يبنى ما كان مضاءً وانما كقوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا لا يسوغ
 الحكم بخلافه بجملة على معنى اخر
 (لا مساع للاجتهاد في مورد النص) فلو قضى القاضي بجواز بيع متروك
 التسمية وحل اكله لا يقض مع جواز بيعه عند الشاى رحمه الله تعالى لخالفه قوله
 تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ولان صحة القياس والاجتهاد مشروط
 بالنص في التصرع على ثبوت ان والله القياس فيها وان خالفه رد (شرح مجامع)
 (المادة ١٥)

ما ثبت على خلاف القياس فدينه لا يقاس عليه

حيث ثبت ان الاصل لا يقتل بفرعه فلا يقاس غيره عليه لانه مخالف
 للقياس من ان قاتل العمد المدون يقتل
 (ما ثبت على غير القياس فدينه لا يقاس عليه) كشهادة واحد قبلها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حزيمة رضى الله عنه وقال عليه الصلوة والسلام من
 شهد حزيمة حسب هذه الشهادة وردت على خلاف القياس فتصور على مورد فان
 نصاب الشهادة اثنان بقوله تعالى (واستشهدوا شريدين من رجالكم) وكل
 تسعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يسع به التعليل والتعدي الى
 غيره كما فعله الروافض حيث جوزوا تسعة لسوة لغيره عليه السلام وهو يوط لانه
 ثبت له عليه السلام بطريق الكرامة خاصة فلا يجوز لغيره (شرح مجامع)
 (المادة ١٦)

الاجتهاد لا يقتض بمثله

يعرف لورفع لقاصر حتى حكم قاض شانهى لا ينعطف ولو كان غائلاً
لمذهب امامه

(الاجتهاد لا يتنقض بالاجتهاد) ودليها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضى
الله عنه في مسئل وخالفه عمر رضى الله عنه فيها ولم يتنقض حكمه وعلاه
بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يؤدى الى لا يستقر حكم وفيه
مشقة لسديدة ومن فروع ذلك لو حكم القاضى ببرد شهادة الفاسق ثم تاب
فأعادها لم تقبل وعلاه بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة يقتضين نقض الاجتهاد
بالاجتهاد من ردت شهادته لعله ثم زالت ثم أعادها في تلك المدة لم تقبل الا في
الصبي والاعمى ومنها لو حكم الحاكم بشئ ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ومنها
حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب
القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع
واستثنى بعضهم من هذه القاعدة مستثنين اعادة نقض القصة اذا ظهر فيها
غيب فاحش فانها وقعت بالاجتهاد والثانية اذا راي الامام شيئاً ثم مات او
عزل للتباني تغييره حيث كان من الامور الدائمة (اشياء ماضية)

(المادة ١٧)

المشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سبباً للتسهيل
ويلزم التوسيع في وقت المضائق يتفرع على هذا الاصل كثير من
الاحكام الفقهية كالتراض والحوالة والمجر وغير ذلك وما جوزه
القهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية مستنبط من هذه
القاعدة

(المشقة تجلب التيسير) واسباب التخفيف سبعة اسقر واراض والاكرام والجهل
والسر وعموم البرى وتنقض (اشياء) ومثال الرخصة اجل لسبب

التخفيف منفصل مذكور في الاشياء وكثير من المسائل الفقهية بنية عليه
فارجع اليه ان شئت (لحرره)

(المادة ١٨)

الامر اذا ضاق اتسع يبنى انه اذا ظهرت مشقة في امر برخص

فيه ويوسع

ذكر مضمهم (ان الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق) وجع
بضم قوله كلما تجاوز عن حده انعكس الى ضده ونظير هاتين القاعدتين
في التماكس قولهم يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء وقولهم يقتصر في
الابتداء مالا يقتصر في البقاء وقريب من هذا الجنس من لا تجوز اجزائه ابتداء
وتجاوزاته ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يوله الاستخلاف لم يجز
ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا واجاز القاضي احكامه
يجوز (اشياء قبيل القاعدة الخامسة)

(ح ١) والمراد بالاتساع الترخص عن الاقيسة وطرد القواعد والمراد
بالضيق المشقة (حوى) والمراد من البعض الشائعي كما في تنج القدير (حوى)

(المادة ١٩)

لا ضرر ولا ضرار

يبنى لو قبح الانسان كوة على مقر نساء جاره لا يسوغ لجاره ان يفتح كوة
على مقر نساء مكافاة له بل يمنع كل منها عن ضرره بالآخر فالضرر ما كان
بين فردين كل منهما يضر الآخر

(الضرر لا يزال بالضرر) بل يزال بلا ضرر فلا يلزم نعيم الشريك فلو
عمر احدهما لا يرجع على الشريك الاخر انتهى لعله اذا كان تدمير المشترك
من أحدهما يثير اذن القاضي ولو عمر باذنه يرجع محصته (شرح مجامع)

(ح ١) ومن فروعا عدم وجوب الميزة على الشريك وانما يقال لم يرد

اتفق وأجس العين الى استيفاء قيمة ثبائه وأما التلقة فالاول ان كان بعير اذن
القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المتمد (اشباه)
(المادة ٢٠)

الضرر يزال

يعنى انه يجب اعدام الضرر وازالة كقتل الحيوان الضار وأسباب الامراض
والفتن ونحو ذلك من المضار كقطع الطريق والسرقات
(الضرر يزال) نقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار اخبرجه الحاكم
وماك وبسر ياته لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء ويتقى عليه كثير من
ابواب الفتنة كارد بيب وجميع انواع الحيازات والشفعة فانها للشريك الثدار
المشتركة لدفع ضرر القسمة وللجار لدفع ضرر الجار السوء وكالتصاص
والحدود والكفارات وخيل التلقات والجبر على القسمة ونصب الأئمة والقضاة
ودفع الصائل وقال المشركين والبعث كذا حاشية المولى العلاتي (شرح مجامع)
أخذاً من الاشياء

(المادة ٢١)

الضرورات تبيح المحظورات

يعنى اذا نزل بالانسان احتياج ملهى كالجوع الميت مباح له اكل الميتة
والاكل من مال اجنبى بعير رضاه ونحو ذلك من المنوعات وقت الرخاء
والسعة والاختيار

(الضرورات تبيح المحظورات) ومن نه جاز اكل الميتة عند المحصة
واساغة القسمة بالمحر والتلفظ بكلمة الكفر للإكراه وكذا اتلاف المال وأخذ
مال المبتغ الاداء من الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو ادى الى قتله
(اشباه) وتفصيله والمستثنيات من هذه القاعدة مذكور فيه

(المادة ٢٢)

الضرورات تقدر بقدرها

يعنى ان ما ابيح للضرورة انما تكون اباحته على قدر ازالة الضرورة فلا
تباح الزيادة على ذلك بل يجب الاقتصاد على ما يبقى الرمي ويكون سداداً من حوز
(ما ابيح للضرورة بقدر بقدرها) ولذا قال في ايمان القاهرية ان الميئين
الكاذبة لا تباح للضرورة وانما تباح للتعرض انتهى . يعنى لاندفاعها بالتعرض
ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا بقدر سد الرمق والطعام في دار الحرب
يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما ابيح للضرورة (اشياء تفصيل فيه)

(المادة ٢٣)

ما جاز لعذر بطل بزواله

يعنى اذا زالت الضرورة بطلت اباحة المنوع
(ما جاز بعذر بطل بزواله) فبطل التيمم اذا قدم على استعمال الماء فان كان
لقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمريض بطل ببرئه وان كان لبرد بطل بزواله
وبنى ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح
بعد الاشهد أو مسافراً فقدم ان يبطل الاشهد على القول بانها لا تجوز الا الموت
الاصل أو مرضه أو سفره (اشياء)

(المادة ٢٤)

اذا زال المانع عاد المنوع

يعنى لو كان المانع من قبول اداء شهادة انسان صغر سنه مثلاً فبلغ قبلت شهادته
(اذا زال المانع عاد المنوع) فاذا حدث عيب في يد المشتري بمنع الرد
أي رد المشتري وانما زال ذلك العيب الحادث بنفسه أو بالمعالجة جاز رده
باليب التقديم انتهى (شرح مجامع)

(المادة ٢٥)

الضرر لا يزال بمثله

يعني اذا كان في إزالة الضرر ضرر مثله لا يزال حيث يكون ذلك عبثاً بلا فائدة
(الضرر لا يزال بمثله) واذا ازيل الضرر العام يتحمل ضرر الخاص لم يزال
بمثله لان الخاص ليس مثل العام (حاشية الاشياء للحموى)
(ح ١) ومنها جواز الحجر على السفيه عندها وعليه التقوى دفعا للضرر العام
ومنها منع اتخاذ حاتون للطبخ بين الزلازين (حموى)

(المادة ٢٦)

يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل
(الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام) من فروعها وجوب تقض حالط
مملوك مائل الى طريق عام على مالكها دفعا للضرر العام. ومنها التسمير عند تصدي
أرباب العلمام في بيعة يمين فاحش. ومنها جواز الحجر على العاقل البالغ الحر عند أبي
حنيفة في ثلثة الفتى المساجن والطبيب الجاهل والمكاري المقاس دفعا للضرر
العام (شرح مجامع)

ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندها لقضاء دينه دفعا للضرر عن الرماء
ومنها بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع دفعا للضرر
العام وكذا لكل ضرر عام (اشياء)

(المادة ٢٧)

الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف

يعني لو اشترفت سفينة على الفرق مثلاً وكان في طرح المال سلامة للنفوس
يطرح في البحر قدر ما يسلمها من الفرق
(الضرر الاشد يزال بالاخف) تنبيه آخر أيضاً تفيد القاعدة بما لو كان أحدهما
أعظم ضرراً من الآخر فإن الاشد يزال بالاخف فن ذلك الاجبار على قضاء الدين

والنفقات الواجبات ومنها ليس الا بال لو امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الدين
ومنها لو ابتلعت دجاجة لؤلؤة ينظر الى اكثرهما قيمة فيضن صاحب الاكثر قيمة
الاقل اهـ (اشياء فيه تفصيل من فروعه)

(المادة ٢٨)

اذا تعارض مفسدتان روى اعظمهما ضرراً بارتكاب اخفهما

يعنى انه يجب ان يستعان بمن يأخذ المال على من يقتل النفوس مثلاً
(اذا تعارض مفسدتان روى اعظمهما ضرراً بارتكاب اخفهما) الاصل في هذا
ان من ابتلى ببليتين وهما متساويتان يأخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهوئها لان
مباشرة الحرام لا يجوز لا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثله رجل له
جرح لو سجد سال جرحه فانه يرمى ويهدى فاعداً لان ترك السجود اهلون
من الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع
على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال (اشياء)

(المادة ٢٩)

يختار اهلون الشرين

يعنى لو تَسَرَّعتن اعداؤنا بأسرانا نرمي بقصد الاعداء
كما مر اذا تعارض مفسدتان بحمل اهوئها (اشياء)
كما اذا اتمك الجربيل بما عليه في الحديقة على حديقة رجل في اسفل الجبل
يرد بقل قيمتها صاحب الاكثر على صاحب الاقل ويملكها وكذا الحكم في الساحة
وكرأس ثوب تدخل في جب غيره لا يمكن القصل الا بكسر احدهما ينظر الى
قيمتها فالأكثر يملكه صاحب الاكثر ويشتمل القيمة لصاحب الاقل (اقروى في المصنف)

(المادة ٣٠)

دفعه المفاسد أولى من جلب المنافع

يعنى دفع اسباب الامراض أولى من جلب الادوية مثلاً فالتخيلة قبل التحلية

درة المفاسد) أى رلعها وإزالها (أولى من جلب المصالح) فإذا تمارض مفسدة
ومع ذلك تقدم دفع المفسدة غالباً لأن اعتناء الشرع بالثبات أشد من اعتائه بالأموال
والدلالة إذا وجب عليها الفصل ولم تجهد ستره من الرجال تؤخر الفصل (اشباه)
لو كان لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا كان الضرر الحاصل من
تصرفه المتعلق لغيره ضرراً يئاً فيمنع من ذلك . اعلم أن للإنسان أن يتصرف
في ملكه ما شاء ما لم يضر غيره ضرراً يئاً وعليه الفتوى (منح الفقار في كتاب
التصا) (في مسائل شتى)

(المادة ٣١)

الضرر يدفع بقدر الامكان

يعنى لو دخل عليك سارق مثلاً فادفعه عنك بقدر امكانك فإذا كان ممن
يملك بالحق فلا تدفعه بالسيف
(الضرر مدفوع بقدر الامكان) فكيف الاب إذا امتنع عن الاتحاق على
ولده قالوا من شر على المسلمين سيفاً فليهم أن يقتلوه لقوله عليه السلام من
شر على المسلمين سيفاً فقد حل دمه ولأنه باغ فسلط عصمته (شرح مجامع)
وكا وقع في التهذيب صاحب البناء لو فتح كوة في ساحة ونحوها لا يمنع والفتوى
على أنه إن كانت المنظرة موضع البناء يمنع (تالواخاني في آخر فصل القسم)
(المادة ٣٢)

الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ومن هذا القيل يجوز
البيع بالوفاء حيث أنه لما كثرت الديون على أهل بخارى مدت الحاجة
إلى ذلك فصار مريعاً

(الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة) ولهذا جوزت الاجارة
على خلاف القياس والحاجة وكذا قلنا لا يجوز اجارة بيت بتالغ بيت لانحداج جنس
البيت فلا حاجة بخلاف ما إذا اختلف ومنها ضمان الدرك جوزت على خلاف القياس

ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه يبيع المدوم دفعا لحاجة المتابع
ومنها جواز الاستمناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيه وما يستعمله
من ماء وشربة السقاء ومنها الإفتاء بصحة بيع الوفاء حين كثر الدين على
أهل بخارى وهكذا بمصر وقد سمعوا بيع الأمانة والثأفية بسموه الرحمن
الماء وهكذا سواء في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكثر من باب خيار
الشرط وفي القبة وإثنية يجوز لمحتاج الاستئناس بالبيع انتهى (اشباه) (في
القاعدة السادسة من الخامسة)

(ح ١) قوله جوزت الإجارة على خلاف القياس وذلك لأن المفقود عليه
فيها وهو المتابع مدوم فالقياس بإطلاق ذلك (حوى) . قوله جوز على خلاف
القياس لأن القيان على البايع فيصير كفيلا ومكذولا عنه وبه يظهر أنه لو ضمنه
غير البايع لم يكن مخالفاً للقياس لاستفاء الدية في حقه . وذلك نحو أن يقتض
عشرة دنانير مثلا ويجعل لربها شيئاً معلوماً في كل يوم ربما (حوى)

(المادة ٣٣)

الاضطرار لا يبطل حق الغير بشرط على هذه القاعدة أنه لو اضطر
إنسان من الجوع فأكل طعام الآخر ضمن قيمته

(الاضطرار لا يبطل حق غيره) سواء كان الاضطراب سبباً أو كالجاعة أو
بالأكرام المأجور بالتسل أو لقطع أو بغير المأجور في الأول يأكل مال الغير قدر
الحاجة ويضمن بعده مثل ما اتفق أن كان مثلياً أو قيمته إن كان جيبياً ويضمن ذلك
جبل سائل وإن كان في قتله مضطراً لدفع الضرر عن نفسه وفي الثاني يكون
الحاصل ضامناً بلا مشاركة الفاعل للحاصل في الموجب إلا الأثم فهو فيها وفي
الثالث يحرم على المكره الاتلاف حرمة لا يحتمل الرخصة فيكون ضامناً كالتأص
إن مثلياً مثله وإن قيمياً قيمته بحق الغير تأت لا يزول بوجه ما (شرح مجامع)
(ح ١) لأن الفاعل لا يصلح أنه لحاصل في حق الأثم إذ لا يمكن لأحد أن

يجب على دين غيره ويكتسب الاتم لغيره كذا قال المولى العاتقي في منواه
(شرح المجامع)

(المادة ٣٤)

ما حرم أخذه حرم اعطاؤه

يعني كما ان اعطاء المال بالربا حرام كذلك أخذه بالربا حرام وكذلك طلبه
بالربا حرام ومثل الربا غيره من المحرمات

(ما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا والرشوة واجرة النايحة ومهر البني
الا في مسائل اما لحوف على نفسه أو ماله أو ليسوى امره عند سلطان أو أمر
الاطماني فانه يحرم له الاخذ والاعطاء كذا نقل عن شرح الكنتز لابن النجيم
(ح ١) هذا في جانب الدافع وأما في المدفوع له فحرام

(المادة ٣٥)

ما حرم فعله حرم طلبه

ويقرب من هذا قاعدة (ما حرم فعله حرم طلبه) الا في مسألة ادعاء دعوى
صادقة فانكر التزيم فله تخليفه (اشياء ملخصاً مع شرحه حوى)
(ح ١) اقول انما كان له طلب تخليفه لانا لو لم نتجاوز ذلك لصناعت فائدة
التخفيف وهو رجاء النكول

(المادة ٣٦)

المادة محكمة يعني ان العادة عامة كانت او خاصة تجمل حكماً

لأبنيات حكم شرعى

يعني اذا كانت عادة البلدة ان من يهدي شيئاً في عرس المان يأخذ عوضه
يلزم شعوس ومثله حلوان العلم والمالغ حيث صار ذلك عادة يجب وقاؤه
المادة محكمة لقوله عليه السلام ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن
ولذا ترك الحقيقة بدلالة العادة فلو قال والله لا اضيع قدسي دار فلان يراد منه

الدخول مادة سواء كان حافياً أو متعللاً أو راجعاً وأما مجرد وضع القدم بالمنى
الحقيق فموجود مادة كما سبق (شرح مجاميع وتفصيله في اشباه في العادة السادسة)
(ح ١) وذكر الشهيد في شرح المنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس
من الامور الشكوة للقبولة عند الطباع السلية (اشباه)

(المادة ٣٧)

استعمال الناس حجة يجب العمل بها

يعنى كوضع اليد على شئ والتصرف فيه فانه دليل على الملك ظاهراً
(استعمال الناس حجة يجب العمل بها) واعلم ان اعتبار العرف والعادة
مرجع الى في اللغة في كثير من المسائل حتى جعلوا ذلك اسلاً وقالوا في
الاصول تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة فروعها منها حد الماء الجارى الاصح
انه مما يعمد الناس جارى ومنها وقوع البر الكثير في البراء الاصح ان الكثير
مما يستكره الناظر وهو المختار والعرف مما لا يصح فيه من الاموال الربوية
في كونه مكبلاً أو موزوناً وأما المتخصص على كبله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف
عندهما خلافاً لابي يوسف ومنها لو باع التاجر في السوق شيئاً بشئ ولم يصرح
بمحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان يأخذ البائع من ثمنه كل جمعة
فقدراً معلوماً تصرف البيع اليه بلا بيان للعرف (شرح مجاميع وتفصيله في الاشياء)
(ح ١) تمثيل . اذا تعارض العرف والشرع قدم عرف الاستعمال خصوصاً
في الاعيان فاذا حلف لا يجلس على القماش أو البساط أولاً يستغنى السراج لم
يبحث بمجلوسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وان سمي افة تعالى الشمس
سراجاً والارض بساطاً (شرح مجاميع وتفصيله في الاشياء)

(المادة ٣٨)

المتع مادة كالمستحققة

يعنى ان ما استحاله مادة لا تسع الدعوى به كالمستحيل عقلاً فاذا ادعى من

صرف بالتقرب على من صرف بالفق بأنه استدان منه مبلغاً لا تجوز للمادة وقوع مثله لا تسمع الدعوى به وكذا لو ادعى ان زيدا ابته ولا يولد مثله مثله (المتنع عادة كالمتنع حقيقة) ولهذا لزم على المقر ما اقربه للمقر له لان اقراره بالتفسير كاذباً بمنع عادة (شرح مجامع) وشرط كون الدعوى مما يحتمل الشك فالدعوى بما يستحيل وجوده عقلاً أو عادة باطلة كقوله لمعروف النسب أولن لا يولد مثله لثله هذا أبى وظهوره في المستحيل العادى كدعوى معروف بالتقرب اموالا عظيمة على آخراته اقترضه إليها دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم بساطتها (در مختار)

(المادة ٣٩)

لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان

تقدم مثال ذلك في المقدمة

(لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان) كغلق باب المسجد في غير وقت الصلوة يجوز في زماننا صيانة عن السرقة وكذا الامكنة والعرف فلو بمن أحد ضماً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبني ثلثة مثاليين للامام والمؤذن ان يأخذه بغير اذن المانع اما لو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والحفام يأخذه بغير اذن صريح فله ذلك انتهى (شرح مجامع)

(المادة ٤٠)

الحقيقة تترك بدلالة العادة

بني لو وكلت السائناً بشراء طعام لولية لا يشتري الا الطعام المعتاد في مثلها لا كل ما يؤكل

(الحقيقة تترك بدلالة العادة) فلو حلف واقه لا يأكل لحماً لا يحنث بأكل لحم الخنزير أو الادى لان التعامل والمادة لا يقع عليه لان لمهما لا يؤكل عادة هذا بتدعها ولما عند الامام فيحنث لان التفاهم يقع عليه (شرح مجامع)

(المادة ٤١)

أما تعتبر المادة اذا طردت أو غلبت

يعنى لا يلزم ان يكون جهاز المرس الا على المادة التالية فلو جهزت مرس
بأكثر من المادة التالية لا يعتبر ولا يقاس عليه

(أما تعتبر المادة اذا طردت أو غلبت) ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم
أو دنانير وكافا في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المايعة والرواج
الصرف البيع الى الاغلب . قال في الهداية لانه هو المتعارف فيصرف المطلق
اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئاً بدين ولم يصرحا بحال ولا تأجيل وكان
المتعارف فيها بينهما ان البائع يأخذ كل جمعة قدراً معلوماً فيصرف اليه بلا بيان
قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري تولية ولم يبين القسط هل
يكون للمشتري الخيار ففهم من اثبته والجمهور على انه يبيعه مرابحة بلا بيان لكونه
حالا بالمسقة ومنها في استئجار الكاتب قالوا الحبر عليه والخطا قالوا الخط
والابرة عليه عملا بالمعرف ويبنى ان يكون الكحل على الكحل كقرف (اشباه
وباقى التفريع والتفصيل فيه)

(المادة ٤٢)

المبرة للقالب الشائع لا لتنادر

يعنى لو قدر واحد مهر زوجته بأكثر من ثلاثة آلاف في بيروت أو اثنا
أو ثلثة لا يعتبر ذلك بل يحفل اذا لم يقدر على القالب وهو ثلثة الاف
(الاعتبار لقالب الشائع لا لتنادر) قال الامام يمنع مال من بلغ سنها الى
ان يبلغ سن الرشد وهو خمس وعشرون سنة وهو لا ينفك عن ذلك السن الا
نادراً والتنادر في حكم المدموم فمقد ان حثيفة رحمه الله يدفع اليه المال بعد البلوغ
الى هذا السن أو ليس منه الرشد أو لم يؤل (شرح مجامع)

(المادة ٤٣)

المعروف عرفاً كالشروط شرطاً

بأن حيث كان المعروف بين الناس بقائه الثمر الى نضجه على شجره لا يلزم المشتري بقطعه قبل ذلك

(المعروف كالشروط) وما يفرع عليه ان المعروف كالشروط لو جهز الابن به جهزاً ودفعه لهما ثم ادعى انه عارية ولا ينة ففيه اختلاف والخيار لقنوني انه ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكاً لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب (كذا في منظومة ابن وهبان) وقال قاضيخان عندي ان الاب ان كان من كرام الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من أوساط الناس فان للقول له . انتهى . وفي الكبرى للخاصي ان القول فزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد فزوج كمن دفع ثوباً الى قصاب ليصره ولم يذكر الاجر فانه يحمل على الاجارة بشهادة الطاهر انتهى . وعلى كل قول فالمتطور اليه العرف فالقول المقتضى به ننظر الى عرف البلد وقاضيخان مطلقاً الى جانب الاب في العرف وما في الكبرى لنظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهز ملكاً وفي الملتقط دخول البردعة والاكاف في بيع الحمار مبني على العرف اهـ (اشباه) (ملخص فيه تفصيل ان شئت فارجع اليه)

(المادة ٤٤)

المعروف بين التجار كالشروط بينهم

بأن كالسقيجة والسند المعروف بينهم يجري بينهم على عرفهم (المعروف عرفاً كالشروط شرطاً) اشباه وما يفرع عليه الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بأجل متعارف فيما بين التجار في تلك الساعة جاز عند علمائنا وان باع بأجل غير متعارف فيما بين التجار بان باع الى خمسين سنة أو ما اشبه ذلك قلبي قول ابي حنيفة يجوز وعلى قول ابي يوسف ومحمد لا يجوز (من التناوى

للعديه) (ويصح البيع بالتبر والتقرة ان تعامل الناس بهما) (ملتي الابحر)
وفي شرحه الا ان يجري التعامل باستعمالها مما فيزول التعامل بمئة القرب
ليكون نمنا ويصلح رأس المال (جميع الانهر)

(المادة ٤٥)

التعيين بالعرف كالتعيين بالنص

يبنى اذا اطلق الواقف وقته يحمل على الاستعمال لا السكنى حيث كان حرف
الواقفين كذلك

وفي اجابة الطر وفيما لالنص فيه من الاموال الروية يتبرقه العرف في كونه
كليا أو وزنياً واما المتخصص على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه خذ
حيفة ومحمد رحمها الله خلافاً لابي يوسف وانما العرف غير معتبر في المتخصص
عليه (اشياء ملخصاً في القاعدة السادسة في قريب من اوله)

وما يبنى على العرف ان أكثر اهل السوق اذا استأجروا حراساً وكرو الباقون
فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وعلمه في مئة المفتى وفيما
لو دفع غزلاً الى حائك لينسجه بالنصف يجوز مشايخ بخارى وابواليث وغيره
لعرف انتهى (اشياء في القاعدة السادسة في آخره)

والخاص ان أكثر اهل السوق اذا استأجروا اجيراً أو جرت العادة ان الاجر
يكون على الكل فهو عليهم لان كونه على الكل هو المعروف فهو كالتسروط
وعما يفرع عليه وان اطلق في العارية فله الانتفاع بأي نوع شاء في اي وقت
شاء (ملتي الابحر) ثم العارية قد تكون مطلقة وقد تكون مقددة فالمطلقة ان
يستمر شيئاً ولم يبين ان يستعمل بنفسه أو بغيره أو لم يبين كيفية الاستعمال
وسكناً ان تزل منزلة الملك وكل ما يتفق به المالك يتفق به المستعمل من الركوب
والحمل وله ان يركب غيره ولكن يحمل جدر المعتاد لازيادة عليه فيكون اتلافاً
(حرة الفتاوى) (فاعلم الى مادة) ٨١٦

(المادة ٤٦)

إذا تمارض المانع والمقتضى يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن
لاجر ما دام في يد المرتهن

(إذا تمارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع) وقد رجح المانع على
المقتضى في مسألة سفل لرجل وعلو لآخر فان كلا منهما ممنوع عن التصرف في
ملكه لحق لآخر فلكم مطلق له وتعلق حتى الآخر به مانع وكذا تصرف الراهن
والمؤجر في المهرن والدين المؤجرة منع لحق المرتهن وللمستأجر وانما قدم
الحق هنا على الملك لانه لا يفوت به الا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك تقويت
عين على الآخر ونسائه في الهادية من مسائل الحيطان
(اشياء فيه نظر بين الطوى)

(ح ١) علو لرجل وسفل لآخر قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لصاحب
العلو ان يبيع في العلو بناء أو يتعدت الا برضاء صاحب السفلى وقال صاحبه
له ذلك اذا لم يضر بالسفل والخيار للقوى انه ان اضر يبيع ولن لم يضر لا يمنع
وعند الاشياء والاشكال يبيع (خاتمه في الحيطان كذا في البهجة)
ليس لذي سفلى عليه علو لغيره ان يتدنى سفله أو يتعقب كوة ملا رضاء ذى
العلو (انتهى في الضياء)

(المادة ٤٧)

التابع تابع فاذا بيع حيوان في بطنه جثين يدخل الجثين في البيع تبعاً
(التابع تابع) تدخل فيها قواعد الاولى انه لا ينفرد بالحكم ومن فروعهما
الحمل يدخل في بيع الام تبعاً ولا ينفرد بالبيع والمبسة كالبيع ومنها الضرب
والشرطي يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا ينفردان بالبيع على الاظهر ومنها
لا كفارة في قتل الحمل ومنها لالمان بنفسه وخرجت عنها مسائل يندتفي الاشياء
(اشياء)

(المادة ٤٨)

التابع لا يفرد بالحكم فالجنين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً
عن امه

(التابع تابع) وانه لا يفرد بالحكم . قد مر قبله آخراً فيما قبل المادة ٤٧

(المادة ٤٩)

من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فإذا اشترى وجعل داراً
ملك الطريق الموصل إليها

(من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته) فهذا يدخل في بيع الدار العلو
والكتيب والشجر (شرح مجامع)

(المادة ٥٠)

إذا سقط الأصل سقط الفرع

يعني إذا سقط الدين عن الأصل سقط عن الكفيل وكذلك المراجعة المرتبة عليه
(يسقط الفرع بسقوط الأصل) فإذا برئ الأصل برئ الكفيل دون
العكس انتهى . ولكن قد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل . منها لو قال زيد
على عمرو الب واما شامن به فأنكر عمرو لزم الكفيل ما قاله اذا ادعى القاري
دون الأصل كما نقل عن الحانية (شرح مجامع)

(ح ١) من له حق المرور في أرض غيره في ممر معين فبني صاحب الأرض
على ذلك الممر بناءً فإن صاحب الحق ليس له أن يخاصم بعد ذلك لأن الحق يبطل
ويسقط بالرضاء بخلاف ما اذا كان له رقة الطريق فبني صاحب الأرض قاعدة به
قريباً من أول الدعوى (انقروى في مسائل الخيطان)

(المادة ٥١)

الساخط لا يسود كما ان المسدوم لا يسود

بني اء ابرا الفاش مديون من الدين وقبل ابراءه لا يعود الدين ولو اقر به المديون
(الساقط لا يعود) فلو اجاز الوارث الوصية الزائدة على الثلث لا
يرجع بمده كذا في الهوات لان الساقط ثلاثى فلا يحتمل العود كالماء القليل اذا
تجسس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود نجساً
وهو مختار الرشى والبزوى (شرح مجامع)

(المادة ٥٢)

اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

يعني اذا بطلت شركة العقد بطلت الوكالة التي في ضمنها
(اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه) قل عنه فلو قال بعتك دمي بالث درهم
مثلاً فبطل العقد وبطل ما في ضمنه وهو الاذن وقالوا لو
جدد النكاح نكاحاً بغير مهر لم يلزمه أي عقد النكاح قبل لان النكاح الثاني لم
يصح بثبوت النكاح الاول كما كان فالثاني لو لم يلزم ما في ضمنه من المهر
(شرح مجامع)

(ح ١) كل عقد اعيد وجدد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في
جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك (اشباه) قال في الجوهرية فلو
تزوج رجل امرأة بمائة دينار ثم تزوجها بمائة وخمسين بعد يوم لا يلزم الا المهر
الاول غيب ولا ينفسخ العقد الاول اذ النكاح لا يحتمل النسخ وفي البيع
يلزم العقد الثاني (حموى)

(المادة ٥٣)

اذا بطل الاصل يصار الى البدل فاذا لم يمكن رد المنصوب يرد بدله
(اذا بطل الاصل يصار الى البدل) فاذا آجر رجل داراً شهراً فلهل الاصل
فيه فلم كان العقد في انتهاء الشهر يتغير اعتبار الهلال فيصار الى البدل اي الايام
كذا نقل عنه رحمه الله تعالى (شرح المجامع المسمى بمتاع الدقاق)

(المادة ٥٤)

يتنفر في التوايع ما لا يتنفر في غيرها فلو وكل المشتري البائع في قبض المبيع لا يجوز أما لو اعطى جوتقا للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان ذلك قبضاً من المشتري

من لا يجوز ايجازته ابتداء تجوز انتهاء ومنه لو شري كرر عينا وأمر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه خرافة وأمره أن يكيله فيها صح اذ البائع لا يصلح وكيلا عن المشتري في القبض قصداً ويصلح ضمنياً وحكما لاجل الخرافة ومنه شراء مالم يره فوكل وكيلا بقبضه فقال الوكيل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار رؤية موكله عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها (انشاء وله فروع كثيرة فيه في القاعدة الرابعة اهـ)

(المادة ٥٥)

يتنفر في البقاء ما لا يتنفر في الابتداء مثال ذلك ان هبة الحصة المشاعة لا تصح لكن اذا وهب رجل عقار من آخر فاستحق من ذلك العقار حصة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي مع انه صار بعد الاستحقاق حصة شائعة

كما اذا وهب زيد داراً لعمر وم رجع في نصفها وشاع بينهما فالشروع الطاري لا يمنع بقاء الهبة كما قلل عن النجاشي (شرح مجامع المسمى بمناقب النجاشي)

(المادة ٥٦)

البقاء اسهل من الابتداء

يعني لو كانت قطرة على الطريق العام لا تفسد لا تهم وعند ابتداء بنائها تمنع

(التقاء أسهل من الابتداء) كما إذا وهب زيد داراً لمعروثم رجع في نصفها وشاع فيها فالشروع المأزى لا يتم بقاء المبة كما نقل عن الغاية (شرح مجامع)
(المادة ٥٧)

لا يتم التبرع الا بقبض فاذا وهب أحد شيئاً الى آخر لا يتم المبة قبل القبض (التبرع لا يتم الا بالقبض كالمبة وهي عقد مشروع لقوله عليه السلام (تهادوا تحابوا) وللإجتماع وصح بالإيجاب والقبول والقبض . اما لا ولائاً فلا يتم عقد والمقد يتعقد بالإيجاب والقبول فاما القبض فلا يتم لئلا يثبت الملك للقبض . قالوا القبض يتوقف عليه ثبوت حكم المبة وهو الملك وكذا الصدقة كالمبة في توقف ثبوت الملك على القبض (شرح مجامع)

(المادة ٥٨)

التصرف على الرعية منوط بالمصلحة

(تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة) صرحوا ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل لا ولي له وانما له التخصيص أو الصلح لانه نصب ناظرراً وليس من الخطر لمستحق العفو . وفي الفتية كان ابو بكر رضى الله عنه يسوي بين الناس في المعاملات من بيت المال وكان عمر يعلمهم على قدر الحاجة والفقرة والقنصل والاخذ أي العمل بما فعله عمر رضى الله عنه في زماننا أحسن فيعتبر الامور الثلاثة . وفي النزاهة اذا ترك السلطان الشر لم يضره عليه جاز غنياً كان أو فقيراً لكن اذا كان المزوك له فقيراً لا ضمان على السلطان وان كان غنياً ضمن الشر للفقراء من بيت مال الخراج ليت مال الصدقة انتهى (شرح مجامع)

(ح ٤) وفي نوادر ابن رستم قولاً ان يعطى من طريق الخدعة أحدًا لينبى عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له وليس هذا الا للخلقة . قالوا والسلطان أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة (حاتية) والرأي الى الامام من تفصيل أو تسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يميل لم

الا ما يكفهم ويكفي اعوانهم (اشباه في هذه القاعدة)

(المادة ٥٩)

الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة فولاية المتولى على الوقف
أولى من ولاية القاضى عليه

(الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضى لا يزوج
القيم واليتيم الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذا رحم محرم أو أماً أو متفقاً
وقولى الحاس استيفاء القصاص والصلح والنفق مجازاً والامام لا يملك النفق . ولا
يمارسه ما قل في الكتز ولا لب المشوه القود والصلح لا النفق يقتل وليه لانه فيما
اذا قتل ولي المشوه كاتبه . قال في الكتز والقاضى كالأب والوصى يصلح فقط أي
فلا يقتل ولا ينفق (ضابطه) . الولي قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الأب
والجد وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر العصابات والام وذوي الارحام
وقد يكون في المال فقط وهو الوصى الاجنبى . وظاهر كلام المشايخ ان لها مراتب
الاولى ولاية الأب والجد وهى وصف ذاتي لها . وتقتل ابن السبى الاجماع على
انها لو عزلوا انضهها لم ينزلا . الثانية السبى وهى ولاية الوكيل وهى غير لازمة
فممكن عزلها ان علم والوكيل عزل نفسه يعلم موكله . الثالثة الوصية وهى بينها
فلم يحجز له ان يعزل نفسه . الرابعة ناظر الوقف واختلف الشيخان فجور الثاني
لواقب عزلها بلا اشتراط ومنه الاول واختلف الصحيح والمعتد في الاوقاف
والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرجه القاضى خرج كما في القنية .
وفي القنية لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
انتهى . وفي فتاوى رشيد الدين ان القاضى لا يملك عزل المقيم على الوقف من
جهة الواقف الا عند ظهور الحجة منه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في
الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله انتهى (اشباه)

(ح ا) قوله ولا يمارسه ما في الكتز (ا) وجه عدم المعارضة ان الولاية

هنا المستوفى والاب قائم مقامه ولم تثبت الولاية للاب هنا ابتداء والكلام انما هو في الاولى الثانية له الولاية ابتداء هذا مراد المصنف الا ان في العبارة نوع خفاء (محوى)

(المادة ٦٠)

أصل الكلام اولى من اعماله يعنى لا يحمل الكلام ما يمكن حمله على معنى كما اذا قال لك عندي مال يحمل كلامه على أقل ما يسمى مالا ولا يحمل اعماله الكلام اولى من اعماله متى امكن الا أن لم يمكن اعماله حمل وبما اخرجت لهذه القاعدة ما لو وقف على اولاده وليس له الا اولاد اولاده حمل عليهم صوناً للفظ عن الاعمال عملاً بالجاز وكذا لو وقف على مواليه وليس له موال وانما له موالى موال استحقوا كما في التحوير (اشياء تفصيله فيه)

(المادة ٦١)

اذا تعددت الحقيقة يصار الى الجاز

كما لو أوصى لبنى فلان وله أبناء أبناء يحمل كلامه عليهم مجازاً ولذا اتفق اصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعددة فانه يصار الى الجاز فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو هذا الدقيق حنت في الاول بأكل ما يخرج منها وبنتها ان باعها واشترى به ما كولا وفي الثانى بما يتخذ منه كالخبز ولو أكل عين الشجر والدقيق لم يحنت على الصحيح والمهجور شرعاً أو عرفاً كالتبخر وان تعددت الحقيقة والجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح اعمل لعدم الامكان فالاول كقول له لاسرائيه المعروفة لايها هذه بنى لم تحرم بذلك ابدأ والثانى لو أوصى لمواليه وله منق (بالكسر) ومنق (بالفتح) بطلت وان لم يسكن له منق (بالكسر) وله موال اعتقهم ولم موال اعتقوهم انصرفت الى مواليه لانهم الحقيقة ولا تنو لموالى مواليه لانهم الجاز ولا جسع بينهما (اشياء)

(المادة ٦٢)

إذا تسدّد أعمال الكلام بهمل يعني أنه إذا لم يكن حمل الكلام على معنى حقيق أو مجازي أهمل

كما لو أوصى بشاة من غنمه وليس له غنم أو وقف على أولاده وليس له أولاد ولا أولاد أولاد تسبطل الوصية والوقف

(وإن تسدّت الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل) لعدم امکان التأول كقوله لأمراً أنه المرووفة لأنها هذه بئى لم تحرم بذلك أبداً والثاني لو أوصى لواله وله معتق (بالكسر) ومعتق (بالتفتح) سقط ولو لم يكن له (معتق) بالكسر وله موال اعتنقهم ولم موال اعتنقهم انصرف إلى مواله لانهم الحقيقة ولا شئ لوالى مواله لانهم المجاز ولا يجتمع بينهما (اشياء وفيه تفصيله من التفريع)

(المادة ٦٣)

ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كله

كن أحق ربة عبده يعتق كله

(ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كله) فإذا طلق نصف طليقة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت ومنها الموه عن التماس إذا عني عن بعض القتال كان عفواً عن كله وكذا إذا عني بعض الأولياء سقط كله وإن انقلب نصف الباقي مالا ومنها التسك إذا قال احرمت بنصف نسك كان محرماً ولم أره إلا أن صريحاً (اشياء) (وبين فيه ما خرج من هذه القاعدة)

(المادة ٦٤)

المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يتم دليل التقييد نصاً أو دلالة

يعني لو قال وقت على الفقراء لا يتقيد بفقير مخصوص

(المطلق إنما يجري على إطلاقه إذا لم يتم دليل التقييد نصاً أو دلالة)

والمطلق هو التابع في جنسه بمعنى انه حصة من الحقيقة عمتلة لمخصص كثيرة
بلا شكول ولا تعيين والمقيد ما خرج من الشيوع بوجه ما حكمهما أن يجري على
حاملها (شرح جامع)

(ع ١) فاذا أورد البيان الحكم فاما أن يختلف الحكم أو يتحد فإن اختلف
الحكم ولم يكن أحد الحكمين موجبا لتقييد الآخر أجري المطلق على إطلاقه
والمقيد على تقييده مثل أطم رجلا وأكس رجلا عاريا وإن كان أحدهما موجبا
له بالذات الى آخره.

(وما بعده في شرح الجامع) (لا بد من النظر لا يكتب هنا لعله لغرره)

(المادة ٦٥)

الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر مثلا لو اراد البائع بيع
فرس اشهب حاضر في المجلس وقال في ايجابه بمت هذا الفرس الادهم
واشار اليه وقبل البائع صبح البيع ولتى وصف الادهم وأما لو باع فرسا
غائبا وذكر انه اشهب والحال انه ادهم لا ينقصد البيع

(الوصف في الحاضر لغو) قيل من فروعها لو كان لرجل اثنان كبرى اسمها
فاطمة وصغرى اسمها فاطمة فقال لأشتر زوجته ابنتي الكبرى فاطمة لا ينقصد
التكاح بل يبطل لعدم وجود الصفة ولعل المراد من الصفة هنا صفة الكبرى التي
هي وصف في الغائب فلذا اعتبرت في عقد التكاح فبطل عقده لعدم وجود وصف
الكبرى في فاطمة بل موصوفة بصفة الصغرى . ومنها لو زوج
رجل ففطت أسمه واسم ابيه يبطل التكاح اسلا لعدم وجود الصفة (والوصف
في الغائب معتبر) ولنا بحث في حلقه لا يكلم هذا الشاب فكلمه اذ صار شيخا
هذا مثال للحاضر ولا يثبت في ان لا يكلمه شابا فكلمه شيخا هذا مثال للغائب كذا
قل عنه قالوا لو حلف لا يدخل دارا لم يثبت بدخولها خربة ولو حلف لا

يدخل هذه الدار بحث وإن عادت صحراء أو بنيت بمسد اتهداهم داراً أخرى
لأن الدار اسم للعرصة عند العرب والعجم والبناء وصف فيها غير أن الوصف في
الحاضر لئلا وفي القالب مستر قال المولى الملائي هذه عبارة المدابة (وفي تأمل
دقيق فليتأمل) (شرح مجامع)

باع على أنه هروى فإن خلافه فسد البيع (خلاصة)

(المادة ٦٦)

السؤال معاد في الجواب ينشأ ما قبل في السؤال المصدق كان

الطيب المصدق قد أقر به

كما لو قال لك إنسان أما لي عندك مقدار كذا من الدين فقلت نعم كان
تقديره لك عندي ذلك

(السؤال معاد في الجواب) قال في فتاوى النزاهة من آخر الوكالة - وعن
الثاني قال امرأة زيد طالق وعليه المثنى إلى بيت أخته الحرام أن دخل هذه الدار
فقال زيد نعم كان زيد حائلاً كليهما لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو
قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على
أن دخلت الدار أو أجزته فنفى أن دخلت لزم وإن دخل قبل الإجابة لا يقع
شيء إلى آخره . وفيها من كتاب الطلاق قلت له أنا طالق فقال نعم طلاق ولو
قلت طلقني فقال نعم لا وإن نوى قبل أليس طلق امرأتك قال بلى طلقته لانه
جواب الاستفهام بالأميات ولو قال نعم لا لم يجواب استفهام بالثبوت كانه قال ما
طلقت انتهى - ومن كتاب الإيمان قلت فعلت كذا أمس فقال نعم فقال السائل
والله فقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى . وفي أقرار القبة قال لا خير لي عليك
كذا فادفعها إلى فقال استبراء نعم أحسنت فهو أقرار عليه ويؤخذ به انتهى .
وقد ذكرنا الفرق بين بلى ونعم في شرح الثار من فصل الأدلة الفاسدة في شرح
قوله والعام إذا خرج مخرج الجزاء (انشاء)

(ح) قوله (قالت له انا طالق فقال ثم الى آخره) الفرق بين المستلين ان
منى لم يبد قولها انا طالق ثم انت طالق ومعناها بعد قولها طلقى ثم اطلقك
فيكون وعداً بالطلاق لانها لتقرر ما قبلها (حوى)

فصل عاشر في الشرح وذكر في التحقيق ان موجب لم تصديق ما قبلها من كلام
منى ان مثبت استهماً كان او خيراً كما اذا قيلت قام زيد أو أقام زيد أو لم يتم
زيد فقلت ثم كان تصديقاً لما قبله وتحقيقاً لما بعد الهزمة وموجب على إيجاب ما
بعد التثنية استهماً كان او خيراً فإذا قيل لم يتم زيد فقلت على كان معناه قد قام
الا ان المعبر في احكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منها مقام الآخر
(حوى)

(المادة ٦٧)

لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان
يعنى انه لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم
به اقرار وبيان

وذلك كما اذا رأيت أحداً يتصرف في شيء تصرف المالك بلا أدن منك
وسكت بلا عذر بعد ذلك اقرار منك بملك غير مالك له
(لا ينسب الى ساكت قول) فلو رأى اجنبياً يبيع ماله فسكت ولم ينه لم
يكن وكلاماً بسكوته ولو رأى القاضي السي أو المتوفى يبيع ويشترى فسكت لا
يكون اذا في التجارة ولو رأى المرتين الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن
ولا يكون رضاً في رواية ولو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون أذنّاً بالتلافه
كذا ذكره الزيلعي ولو رأى المالك رجلاً يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا
يكون رضاً عنده خلافاً لابن ابي ليلا ولو تروى غير كفوء فسكت الولي عن
مطالبة الشريك ليس برضا وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة الدين ليس برضا
ولو اقامت معه سنين وهي في جامع القصولين وفي رواية الحاتبة الاجارة تشقت

بالسكوت (اشياء ملخصاً)

وخرجت من هذه القاعدة سبعة وثلاثون مسئلة يبنى يكون السكوت أدناً فيها - بين في الاشياء في ذيل هذه القاعدة لأن من قاعدة الأصول السكوت في معرض الحاجة بيان (لمحروه)

(المادة ٦٨)

دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه يبنى انه يحكم بالنظام

فيما يتسر الاطلاع على حقيقته

كما لو ضرب الانسان آخر بعد سيف فجرحه جرحاً مات به يمد قته عمداً وان لم نطلع على قصده لذلك لان ذلك دليل كاف على تعمده قتله
(دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه) كصحة طلاق الخطي اذا أراد ان يقول انت جالسة فقال انت طالق يقع الطلاق خلافاً للشافعي قلنا أقيم البلوغ عن عقل مقام العمل بالقول بلا سهو وغفلة لانه حتى لا يوقف عليه بلا حرج وأما عدم قيامه مقام القصد في التائب والمنفى عليه فلأن السبب الظاهر انما يقام مقام الشيء عند خفاء وجوده وتسر الوقوف عليه وعدم القصد في التائب او المنفى عليه معلوم بلا حرج (شرح مجامع)

(ح ١) ومداداة المشتري جرح المبيعة والمشتراة تمنع الرد (منه للمجامع)

(المادة ٦٩)

الكتاب كالحطاب

يبنى لو كتب انسان لآخر اني بملك الشيء الفلاني بكفا من المال وحسين الاطلاع الآخر عليه قبل لفظاً أو خطأ اسقط البيع

(فرع) ادعاء المدعيون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذي لي على فلان ابن فلان ابرأته عنه صح ويسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنوية كالتعلق وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا دعوى الابراء . ولا يفرق بين ان

تكون الكتابة بطلب المأمي أو بدون طلبه (زاره من آخر الرابع عشر من الدعوى
وتسبيل هذه المسئلة فيما نقل في مادة ١٦٠٦)

(المادة ٧٠)

الاشارات المهودة للاخرس كالبيان باللسان

(والامعاء) بالرأس من الناطق ليس باقرار (در المختار) . قوله من الناطق
احتراز به عن الاخرس فان اشارته قائمة مقام عبارته في كل من بيع واجارة وجة
ورهن ونكاح وطلاق وإبراء واقرار وقصاص على المتمد عليه الا الحمود ولو
حدت نفسه والشهادة وتسل اشارته ولو قادر على الكتابة على المتمد ولا تعمل اشارته الا
اذا كانت مهودة . واما معتقل اللسان فالتقوى على انه اذا دامت العقلة الى وقت
الموت يجوز اقراره بالإشارة والشهادة عليه (طحطاوى)

(١) وان علم القاضى ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجب
بالإشارة وبسمل بأشارته فان اشار بالاقرار تم الاقرار وان اشار بالامكول عرض عليه
البيع فان اشار بالإبراء يكون نكولا فيقضى بالنكول (كذا في الذخيرة)

(المادة ٧١)

يقبل قول المترجم مطلقاً

(يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها) فان قيل وجب ان لا يقبل
لان عبارة المترجم بحد عن عبارة المجبى والحدود لا تثبت بالإبدال ألا ترى انه لا يثبت
بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى أجيب بأن كلام المترجم ليس بحد
عن كلام المجبى لكن القاضى لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم
يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كبيرة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق
الاصالة لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها
عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للمصدر الشهيد من الثامن والثلاثين (اشباه
يقبل القاعدة السابقة)

(المادة ٧٢)

لاعيرة بالنظر البين خطأؤه

إذا دعت مالا لافسان ظاناً أنه يلزمك ثم تبين أنه غير لازم عليك استردده وذلك كمن دفع للشيخ مالا صاحباً عن إسقاط شعبة فله استرداده ولو ظن أنه واجب عليه

(لا عيرة بالنظر البين خطأؤه) ولو ظن أن عليه ديناً فإن خلافه يرجع بما أدى (اشباه) قيل عما يصلح أن يكون من فروع هذه القاعدة ما في إطلاصه أبو العشرة التي لا نفقة لها إذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج أن ذلك عليه فقرض الزوج لها النفقة لا تجب والقرض باطل وفي شرح الوعائية لأن شحته من دفع شيئاً ليس عليه واجباً فله استرداده إلا إذا دفعه على وجه اللعبة واستهلك القايض (حوي حاشية الاشباه) وفي الاشباه تفصيل لقروع هذه القاعدة وبيان للمستثنيات من هذه القاعدة فارجع اليه (للمحرر)

(ح ١) وفي الحاشية رجل قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال إن حلفت أنها لك علي أدبت لك خلف فأدفعها اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ؟ ذكر في المتن أنه إن دفعها اليه على الشرط الذي شرطها كان له أن يستردها منه (حوي)

(المادة ٧٣)

لاحجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل منلأ لو أقر احد لاحد ورثته بدين فإن كان في مرض موته لا يصح ما لم يصدقه باقي الورثة وذلك لأن احتمال كون المريض قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند إلى دليل كونه في المرض وأما إذا كان الاقرار في حال الصحة جاز واحتمال إرادة حرمان سائر الورثة حيثكذ من حيث أنه احتمال مجرد ونوع من التوهم لا يمنع حجية الاقرار

(لاحتاجة مع الاحتمال التام من دليل) وهذا ظاهر في الاعتقادات لأن المطلوب فيها اليقين فلا يثبت مع الاحتمال وأما في الفروع فالأقرار بالدين مثلا إذا صدر من المريض لو أنث لا يصح إلا أن يصدق بفسخ الوثمة خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى. وكذلك لا حجة مع الائلاف كاختلاف الشهود فلا يكمل لصاب الشهادة ولا يثبت منه . وذكر المولى العلاف في الحاشية بطريق اثنين هذه المسئلة لكن لم يوجد في النسخ الموجودة عندي (شرح مجامع)
(المادة ٧٤)

لا عبرة لتوهم

انظر مادة ١٧٤٩

(لا اعتبار لتوهم) (جميع الفتاوى في كتاب الوصايا) سئل فيها إذا كان زنديق حائل مختص به فاصل بين داره ودار جاره ويريد زنديق أن يقتل في أعلى الحائط كوة ليضع فيها قرية فوق قامة الرجل ولا تكشف على عمل النساء لأحد احدلاً قول له ذلك؟ الجواب نعم (تحقيق الحامدي) لأنه لا اعتبار لتوهم قالوا لو ظهر انسان من دار بيده سكين وهو متلوث بالدم سريع الحركة عليه أثر الحوف فدخلوا الدار على السور فوجدوا فيها اسماً مذنباً بذلك الوقت ولم يوجد احد غير ذلك الخارج فانه يؤخذ به وهو ظاهر اذا عتري أحد في انه قاتله والقول بانه ذبحه آخرهم تصور الحائط او انه ذبح نفسه احتمال بعيد لا يلتفت اليه ادا لم يثبت عن دليل من اتواكه لأن العرس (رد المحتار على در المختار) كقول هذا على مادة ١٧٤٩ واعتار انه ذبح نفسه أو ذبحه آخر او تصور الحائط توهم لا اعتبار له (لخرره)

(المادة ٧٥)

الثابت بالبرهان كالثابت بالبيان

ينبغي اذا ثبت شيء بالبينه الشرعية مثلاً كان حكمه كالمشاهدة بالبيان

(الثابت بالبرهان) أي الذي ركب من مقدمات جينية وكذا الثابت بينة
عادية كالثابت بالبيان أي بالإثبات والمشاهدة بالبرهان علم استدلالى شبيه
بالضروري في التحقيق قديماً (شرح المجامع المسمى بتفانع العقائلي)

(المادة ٧٦)

البيئة للمدعي واليمين على من أنكر

يعنى حيث ان الاصل براءة الدّعة يكون المنكر متسكاً بالأصل فيقبل قوله مع يمينه
(اليمين ابدأ يكون على النفي) أي دائماً لأنها تكون من جانب المدعي عليه
وهو منكر وما يكون من جانب المنكر يكون على النفي فاليمين يكون على النفي قال
رسول الله عليه السلام (البيئة على المدعي واليمين على من أنكر) حتى قال ابن نجيم
ناقلًا - اعلم ان تخليف المدعي والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام
لكن عن التهذيب لما تمذّب التركيبة بغاية القسوت وزماننا اختار القنائة استخلاف
الشهود كما نقل عن ابن ابي ليلا لحصول غاية الدان انتهى (شرح مجامع)

(المادة ٧٧)

البيئة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل

يعنى ان من كان واضح اليد على مال فالظاهر انه ملوك وكونه للخارج خلاف
الظاهر فتكون البيئة للخارج واذا لم تكن له بيئة على مدعاه يكون له حق اليمين
على واضح اليد

(البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر) اثبات جرح البيئة يعنى المظاهر
ويعنى الميئات وهي الشهادة الميئة الدالة على صادق المدعي ومشروعية البيئات لاثبات
الحق والالزام اثبات الثابت وذا لا يجوز واليمين لابقاء الاصل واليمين لغة البلد
اليمين والقول وشرعاً عقد يرد في الخبر على المستقبل لتحصيل الصدق منه فولا لان
المخالف يقتوى به على تحصيل الشرط ان كان حلقه على أمر يريد أو على تحصيل
الاستماع عن الشرط فيما لا يريد (شرح مجامع)

(المادة ٧٨)

الينة حجة متعديه والاقرار حجة قاصرة

ينى لو اقر وارث بدين على مورثه وباقى الورثة انكروا ذلك لا ينسدى
لغيرهم ولذا ثبت ذلك بالينة تعدى لالمصائبهم
(الاقرار حجة قاصرة) على المقر ولا ينسدى الى غيره لان كونه حجة ينسدى
على دعيه وزعمه ليس بحجة على غيره بخلاف الينة فالحاجة فى حق الكل لان
كونها حجة تثبت بالقضاء وهو عام وجاز الاقرار من غير خصم والينة لا تجوز
(اشباه مع حاشيته للحموي)

(المادة ٧٩)

المرة مؤاخذ باقراره

ينى ان الانسان المكاتب اذا اخبر بحق لغيره على نفسه يعامل بحسب ذلك
الاقرار اذا لم يرتد اقراره ولم يكذب الحكم الشرعى فيكون شاهداً على نفسه
بما اقر به لغيره وكفى بذلك شاهداً
(المرة مؤاخذ باقراره) قالوا اذا اقر الحر البالغ لزمه اقراره مجبواً ولا كان ما
أقره أو معلوماً اعلم ان الاقرار اخبار عن شئ واقى وانه يلزم على المقر ما اقره
وهو حجة قاصرة لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه (شرح مجامع)
الاقرار هو لمة اثبات الشئ باللسان او بالقلب أو بهما ضد الانكار وشرطه اخبار
بحق من عن أو غيره لاخر عليه والاقرار ملزم على المقر ما اقر به الا ترى انه
عليه السلام لزم ما عارضه رضى الله عنه الرجوع باقراره اربع مرات مع انه عليه
السلام طرده فى كل مرة من اقراره (شرح مجامع)
فلو ارتد الاقرار بالرد لما كان كذلك فى حق ما عارضه مع انه رجع باقراره
اربع مرات فكأن بمرة اربع شهادات (منه للمصنف)

(المادة ٨٠)

لا حجة مع التناقض لكن لا يحتل معه حكم الحاكم مثلاً لو وجع الشاهدان عن شهادتهما لا نقي شهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم بما شهدا به أولاً لا يفتض ذلك الحكم وانعاب لزم على الشاهدين ضمان المحكوم به

(التناقض لا يمنع صحة الإقرار على نفسه) فلو وجع الشاهدان عن شهادتهما وكذا في مجلس الحكم بعد الحكم بها يعتبر رجوعهما وبحكم عليهما بضمان ما اتفقا به شهادتهما كذا في مهواه . وأما إذا رجعا عن شهادتهما قبل الحكم بها سقطت والالتزام على القاضي بالحكم لأن لزوم الحكم عليه إنما هو بشهادتهما فإذا سقطت سقط لزوم الحكم عليه والقاضي لا يقضي بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما ما اتفقا شيئاً لا على المدعى ولا على المشهود عليه وإذا رجعا عنها بعد الحكم لم يفسخ الحكم لأن آخر كلامهما يتناقض أولاً فلا يفتض الحكم بالتناقض ولأن آخر كلامهما في الدلالة على الصدق مثل الأول وقد ترجع باتصال القضاء بالأول وعليهما ضمان ما اتفقا به شهادتهما لانهما لما رجعا بعد القضاء فقد اقرا على انفسهما الاتلاف . والتناقض لا يمنع صحة الإقرار (كذا في حاشية مولى العلاف) (شرح مجامع من الأصول) فإن رجعا عن الشهادة قبل الحكم لا يحكم القاضي بشهادتهما إذا لا قضاء بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لعدم الاتلاف لكن يبرز (ملحق الأبجر) (ح ١) فإن رجعا بعده لا يفتض القاضي حكمه وضماناً ما اتفقا به إذا قبض المدعى مداهم دينا كان أو عيناً (ملحق الأبجر)

(المادة ٨١)

قد يثبت القرع مع عدم ثبوت الأصل مثلاً لو قال رجل إن فلاناً على فلان كذا دينا وأنا كفيل به وبناء على انكار الاصيل ادعى

الدائم على الكفيل بالدين لزم على الكفيل اداؤه

فيسقط الفرع بسقوط الاصل (فاذا برى الاصيل برى الكفيل دون العكس انتهى ولكن قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل (منها) لو قال زيد على عمرو الف وانا ضامنه فانكر عمرو لزم الكفيل ما قاله اذا ادعى زيد دون الاصيل كما نقل عن الحنفية (شرح مجاميع)
(ب) (١) ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بآنت ولكن لا يثبت للمالك الذي هو الاصل في الخلع كذا في شرح العلائي نقلا عن ابن نجيم (منه لشرح المجاميع)

(المادة ٨٢)

المعلق بالشرط يجب نبوته عند نبوت الشرط

يعنى اذا قال انسان لا سخر ان لم أوافقك بخصمك غداً فانا ضامن لمالك عليه من الدين فاذا لم يوافقه به في الوقت المدين يلزمه ماله عليه من الدين
(المعلق بالشرط يجب نبوته) أي الحكم المعلق (عند نبوته) أي نبوت الشرط لان حق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط كتنطبق طلاق امرأته بدخول دار فلان قال دخلها شد طلقها (ومعلوم) أي الحكم المعلق معدوم غير ثابت (قبل نبوت شرطه) لان ما توقف حصوله على شيء يتأخر عن ذلك الشيء ولا يتقدم عليه كتنطبق طلاق امرأته على دخول دار فلا تطلق امرأته من هذا الطريق قبل الدخول الموقوف عليه (شرح مجاميع)

(المادة ٨٣)

يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان

يعنى اذا قال انسان لا سخر انا كفيل بقرض خصمك فلان فاذا لم يحضر مملك غداً الى المحكمة فانا احضره اليها فاذا مضى ائتمد ولم يحضره يلزم باحضاره حسب امكانه فان غاب وعلمه معلوم يهول مسافة ذهابه اليه وإيابه وان لم يعرف

مكانه لا يلزم بإحضاره لعدم أمكانه كما لو مات
 (يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان) فلو شرط المودع بكسر الباء عدم
 دفع الوديعة الى امرأته مثلاً فاذا أمكن حفظ الوديعة بلا دفعها الى امرأته ضمن
 الدافع اذا هلكت في يد امرأته لان رعايته الشرط لازمة بقدر الامكان. وان لم يمكن
 حفظها بلا دفعها اليها فلا يضمن اذا دفعها اليها وهلكت في يد امرأته لعدم امكان
 الرعايه فلا يمد الدفع اليها تمديداً ومن ثمة يقال شرط الواقف كنس الشارع
 في وجوب الامتثال لان الشرط لو لم يستبرأ لما وجب الامتثال (شرح مجامع)
 (المادة ٨٤)

المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة مثلاً لو قال رجل لآخر
 ببع هذا الشيء لفلان واذا لم يعطك ثمنه فانا اعطيه لك فبطلت المشتري
 الثمن ثم على الرجل اداء الثمن المذكور بناء على وعده الملحق
 (ولو قال ان لم يؤد فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان
 المواعيد باكتسابه صور التعليق تكون لازمة (براربه في الكفالة) وعن محمد
 اذا قال ان لم يدفعك مديونك مالك أو لم يقضه فهو عسلي ثم ان الطالب تقاضى
 المطلوب فقال المديون لا ادفعه أولاً اقضه وجب على الكفيل الساعه وعنه أيضاً
 ان لم يعطك المديون فانا ضامن انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه وكذلك
 اذا مات المطلوب بلا اداء (فقه الكفو في كسب الكفالة على قيد علي ائدي)
 (المادة ٨٥)

الحراج بالضمان يعني ان من يضمن شيئاً لو تلف ينفع به في مقابله
 الضمان مثلاً لو رد المشتري حيواناً بخيار العيب وكان قد استعمله مدة
 لا تلزمه أجرته لانه لو كان قد تلف في يده قبل الرد لكان من ماله
 يعني ان من يضمن شيئاً اذا تلف يكون نفع ذلك الشيء له في مقابلة ضمانه حال

التأجيل ومنه اخذ قولهم الترم بالتم
ولو شرطاً (أي الشريكان شركة الوجوه) مناصفة المشتري أو مائتة
فالح كذالك) وشرط الفضل بالحل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب
أو كمال كرب المال أو الضمان كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه
على التلميذ بأقل مما اخذه فيطلب له الفضل بالضمان (درر غرر)

(المسألة ٨٦)

الاجر والضمان لا يجتمعان

يعني ان الانسان اذا استأجر دابة وحلكت بلا تعد لا يضمن سوى الاجرة واذا غصب
دابة فحلكت يضمن قيمتها ولا اجرة عليه
الاجر والضمان لا يجتمعان) نقل عنه فلو غصب دابة أو داراً واستعملها
لا يضمن منافعتها بعد ضمان انفسها انتهى . اقول لما لم يجز القضاء بمثل غير معقول
الا بالحق أو دلالة فلا يضمن المتألف كالركوب وحمل الاثقال بالدابة
والشكوك أو الوضع أى وضع الاموال في الدار المنصوبة أو نحوه بالنسبة الى الدار
بالمال المتقوم ولا يلتفت اجاعاً لعدم الممانعة بين المال والمنفعة اذ المال عين متقوم
والمنفعة خلافه (شرح مجامع)

(ح ١) الحراج بالضمان هو حديث صحيح رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة رضی الله عنها وفي بعض طرقه ذكر
السبب وهو ان رجلاً ابتاع مبيعاً فأقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به
عيباً فخاضه الى النبي عليه السلام فردده عليه فقال الرجل يا رسول الله استعمل
مبيعك فقال عليه السلام الحراج بالضمان . قال ابو عبيد الحراج في هذا الحديث
غاية المبيع يشتره الرجل فيستعمله زمناً ثم يترده على عيب دلله البائع فيردده
ويأخذ جميع الثمن ويغزو بذلته كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك ملك من ماله
انتهى . وفي الغالب كل ما خرج من شيء فهو خراج فخرجه الشجر فخرجه
وخراج الحيوان دونه ونسبته انتهى . وذكر فخر الاسلام في أصوله ان هذا

الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالفتح وقال المحققان في باب أخبار العليان
الزيادة التفصيلية الغير المتولدة من الأصل لا يمنع الرد بالعيب كالكسب والغلّة وتسلم
للمشتري ولا يضر حصولها له جانا لأنها لم تكن جزءاً من المبيع فلم يملكها
بالفتح وأما ملكها والغنيان وعنده يطيب الرجوع للحديث (أشاه رحمه الله)

(المادة ٨٧)

الغرم بالغنم يعني ان من ينال ثمن شيء يتحمل ضرره
مثلا احد الشركاء في المال يلزمه من الحرس ان حسب ما له حيث يأخذ من الرعي
(الغرامات) أي لاهل قرية من طرف السلطان (ان كانت لحفظ الاملاك
فالتقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الاخضر فهو على عدد الرؤوس)
وخرج عليها للولولي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم
على هذا (وهي في كفاية التارخانية) وفي فتاوى قارى العداية اذا خيف الغرق
واتفقوا على الغاء بعض الامتعة منها فالتقوا بالغرم بعدد الرؤوس لانها لحفظ
الانفس (اشياء في القسمة)

(المادة ٨٨)

التمعة بقدر التمعة والتمعة بقدر التمرة
 يعني ان العامل يعطى قدر اجرة مثل عمله اذا لم يسبق عنه عقد عن رضى
 بدون ذلك وأصل هذا وما قبله من قسمة القاتم بين العكر القاتم حيث
 يتفاوتون في السهام كما يعلم ذلك من باب القسمة المحررة في كتبنا للشرح
 مسئلة فيما اذا كان لزيد وعمر و بركتان يجري اليهما الماء في مجرى خاص
 من طالع مشترك الماء بينهما واحتاج طريق الماء من اعلاء الى التسعير قول يكون
 التسعير عليهما ؟ (الجواب) نعم - الاول اتى شيخنا مشايخنا السامعاني فيما اذا كان
 ماء البركة لاحدهم ثلثه وللآخر النصف وللآخر السدس بان كافته على قدر
 الحصص لقول الاشياء (الغرم بالغنم) ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصيل

الاملاك تقسم على قدر الاملاك الى آخره ومشله في فتاوى الشيخ اسماعيل
حيث سئل في نهر يسقى بساكن وقرى اتهدم جانب منه واحتاج الى التسمير فاجاب
تعمده على حسب حقوقهم الى آخره فتجيب الحامدي في كتاب التهرب

(المادة ٨٩)

يضاف الفعل الى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجزئاً

يعنى لو قال انسان لاخر ائلف مال فلان ففعل كان الضمان على المأمور اذا
فعل ذلك حيث لم يكن الأمر مجزئاً شرعاً كما يصلم من باب الاكراه الا في
الأمر لا يضمن بالأمر أي بسبب الأمر لان الأمر ليس بمكره ولا ملزم
على فعل ما أمر به من حيث هو أمر بل هو طالب لايقاع المأمور واما حصول
الفعل فانما هو باختيار الفاعل المأمور فيضاف الحكم الى الفاعل دون الأمر
ولان الأصل الاضافة الى الدية دون السبب ولو كان أمراً الا في خمسة مواضع
مذكورة في المتح. نقل عن المصنف اذا كان أي الأمر سلطاناً أو مولى للمأمور
أو كان المأمور حياً أو أمراً مجزئاً من حائل الغير ففعل المأمور بسبب
أمره ثم سقط اليه الضمان على الحافر فيرجع أي حكم الضمان على الأمر
أي في هذه الصورة يكون الأمر سبباً في معنى العلة فيضمن الأمر للساقط
المقتول فيها وحكمه ان يضاف أثر الفعل اليه بالتعدي كقوله البئر في ملك الغير
بلا ائنه فان الحافر كان سبباً للقتل لكونه طريقاً لموقع فيها والعلة فيه قتله للماتى
الى جانب البئر (شرح مجامع)

(المادة ٩٠)

إذا اجتمع المباشر والتسبب يضاف الحكم الى المباشر مثلاً لو حفر
رجل بئراً في الطريق العام فالتى احد حيوان شخص في ذلك البئر
ضمن الذي التى الحيوان ولا شيء على حافر البئر

(إذا اجتمع المباشر والتسبب اضيف الحكم الى المباشر) فالمباشر من يحصل التلف بضربه من غير ان يتخلل بين فعله والتلف فصل فاعل مختار والتسبب من حصل التلف بضربه وتخلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار كما بينه المصنف رحمه الله فلا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة السارق كذا لا ضمان على من دل انسانا على القتل أو قطع الطريق لان الدلالة قد يتخلل بينها وبين القتل فعل فاعل مختار وهو القاتل المباشر بضربه فاضيف حكم القتل الى المباشر لا التسبب وكذا الحكم في السارق والقاطع أيضاً ولا ضمان على من دفع الى صبي سكيناً ليضربه بقتل الصبي به نفسه لتوسط فعل مختار بين السبب الذي هو دفع السلاح اليه وبين الحكم الذي هو القتل لان ضربه نفسه صدر عنه بإختياره (شرح مجامع)

(المادة ٩٩)

الجواز الشرعي ينافي الضمان مثلاً لو حفر انسان في ملكه بئراً فوضع فيه حيوان رجل وهناك لا يضمن حافر البئر شيئاً (جواز اشرع ينافي الضمان) وان حفر بئراً في ملكه لم يضمن وكذا اذا حفر في قناه داره وقيد هذا اذا كان للفناء مملوكا له او كان له حق ان يغرق فيه اما اذا كان جماعة المسلمين أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة يضمن وهذا صحيح من النهاية ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً فتأذى به انسان فذهبته على قائمه وان تاب برسوة فضاها من ماله وفي الخاسم الصغير في البالوعة يحفر للرجل في الطريق فان أمر السلطان بذلك أو أوجبه لم يضمن وان كان بغير أمره فهو متعد وكذا الجواب في جميع ما قبل في طريق العامة (سرقة الفتاوى في الغصب)

(المادة ١٠٢)

المباشر ضامن وان لم يعتمد

يبي من ائلف مال غيره بشر وجه شرعي يضمنه مطلقاً سواء تعمد ذلك
 ام لم يتعمد حيث كان مباشراً ذلك بنفسه كذلك من ائلف نفس الانسان
 (المباشر ضامن لما ائلفه وان لم يتعمد) لان مباشرته علة اسما ومعنى وحكما
 والتالف معلول فيضمن القتائل بشر حق دية المتول والغاصب يئثل ما غصبه
 ان كان مثلبا وقيمه ان كان قيميا وكذا النطلم (شرح المجامع)
 فان زوجة الكبيرة اذا ارضعت الزوجة الصغيرة فظهر أي مهر الزوجة الصغيرة
 على الكبيرة (شرح المجامع)

(المادة ٩٣)

التسبب لا يضمن الا بالتعمد

يعني كمن وضع سمأ في بئر فاكله انسان فاث به لا يضمنه مجتلف مالو أجره
 اياه بلن صبه في حاقله وابامه اياه كرها فاث فانه يضمن ديبته وكذا من وضع
 جرأ في غير مهب الرمح فهبت الرمح وقتلته فاحترق به شيء لا يضمنه الواضع
 (والتسبب لا) أي لا يضمن فلا يضمن الدال على السرقة أو القتل أو
 القطع لتدخل بينها وبين الحصول فعل فاعل عتار والمؤاخذه انما تتوجه على
 الفاعل المباشر (الا بالتعمد) كودع دل سارقة على الوديمة فانه يضمن لتركه
 حفظ ما التزم حفظه فكان السبب في حكم فعله بالتعمد فيضاف أثر الفعل
 اليه كسوق الدابة وقودها فانها تمنى على طبع الانسان السائق والفاقد فيضاف
 فعلها اليها بالضرورة كما مر تفصيله مراراً (شرح المجامع)

(المادة ٩٤)

بجناية العجباء جبار

يعني ما ائلفته الدابة من مال أو نفس هدد حيث لم يتسبب فعلها عن
 فعل الانسان أو تقصيره بأن فلتت بنفسها مثلاً وكذلك سائر الهائم
 (بجناية العجباء جبار) يضم الجيم وفتح الباء أي جناية الحيوانات واتلافها

حدود لا يترك الضمان بإحلاكها. قالوا إن الرأب يضمن لما أوطأت الدابة وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أي عضت بإحدى القدم أو ضربت يدها أو خبطت أو صدمت ولا يضمن ما فطخت برجلها أو ذنبها والأصل فيه أن المروء في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لأنه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين جميع الناس فقلنا بالأمانة مقيداً بما ذكرنا ليشدل النظر من الجانبين وأما التقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه فلا يمكن منه من التصرف والنفقة بالرجل والذنب لا يمكن الاحتراز عنه مع السير على الدابة فلا ينقيد بالسلامة من تفصيله (شرح مجامع) (المادة ٩٥)

الامر بالتصرف في ملك الغير باطل -

(الامر بالتصرف في ملك الغير باطل) لأن التصرف في مال الغير بغير إذنه ولا ولاية له لا يجوز ولذا جاز للإنسان أن يستقرض بثمنه وأما التوكيل بالاستقراض فباطل إلا في مسائل منها يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج إليه بغير إذنه ومنها إذا اتفق للمودع على ابوي الودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن فيه إعلام القاضي لم يصح استحساناً ومنها إذا مات بعض الرفقة في السفر قاعوا متاعه وجوزوه بئنه وردوا البقية إلى الورثة لم يضمنوا استحساناً كذا نقل عن الزيلعي. (منافع الدقائق)

(المادة ٩٦)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه
لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه (شرح مجامع)

(المادة ٩٧)

لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي
السبب الشرعي ما جسه الشرع سبباً لقتلك وجواز التصرف كالارت

والوصية والمبة والبيع
(لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي) سواء كان الأخذ ظاهراً
أو خفياً أو سرقة أو نحوه لانه ظلم صريح وللساحب الحق استرداد عين
الماخوذ من كان بائناً أو تضمنته بالثل أو بالتقسيط فلا يسقط الحق إلا بما ذكر أو
بالغو (شرح مجامع)

(المادة ٩٨)

تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات
مثلاً لو وهب انسان أرضه لاجنبي ثم استردها منه ثم باعها منه كان للتفيع
حق أخذها بالشفعة ولو لا تبدل المبة بالبيع لم يكن له ذلك فكانت تبدل بغيرها
(تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات) لقوله عليه السلام لبررة رضى الله
عنها هي لك صدقة وثنا هدية فتبدل سبب الملك أي التصديق بالتسبة الى بريرة
مع قبول الصدقة والاهداء قائم مقام تبدل التصديق به والمهدي فالثاني غير الاول
باعتبار السبب وإن كان عين الاول ذاتاً (شرح مجامع)

(المادة ٩٩)

من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه
يعني أو قتل الانسان وارثه مثلاً يحرم من ارثه كمن قطب ثمرة بستانه قبل
صلاحها يحرم من الانتفاع بها في أوان قطاها وامثلة ذلك كثيرة لا تحصى
(من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل
مورثه عن الارث (ومن فروعها) لو طلقها بلا رضاها قاسداً حرمانها من
الارث في مرض موتها فان ارثه (وخرج من هذه القاعدة ثمانية مسائل ينت
في الاشياء في القاعدة الخامسة عشر (من اشبه)

(المادة ١٠٠)

من سعى في تقض ما تم من جنة فسيح مردود عليه

يعنى لو باع السلان مالا على آتة له ثم ادعى ان ذلك المال ليس له لاتسمع
دعواه حيث أراد نقض البيع الذي آتاه
سئل في اسرائيلين باعنا دارهما من رجل بيعاً بائنا شرعياً شئ معلوم وكتب
بذلك صل متضمن لكونها باعنا ما هو جار في ملكها ومطابق تصرفها الشرعى
والآن تدعيان ان الدار المزبورة لان من سعى في نقض ما تم من بيعته فسمه مردود عليه
لاتسمع دعواهما المزبورة لان من سعى في نقض ما تم من بيعته فسمه مردود عليه
واقفه اعلم (تنقيح الحامدي)

وفي الحامدي عشر في بيع البزاية (من سعى في نقض ما تم من بيعته لا يقبل)
الا في موضعين الخ . وفي فتاوى الخاتوني من آخر الشهادة للتناقص يمنع الدعوى
سواء صدر من الوكيل أو الوصى الى آخره (وفي الاقروى) عن الفصولين من
واقعات الناطق للتناقص يمنع الدعوى لغيره كما ينهه لنفسه فع الفقيه ابو جعفر من
اقر بين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة أو
وصاية (تنقيح الحامدي من كتاب الدعوى)

الكتاب الاول

في بيع اليعوق وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب

(المقدمة)

في بيان الاصطلاحات الفقهية

في المتعلقة بالبيع

(المادة ١٠١)

الايجاب اول كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء التصرف

وهو يوجب ويثبت التصرف

(المادة ١٠٢)

القبول ثانياً كلام يصدر من احد الماعدين لاجل انشاء التصرف

وهو يتم العتد

(المادة ١٠٣)

العتد التزام الماعدين وتعهدها أمراً وهو عبارة عن ارتباط الايجاب بالقبول

(المادة ١٠٤)

الانقضاء تعلق كل من الايجاب والقبول بالآخِر على وجه مشروع يظهر اثره في متعلقهما

والمراد بمتعلقهما البيع والثمن والآخر هو تملك المشتري المبيع وملك البائع الثمن

(المادة ١٠٥)

البيع مبادلة مال بمال ويكون منعقداً وغير منعقد

(المادة ١٠٦)

البيع المنعقد هو البيع الذي يعتقد على الوجه المذكور وينقسم الى

صحيح وفاسد ونافذ وموقوف

(المادة ١٠٧)

البيع الغير المنعقد هو البيع الباطل

(المادة ١٠٨)

البيع الصحيح هو البيع الجائز وهو البيع المشروع ذاتاً ووصفاً

(المادة ١٠٩)

البيع الفاسد هو المشروع أصلاً لا وصفاً يعني أنه يكون صحيحاً باختيار ذاته فاسداً باختيار بعض أوصافه الخارجية {راجع الباب السابع }

(المادة ١١٠)

البيع الباطل ما لا يصح أصلاً يعني أنه لا يكون مشروعاً أصلاً

(المادة ١١١)

البيع الموقوف بيع يتعلق به حق آخر كيبيع المضمولى

(المادة ١١٢)

الغضولى هو من يتصرف بحق آخر بدون إذن شرعى

(المادة ١١٣)

البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق آخر وهو ينقسم الى لازم وغير لازم

(المادة ١١٤)

البيع اللازم هو البيع النافذ العارى عن الخيارات

(المادة ١١٥)

البيع غير اللازم هو البيع النافذ الذى فيه أحد الخيارات

(المادة ١١٦)

الخيارات كون أحد العاقدين غيراً على ما سيجى فى بابها

(المادة ١١٧)

البيع البات هو البيع القطعى

(المادة ١١٨)

بيع الوفاء هو البيع بشرط أن المشتري متى رد الثمن يرد البائع البهـ

المبيع وهو في حكم البيع الجائز بالنظر الى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع القاسد بالنظر الى كون كل من الطرفين مقتدراً على التسخير وفي حكم الرهن بالنظر الى ان المشتري لا يتقدر على بيعه الى غيره

(المادة ١١٩)

بيع الاستفلال هو بيع المال وفاةً على ان يستأجره غير البائع

(المادة ١٢٠)

البيع باعتبار المبيع يتقسم الى اربعة اقسام . القسم الاول بيع المال بالثمن وبما ان هذا القسم اشهر البيوع يسمى بالبيع المطلق . القسم الثاني هو الصرف . والقسم الثالث بيع المقايضة . والقسم الرابع السلم

(المادة ١٢١)

الصرف بيع التقد بالتقد

(المادة ١٢٢)

بيع المقايضة بيع العين بالعين أى مبادلة مال بمال غير التقدين

(المادة ١٢٣)

السلم بيع مؤجل بمعجل

أي ان يكون المبيع مؤجلاً والثنى معجلاً حالاً

(المادة ١٢٤)

الاستصناع عقد مقالة مع اهل الصنعة على ان يعمل شيئاً فالعامل صانع والمشتري مستصنع والثنى مصنوع

(المادة ١٢٥)

المالك ما ملكه الانسان سواء كان احيانا أو منافع

(المادة ١٢٦)

المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة
منقولاً كان أو غير منقول .

ويقال عليّ فلس وما قيمته فلس

(المادة ١٢٧)

المال المتقوم يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني
بمعنى المال المحرز فالسكك في البحر غير متقوم واذا اصطيده صار متقوماً
بالاحراز

(المادة ١٢٨)

المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى اخر فيشعل النقود
والعروض والحيوانات والمكيلات والوزونات
والبناء والشجر أن لم يكونا تبعاً للأرض

(المادة ١٢٩)

غير المنقول ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كالدور والاراضي
مما يسمى بالعقار

(المادة ١٣٠)

النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة
وما قام مقامهما كالفلوس الناقصة

(المادة ١٣١)

العروض جمع عرض بالتحريك والتسكين وهي ما عدا النقود
والسلعة متاع التجارة كالميوونات والمكيلات والموزونات والقماش

(المادة ١٣٢)

المقدرات ما تعين مقاديرها بالكيل أو الوزن أو العدد أو الذراع وهي
شاملة للمكيلات والموزونات والمسدديات والمزروعات
ويقال لها التليات

(المادة ١٣٣)

الكيل والمكيل هو ما يكال

(المادة ١٣٤)

الوزن والموزون هو ما يوزن

(المادة ١٣٥)

المدى والمدود هو ما يمد

(المادة ١٣٦)

الذراع والمدروع هو ما يقياس بالذراع

(المادة ١٣٧)

الحدود هو المقار الذي يمكن تعيين حدوده وأطرافه

(المادة ١٣٨)

النشاع ما يحتوى على حصص شائعة

(المادة ١٣٩)

الحصة الشائعة هي السهم السارى الى كل جزء من اجزاء المال المشترك

(المادة ١٤٠)

الجنس مالا يكون بين أفرادها تفاوت فاحش بالنسبة الى الغرض منه

(المادة ١٤١)

الجزاف والمجازة يبع مجموع بلا تقدير

(المادة ١٤٢)

حق المرور هو حق الشيء في ملك اخر

(المادة ١٤٣)

حق الشرب هو نصيب معين معلوم من النهر ونحوه

(المادة ١٤٤)

حق السيل حق جريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى الخارج

التوكاف رشح ماء المطر من سقف أو نحوه

(المادة ١٤٥)

الثلث ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يتد به كالتقمع والزيت

(المادة ١٤٦)

التيقن مالا يوجد له مثل في السوق أو يوجد لكن مع التفاوت

المعتد به في القيمة كاللدواب والبهائم

(المادة ١٤٧)

المدديات المقاربة المعدودات هي التي لا يكون بين أفرادها وآحادها

تفاوت في القيمة فجميعها من الثليات كالبيض والجلوز

(المادة ١٤٨)

المدديات المتفاوتة هي التي يكون بين أفرادها وآحادها تفاوت في

القيمة فجميعها قيميات

(المادة ١٤٩)

البيع يبنى ماهيته وحقيقته عبارة عن مبادلة مال بمال ويطلق على
الانجاب والقبول أيضا لدلالتهما على المبادلة

(المادة ١٥٠)

محل البيع هو المبيع

(المادة ١٥١)

المبيع ما يباع وهو العين التي تتمين في البيع وهو المقصود الاصل من
البيع لان الانتفاع لهما يكون بالاعيان والاثمان وسيلة للمبادلة

(المادة ١٥٢)

الثمن ما يكون بدلا للبيع ويتعلق بالذمة

(المادة ١٥٣)

الثمن المسمى هو الثمن الذي يسميه وبينه العاقدان وقت البيع
بالتراضي سواء كان مطابقا لقيمة المبيع الحقيقية أو ناقصا عنها أو زائدا
عليها

(المادة ١٥٤)

القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء ضد أربابه

(المادة ١٥٥)

للثمن الشيء الذي يباع بالثمن

(المادة ١٥٦)

التأجيل تعليق الدين وتأخيرة الى وقت معين

(المادة ١٥٧)

التقسيم تأجيل اداء الدين مفرقاً الى اوقات متعددة معينة

(المادة ١٥٨)

الدين ما ثبت في الذمة كقصد من الدراهم في ذمة رجل ومقدار
منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من صبرة الحنطة الحاضرين
قبل الافراز فكلاهما من قبيل الدين

(المادة ١٥٩)

العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكروى وصبرة حنطة
وصبرة دراهم حاضرتين فكلاهما من الاعيان

(المادة ١٦٠)

البائع هو من يبيع

(المادة ١٦١)

المشتري هو من يشتري

(المادة ١٦٢)

للشبايعان هما البائع والمشتري ويسميان حاقدين أيضاً

(المادة ١٦٣)

الافالة رفع عقد البيع وازالته

(المادة ١٦٤)

القرار توصيف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية ترغياً له به

(المادة ١٦٥)

التبن العايش غبن على قسدر نصف المشر في المروض والمشر في
الحوانات والمخس في العقار أو زيادة

(المادة ١٦٦)

القديم هو الذي لا يوجد من يعرفه
الإكراه وضده المحدث وهو من يوجد في أهل الممر من يبي حدونه

الباب الأول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

فيما يتعلق بركن البيع

(المادة ١٦٧)

البيع يتعقد بإيجاب وقبول

(المادة ١٦٨)

الإيجاب والقبول في البيع عبارة عن كل تعطين مستعملين لانشاء

البيع في حرف البلد أو القوم

(الإيجاب) والقبول معبر بهما عن كل تعطين يبان عن معنى التملك ماضية

كملت واشترت له (در مختار)

لانه انشاء والشرع قد اعتبر الاخبار النشاء في جميع العقود (وما دل على مناهج) أي معنى الإيجاب والقبول كقول البائع اعطيت أو بذلت أو رضىت أو جعلت لك هذا بكذا فانه في معنى بيع والمشتري اشترى أو قبلت أو قبلت أو أجزت أو أخذت وقد يقوم القبض كما لو قال بعتك هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً يتقدم البيع (مجمع الانهر)

(المادة ١٦٩)

الإيجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كبت واشترت وأي لفظ من هذين ذكر أولاً فهو إيجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعت ثم قال المشتري اشترت أو قال المشتري أولاً اشترت ثم قال البائع بعت اتفق البيع ويكون لفظ بعت في الأولى إيجاباً واشترت قبولاً وفي الثانية بالعكس ويتقدم البيع أيضاً بكل لفظ ينشأ عن انشاء التملك والملك كقول البائع اعطيت أو ملكت وقول المشتري اخذت أو تملك أو رضىت وأمال ذلك

(ويتقدم بالإيجاب وقبول بلفظي الماضي كبت واشترت (ملتق البحر) لانه انشاء والشرع قد اعتبر الاخبار النشاء في جميع العقود فتقدم به ولان الماضي إيجاب وقطع والمستقبل عدة أو أمر وتوكل ولهذا اتفق بالماضي (مجمع الانهر) فالإيجاب هو ما يذكر أولاً من كلام أحد العاقدين والقبول ما يذكر تانياً من الآخر سواء كان بعت أو اشترت (در مختار) قال الرافعي ويتقدم بكل لفظ ينشأ عن التحقيق كبت واشترت ورضيت أو اعطيت (در مختار) (ح ١) ويصح الإيجاب بلفظ المبة ويتقدم بلفظ الرد «محرم التاتارخانية» قلت وجازها ولو قال ارد عليك هذه الفرس بخمسين ديناراً وقبل الآخر ثبت البيع ولفظ المقاصرة فيقول قاصررتك بكذا ومراده بعتك حتى من هذه

الجملة بكذا فإذا قبل الآخر صح لانها من الفاظ التملك عرفاً (رد مختار ملخصاً)

(المادة ١٧٠)

ينقذ البيع بصيغة المضارع أيضاً اذا أريد بها الحال كما في عرف بعض البلاد كبيع واشترى واذا أريد بها الاستقبال لا ينقذ

وفي القية ينقذ بلفظين مستقبلين ثم قال لا ينقذ وبين التوفيق بين القولين بأنه ان أراد بالمضارع الحال ينقذ وان أراد به الاستقبال والوعد لا لان المضارع يحتمل الحال والاستقبال وفي التحفة باللفظين للماضيين ينقذ بدون النية واما بصيغة الاستقبال لا الا بالية (مجمع الانهر)

(المادة ١٧١)

صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل سأبيع وسأشترى

لا ينقذ بها البيع

واما المحض للاستقبال فكلامه لا يصح أصلاً (در مختار) واما اذا قرن بالبين أو سوف فلا ينقذ فانه لا يحتمل غيره (مجمع الانهر) فلا عن الهداية

(المادة ١٧٢)

لا ينقذ البيع بصيغة الامر أيضاً كبيع واشترى الا اذا دل بطريق الاقتضاء على الحال فينقذ ينقذ بها البيع فلو قال المشتري بعتي هذا الشيء بكذا من الدراهم وقال البائع بعتك لا ينقذ البيع اما لو قال البائع للمشتري خذ المثل بكذا من الدراهم وقال المشتري اخذه أو قال للمشتري أولاً اخذت هذا الشيء بكذا غرضاً وقال البائع خذه أو قال الله يباركك فله وامثاله اتفق البيع فان قوله خذه والله يباركك ههنا بمعنى ها انا ذا بعت فخذ

يشال لحوذك دلالة اقتضاء حيث لابد من تقدير لفظ آخر لتسليم المعنى
 بأن قال المشتري بعتي هذا الشوب بكذا فيقول بعت أو يقول البائع المعنى
 اشتريه متى بكذا فيقول اشتريت لأصبح أصلاً أي سواء نوى بذلك الحال
 أو لا لكون الأمر متحصلاً للاستقبال وكذلك المضارع المقرون بالسین
 وسوف (رد المختار على در المختار)

وأما المحض للاستقبال فكلاهما لا يصح إلا الأمر إذا دل على الحال كخذه
 بكذا فقال اخذت أو رضيت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ (در مختار)
 قال في الفتح فإنه وإن كان مستقبلاً لكن خصوصاً مادته أعنى الأمر بالأخذ
 يستدعي سابقاً للبيع فكان كالماضي إلا أن استدعاء الماضي سبق البيع بحسب
 الوضع واستدعاء لفظ خذه سبقه بطريق الاقتضاء اهـ (رد المختار على در المختار)
 وأما ما تمحض للاستقبال كالمقرون بالسین وسوف أو الأمر فلا ينعقد به إلا
 إذا دل على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال اخذت فإنه كالماضي (كذا في
 التمهيد للعائق)

ثم إذا كان بلفظ الأمر فلا بد من ثلاثة أقطار إذا قال البائع اشتري
 فقال اشتريت فلا ينعقد ما لم يقل بعت أو يقول اشتري بعت متى فيقول بعت
 فلا بد من أن يقول ثانياً اشتريت كما في السراج والواجب (هدية من الباب
 الثاني من كتاب البيوع)

(المادة ١٧٣)

كما يكون الإيجاب والتبطل بالمشاهدة يكون بالمكاتبة أيضاً
 بأن تكتب لآخر تمت أئني الغلاني بكذا ويكتب في مجلس مطالعة الكتاب
 أو يلفظ قبلت ينعقد البيع

(قال في المداينة) والكتاب كالخطاب وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس
 بلوغ الكتاب وآداء الرسالة انتهى (أشياء في أحكام الكتابة) يعني إذا كتب
 أما بعد فقد تمتك داري فلانا بكذا أو قال لرسوله بعت هذا من فلان الثائب

يكذا يذهب واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه وأخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اشترى به أو قبلت ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالحطاب من الحاضر والرسول معبر وسفير فكلامه اكلام المرسل فان الرسول عليه السلام كان يبلغ تارة بالحطاب وتارة بالكتاب (دور غرر في البيع)

(المادة ١٧٤)

ينعقد البيع بالإشارة المروقة للآخرس
الإشارة من الآخرس معتبرة وقائمة مقام العبرة في كل شئ من بيع وإجارة وهدية وقبض ورهن ونكاح ومطلق وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد تلف وهذا مما خالف فيه القصاص من الحدود وفي رواية ان القصاص كالمحدود هنا فلا يثبت بالإشارة (وتناله في الهداية اشياء في احكام الإشارة)

(المادة ١٧٥)

حيث ان المقصد الاصلى من الايجاب والقبول هو تراضى الطرفين
ينعقد البيع بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضى ويسمى هذا بيع التما على مثال ذلك ان يعطى للمشتري الخبز مقداراً من الدراهم فيعطيه الخبز بها مقداراً من الخبز بدون تلفظ بإيجاب وقبول أو ان يعطى للمشتري الثمن للبايع ويأخذ السلعة ويسكت البايع وكذا لو جاء رجل الى بائع الخنطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تباع المد من هذه الخنطة فقال بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخنطة فقال له البايع اعطيك ياها غداً
ينعقد البيع أيضاً وان لم يخرج بينهما الايجاب والقبول وفي هذه الصورة

لو ترقى سعر مد الحنطة في التمد الى دينار ونصف يجبر البائع على اعطاء الحنطة بسعر المد بدينار وكذا بالعكس لو رخصت الحنطة وتدنّت قيمتها المشتري يجبر على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري لا تصاب اقطع لي بخمسة غروش لحما من هذا الجانب من هذه الشاة قطع التصاب اللحم ووزنه واعطاه اياه انعمد البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه

(واما الفعل في التعاطى) وهو التناول قاموس (في خيس ونيس) خلافا للكرخي (ولو التعاطى من احد الجانبين على الاصح) فتح وبه يقى فيض (اذا لم يصرح منه) أي مع التعاطى (يعدم الرضاء) فلو دفع الدرهم وأخذ البطاطيخ والبائع يقول لا اعطيا بها لم ينقذ (وقيل لا بد) في التعاطى (من الاعطاء) من الجانبين وعليه الأكثر (قال الطرسوسى واختاره البزازى واقى به الحلوانى واكتفى الكرمانى بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحرر ثلاثة أقوال وقد علمت القنى به وحررنا في شرح الملحق نسخة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطى فليحفظ) (در المختار)

(قوله ولو التعاطى من احد الجانبين ١٥) صورته ان يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضاء صاحبه من غير دفع الثمن أو بدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع احدهما بعده اجبره التقاضى وهذا فيما تنه غير معلوم اما الحز والهم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن ذكره في البحر والمراد في صورة دفع الثمن فقط ان المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه (ط) وفي الفتية دفع الى بايع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه حنطة وقال له بكم يتبعها فقال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع

اليك فلم يجر بينها بيع وذهب المشتري فجاء غداً ليأخذ الخلة وقد تقير السلم
فعل البائع ان يدها بالسراويل . قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة أربعة
مسائل أحدها الاستفاد بالتمالي . الثانية الاستفاد في المجلس والنفيس وهو
الصحيح . الثالثة الاستفاد به ولو من جانب واحد . الرابعة كما يعتقد بإعطائه
المبيع يعتقد بإعطائه الثمن . هـ . قلت وفيها مسألة خامسة أنه يعتقد به ولو تأخرت
معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته يجر (رد المحتار على در المختار)
(ج ١٠) . ويعتقد أيضاً بالتمالي لان جواز اعتبار الرضى وقد وجد وحقيقته
وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما في المجلس في النفيس والمجلس هو
الصحيح ولو قال خذه بكذا فقال أخذت أو رضيت مع (ماتى مع يجمع
الانهم ملخصاً)

(المادة ١٧٦)

إذا تكرر عقد البيع بتبديل الثمن أو تزيده أو تنقصه يعتبر
العقد الثاني فلو تباع رجلان مالاً معلوماً بمائة غرش ثم تبدل
استفاد البيع تباعاً ذلك المال بدينار أو بمائة وعشرة أو بثمانين غرشاً
يعتبر العقد الثاني

ولو قال بت منك هذا الفرس بألف درهم ثم قال بت منك بمائة
دينار فقال المشتري قلت كلن البيع بالثمن الثاني ولو قال بت منك هذا الفرس
بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بت منك بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره
وقال المشتري اشتريت بعقد البيع الثاني وبضغ الاول (كذا في تناوى قاضخان)
وكذا لو باعه بمجلس الثمن الاول بأقل أو أكثر نحو ان يبع منه بعشرة ثم باعه
بقبعة أو بأحد عشر فان باعه بعشرة لا يعتد بالثمن الثاني والاول يبقى على حاله لحلول
الثاني عن الفأدة (كذا في الطهيري) هندية في الباب الثاني من كتاب البيع

الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة القبول للإيجاب

(المادة ١٧٧)

إذا أوجب أحد العاقدین بيع شيء بشئ يلزم لصحة العقد قبول
العاقد الآخر على الوجه المطابق للإيجاب وليس له تبعض الثمن أو
للثمن وتفرعهما فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا الثوب بمائة غرش
مثلاً فإذا قبل المشتري البيع على الوجه للشروح أخذ الثوب جميعه
بمائة غرش وليس له أن يقبل جيمه أو نصفه بخمسين غرشاً وكذا
لو قال له بعتك هذين القرسين بثلاثة آلاف غرش وقبل المشتري يأخذ
القرسين بثلاثة الآلاف وليس له أن يأخذ أحدهما بألف وخمسمائة

(المادة ١٧٨)

تكتفي موافقة القبول للإيجاب ضمناً فلو قال البائع للمشتري بعتك
هذا المال بألف غرش وقال للمشتري اشتريته منك بألف وخمسمائة غرش
اتفق البيع على الآلاف إلا أنه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم
للمشتري حينئذ أن يعطيه الخمسمائة غرش التي زادها أيضاً وكذا لو قال
المشتري للبائع اشتريت منك هذا المال بألف غرش فقال البائع بته منك

بما تية غرض يعتقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الالف
 قبل هذين الصورتين ما سبأى ومن شروط العقد هو موافقة القبول
 للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع بما أوجبه فان خالف بأن قبل غير
 ما أوجبه أو بعض ما أوجبه أو بغير ما أوجبه أو ببعض ما أوجبه لم يعتقد الايجاب
 اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع باقص من الثمن أو كان من البائع فقبل
 المشتري بأزيد العقد فان قبل البائع الزيادة في المجلس جازت (كذا في البحر
 الرائق) (متممة في البيوع)

(المادة ١٧٩)

اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة صفقة واحدة سواء
 عين لكل منها ثمناً على حدة ام لا فلاخر ان يقبل ويأخذ جميع المبيع
 بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذى عين له
 بغير الصفقة مثلاً لو قال البائع بت هذين الترسين بثلاثة الالف قرش
 هذا بالف وهذا بالثمن أو قال كل واحد منهما بالف وخمسمائة قرش
 فللمشتري ان يأخذ الترسين بثلاثة الالف قرش وليس له اخذ احدهما
 بالثمن الذى عين له وكذا لو قال البائع بت هذه الاتوب الثلاثة كل
 واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت اخذها بمائة قرش أو اثنين
 منها بما تى قرش لا يعتقد البيع

(واذا اوجب واحد قبل الآخر) بايماً كان أو مشترياً (في المجلس) لان
 غير القبول مفيد به (كل المبيع بكل الثمن أو ترك) لتلازم تفرق الصفقة
 (الا اذا) انما الايجاب والقبول أو رضى الآخر وكان الثمن منقسماً على المبيع
 بالاجزاء ككييل وموزون والا لا وان رضى الآخر لعدم جواز البيع بالحصة

ابتداء كما حرره اللواتي أو (بين بن كل) كقوله بينهما كل واحد جماعة وإن لم يتكرر لفظ مبت عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار (كما هو في الشرح نبأليه عن البرهان) (در المختار في البيع)

(ح - ١) قوله لا يلزم تفريق الصفقة الخ وأنه ضرر بالبايع فإن من عادة التجار ضم الردي إلى الجيد في البيع لتوزيع الردي فلو صح التفريق يزول الجيد عن ملكه ويبقى الردي فينضرب بذلك وكذلك المشتري يرغب في الجميع فإذا فرق البايع الصفقة عليه ينضرب إلا أن يرضى الآخر بذلك المجلس يمد قبوله في البعض ويكون المبيع بما ينقسم عليه الثمن بالأجزاء كفرس واحد أو مكبلاً أو موزوناً فاما مالا ينقسم إلا بالقيمة كتوبين فلا يجوز وإن قبل الآخر إلا إذا بين نحن كل مما قبل الآخر وما ترك لأن ذلك دليل على رضاه بالتفريق ولأن الإيجاب حينئذ في معنى الإيجابات معدودة الخ (مجمع الأنهر)

قوله - إلا إذا أعاد الإيجاب الخ كأن قال اشترت نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعاً مستأنفاً لوجود ركنه وبطل الأول (در المختار)

قوله - ورضى الآخر الخ أي بدون إعادة الإيجاب فيكون القبول إيجاباً والرضا قبولاً كما مر (در المختار)

قوله - ككبل وموزون الخ وجه الصحة أنه إذا كان الثمن منقسماً عليها باعتبار الأجزاء يكون حصة كل بعض معلومة (رد المختار على در المختار)

قوله - والا لا أي وإن لم يكن الثمن منقسماً عليهما كذلك بل كان منقسماً باعتبار القيمة كما إذا كان المبيع فرسين أو توبين لا يصح القبول في أحدهما وإن رضى الآخر لهما ما يخص أحدهما من الثمن (رد المختار)

(المادة ١٨٠)

لو ذكر أحد التباينين أشياء متعددة وبين لكل واحد ثمناً على حدة وجعل لكل على الانفراد إيجاباً وقبل الآخر بعضها بالثمن المسحى له انعقد

البيع فيما قبله فقط مثلاً لو ذكر البائع أشياء متعددة وبين لكل منها شيئاً معيناً على الحصة وكرر لفظ الإيجاب لكل واحد منها على الانفراد كأن يقول
 بعت هذا بالف وبعت هذا بالثمن فلشترى حينئذ له ان يقبل ويأخذ
 أيهما شاء بالثمن الذي عين له

ولو بين بئس كل واحد فلا يخلو اما ان يكرر لفظ البيع بالاتفاق على انه
 صفتان فأذا قبل في احدهما يصح كقوله بعتك هذين الفرسين بعتك هذا
 بالف وبعتك هذا بالف واما ان لا يكرره وقصل الثمن قطعه الرواية التعمد
 وبه قال بعضهم ومنه الآخرون وحلوا كلامه على ما اذا كرر لفظ البيع وقيل ان
 اشتراط تكراره لتعدد استحسان وهو قول للامام وعدمه قياس وهو قولها
 ورجحه في الفتح بقوله والوجه الاكتفاء بمجرد تفرق الثمن لان الظاهر ان
 فائدة ليس الا قصد بأن يبيع منه أيها شاء والا فلو كان غرضه ان لا يبيعهما
 منه لاجبة لم تكن فائدة لتبيين ثمن كل اه (رد المحتار على در المختار)

الفصل الثالث

في حق مجلس البيع

(المادة ١٨١)

مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع

(المادة ١٨٢)

المبايعان بالخيار بعد الإيجاب إلى آخر المجلس مثلاً لو أوجب أحد المتبايعين
 البيع بأن قال في مجلس البيع بعت هذا المال أو اشتريت ولم يقل الآخر على

الثور اشترت أو بت بل قال ذلك متراجهاً قبل انتهاء المجلس يستعد
البيع وإن طالت تلك المدة

ولذاوجب أحد المتعاقدين البيع فلا آخر الخيار إن شاء قبل في المجلس وإن
شاء رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير مودود (كذا في الجواهر
النيرة) وخيار القبول يمتد إلى آخر المجلس (كذا في الكافي) ويشترط
لصحة القبول حياة الموجب فلو مات قبله بطل الإيجاب (كذا في الشرائع)
(حسب في الباب الثاني من كتاب البيوع) (ويستد) أي خيار القبول (إلى
آخر المجلس) ولا يبطل بالتأخير إليه وإن طال لأن المجلس جامع للمتفرقات كما
مر في كتاب الطهارة

(المادة ١٨٣)

لو صدر من أحد المتعاقدين بعد الإيجاب وقبل القبول قول أو
فصل يدل على الاعراض بطل الإيجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد
ذلك مثلاً لو قال أحد المتبايعين بت أو اشترت واشتغل الآخر قبل القبول
بأمر آخر أو بكلام أجنبي لا تعلق له بمقتد البيع بطل الإيجاب ولا
عبرة بالقبول الواقع بعده ولو قبل انقضاء المجلس

وأما قام من المجلس قبل القول بطل الإيجاب وكذا لو لم يتم ولكنه
تسائل في المجلس بشئ غير البيع بطل الإيجاب فإن كان قائماً فقدم ثم قبل
فانه يصح (كذا في السراج الوهاج) (حسب في الباب الثاني من البيوع)
(ح) قوله وأما إن لا يكرره إلح إذا كرر في البيان لفظ البيع بأن قال منك
هذا بدرهم فيجوز اتفاقاً وأما إذا لم يكرر بأن قال بمنك هذا بدرهمين كل
واحد بدرهم فيجوز اتفاقاً خلافاً للإمام بناء على أن البيع يشترط تكرار
لفظ بت عنده وبفصيل الثمن عندهما (مجمع الأنهر) (رد المحتار)

(المادة ١٨٤)

أو رجع أحد المتبايعين عن البيع بعد الإيجاب وقبل القبول بطل
 الإيجاب فالواقبل الآخر بعد ذلك في المجلس لا ينعقد البيع مثلاً لو قال
 البائع بعت هذا المتاع بكذا وقبل أن يقول للمشتري قبلت رجع البائع
 ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع

يبطل الإيجاب أن رجع للموجب قبل القبول قال في البحر والحاصل أن
 الإيجاب يبطل بما يدل على الأعراض وبرجوع أحدهما عنه ويموت أحدهما
 ولذا لما أن خيار القبول لا يورث ويستترى المبيع بقطع يد وتخلل عصير
 وزيادة بولادة وهلاك بخلاف ما إذا كان بعد قطع عينه بأفة ساهوة أو بعد
 وهب للمبيع هبة (كما في المحيط) وقدمنا أنه يبطل بهية التي قبل قبوله فأصل
 ما يبطل الإيجاب سبعة فليحفظ (رد المحتار على در المختار)

والموجب أيضاً كان أن يرجع قبل قبول الآخر ولا بد من سماع الآخر رجوع
 الموجب (كذا في التتارخانية) لو قال البائع بعت منك هذا القوس بكذا ثم
 قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال اشتريت بعتك البيع (كذا
 في الصهيرية) لو قال بعت وقال المشتري اشتريت وقارنه الآخر رجعت أن
 كان مبيعاً لأنهم البيع وإن عاقبه الدائع رجعت بهم (كذا في الوجيز للكردي)
 (حذرة في الباب الثاني من البيع)

(المادة ١٨٥)

تكرار الإيجاب قبل القبول يبطل الأول ويستبر فيه الإيجاب الثاني
 فالواقالبائع للمشتري بعتك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا
 الإيجاب قبل أن يقول المشتري قبلت رجع فقال بعتك إياه بمائة وعشرين
 قرشاً وقبل المشتري بطلوا الإيجاب الأول وينعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً

ولو قال بعت منك هذا الفرس بألف درهم ثم قال بعت منك بمائة دينار فقال المشتري بعت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بعت منك هذا الفرس بألف درهم قبل المشتري ثم قال بعت منك بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت بعتك الثاني وبضغ البيع الاول (كذا في فتاوى قاضيه خان) وكذا لو باعه بمجنس الثمن الاول بأقل أو أكثر نحو ان يبعه منه بمشرة ثم باعه بمشعة أو بأحد عشر فان باعه بمشرة لا ينعقد الثاني والاول يبقى بحاله لخلو الثاني عن الفائدة (كذا في الظهيرية) (هندية في الباب الثاني من البيوع)

الفصل الرابع

في حق البيع بالشرط

(المادة ١٨٦)

البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقبض الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

فبيع البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن (در خنصار في البيع الفاسد) يجب ان يعلم بأن الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلو اما ان كان شرطاً يقتضيه العقد ومغناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم المبيع على التاييد وشرط تسليم الثمن على المشتري (هندية في الباب العاشر من البيوع)

(المادة ١٨٧)

البيع بشرط يزيل العقد صحيح والشرط أيضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط

ان يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً أو ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صبح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم يصر المشتري بالشرط فالبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد

واما ان كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا الا انه يلازم ذلك العقد ونسئ به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالبيع بشرط ان يعطى المشتري كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالإشارة أو التسمية حاضراً في مجلس العقد قبل الكفاية أو كان غائباً عن مجلس العقد فحضر قبل ان يتفرقا وقبل الكفاية جاز البيع استحساناً (وكذا البيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية جاز البيع استحساناً وان لم يكن الرهن من مقتضيات العقد لان الرهن يؤكد موجب العقد) (هندية في المحل المزبور)
ولو شرط فيه رهناً مبنياً ثم امتنع من تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان تدفع الرهن أو قيمته أو انفس أو يفسخ العقد (كذا في محيط السرخسي) ولو امتنع من هذه الوجوه فللابيع ان يفسخ البيع (هذا في البدائع) (هندية في المحل المزبور)

(المادة ١٨٨)

البيع بشرط متعارف يعني الشرط المرمي في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع القروة على ان يخطط بها الظهارة أو التقل على ان يسلمه في الباب أو الثوب على ان يرقمه يصح البيع ويلزم البائع الوفاء بهذه الشروط

وان كان الشرط شرطاً لا يلازم العقد الا ان الشرع ورد بمجوزة كالجار

والاجل أو لم يرد الشرع بمجوازه ولكنه متعارف كما اذا اشترى لعلاً وشرا كما
على ان يحدوه البائع جاز البيع استحساناً (كذا في المحيط) وان اشترى حرماً
على ان يخرجه البائع له خفأً أو قلنسوة بشرط ان يربطن له البائع من عنده فالبيع
جائز للتعامل (كذا في التلخيص) وكذا لو اشترى خفأً به خرق على ان
يخرجه البائع أو ثوباً من خلتاني وبه خرق على ان يجمله ويحمل عليه الرقعة (كذا
في عبط الدرر) ولو اشترى كروياً بشرط القمط والحياطة لا يجوز لعدم العرف
(كذا في الطهريه) (حنبليه في المحل المزبور)

(المادة ١٨٩)

البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد المتعاقدين يصح والشرط لنحو
مثلا بيع الحيوان على ان لا يبيعه للمشتري لآخر أو على شرط ان يرسله
في المرعى صحيح والشرط لنحو

وان كان فيه نفع للحيوان لكنه ليس من أهل النزاع
وكذا يصح بشرط لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد من المتعاقدين والمبيع
المستحق للنفع بان يكون آدمياً كشرط ان لا يبيع الدابة للمذبة بان قال بعت هذه
الدابة منك على ان لا يبيعها أو تنسبها في المرعى لان هذا الشرط لا يؤدي الى النزاع
ولا يحمّل الربو لعدم النفع الزائد فيصح العقد وبطل الشرط هو ظاهر من
المذهب وعن أبي يوسف انه يفسد البيع (بجميع الانهر في البيع الفاسد)

الفصل الخامس

في نكاح البيع

(المادة ١٩٠)

للمتقدين ان يتقايلا البيع برضاها بعد انعقاده

وشرط صحة الاقالة رضى المتقابلين في المجلس (هتدي في الباب الثالث عشر في الاقالة)

(المادة ١٩١)

لاقالة كاليك تكون بالايجاب والقبول مثلاً لو قال أحد الماقدين أقلت البيع أو فسخته وقال الاخر قبلت أو قال أحدهما للاخر أقلت البيع فقال الاخر قد قبلت صححت الاقالة وفسخ البيع

(تصح الاقالة بشعطين أحدهما مستقل) هذا بيان ركنها وهو الايجاب والقبول الا ان عليهما وشرط ان يكونا بلقطتين ماضيتين أو أحدهما بمستقل والاخر بمشروط كقضى فقد أقلتك عند الشيخين كالكسح خلافاً لحمد فان عنده بشرط ان يبر بها عن الماضى كاليك وفي الحاية ذكر قول محمد مع قول الامام حيث قال لا تصح الاقالة يلتزم الامر في قولها لكن في الموهرة وغيرها قد جعلوا قول الامام مع أبي يوسف فلهذا عول عليه المصنف في المتن (بمعنى الاقالة) وقال محمد كاليك قال البرجندى وهو المختار وتصح ايضاً فاسخلك وتاركتك ورفضت (در مختار في الاقالة)

(المادة ١٩٢)

لاقالة بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة (وتصح الاقالة بالتعاطى) ولو من أحد الجانبين كاليك وهو الصحيح بزانة. وفي السراجية لابد من التسليم والتبض من الجانبين (در المختار في الاقالة) ونعمد الاقالة بالتعاطى ولو من أحد الجانبين هو الصحيح (هتدي في الباب الثالث عشر في الاقالة)

(المادة ١٩٣)

يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كاليك معنى انه يلزم ان يوجد القبول في

يجلس الايجاب وما اذا قال احد الماقدنين أثلت البيع وقبل ان يقبل
الآخر امض المجلس أو صدر من أحدهما فعل أو قول يدل على
الامراض ثم قبل الآخر لا يعتبر قبوله ولا يفيد شيئاً حثيثاً
(وتتوقف الاقالة على القبول في المجلس) كما يصح قولها في مجلسها نصاً
بالقبول يصح قبولها فعلا دالة بالقل كما في أكثر الكتب (كالباع) حتى لو
قبل الآخر بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الامراض
كما سبق في البيع لانتم الاقالة (بجمع الانهر في الاقالة)
وتتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فسلماً لو قطعه
أو عقبه فوراً قول المشتري المثلث لان من شرأطها اتحاد المجلس ورضاه
للمتعاقدين أو الورثة أو الوصى اهـ (در المختار في الاقالة)

(المادة ١٩٤)

يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو
كان المبيع قد تلف لاتصح الاقالة
وشروط صحة الاقالة رضى المتعاقدين والمجلس وتماضي بدل المصروف في اقامته
وان يكون المبيع محل الفسخ لاسر أسباب الفسخ كالرد بخلاف الشرط والرؤية
والعيب عند أبي حنيفة فان لم يكن بل ازداد زيادة تمتع الفسخ بهذه الاسباب
لاتصح عند أبي حنيفة وقيام المبيع وقت الاقالة فان كان هالكا وقت الاقالة لم
تصح (حنفية في الاقالة)

(ح ١٠) ولا ينمها أي الاقالة هلاك انفس بل ينمها هلاك المبيع لانها دفع
البيع ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض بطل البيع بخلاف التمس (بجمع الانهر)
(المادة ١٩٥)

لو كان بعض المبيع قد تلف صحصت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع

أرضه التي ملكها مع الثورع وبعد أن حصد المشتري الثورع تقايلا البيع
صحة الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن للسمي

لإعلاء بعضه يمنع الاقالة بقدره اعتباراً للجزء بالكل وإذا حلك أحد
البدلين في المقايضة وكذا في السلم صحة الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري
قيمة المالك أن كان قيمياً ومثله أن كان مثلياً ولو حلك باطلت الاقالة في الصرف (جمع
الانتم) فهلاك بدليه لا يبطل الاقالة لما س، إن المقود عليه دفع ضمة كل من
المتباينين (رد المختار) تقايلا فضل المبيع من يد المشتري وعجز عن تسليمه أو
حلكه المبيع بعدها قبل القبض بطلت (بزازيه) وإن اشترى أرضاً مشجرة
فقطعه ثم تقايلا صحة ولزمه جميع الثمن ولا شيء لبايعه من أرض
الشجر إن طلقاً بقطع الشجر وقت الاقالة وإن غير عالم خير بين الأخذ بجميع
ثمنه أو الترك (قبة) ولها شري أرضاً مزدوجة ثم حصده ثم تقايلا صحة في
الارض بحصتها ولو تقايلا بعد ادراكه لم يحجز (رد المختار ملخصاً)

(ح ١٠) قوله المقايضة بقاء المساة التحية وهي بيع عين بعين كأن
تبايعا فرساً ببفل فهلك الفرس في يد بايع البفل ثم اقالا البيع في البفل وجب
رد قيمة الفرس ولا تبطل هلاك احدهما بعد وجودهما لأن كل واحد
منهما مبيع فكان المبيع قائماً وتحامه في النابة (رد المختار)

(المادة ١٩٦)

هلاك الثمن أى ثمنه لا يكون مانعاً من صحة الاقالة

(أ) وأما قيام الثمن وقت الاقالة فليس بشرط (هندية في الباب الثالث عشر من

كتاب البيوع)

الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى أربعة فصول

الفصل الاول

في حق شروط المبيع وأوصافه

(المادة ١٩٧)

يلزم ان يكون للمبيع موجوداً

(ومنها) في المبيع وهو ان يكون موجوداً فلا ينقذ بيع المدوم وماله خطر
العدم كبيع نتائج التاج والخل (كذا في البدايع) (حندية في أول كتاب البيوع)

(المادة ١٩٨)

يلزم ان يكون للمبيع مقدور التسليم

(المادة ١٩٩)

يلزم ان يكون للمبيع مالاً متقوماً

وان يكون مالا متقوماً شرعاً مقدور التسليم في الحال أو في آلي الحال
(كذا في فتح القدر حندية في المجل المزبور)

(المادة ٢٠٠)

يلزم ان يكون للمبيع معلوماً عند المشتري

ومنها ان يكون المبيع معلوماً والمثل معلوماً علماً يمنع من المنازعة في بيع المجهول
جهالة خفي لها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء بقيته
وبحكم فلان (حندية في المجل المزبور)

(المادة ٢٠١)

يصير المبيع معلوماً ببيان أحواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً

لو باعه كذا مداً من الحنطة الحورانية أو باعه أرضاً مع بيان حدودها

صار المبيع معلوماً وصح البيع

وشروط لصحته معرفة قدر مبيع أو ثمن ووصف ثمن كعصري أو دمشق غير
مشار إليه (در المختار) قوله معرفة قدر مبيع الخ (ككر حنطة واكر حنطة
فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولاً أي جهالة فاحشة فانه لا يصح وقيدنا
بالباحث لما قالوه لو باعه جميع مافي هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم
مانيها لا يصح لتحتس الجهالة اما لو باعه جميع مافي هذا البيت أو الصندوق أو
الجواني فانه يصح لان الجهالة يسيرة (وفي التنازبه) باعه أرضاً وذكر
حدودها لا زرعها طولاً ورسماً جاز (رد المختار على در المختار ملخصاً)

(ح ١٠) قوله قدر مبيع لا وصف المبيع لان ثبوت خيار الرؤية ينتبه
(مفهوم من در المختار)

قوله ووصف ثمن لانه اذا كان مجهول الوصف يتحقق التنازع
فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع فلا يحصل مقصود شرعية العقد
(رد المختار)

(المادة ٢٠٢)

اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الاشارة الى عينه مثلاً لو
قال البائع للمشتري بعتك هذا الحيوان وقال المشتري اشتريته وهو يراه
صح البيع

(ولا يشترط) ذلك في مشاركة لثني الجهالة الاشارة مالم يكن ربوياً فويل
بجنسه أو رأس ماله سلم لو مكبلاً أو موزوناً خلافاً لما كما سيأتي (در المختار
ملخصاً في البيوع)

(ح ١٠) قوله ولا يشترط ذلك أي توصيف المبيع (نهره)

قوله ما لم يكن ربوا قبول بجنسه أى وبيع مجازفة مثل بئتك هذه الصبرة من الخطة بهذه الصبرة فإنه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مائع كحقيقة (ردالمحتار) قوله لو مكىلا أو موزونا فلا تكنى الإشارة إليه كما في مزدوج وحيوان خلافا لما لأنه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال وقد ينقضى بفسخه ثم يجد بآله ميا فيرده ولا يستبدله رب السلم في مجلس الرد فيفسخ القصد في المردود ويسقى في غيره فيلزم جهالة السلم فيه فوجب بفساده كما يجزى في السلم (رد المحتار)

(المادة ٢٠٣)

يكفى كون المبيع معلوما عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعرفه بوجه آخر ويكفى علم المشتري عند محمد لان جهالة المبيع تقصره لا البائع فيشترط علمه وكذا شراء الدار بقائها فاسد عند الامام لجهالة المقدار خلافا لابي يوسف (مجمع الانهر في آخر بيع القاسد قبيل فصل بين حكمها) جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع (رد المحتار على در المختار في قوله ومعرفة قدر المبيع)

(المادة ٢٠٤)

للمبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلا لو قال البائع بئتك هذه السلعة وأشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على البائع تسليم تلك السلعة بمينها وليس له أن يعطى سلعة غيرها من جنسها قال القدوري في كتابه ما يتبين في السند فهو مبيع وما لا يتبين فهو نمن الا أن يقع عليه لفظ البيع (كذا في الذخيرة) (هندية في الفصل الثالث من الثاني من كتاب البيوع) (والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز) (رد المختار على در المختار في آخر الصرف)

الفصل الثاني

فما يجوز بيعه وما لا يجوز

(المادة ٢٠٥)

بيع المدموم باطل فيطل بيع ثمرة لم تبرأ أصلاً

ومما في البيع وهو ان يكون موجوداً لا ينقد بيع المدموم (حنيفة في أول البيع) بيع الثمر قبل الظهور لا يصح اتفاقاً (حنيفة في الفصل الثاني في بيع المختار من الباب التاسع من كتاب البيع)

(المادة ٢٠٦)

الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على ثمرها سواء كانت

صالحة للأكل أم لا

(ولو باع ثمرة بارزة) اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقاً ظهور صلاحها أو لا (صح في الأصح) (در المختار) فان باعها بعد ما نصير منتفعا بها يصح وان باعها قبل ان تصير منتفعا بها فإن لم تصلح لتناول بني آدم وعلف الدابة فالصحيح انه يصح وعلى المشتري قطعها في الحال هذا اذا باع مطلقاً أو بشرط القطع فان باع بشرط الترك فسد البيع وهذا اذا لم يتناه عظمها فان تناهى عظمها فباعها مطلقاً أو بشرط التقطع صح وان باع بشرط الترك لم يصح قياساً عند أبي حنيفة وإبي يوسف رخصهما الله وصح استحساناً عند محمد رحمه الله وفي الاسرار ان الفتوى على قوله وفي التحفة الصحيح (قولهما) (أكذا في النهر الفائق) (حنيفة في الجمل المزبور)

(١٠) قوله ظهور صلاحها ظهور صلاح ان يصلح لتناول بني آدم أو علف دابة وعنده ان لا يصلح لذلك حكمي عن الممن وفي حاشية الشبلبي وهو صلاحها خطاً ان يأمن الماهة والفساد وعند الشافعي هو ظهور التنضيج وبدو الحلاوة انتهى (مطبوع)

ولو استأجر الأرض لترك الزرع فسدت جهالة المدة ولم تطلب الزيادة
(مائق) فساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل والجهل ان يأخذ الصجر مسافات
مدة معلومة على انه له جزء من الثلث جزء وان يشتري اصول الرطبة كالبلانجان
واشجار البطيخ والخيار لكون الحادث للمشتري وفي الزرع والحديث يشتري
الموجود ببعض الثمن ويستأجر ارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي
الاشجار الموجودة ويحل له البايع فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت
في الاذن يكون مادونا في التوك شفنى ملخصاً (در المختار في كتاب البيع)

(المادة ٢٠٧)

ماتلاحق افراده يعني ان مالايبرز دفعة واحدة بل شيئاً بصد شيء
كاقوا كوالا زهار والوردق والخضراوات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما
سيرز مع ما برز تبعاً له بصفقة واحدة

ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب انه لا يصح وكان
شمس الائمة الحلواني والفضل فيتنان بالجواري في الثمار والبلانجان والبطيخ وغير
ذلك ويجوز ان لا يكون اصلا في المقد والمعلوم فيما استحسانا لتعامل الناس والاصح
انه لا يجوز (كذا في المبسوط) ولو اشتراها مطلقاً وتركها باذن البايع طاب له
الفضل وان تركها بلا اذنه وزاد ذاتاً تصدق بما زاد في ذاته وان تركها بعد
ما تنهى لم يتصدق بشيء وان باع مطلقاً وتركها على التخييل وآجر التخييل مدة
معلومة بطلت الاجارة وطاب له الفضل (كذا في الكافي) (حسدية في الحل
الزبور) ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصحة الشرعى
وانت الحلواني بالجواري لو اخرج اكثر (زيلعي) وشطها المشتري في الحال
جبراً عليه (در المختار)

(ح - ١) قوله لتعامل الناس) وقال شمس الائمة استحسن فيه لتعامل الناس
فانهم تعاملوا ببيع ثمار الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك مادة ظاهرة في زرع الناس

عن طائفة من حرج انتهى (طحاوى)
قوله وانى به الجواز الخ لان الذى عليه السلام اعما رخص في السلم للضرورة
مع انه بيع المدوم فحيث تحققت الضرورة هنا أيضاً امكن الحاقه بطريق الدلالة
فلم يكن مضاد للنساعنى ما روي عن النبي عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
الانسان ورخص في السلم قلداً جملة من الاستحسان لان القياس عدم الجواز وظاهر
كلام الفقيه الميل الى الجواز ولذا أوردناه الرواية عن محمد رحمه الله اقتدر المختار ملخصاً

(المادة ٢٠٨)

ان باع شيئاً وبين جنسه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع
فلو باع زجاجاً على انه للماس بطل البيع
باع على انه مروى فبان خلافه فسد البيع (خلاصة)

(المادة ٢٠٩)

بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن
اخراجها من البحر أو حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه
(ح ١٠) وان يكون مالا متقوماً مقدور التسليم في الحال أو في تألي الحال (كذا
في فتح القدير (حديث في أول النوع)
وفسد بيع طير في الهواء لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده فباطل
لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كالحمام صبح (در المختار)
وفسد بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفساد بمعنى
البطلان وبعدم غير مقدور التسليم (در)

(المادة ٢١٠)

بيع مالا يبد مالا بين الناس والشرايه باطل مثلاً لو باع حيفة او
أدماً حراً واشترى بهما مالا فالبيع والشراء باطلان

(يطل بيع ما ليس بمال والبيع به) أى جملة ثمنه بإدخال الباء عليه كالمير والمير والمينة يسكون الياء المينة بقصد الياء أى المينة التى ماتت حنف اتفها فان المينة التى لم تمت حنف اتفها مثل الموقودة مال عند أهل الذمة كالمير والميرير كما سيأتى (ددر غرد فى باب البيع الفاسد)

(المادة ٢١١)

بيع غير المتقوم باطل

(وكذا يطل بيع مال غير متقوم كالمير والميرير بالثمن وهو الدراهم والدينارين حالا أو مؤجلا لان المقصود في البيع عن المبيع لانها هى المتفع بها لا عين الثمن لانها جملة وسبيلة اليه ولهذا يجوز ثبوته في الذمة وإذا جملة المير مائة تكون مقصودة فيه اعزاز والشرع اسر باهاتها ولهذا يطل بيعها (مجمع الاسرى في البيع الفاسد)

(ح ١٠) وبطل بيع مال غير متقوم أى غير مباح الانتفاع به ابن كمال يلى حفظ قوله ابن كمال ونصه التقوم على ما ذكر في التلويح ضربان عرفى وهو بالاحراز فغير الميرير كالصيد والحشيش ليس يتقوم وشرعى وهو بإباحة الانتفاع به وهو المراد هنا متفياً أى هو المراد بالتقوم المثنى هنا (رد مختار على در المختار)

البيع الباطل عبارة عما كان احد عوض المبيع أو كلاهما غير مال والبيع الفاسد عبارة عما كان العقد موجوداً باسبه باعتار ان كلا من عوضيه مال وغير موجود بوصفه كما اذا كان البيع بشرط لا يقتضيه العقد (مفهوم من شرح المجمع لابن الساعاتى)

(المادة ٢١٢)

الشراء بنير المتقوم فاسد

وبيع العرض بالمير وبالعكس فاسد وكذا بيعه بالميرير (ملقى الإجماع في البيع الفاسد)

(المادة ٢١٣)

بيع المجهول فاسد فلو قال البائع للمشتري بملك جميع الاشياء
التي هي ملكي وقال المشتري اشتريتها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالبيع
فاسد

(رجل) قال لثيرة بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والثياب
والمشتري لا يعلم ما فيها كان فاسد لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع
ما في هذه القرية أو ما في هذه المدينة ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا
ولو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري
لان الجهالة يسيرة في البيت وقبها تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت
يجوز في الصندوق والحوائط (قاضيخان في البيع الفاسد)
سئل عن شخص اشترى من آخر جميع ما يملكه من ثوب أو شاة أو غير
ذلك فهل يصح ذلك اجاب ان علم المشتري بجميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر
جهل البائع بمقداره (قاري الهداية نقله الكفوي على قيد علي اقدمي)

(المادة ٢١٤)

بيع حصة شائعة معلومة كالثالث والنصف والمشر من عقار مملوك
قبل الافراز صحيح

ومن باع نصيبه من دار يجوز البيع ان علم النصيب منها المتعاقدان علم نصيبه
شرط عند الامام لان الجهالة تخفض الى التنازع فلا يجوز خلافا لابي يوسف
فان منده يجوز مطلقا سواء علم او لا لانها رضا بالجهالة فلا تخفض الى التنازع
ويكفي علم المشتري عند محمد لان جهالة المبيع بصره لا البائع فيشترط علمه وكذا
شرط الدار بثانها فاسد عند الامام لجهالة المقدّر خلافا لابي يوسف رحمه الله
(جميع الاشر في البيع الفاسد) رجل قال بعت منك نصيبي بكذا جاز اذا

علم المشتري نصيبه من الثمار وإن لم يعلم به البائع لكن بشرط تصديق البائع
فما يقول وإن لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله علم البائع بذلك أو لم يعلم (كاشيخان في البيع الفاسد)

(المادة ٢١٥)

يصح بيع الحصة المملوكة الشائعة بدون إذن الشريك
وكل من الشريكين اجنبي في نصيب الآخر ويجوز بيع نصيبه من شريكه في
جميع الصور ومن غيره بغير إذنه فيما عدا الخاطئ والاختلاط فلا يجوز بلا إذنه
(ملتنى الأبحر في كتاب الشركة)

(المادة ٢١٦)

يصح بيع حق المرور وحق الشرب والمسيل تبعاً للأرض والماء تبعاً لقتواته
وصح بيع حق المرور تبعاً للأرض بالأجماع ووحده في رواية وهي رواية
ابن ساعدة وفي رواية الزيادات لا يجوز ومحمد بن القتيبة أبو الليث بأنه حق من الحقوق
وبيع الحقوق للأفراد لا يجوز والشرب كذلك أي صح بيعه تبعاً للأرض بالأجماع
ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بخاري للجزالة (درر قرر في باب البيع
الفاسد)

الفصل الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

(المادة ٢١٧)

كما يصح بيع المكبلات والوزونات والمسدنيات والزرورات كيلاً
ووزناً وعدداً وذراعاً يصح بيعها جزئاً أيضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة أو
كوبين أو آدر أو حمل قماش جزئاً صح البيع

ويصح البيع في الطعام وهي الخطة ودقيقها وكذا سائر الجبوبات كاللحس والحصى
وغريبها وقال بعض المشايخ ما يقع في العرف وعلى ما يمكن أكمله من غير إدام
كاللحم المطبوخ والمشوي ونحوه قال صدر الشهيد وعليه الفتوى وكل مكبل وموزون
كيلا في الكيل ووزنا في الوزن وما ورد الشرع بكيله فهو كيلى وما ورد وزنه
فهو وزنى إدا وما لم يرد فيه شئ يستر فيه العرف وكذا يصح بيع الكيلى والوزنى
جزائفاً وهو البيع بالحس والطن بلا كيل ولا وزن ان يبيع بغير جنسه لقوله
عليه السلام (اذا اختلف النوعان فيموا كيف شئتم) بخلاف ما اذا يبيع بجنسه
مخالفة فانه لا يصح لاحتمال الربو الا اذا كان قليلا وهو ما دون نصف الصاع
لعدم الميار الشرعى وهو نصف الصاع (يجمع الأنهر في البيوع)

(المادة ٢١٨)

لو باع حفظة على ان يكيلها بكلل معين او يزنها بحجر معين صح البيع
وان لم يعلم مقدار الكيل وشغل الحجر

ما عدا بيع السلم وما جرى مجراه فلا بد من العلم بذلك حيث
ويصح بيع الكيل باناء معين أو يبيع الوزنى بوزن حجر معين كل منها
لا يدرى قدره اذا لم يحتمل الاماء النقصان والحجر الثقفت كأن يكون من خشب
أو حديد فان احتملها لم تجز وكذا اذا باعه بوزن شئ يخف اذا جف كالخيار
والبطيخ لان الجهالة فيه لا تضى الى المنازعة لان البيع يوجب التسليم في الحال
وهلا ك قبل التسليم نادر وبه اندفع ما رواه حسن من عدم الجواز للجهالة كما
في المتح وغيره لكن التعديل يضى البيع حالا فلا يتصور الثقفت في الجفاف في
الحال فيبقى أن يجوز مطلقا سواء احتمل الثقفت والجفاف أولا لا في السلم لان
التسليم فيه متأخر الى حلول الاجل فيحتملها فيحتاج الى أن يحمل عليه تأمل . وفى
التيبين هذا اذا كان الاماء لا ينكس بالكس ولا يتقص ولا يفسط كالنصف
والخرف وأما اذا كان ينكس كالزئيل والقفه فلا يجوز الا في قرب الحال استحساناً

بالمامل فيه روي ذلك عن أبي يوسف (يجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٢١٩)

كل ما جاز يمه منفرداً جاز استناؤه من المبيع مثلاً لو باع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطلاً على أنه له صبح البيع
بمخلاف بيع الجنين حيث لا يجوز ذلك فيه إلا تبناً لانه
ولو استثنى من المبيع ما يجوز افراذه بالمقد جاز الاستثناء كما لو باع صبرة
الاصاها منها أوداً من خلأ أو دهن الا عشرة امناه وكذلك لو كان عددياً متقارباً
جاز البيع ولو استثنى منه ما لا يجوز افراذه بالمقد لا يصح استناؤه كما لو باع
ثاقلة الاحلها أو شاة الا عضواً منها أو قطعياً من النعم الا شاة أو سيفاً على
الاحلية لم يجوز كذا في عبط السرخسى (هندية في القصد التاسع من الباب التاسع
في البيوع بتغيير ما)

(المادة ٢٢٠)

يسع للمدودات صفقة واحدة مع يان ثمن كل فرد وقسم منها صحيح
مثلاً لو باع صبرة حنطة او وسق سفينة من حطب او قطع غنم او قطعة
من جوش على ان كل كيل من الحنطة او قنطار من الحطب أو رأس
من النعم أو ذراع من الجوخ بكذا صبح البيع
ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صبح في صاع فقط الا أن يسمى جاتها
وللمشتري الصنع بالخيار وان كيل أو سقى جاتها في المجلس بعد ذلك . ومن باع
قتلح غنم كل شاة بدرهم لا يصح في شيء منها وكذا لو باع ثوباً كل ذراع بدرهم
وكذا كل معدود متفاوت وعندها وعند الاثمة الثلاثة يصح في جميع ذلك (ملحق
الاجرم) اعلم ان المصنف رجح قول الامام لانه قدمه كما هو دأبه لكن ظاهر ما
في الهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هي عادته وصرح في الخلاصة والزهدي

وغيرها بان التتوى على قولها يسيراً على الناس (يجمع الانهر في البيع) وقول
الامامين يحنى (در مختار) يسيراً على الناس وان كان دليل الامام قوياً (رد
المحتار على در المختار)

(ح ١) قوله الا أن يسمى جعلها أي حجة صحتها في العقد بان قال بترك هذه
الصورة على انها مائة صاع بمائة درهم فيصح في جعلها لارتفاع الجهالة (يجمع الانهر)
(قوله بعد ذلك) أي بعد البيع ظرف لكل أو سعى على طريق التنازع
وفي الثلاثة يشعر بان الخيار ثابت له مطلقاً أما في كيلها أو تسميتها في المجلس فلا
التمس لمجهول المقدار في ابتداء بيع الصورة وكان يحتمل أن يكون التمن في
ظنه أهل من الذي ظهر فلما انكشف الحال بكيلها أو تسميتها ثبت له الخيار وأما
عدم كيلها وعدم تسميتها فلا انكشف للصفة تفرقت على المشتري لانه اشترى صورة
والعقد البيع في قنبر كما في شرح المجمع (يجمع الانهر)

قوله لا يصح في شيء منها أي من القطيع عند الامام لانه يصرف الى الواحد
والواحدة منها متفاوتة فلا يصح في واحد منها بخلاف مسألة الصورة (يجمع الانهر)
قوله كل ذراع بدرهم عند الامام لما مر اطلاق الثوب تبعاً لما في اكثر
المثول وقبده الثاني بثوب بضره التبعض أما في الكرباس فينبى أن يجوز عنده
في ذراع واحد كما في الطعام لان التبعض لا يضره كما في التذية لكن المحكمة تراى
في المجلس لا في كل فرد فاذا وجد التفاوت في جنس الثوب اعتبر الحكم في الكل
تدبر (يجمع الانهر)

(المادة ٢٢١)

كما يصح بيع العقار المحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعيين حدوده أيضاً
رجل اشترى من آخر ساحة أو أرضاً وذكر حدودها ولم يذكر ذراعها لا
طولا ولا عرضاً جاز لان المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الميزان يجوز فلو
لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع ادا لم يقع بينهما تماحد
وقد عرفنا جميع البيع (كذا في الخلاصة) (حندية في الفصل الثامن من

(المادة ٢٢٢)

أما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لاغيره
ومفاده ان المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البائع أو المشتري
انه أقل أو أكثر ولذا قال في القنية عد الكواغد فلتها أربعة وعشرين واشترى
البائع به ثم أضاف القدر الى عينا ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظنه فبقي
حلال للمشتري (سارمه الحنطة كل قفيز بثن ميين وحاسبوا ببلغ سماية درهم
فطلوا وحاسب المشتري بخمسماية وباعوها منه بالخمسماية ثم ظهر ان فيها غلطاً
لا يلزمه الا خمسماية) (أفرز القصاب أربعة أشياء فقال بإيها هي بخسمة كل
واحدة بدينار وربع فجاء القصاب بأربعة دنانير فقال بمت هذه بهذا القدر
ولبائع يعتقد انها خمسة صح البيع قلوهذا اشارة الى انه لا يبرر ما سبق ان كل
واحدة بدينار وربع له (وأقره في البحر) (رد المحتار على در المختار في البيوع)
بعد بيان البيع بالرقم

(المادة ٢٢٣)

الكيالات والعدديات المتصاربة وللوزونات اثني ايس في تبويضها
ضرر اذا بيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سعى ثمنها فقط
أو بين وفصل لكل كبل أو فرد أو رطل منها ثمن على حدة الا انه اذا
وجد عند التسليم تاماً لم البيع وانما ظهر ناقصاً كان للمشتري غيراً ان شاء
فسخ البيع وان شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن واذا ظهر زائداً
فلا زيادة للبائع مثلاً لو باع صبرة حنطة على لها خمسون كيلة أو على لها
خمسون كيلة كل كيلة منها بشرة غروش بخمسماية قرش فاذا ظهرت وقت

التسمي خمسين كيلة ثم البيع وان ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري
 مخير ان شاء فسخ البيع وان شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بارسمائة
 وخمسين قرشاً وان ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالحبس الكيلات الزائدة
 للبائع وكذا لو باع سقط يرض على انه مائة يرضة أو على انه مائة يرضة
 كل يرضة بنصف قرش بخمسين قرشاً فان ظهرت عند التسليم تسعين يرضة
 فالمشتري مخير ان شاء فسخ البيع وان شاء أخذ تسعين يرضة بخمسة
 وأربعين قرشاً واذا ظهرت مائة وعشر يرضات فالعشرة الزائدة للبائع
 وكذلك لو باع زق سم على انه مائة رطل يكون الحكم على الوجه للشروح
 (وان سمي الجلتين) أي جلتي المبيع والتمن بان قال ست هذه التلة وهي
 مائة مائة درهم أو ست هذا العدل وهي عشرة اوابمائة بلا تفصيل أي لا يقول
 كل مائة بكذا أو كل ثوب بكذا صح البيع في الكل اجماعاً متافواً أو لا لمعلومية
 المبيع والتمن (فان ايعها) هذا تفصيل لقوله وان سمي الجلتين بلا تفصيل يعني بعد
 ما سمي الجلتين ولم يخصهما فان باع الصبرة (على انها مائة قفيز بمائة) يصح البيع
 ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يسمى لكل قفيز تمناً بان يقول كل قفيز بدرهم
 وبين ان لا يسمى لعدم التفاوت بخلاف المديان المتفاوتة (وهي) أي الصبرة اقل
 من المائة (اخذه) أي المشتري (الاقل بحصته من التمّن أو لسخ) المقدر يعني انه
 غير بين الامر بين لتفرق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالوجود (او هي أكثر من
 المائة فالزائد على المائة للبائع) والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار معين
 وقد وجد فصح المقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في التوب
 فيكون البائع (درر غير في كتاب البيوع)

(ح ١٠) قوله لكل قفيز تمناً سمي لكل قفيز تمناً أولم يسم فان وجد كما يسمى فيها

وسعة ويوزن للمشتري ولا خيار له وإن وجدها أكثر من مائة صبر فإنيارة
لا تدخل في البيع ، تكون الزيادة للبائع ولا يكون للمشتري إلا مقدار ما سعى
منها بمائة درهم ولا خيار له أيضاً وإن وجدها أقل من مائة قنير فالمشتري بالخيار
وإن شاء أخذ بمجموعته من القنير وإن شاء ترك ويعطى حصة النقصان سواء سعى
أكل قنيرتاً على حدة أو سعى لكل ثمن واحد أو ثمين المقصود بأول الكيل لأعبرة
للكيل الذي بعده وكذلك هذا الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات
التي ليس في تبعضها مضرة هكذا في شرح النجاشي (حنيفة في الفصل الثامن
في جهالة المبيع والتمن)

فوله لغير بقى الصفقة عليه وكذلك كيل أو موزون ليس في تبعضه ضرر (رد مختار)
(المسألة ٢٢٤)

لو باع مجموعاً من اللوزونات التي في تبعضها ضرر وبين قدره وذکر
ثمن مجموعته فقط وحين وزنه وتسليمه ظهر ناقصاً عن القدر الذي بينه
فالمشتري غير أن شاء نسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن
المسمى وإن ظهر زائداً عن القدر الذي بينه فزيادة للمشتري ولا خيار
للبائع مثلاً لو باع فص الماس على أنه خمسة قراير بما بشرن ألف قرش
فاذا ظهر أربعة قراير ونصفاً كان للمشتري شيئاً أن شاء فسخ البيع وإن
شاء أخذ القص بشرن ألف قرش وإذا ظهر خمسة قراير ونصفاً أخذ
المشتري بشرن ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة

وإن كان في تبعضه ضرر كما جاء في الحاتية لو باع لؤلؤة على أنها وزن مثقالاً
فوجدتها أكثر من مثقال للمشتري لأن الوزن إنما يجرى التفاضل وصف بمنزلة
الترخان في الثوب اهـ . وفيها القول للمشتري في النقصان وإن وزن لها بالبائع ما لم
يقر أنه قبض منه مقدراً اهـ (نهر) (مختار) (حنيفة) (قاضيخان في جهالة البيع والتمن)

وان باع المذروع هكذا) أى سعى الجنتين ولم يقل كل ذراع أو ذرايع
 بكسر السين البيع فان وجدته المشتري تأما اخذه بكل الفن لا خيار وان وجدته
 الل خيار ان شاء اخذ الاقل بالكل أى كل الفن أو ترك لان الذراع وسعى في
 الثوب لا يبنى كونه صفة عرضة له بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تأملاً لشي
 غير متصل عنه اذا حصل فيه بزيده حسناً وان كان في نفسه جواها كذراع
 من ثوب وشاء من دار فن ثوبا هو عشرة اذرع وبساوى عشرة دراهم اذا
 انقص منه ذ المالايسى تسعة بخلاف الذبيلات والعدديات فان بعضاً منها سعى
 قدره واصلاً ولا يفيد التفاهم الى بعض آخر كالا للمجدوع فان حنطة هى عشرة
 قنبر اذا اريت عشرة دراهم كانت التسعة منها تساوى تسعة وقد اختلفوا في تفسير
 الوصف واوصل ولكل راجع الى ما ذكرناه الوصف بهذا المسعى لا يقابله شيء
 من نفس كاطراف اليون الا اذا كان مقصوداً بالتداول (واخذ) أى المشتري
 (المكثر بلا خيار للبائع) لانه وصف مكان كما اذا باع معيماً فاذا هو
 سالم لا در ضرر في البيع) وكذا الحكم في الوزن الذي في تبعيضه مضرة
 (متبعة في سهالة المبيع)

(ح ١٠) قوله بمزلة الدرغان كالمو باع ثوبا على انه عشرة اذرع فوجده اكثر
 (فأخبره في شروط المفسد)

(اسادة ٢٢٥)

اذا بيع مجموع من اللوزوناتاى في تبعيضها ضرر مع بيان مقداره
 وبيان انما اسامه واجزائه وتفصيلها فاذا ظن وقت التسليم زلفاً أو تأملاً
 عن القدر الذى ينفذ المشتري غير ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ ذوات
 المجموع بحساب الفن الذى ينفذ وفصله لاجزائه وانما هو ملا لوباع
 متفلاً من انحاس على انه خمسة اذغال كل رجل باربعين قرشاً فظن

المثل اربعة ارطال ونصفاً أو خمسة ارطال ونصفاً فليشتري بخير في
 الصورتين ان شاء فصح البيع وان شاء اخذ المثل بجملة وثناين قرشاً ان
 كان اربعة ارطال ونصفاً وثناين وعشرين قرشاً ان كان خمسة ارطال ونصفاً
 وكذا الحكم في كل وزني في تبعضه ضرر كالإماء المصنوع من الفهر
 والاندلس وغيرها نحو ان يقول بعت هذا الإماء على انه عشرة اشياء بمائة درهم
 فوجده ناقصاً أو زائداً سمي اكلاً ثمناً أو لم يسم (كذا في المضمرات) (حندية في
 الفصل الثامن من الباب التاسع من كتاب البيوع) وان بين حصة كل يأخذ
 بأخذه ان شاء فيها اي في الزيادة والنقصان ويترك ان شاء (قهياني)

(المادة ٢٢٦)

اذا بيع مجموع من المزروعات سواء كان من الاراضي أو من الامتعة
 والاشياء المستثناة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط او فصل اثنان ذرعاً
 ففي هاتين الصورتين يجري الحكم على معنى حكم الموزونات التي في تبعضها
 ضرر واما الامتعة والاشياء التي ليس في تبعضها ضرر كالخوخ والكرباس فالحكم
 فيها كالحكم في المكيلات مثلاً لو بيعت عرصة على انها مائة ذراعاً بألف قرش
 فظهر انها خمسة وتسعون ذراعاً فليشتري بخير ان شاء تركها وان شاء اخذت
 العرصة بألف قرش واذا ظهرت زائدة اخذها المشتري ايضاً بألف قرش فقط وكذا
 لو بيع ثوب قيمته على انه يكفي ثباً وانه ثمانية اذرع بأربعمائة قرش فظهر
 سبعة اذرع خيراً للمشتري ان شاء تركه وان شاء اخذ ذلك الثوب بأربعمائة قرش وان
 ظهر تسعة اذرع اخذه المشتري بتمامه بأربعمائة قرش ايضاً كذلك لو بيعت

عرجة على انها مائة ذراع كل ذراع بشرة قروش فنهرت خمسة وتسعين
 ذراعاً او مائة وخمسة اذرع خیر للشري ان شاء تركها وان شاء اخذها اذا
 كانت خمسة وتسعين ذراعاً بتسماية وخمسين واذا كان مائة وخمسة اذرع
 يائف وخمسين قرشاً وكذا اذا بيع ثوب تماش على انه يكفى لعدل قياه وأنه
 ثمانية اذرع كل ذراع بخمسين قرشاً فاذا ظهر تسعة اذرع أو سبعة
 اذرع كان المشتري غيراً ان شاء ترك الثوب وان شاء اخذه اذا كان تسعة
 اذرع بارسماية وخمسين وان كان سبعة اذرع بثلاث مائة وخمسين
 قرشاً واسالو بيع ثوب جوخ على انه مائة وخمسون ذراعاً بسبعة
 آلاف وخمسمائة قرش أو ان كل ذراع منه بخمسين قرشاً فاذا ظهر مائة
 واربعين ذراعاً خیر المشتري ان شاء فسخ البيع ونش شاء اخذ المائة
 والاربعين ذراعاً بسبعة آلاف قرش فقط واذا ظهر زائداً عن المائة
 وخمسين ذراعاً كانت الزيادة للبائع

(وفي بيع المذروع) من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل
 (فان نقص اخذ المشتري الاقل بكل الثمن) أي مجموعه أو جزء من الاقل
 بكل جزء من الثمن (أو ترك) وفسخ البيع (ولن زاد كان الا كثره) أي
 للمشتري باثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة (كافي قاضيخان) وان بين حصة كل
 بان قال كل ذراع بدرهم (وبالحصة يأخذ ان شاء لهما) أي في الزيادة والنقصان
 ويترك ان شاء ولاصل ان القدر اعطى يشبه الاصل من حيث ان القيمة ترداد
 والوصف من حيث انه يصير اطول وقصر فاعتبار الاول صار كل مبيع عند بيان
 حصة كل ذراع وباعتبار الثاني لم يقاله بشئ عند حصة المجموع (فهماني في

(اليوع) وان باع المزروع منه على انه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل بكل النخس أو تركه الا اذا قبض المبيع أو شاهده فلا خيار له لانتفاء الغرور (هر) واخذ الاكثر بلا خيار للبائع لان الدرع وصف له بالبعض ضد التعدد والوصف لا يقبله شيء من النخس الا اذا كان مقصوداً بالتناول كما افاده بقوله وان قال في بيع المزروع كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصة لسيورته اصلاً مفراده بذكر النخس أو ترك لغريق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع بدرهم أو فسخ له منع ضرر التزام الزائد (در المختار في اليوع) (ح ١٠) قوله الا اذا كان مقصوداً بالتناول أي تناول المبيع له كانه جمل كل ذراع مبيعات (رد المختار)

قوله لسيورته أي الزرع اصلاً أي مقصوداً كالتقدير في الثبات وقوله او فسخ حاصه ان له الخيار في الوجهين (رد المختار)
(المادة ٢٢٧)

اذا بيع مجموع من المعديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فان ظهر عند التسليم تاماً صح البيع ولزم وان ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في صورتين فاسداً مثلاً اذا بيع قطيع غنم على انه خمسون رأساً بالف وخمسمائة قرش فاذا ظهر عند التسليم خمسة واربعين رأساً او خمسة وخمسين فالبيع فاسد

(المادة ٢٢٨)

اذا بيع مجموع من المعديات المتفاوتة وبين مقداره وانما أحاده وافراده فاذا ظهر عند التسليم تاماً لزم البيع واذا ظهر ناقصاً كان للمشتري خياراً ان شاء ترك وان شاء اخذ ذلك القدر بحصته من ثمن النخس واذا

ظهر فأنشأ كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قنايع غنم على أنه خمسون شاة
 كل شاة بخمسين قرشاً فإذا ظهر ذلك القطيع خمسة وأربعين شاة خير
 المشتري أن شاء ترك وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين شاة بالعشرين ومائتين
 وخمسين قرشاً وإذا ظهر خمسة وخمسين رأساً كان البيع فاسداً
 وأما الحكم في العددي فانه وإن كان عدداً متقارباً كالأوز والبض حكمه
 حكم الكيل والوزن ويتأق العقد بما رآه إذا سمي لكل ثمناً واحداً أو سمي
 لكل واحد ثمناً على حدة وإن كان عدداً متساوياً كالأوز والبقرة ونحوهما فإن لم
 يسم لكل واحد منها ثمناً كما إذا قال ست مئة هذا القطيع من الغنم على أنه مائة
 بالدرهم أو سمي كما إذا قال كل شاة عشرة مائة فأن وجدته مائة كما سمي فيها
 ولمعت وإن وحده زيادة فابيع فاسد في الكل سمي لكل واحد ثمناً أو لم يسم
 لكل واحد ثمناً فابيع فاسد أيضاً وإن سمي لكل واحد منها ثمناً على حدة
 فابيع جائز ولكن له الخيار أن شاء أخذ الباقي بما سمي من الثمن وإن شاء
 ترك وكذلك الحكم في جميع السديت المدفوعة ولو قال ست مئة هذا
 القطيع من الغنم كل شاة بثلثين درهمين وسمي جملة مائة دلج فاسد وإن
 وجدته كما سمي (كذا في شرح الطحاوي) (مندی في المحل المزبور)

(المادة ٢٢٩)

في الصور التي يغير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري
 للميع مع علمه أنه ناقص لا يغير في التصحيح بعد القبض
 الملق في تحريمه عند نقصان في المثل وذكر له في البحر قدين الأول
 عدم قاض كل الميع أو بعضه فإن قبض الكل لا يغير كما في الحاتية يعني بل
 يرجع في نقصان والثاني عدم كونه مشاهداً له في الحاتية (أشترى سوقاً)
 على أن البايع له بمن من السمسرة وتفاضل والمشتري ينظر إليه فظهر أنه له بنصف

من جاز البيع ولا خيار للمشتري لأن هذا مما يعرف بالبيع فإذا طابقت انتفى
 الردود (وكذا لو اشترى صاعاً على أنه متخذ من كذا جرة من الدخن فظهر
 أنه متخذ من أقل والمشتري ينظر إلى السابون وقت الشراء (وكذا لو
 اشترى قميصاً على أنه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر إليه فإذا هو من
 تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري) اهـ قلت ويحتمل أن يكون هذا فيما يمكن
 معرفة النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك إنما يظهر بما يضحش شصاه فإذا
 شاهده يكون راضياً ثم الظاهر من كلام الحامية أنه عند المعاينة يلزم البيع بكل
 النقص بلا خيار وكلاهما في التعبير بين الغشغ واخذ الأقل بحمته بكل النقص
 ولما جسد في الأمر عدم المشاهدة فبدأ في القبي لا في التلي أي أنه يأخذ
 الأقل بكل النقص بلا خيار في القبي إذا كان معاهداً وعص هذا لم يذكر الخارج
 هنا بل في القبي (رد المحتار على راجح) في بيان قوله اخذ الأقل بحمته أو غشغ

الفصل الرابع

في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل

(المادة ٢٣٠)

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من
 غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ واليكيلار وفي بيع حديقة
 زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لأن المطبخ واليكيلار من
 مشتلات الدار وحديقة الزيتون تعلق على أرض تحتوي على اشجار الزيتون
 فلا يتصل لأرض خالية حديقة زيتون

الأصل أن مسائل هذا الفصل مبنية على فاعلين أحدهما كل ما كان في الدار
 من البناء يعني كل ما هو متناول اسم البيع عرفاً يدخل بلا ذكر وذكر الثانية

بقوة او متصلا به ربما ما دخل في بيعها يبنى ان كل ما كان متصلا بالبيع اسال
قرار وهو ما وضع لا لان يفصله البشر دخل تبناً وما لا دلا وما لم يكن من
القبضين فانه من حقوة ومراقة دخل بذكرها والا لا يدخل البناء والقبضين للتصا
اغلقها الخ ويدخل الشجر في بيع الارض لا ذكر قيد للمستثنين بالذكر
أولى مشرة كانت أولا صغيرة أو كبيرة الا لباية لأنها على شرف القاع (فتح)
اذا كانت موضوعة فيها كالبنا للقرار فلو فيها صدر قلع من الربيع ان من
اصلا تدخل وان من وجه الارض لا الا بالشرط (وتعامة في شرح الوهابية)
(د المختار فيما يدخل اه)

(ح ١٠) ولو باع داراً ولم يذكر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في
البيع وجميع ما كان بها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجتمعها
ويشتمل عليها حدود الاربة من المطبخ والخبز والكنيف كذا في المضمرات
(هدية فيما يدخل)

(المادة ٢٣١)

ما كان في حكم جزء من المبيع أى ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع
نظراً الى غرض الشراء يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً اذا بيع قفل
دخل مفتاحه واذا اشترت بقرة حلوب لاجل اللبن يدخل نلونها الرضيع
في البيع بدون ذكر

يدخل مفتاح الغلق استحساناً كذا في قاضيه خان (هدية في ما يدخل وما
لا يدخل) ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الأمان لارضياً أولاً به يبنى (در المختار)
في ما يدخل اه الفرق ان البرة لا يقع بها الا بالمعجل ولا كذبة الأمان
(ظريفة رد المحتار)

(المادة ٢٣٢)

توابع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبناً بدون ذكر مثلاً

إذا بيعت دار دخل في البيع الا فقال المسرة والدواليب اى الحزن المستقرة
والرفوف المسرة المعدة لوضع فرش والبستان الذى هو داخل حدود الدار
والطرق الموصلة الى الطريق المام أو الدخلة التى لا تمسح وفي بيع العرصة
تدخل الاشجار المزروسة على ان تستقر لان جميع المذكورات لا تفصل
عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا تصريح

فدخل البناء والقنايع المتصلة اعلوها كضفة وكيلون ولو من حصة لا القفل
لعدم اتصاله والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة والرحى لو اسفلها مبنى لا الدلو
والجبل ما لم يزل يرافقه في بيعها أى الدار وكذا يستأثر كما سيجى في باب
الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القصور لا القصاع وفي الحمار كانه أن اشتراه
من المزارعين وأهل القراء لا من الحريين وتدخل قلاوته حراً (در المختار فيما
يدخل اه) وتدخل السلام في بيع الدار والبيت ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة
اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل كذا في الطهيرة والسرير بطريق السلام (كذا
في المحيط) حندية فيما يدخل وما لا يدخل

والاصل ان ما كان في الدار من البناء وما كان متصلاً بالبناء يدخل في بيع
الدار من غير ذكر بطريق التبعة وما لا يكون متصلاً بالبناء لا يدخل في بيع
الدار من غير ذكر الا ان كان شيئاً جرى اللفظ فيه فيها بين الناس لان البائع
لا يعلل به ولا يتمتع من المشتري لحينه يدخل وان لم يذكره في البيع ومن هذا قلنا
ان الغلق يدخل في البيع من غير ذكر لكونه متصلاً بالبناء (كذا في المحيط) ولا
يدخل القفل في بيع الحاتوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلاً ذكر
الحقوق والمراقق او لم يذكر ويدخل مفتاح الخاق استحساناً (كذا في قاصيخان
ومفتاح القفل لا يدخل) (حندية فيما يدخل وما لا يدخل اه)

(ح ١٠) قوله لا القفل يضم وسكون اى لا يدخل سواء ذكر الحقوقي

أولاً وسواء كان الباب مغلقاً أولاً وسواء كان البيع حاتواً أو يتيماً أو داراً في الحانية بحر (رد المختار)

وقوله والسلم المتصل وهو حرف بمصر القاهرة يبنى دخوله مطلقاً لأن بيوتهم طبقات لا يمتنع بها بدونه لكن لا يخفى أن هذا ناقص في الجواب لأن لتقابل أن يقول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم للوضوح لانه قد قصد ببناء البيت ألا يخذ بالشفعة أى أن يأخذ بالشفعة ما يتجاوز فلم يكن المقصود الانتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تيمناً تأمل (رد المختار)

وقوله والرحى لو أسفلها مبنياً أى يدخل الحجر الأعلى استحساناً (رد المختار)

(المادة ٢٣٣)

مالم لا يكون من مشتلات البيع ولا هو من قوابه المتصلة المستقرة أو لم يكن في حكم جزء من البيع أو لم تجر المادة والعرف ببيعته معه لا يدخل في البيع مالم يذكر وقت البيع إما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعته تيمناً للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلاً الأشياء غير المستقرة التي توضع لأن تستعمل وتقل من محل إلى آخر كالصندوق والكرسى والتخت للنفصلات لا تدخل في بيع النادر بلا ذكر وكذا الحواض واليون والازهار النضلة والأشجار الصغيرة المزروعة على أن تحمل لحمل آخر وهي للسماء في حرقها بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الثور في بيع الأرضى والتمر في بيع الأشجار مالم تذكر صريحاً حين البيع لكن لجام دابة الركوب وخطام الجير وإشال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها أن تباع تيمناً فحده تدخل في

البيع بدون ذكر

وما لم يكن من القسمين أحق كل ما كان متاولاً اسم المبيع عرفاً وكل ما كان متصلاً بالبيع اتصالاً فقرار فإن ذكر من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا (مفهوم من در المختار)

ولا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا أن كان شيئاً جرى العرف فيها بين الناس أن البائع لا يظن به ولا يمتنع عن المشتري حينئذ يدخل وإن لم يذكره في البيع (أه در المختار لما مر آنفاً)

ولا يدخل الزرع بشراء الأرض ولا الثمر بشراء الشجر إلا بكل ما فيها أو منها (غرد في فصل لا يدخل العلو) والشجر الصغار التي تقام من الربيع إن من أصلها تدخل وإن من وجه الأرض لا تدخل إلا بالشرط (مفهوم من در المختار لما مر آنفاً)

(ح ١٠) ولا يدخل الزرع لأنه متصل لا بفصل فاشبه متاعاً فيها كما في الدور وإنما يدخل المفتاح لأنه يبيع للفتح المتصل فهو كالجزء منه إذ لا ينفع إلا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي وأصل أنه قد يدخل بعض المنفصل إذا كان تبعاً للمبيع بحيث لا ينفع به إلا به فيصير كالجزء كونه البقرة الرضيع بخلاف ولد الإناث وقد يدخل عرفاً كقلادة الحمار (رد المختار)

فلا يدخل الثمر بشراء شجر لأنه وإن كان اتصاله خافياً فهو للقطع لا لبقاء فصار كالزرع إلا إذا قال بكل ما فيها أو منها لأنه حينئذ يكون من المبيع كما في الدور (رد المختار)

(المادة ٢٣٤)

ما دخل في البيع تبعاً لأحصة له من الثمن مثلاً لو سرق خطام البعير المباع قبل القبض لا يلزم في مقابله تنزيل شيء من الثمن المسمى وأعم إن كل ما دخل تبعاً لا يقابله شيء من الثمن ولذا قال في القبة اشترى

داراً للذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وإن استحق أخذ الدار بالحصة ومنهم من سوى بينها بخلاف صوف الشاة لا يأخذ قسط من الثمن إلا بالسببة كذا في النهر الفائق (هندية في الفصل الثالث من الباب الخامس من البيوع)

(المادة ٢٣٥)

بالاشياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تراد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في البيع مثلاً لو قال البائع بعتك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل
الجزءي بيتاً في دار لا يدخل الطريق ومسيل الماء من غير ذكر ولو ذكر بحقوقه وسرافقه يدخل وهو الاصح (كذا في الفتاوى الصغرى) (هندية في الفصل الاول من الباب الخامس من البيوع)
ولا يدخل الطريق وللشرب والمسيل الا به (غرر في فصل لا يدخل الماء) .

(المادة ٢٣٦)

الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واشباهها هي للمشتري مثلاً اذا بيع بستان ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كثمر والمحرمات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد للمشتري

وإن لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وانمرت بعده قبل القبض فإن الثمرة للمشتري وتكون الثمرة زيادة اهـ . (حندية في الفصل الثاني من الباب الخامس من البيوع)

الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وفيه فصلان

الفصل الاول

في بيان المسائل المترتبة على أوصاف الثمن وأحواله

(المادة ٢٣٧)

تسعة الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسعة ثمن كان البيع فاسداً
(وكون البذل مسمى في المبادأة المولوية فان سكت عنه فسد وملك بالقبض)
(رد المختار على در المختار)

(المادة ٢٣٨)

يلزم ان يكون الثمن معلوماً
ومنها ان يكون للمبيع معلوماً والثمن معلوماً علماً يمنع من المنازعة فيبيع المجهول
جباله تغض اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شئ بقيته
ويحكم فلان (حندية في كتاب البيوع)

(المادة ٢٣٩)

اذا كان الثمن حاضراً فالعلم به يحصل بمشاهدته والاشارة اليه واذا
كان غائباً يحصل بيان مقداره ووصفه

وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن ووصف ثمن كصري ودمشق غير
مشار اليه ولا يشترط ذلك في المشار اليه لثني الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربويًا
وقبول بجنسه أو رأس مال سلم لو مكيلًا أو موزونًا خلافاً لها (در المختار في
البيوع)

(المادة ٢٤٠)

البلد الذي يمتد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء بكذا
ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسداً والدراهم كالدنانير في
هذا الحكم

(لما مرنا) لا بد في حصة البيع معرفة قدر المبيع والفن ووصف الفن كصمري
أو دهبتي (من در المختار)
وشروط أيضاً في البيع معرفة قدر الفن كشمرة مثلاً ومعرفة وصفه ككونه
بخاراً أو سمرقندياً لأن جهالتها تقضى إلى التراجع بقدر المقدار عن المقصود (درر)

(المادة ٢٤١)

إذا جرى البيع على قدر معلوم من القروش كان المشتري أن يؤدي
التمتع من أي نوع شاء من النقود الرأسمالية غير المنوع تداولها وليس للبائع
أن يطلب نوعاً مخصوصاً منها

(والفن المسمى قدره لا وصفه ينصرف مطلقاً إلى غالب قدر بلد العقد
(بجميع النقود) لأنه للمتعارف وإن اختلف النقود مائة كذهب شريفي وبندق
قدرة النقد مع الاستواء في رواجهما إلا إذا بين في المجلس لزوال الهماة (در
المختار في البيع)

وقال محقق در المختار اعني ابن طابدين بمد بيان الحاصل ان المسئلة رباعية
وان الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المالية فقط والصحة في الثلاث
الباقية (لمحرره) أي قال ومن يعلم حكم ما معروف في زماننا من الشراء بالقروش
فان القرش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع
المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش ومنها
ما يساوي عشرة قروش ومنها اقل ومنها اكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة

انه يدفع ما اراد من القروش أو عما يساوي بها من بقية انواع العملة من
ريال أو ذهب (ولا يفهم) احد ان الثمن وقع بنفس القطعة المسبقة قرشاً بل
هى أو مايساويها من انواع العملة المساوية في الرواج المختلفة في المالية (ولا يرد)
ان سورة الاختلاف في المالية مع التساوي في الرواج هى صورة القساد من
النسور الاربع لانه هنا لم يحصل اختلاف مالمية الثمن حيث قدر بالقروش وأما
بحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب اتواكطها
رابحة مع اختلاف ماليتها فقد صار التدبير بالقروش في حكم ما اذا استوت في
المالية والرواج وقد مر ان المشتري يغير في دفع ايها . قال في البحر فلو طلب
البايع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البايع من قبول ما دفعه المشتري والحال
الافضل تمت (رد المختار على در المختار)

(وبمحت البيع بالقروش في تنقيح الحامدي في الصرف وحاشية الدرر للبعد
الحليبي في تذييب الصرف فارجع اليها وبمحت كساده وغلامه فيها أيضاً (لحرره)

(المادة ٢٤٢)

اذا بين وصف الثمن وقت البيع ثم على المشتري ان يؤدى الثمن
من نوع النقود التي وصفها مثلاً لو عقد البيع على ذهب مجيدى أو انكايزى
أو فرنساوى أو ريال مجيدى أو همدوى ثم على المشتري ان يؤدى الثمن
من النوع الذى وصفه وبينه من هذه الانواع

فاذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنجى
مثلاً والذهب الفلاني فلا شبهة في ان الواجب دفعه مثل ما وقع عليه البيع أو
القرض (تنقيح الحامدي في بحث الصرف وفيه تفصيل نفيس لمعاملة البيع الذى
وقع على القروش مع غلاء النقود ورخصه (لحرره)

(المادة ٢٤٣)

لا يتبين اثنان بالتبيين في العقد مثلاً لو أدى المشتري البائع ذهباً
معيدياً في يده ثم اشترى بذلك الذهب شيئاً لا يجبر على اداه ذلك الذهب
بشئ مما له ان يعطى البائع ذهباً معيدياً من ذلك النوع غير الذي اراد اياه
(ولا يتبين النقدان) التمد ما ليس مصنوعاً من الذهب والفضة مسكوكاً أو لا
(والفلس النافقة) كذا في الصادية (في صحيحه) أى صحيح البيع (وان
عينا) يبنى اذا عين العاقدان درهما مثلاً ثم اراد المشتري تبديله بدرهم آخر جاز
عندهما ولا يسمع نزاع البائع وعقد الثالوث يتبينان بالتبيين حتى لا يجوز تبديله
بآخر ولو هلك قبل التسليم أو استحق بده أو قبله انتقض البيع عنده لا عندهما
بل يطلب تسليم مثله وانما قال في صحيحه لما ذكر في الصادية ان الدرهم
والدينارين يتبينان في البيع للفاسد من الاصل ولا يتبينان فيما انتقض بعد الصحة
صور الاولى ما اذا باع لحماً وقضى الثمن فطهراته فمن لحم الميتة يتعين دراهم
الثمن فرد لان لهذا القبض حكم القصب وصورة الثانية اذا باع فرساً وهلك
قبل التسليم فالثمن المقبوض لا يتبين في رواية وهو الاصح (درر غرر ملخصاً
وبتبيين ما)

(ح ١٠) قوله ما ليس مصنوعاً من الذهب والفضة كان المراد به ان
التمد ما لم يقارن به صنعة الصباغة ولم تكن هي المخصوصة مقصودة كالقلاوة
والمنطقة من الذهب والفضة فانه حيثئذ يكون متيناً (حاشية درر)

(المادة ٢٤٤)

التعود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان المشتري ان
يعطى الثمن من اجزائه ذلك النوع لكن يتبع في هذا الامر عرف البلدة
والمادة الجارية مثلاً لو عقد البيع على ريال معيدي كان المشتري ان يعطى

من اجزائه النصف والربع لكن نظراً للمرف الجارى الان في دار الخلافة
اسلامبول ليس للمشتري ان يعطى بدل الريال الميخدي من اجزائه الصغيرة
المشتر وخصه وفي بيروت بالمكس لان الاجزاء فيها اقل
اذا اشترى بدهم فله دفع درهم كامل أو دفع درهم مكسر قطعين أو ثلاثة
حيث تساوى الكتل في المائاة والرواج ومثله في مائاتنا الذهب يكون كاملاً ولصنين
وأربعة أرباع وكلها سواء في المائاة في الرواج بل ذكر في القية في باب التعارف
بين التجار كالمشروط برمن (عت) باع شيئاً بمسيرة دنانير واستقرت المائدة في
ذلك البلد اتم يعطون كل خمسة لمداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالمعد
ينصرف الى ما تعارفه الناس فيها بينهم في تلك التجارة ثم رمز (فك) جرت
للعادة فيها بين اهل خوارزم اتم يشترون سلعة بدينار ثم يتقدون ثلثي دينار
محموده أو ثلثي دينار وطسوح نيسابورده قل يجري على المواضعة ولا تبقى
الزيادة ديناً عليهم اه ومثله في الحر عن التنازلية (رد المحتار على در
المختار) في بيان شرح الذهب الشرقي والبنديقي

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعاقبة بالبيع بالنسيئة والتأجيل

(المادة ٢٤٥)

البيع مع تأجيل الثمن وتقسيمه صحيح

وصح بمن حال وهو الاصل ومؤجل الى معلوم لئلا يقضى الى التساغة
ولو باع مؤجلاً صرف لشهر به يقضى ولو اختلفا في الاجل فالمول لما فيه الا
في السلم به يقضى ولو في قدره فلمدعى الاقل والينة فيها للمشتري ولو في مضيه
فالمول والينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المدين لا الدائن (رد المحتار في البيع)

(١٠٠) قوله اليئة فيها أى في المستثنى لانه يثبت خلاف الظاهر واليئناات
للانبيات (رد المحتار)

قوله واليئة والقول للمشري لانها لما اتفقا على الاجل فالاصل بقاؤه فكان
القول للمشري في عدم منسبه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر واما
تقديم يئة على يئة البايع فله ما في البحر عن الجوهره بان اليئة مقدمة على
الدعوى اه (رد المحتار) وباقي والتفصيل فيه

وصح البيع بمن حال أو مؤجل بأجل معلوم اذا كان بخلاف جنسه ولم
يجهلهم فقد (كثر البيان مختصر توفيق الرحمن)

(المادة ٢٤٦)

يلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتأجيل والتبسيط
(واما الخاصة) فنها معلومة الاجل في البيع بمن مؤجل فيفسد ان كان
مجهولاً (حنيفة في البيع) -

(المادة ٢٤٧)

انما عقد البيع على تأجيل ائمن الى كذا يوماً او شهراً او سنة او
الى وقت معلوم عند الماقين كيوم قاسم او النوروز صح البيع
والتأجيل ثلثة اشرب : تأجيل بأيام أو شهور أو سنين معلومة وانه صحيح
اذا قبل المطلب والا فلا وتأجيل الى أجل مجهول جهالة مقاربة كالحصاد
والدباب والحرار والنيروز والمهرجان ونحوها فيصح للتأجيل وان كان البيع بهذه
الاجال فاسداً لكن التأجيل في الثمن الى هذه الاجال جائز (من مديانث الغنية
في باب ما يتعلق بالاجل)

(المادة ٢٤٨)

تأجيل ائمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مفسداً للبيع
واما التأجيل الى أجل مجهول جهالة متفاحشة كالاجل الى مهب الريح

أو مطر السماء وقدموا اسأج أو قدوم شريكه من سفره ونحوها فالأجل باطل
والمال حاله (من مديانات القنية نقله الكفوى على قيد علي ائدي)

(المادة ٢٤٩)

إذا باع كسيفة بدون مدة تصرف المدة الى شهر واحد فقط
وفي المتح لو باع مؤجلا الصرف الى شهر لانه المهود في التصرع في السلم
واليمين في إيقضين دينة اجل به (مجمع الانهر في البيع)

(المادة ٢٥٠)

يتمتع ابتداء مدة الاجل والقسط المذكورين في عقد البيع من
وقت تسليم المبيع مثلا لو بيع متاع على ان ثمنه مؤجل الى سنة فقبضه
البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر أول السنة التي هي الاجل من
يوم التسليم فليس للبائع حيثن ان يطالبه بالثمن الى مضي سنة من
وقت التسليم وستين من حين العقد

ولو اشترى بأجل سنة غير معينة فتمتع البائع للمبيع ولم يسلمه حتى مضت السنة
ثم سلم المبيع فله أى للمشتري أجل سنة اخرى عند الامام لان التأجيل للتصرف
في المبيع واخاء الثمن بواسطه وكان الى سنة مجهولا على سنة مبدأها قبض المبيع
مرمأ محصلا فإقامة التأجيل خلافا لما كان عندهما لا اجل له بعد سنة وقد مضت
فصار كما لو قال الى رمضان وفي البحر عليه الف نمن جمعه الطالب نحو ما ان
حل اجل حل الباقي فالامر كما شرطا (مجمع الانهر في البيع)

(المادة ٢٥١)

البيع المطلق ينقذ معجلا إذا جرى العرف في محل على ان يكون
البيع المطلق مؤجلا او متسطا بأجل معلوم يصرف البيع المطلق الى ذلك

الاجل مثلاً لو اشترى رجل من السوق شيئاً بدون ان يذكر تسجيل الثمن ولا تأجيله ثم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المثل باعطاء جميع الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع أو شهر ثم اتباع العادة والعرف في ذلك

حتى لو باع التاجر في السوق شيئاً ثم لم يصرحاً بمحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهما ان البائع يأخذ من الثمن كل جمعة قندراً معلوماً انصرف البيع اليه بلا بيان لان المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً (كذا نقل عن الطهيري) ومن هذا القيل نزول الحان ودخول الحمام والذلال كما في البرازية ومن هذا القيل الفقار المعد للاستئصال كذا في اللقط وكذا قالوا المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً وكذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به سارت العادة كالمشروط صريحاً كذا في حاشية العلائي (شرح مجامع) (وكذا في الاشباه في بيان قاعدة انما تعتبر العادة اذا اطردت أو غلبت)

الباب الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالمصرف في الثمن والمثمن بعد العقد ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

(المادة ٢٥٢)

البائع له ان يتصرف بثلث الثمن قبل القبض مثلاً لو باع ماله من آخر بثلث معلوم له ان يحل بثلثه ذاته

وصح التصرف في الثمن بيع وجبة وإجارة ووصية وتعليك عن عليه بموض وغير عوض قبل قبضه سواء كان عمالاً بتمين كالنقد أو عماليتين كالكيل والموزون حتى لو باع أبلاً بدارهم أو بكرًا من حنطة جاز أن يأخذ بدله شيئاً آخر لأن المطلق للتصرف وهو الملك قائم والمائع وهو غدر للانقضاء بالهلاك مستف لعدم تمييزها بالتمييز أي في النقود بخلاف المبيع (كما في الشاه) وغيرها لكن المدعى تام وهو التصرف في الثمن قبل القبض جائز مطلقاً سواء كان عماليتين أو عماليتين كاسم والدليل وهو انتهاء غدر الانقضاء بالهلاك لعدم تمييزها بالتمييز فيكون انحصار من المدعى تدبر (مجمع الأنهر في فصل التصرف في المبيع قبل القبض)

(المادة ٢٥٣)

للمشتري أن يبيع المبيع لاخر قبل قبضه ان كان عقاراً أو لا فلا ولا يصح بيع المتقول قبل قبضه ليه عليه السلام عن بيع مالم يقبض ولان فيه غدر انقضاء العقد على اعتبار الهلاك بخلاف حبه والتصدق به واقراضه قبل القبض من غير البائع فانه صحيح عند محمد على الاصح خلافاً لابن يوسف (وبصح في العقار) أي يصح بيع عقار لا يخفى هلاكه قبل قبضه عند الشيخين خلافاً لمحمد وزفر والشافعي حملاً بإطلاق الحديث واختياراً بالقول ولهما ان ركن البيع صدر عن اهله في عهده ولا غدر فيه لان الهلاك بالعقار نادر حتى لو تصور هلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه بان كان على شط النهر أو كان علواً بخلاف المتقول (مجمع الأنهر في المحل المزبور)

الفصل الثاني

في بيان التزويد والتزويل في الثمن والمبيع بعد العقد

(المادة ٢٥٤)

للبيع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس

الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تنفذ ندامة البائع وأما إذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبرة بقبوله مثلاً لو اشترى عشرة بطينة بشعرن قرشاً ثم بعد العقد قال البائع أعطيتك خمسة أخرى أيضاً فإن قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس أخذ خمسة وعشرين بطينة بشعرن قرشاً وأما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر البائع على إعطاء تلك الزيادة

(وسح الزيادة في المبيع) ولزم البائع دفعها إن في غير سلم زبلى (وقبل المشتري وتلحق أيضاً أي كما تلحق الزيادة في الثمن (رد المختار) (بالمقد) (فلو حلكت الزيادة قبل القبض سقطت حصتها من الثمن) وكذا لو زاد في الثمن عرضاً فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدر قيمته ولا يفترق للزيادة هنا قيام المبيع تصح بعد هلاكه بخلافه في الثمن كما مر (رد المختار) (فصل في التسرف في البيع والثمن)

(ج ١) قوله إن في غير سلم قال الزبلى ولا تجوز الزيادة في السلم فيه لانه معلوم حقيقة وانما جعل موجوداً في السنة لحاجة المسلم اليه والزيادة في السلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجة فلا تجوز إلح ودل كلام السراج على جواز الحط منه رملي (رد المختار)

قوله وقبل المشتري أي في مجلس الزيادة كما يفهم ما مر في الزيادة في الثمن (رد المختار)

(المادة ٢٥٥)

المشتري إن يزيد في الثمن بعد العقد فإذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تنفذ ندامة المشتري وأما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يثبت بقبوله حيثئذ مثلاً لو بيع حيوان بالف قرش ثم

بعد العقد قال المشتري للبائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس أخذ المشتري المليون المتباع بالف ومائتي قرش وأما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع مائتي القرش التي زادها

(وصح الزيادة فيه) أي في الثمن (حال قيام المبيع) إن قبل البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تفرقا بطلت الزيادة (كأفي الهماية) وغيرها قبل هنا لو قيد لكان أولى لأنه مما لا بد منه (لا بعد هلاكه) أي المبيع في ظاهر الرواية إذ لو هلك المبيع أو تغير بتصرف المشتري فيه حتى خرج عن الطلاق اسمه عليه كبر طعن لا تجوز الزيادة إذ ثبوتها ملحوظ في مقابلة الثمن وهو غير باق على حاله فلم يتصور التقابل فيه قبل قبض المبيع (بجمع الأثر في الحل المزبور)

(المادة ٢٥٦)

حط البائع مقدار آمن الثمن المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلا لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطت من اثنين عشرين قرشا كان للبائع أن يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشا فقط والحط منه أي يصح حط البائع بعض الثمن ولو بعد هلاك المبيع لأنه بحال يمكن اخراج البذل عما يقابله لكونه اسقاطا والاسقاط لا يستلزم ثبات ما يقابله فثبت الحط فيه (بجمع الأثر)

(المادة ٢٥٧)

زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتنزيل البائع من اثنين بعد العقد تلحق بأصل العقد يعني يصير كأن العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والحط

وأما حط كل الثمن غير ملتحق بأصل العقد أخافاً (بجمع الأنهر)
 (والزيادة والحط يلتحقان بأصل العقد بالاستناد) فبطل حط الكل وائر
 الالتحاق في تولية ومرا بعة وشفعة واستحقاق وهلاك وجس مبيع وفساد صرف
 لكني إنما يظهر في الشفعة الحط فقط (در المختار في الصرف في المبيع والتمن)
 (طبرايغ ويولى) هذا تقرير على صحة الزيادة والحط وعلى إلحاقها بأصل
 العقد على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان حط لان كل من الزيادة والنقصان
 ملتحق بأصل العقد تعتبر المراجعة والتولية بالنسبة اليه (بجمع الأنهر)
 (ح ١٠) قوله وشفعة يأخذ الشفيع بما بقي في الحط دون الزيادة (در المختار)
 قوله واستحقاق قبر جمع المشتري على البايع بالكل ولو أجاز المستحق أخذ
 الكل بجر اي بكل الثمن والزيادة (رد المختار)

قوله وهلاك حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف
 الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض
 زيلبي قلت ولا يخفى عليك ان هذا في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر هذا هنا
 فأفهم (رد المختار)

أقوله وجس مبيع فله حبه حتى يقبض الزيادة في المبيع والكلام في الريادة
 (رد المختار)

أقوله وفساد صرف فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدها أو حط
 وقبل الآخر وقبض الزائد أو المردود في الحط فسد العقد كأنهما عقده ابتداء
 كذلك عند أبي حنيفة زيلبي (رد المختار)

(المادة ٢٥٨)

ما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصة من الثمن المسمى
 مثلاً لو باع ثمانى بطيخات بشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع
 بطيختين فصارت عشرة وقبل المشتري في المجلس يصير كأنه باع عشرة

بطيخات بشرة قروش حتى انه لو تفت البطيخان المزبدتان قبل القبض
 لزم تنزيل ثمنهما قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حيث
 من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف
 ذراع بشرة آلاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري
 في المجلس فملك رجل الارض للميعة بالشفعة كان لهذا الشفيع اخذ جميع
 آلاف ومائة ذراع الميعة والمزيدة بشرة آلاف قرش
 لما سر ان الزيادة والخط باحقان باصل العقد (كذا في مجمع الانهر)

(المادة ٢٥٩)

اذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لمجموع
 المبيع في حق الماقدن مثلاً لو اشترى عقاراً بشرة آلاف قرش فراد
 للمشتري قبل القبض في الثمن خمسمائة قرش وقبل البائع تلك الزيادة كان
 ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار
 فاقبته وحكم له به وتسلمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة آلاف
 وخمسمائة قرش أما لو ظهر شفيع لتلك العقار فن حيث ان حق الشفيع
 يتعلق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التي صدرت بعد العقد تعلق
 باصل العقد في حق الماقدن لا يسقط حق ذلك الشفيع فلذا لا تترمه
 تلك الزيادة بل يأخذ العقار بشرة آلاف القرش التي هي اصل الثمن فقط
 وليس للبائع ان يطالبه بخمسمائة القرش التي زادها المشتري بعد العقد
 وعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع بالكل أي بكل الثمن والزيادة

(كذا في رد المختار)

والشفيع يأخذ بالأقل في الفصلين أي فصل الزيادة وفصل الحط عنه وإن كان يقتضى الإلحاق بالأصل أن يأخذ بالكل في صورة الزيادة لأن حقه تعلق بالقد الأول وفي الزيادة إبطاله وليس لها إبطاله (يجمع الأنهر في بيان حال المبيع قبل القبض)

(المادة ٢٦٠)

إذا حط البائع من ثمن البيع مقدراً كان جميع المبيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التنزيل والحط مثلاً لو بيع عقار بشرة آلاف قرش ثم حط البائع من الثمن ألف قرش كان ذلك العقار مقابلاً لتسعة آلاف القرش الباقية وبناء عليه لو ظهر شفيع للعقار المذكور أخذه بتسعة آلاف قرش فقط لما مر (أن الشفيع يأخذ بالأقل في الفصلين) (ملحق الإبحر)

(المادة ٢٦١)

البائع أن يحط بجميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الحط بأصل القدر مثلاً لو باع عقاراً بشرة آلاف قرش ثم قبل القبض أبرأ البائع للمشتري من جميع الثمن كان للشفيع أن يأخذ ذلك العقار بشرة آلاف قرش وليس له أن يأخذه بدون ثمن أصلاً

وحط كل الثمن غير ملحق بأصل العقد أنشأنا (كذا في يجمع الأنهر)

(فيمثل حط الكل) (رد المختار)

أي بمثل التحاقه مع حصة القدر وسقوط الثمن عن المشتري وقال في الذخيرة إذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه وإن كان قبل قبضه صح الكل ولا يلتحق بأصل القدر (وفي البدائع من الشفعة ولو حط جميع الثمن يأخذ الشفيع

بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد لأنه لو التحق لبطل البيع لأنه يكون بيعاً بلا ثمن فلم يصح الحط في حق الشفيع وصح في حق المشتري وكان إبراء له عن الثمن (رد المحتار على در المختار)
 وإن حط كل الثمن أو وجهه أو إبراء عنه فإن كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتحق بأصل العقد وإن كان بعد قبض الثمن صح الحط والمبعة ولم يصح الإبراء (كهذا في المحيط هندية في الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والثمن)

الباب الخامس

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفيه ستة فصول

الفصل الأول

في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةها

(المادة ٢٦٢)

القبض ليس بشرط في البيع إلا أن العقد متى تم كان على المشتري أن يسلم الثمن أولاً ثم يسلم البائع المبيع إليه من باع سلعة بجن قبل للمشتري أدفع الثمن أولاً ومن باع سلعة بسلعة أو ثمناً بجن قبل لها ماعاً (كذا في الهداية) (هندية في الفصل الثاني من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٦٣)

تسليم المبيع يحصل بالتخلية وهو أن يأذن البائع للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري إياه

وفي التجريد تسليم المبيع ان بجلى بينه وبين المبيع على وجه يمكن من قبضه من غير حائل وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس يعتبر في صحة التسليم ثلثة معان ان يقول أخليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري على صفة يتأتى فيها النقل من غير مانع وان يكون مفرزاً غير مشغول بحق غيره وعن الوري التابع الغير البائع لا يمنع (مجمع الأنهر في فصل فيما يدخل في البيع تباً ومالاً)
(المادة ٢٦٤)

متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له
(وحاصله) ان التسخيلة قبض حكماً لومع القدرة عليه بلا كلفة (رد المختار على در المختار)
(المادة ٢٦٥)

تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع
لكل ذلك التسليم يختلف بحسب حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع للفتاح اذا امكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة على اغلاقها قبض أي بان يكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بحر في سرعى فكونه بحيث يرى ويشار اليه وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مديده تعدل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت امكان اخذه منه بلا معين قبض (رد المختار على در المختار)
(المادة ٢٦٦)

المشتري اذا كان في الرصة أو الارض المبيعة او كان يراها من طرفها يكون اذن البائع له بالتبض تسليمها
فكونه بحيث يرى ويشاد اليه قبض (كنز) (رد المختار على در المختار)
(المادة ٢٦٧)

اذا بيعت أرض مشغولة بالزرع يجبر البائع على رفع الزرع بمصادره أو رعيه وتسليم الارض خالية للمشتري

ثم التسليم يكون بالتخفية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل (در المختار) في فصل فيما يدخل وفيما لا يدخل اهـ (قوله بلا مانع بان يكون مفرزاً غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلاً كالخطة في جوارق البائع لم يمتعه (بحر) وفي المنتقط ولو باع داراً وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليماً حتى يسلمها فارغة وكذا لو باع أرضاً وفيها زرع الخ وفي القنية لو باع حنطة في سبلها فسلمها كذلك لم يصح كقطن في فراش (رد مختار على در المختار)

(المادة ٢٦٨)

إذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجبر البائع على جز الثمار ورفضها وتسليم الاشجار خالية للمشتري

وقال البائع اقطعها في الحال جبراً عليه (در المختار) أي اذا طلب (رد مختار) (وقال) اقطعها وسلم المبيع (ملتقى في فصل ما يدخل في البيع تبعاً اهـ)

(المادة ٢٦٩)

إذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البائع للمشتري بجزها تسليماً ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخفية وإن كانت متصلة بملك البائع (رد المختار على در المختار)

(المادة ٢٧٠)

العقار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد للمشتري داخله وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليماً واذا كان المشتري خارج ذلك العقار فان كان قريباً منه بحيث يقدر على اغلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمتك اياه تسليماً أيضاً وإن لم يكن منه قريباً بهذه المرتبة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك الدار ودخوله

فيه يكون تسليمًا

ولم يباع داراً وسلمها إلى المشتري وفيما تناع قليل البايع لم يكن ذلك تسليمًا حتى
يسلمها فأرغى أن أودع المتاع عند المشتري وأن المشتري يقبض الدار والمتاع
جميعاً مع التسليم لأن لكل سار في يد المشتري. وذكر في النوادر إذا قل البايع
المشتري سلمها إليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بحضرتها يصير المشتري قابضاً
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إن كانت الدار بقرب منها بقدر على
الدخول والإغلاق يصير قابضاً والا فلا وفي ظاهر الرواية يستبر القرب ولم
تذكر سلباً والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه إذا كان قريباً يتصور
فيه القبض الحقيقي في الحال فقامت التخلية مقام القبض أما إذا كان بعيداً لا يتصور
القبض الحقيقي في الحال فلا تقام التخلية مقام القبض وكذا في المبة والصدقة
(قابض خان في التصرف قبل القبض)

(المادة ٢٧١)

اعطاء مفتاح العقار الذي له قفل للمشتري يكون تسليمًا

ولو يباع داراً أو سلم المفتاح فقبض المصاح ولم يذهب إلى الدار يكون قابضاً قبل
هذا إذا دفع إليه مفتاح هذا المفتح أما إذا لم تكن كذلك لم يكن تسليمًا لأنه
لم يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون قبض المفتاح قبض وإن دفع إليه
المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فأقبضه لم يكن ذلك قبضاً (قابض خان في يجوز
من التصرف قبل القبض)

(المادة ٢٧٢)

الحوان يمسك برأسه أو أذنه أو رسته الذي في رأسه فيسلم وكذا لو
كان الحيوان في محل بحيث يقدر المشتري على تسليمه بدون كلمة فأراه البائع
أياه وأذن له بقبضه كان ذلك تسليمًا أيضاً

فلو اخذته برأسه وصاحبه عنده فقاذه فهو قبض دابة أو بعير أو في الثوب فكونه بحيث لو مد يده تصل اليه قبض والثوب أيضاً أن اخذته بيده أو خلى يده ويده وهو موضوع على الأرض فقال خلت يديك ويده فاقبضه فقال قبضته فهو قبض (جمع الانهر في البيع) (وفي نحو بقر) في رمي فكونه بحيث يرى ويشار اليه قبض (وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مد يده تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت أو كان أخذه منه بلا معين قبض) (رد المحتار على در المختار فيما يدخل في البيع تبيناً ومالا اهـ)

(المادة ٢٧٣)

كل المكيلات ووزن الموزونات بامر المشتري ووضعها في الظرف الذي هيأه لها يكون تسليمًا

(اشترى من آخر دهنًا معينًا ودفع اليه قارورة ليزنه فيها فوذن بمحضرة المشتري صار المشتري قابضًا وإن كان في دكان البائع أو في بيته وإن كان وزن بنية المشتري قيل يصير قابضًا وهو الصحيح (كذا في جواهر الاصلاح) (وفي البرازية) (وكذا كل مكيل أو موزون إذا دفع اليه الوعاء فكأله أو وزنه في وعاءه (كذا في البحر الرائق) (حنيفة في الفصل الثاني من الباب الرابع)

(المادة ٢٧٤)

تسليم العروض يكون بإعطائها ليد المشتري أو بوضعها عنده أو بإعطائه الاذن له بالتقبض بإرادتها له

وفي الثوب أن اخذته بيده أو خلى بين الثوب وبين المشتري وهو موضوع على الأرض فقال خلت يديك ويده فاقبضه فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع الفاسد بالتخلي (جمع الانهر في المحل المزور)

(المادة ٢٧٥)

الاشياء التي يمت جملة وهي داخل صندوق أو انبار أو ما شابهه من المحاللات التي تقبل يكون إعطاء مفتاح ذلك المحل للمشتري والاذن له بالتقبض تسليماً مثلاً لو بيع انبار حنطة أو صندوق كتب جملة يكون إعطاء مفتاح الانبار أو الصندوق للمشتري تسليماً

وحاصله ان التخلية قبض حكماً لو مع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المفتاح اذا امكنه الفتح بلا كلفة قبض (رد المختار على رد المختار في فصله فيما يدخل في البيع نبهاً وما لا يدخل)

(المادة ٢٧٦)

عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذ تأمن

البائع بالتقبض

ويسقط حق حبس المبيع بتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فلا يس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلا اذنه الا اذا رآه ولم ينمعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكماً (رد المختار على رد المختار في المحل الزبور)

(المادة ٢٧٧)

قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل اذنه الثمن لا يكون معتبراً الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وهلك في يده أو تعيب يكون القبض معتبراً حينئذ

لماسر من رد المختار بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلا اذنه اه (كذا في رد المختار)

الفصل الثاني

في المواد المتألفة بحبس المبيع

(المادة ٢٧٨)

في البيع بائعاً بالثمن الحلال اغنى غير المؤجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يردى
المشتري جميع الثمن

قال اصحابنا رحمهم الله لا يبيع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان حالاً
(كذا في المحيط حنابلة في الفصل الاول من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٧٩)

اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى
يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها ثمن على حدة او لم يبين
للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفقة
واحدة وسى لكل ثمن الله حبسها الى استيفاء الكل (رد المحتار في المحل المزبور)

(المادة ٢٨٠)

اذا باع المشتري رهناً او كفيلاً بائعاً لا يستطحق الحبس
ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإبرائه عن بعض الثمن
حتى الباقي (رد المحتار على در المختار في المحل المزبور)

(المادة ٢٨١)

اذا سلم البائع للمبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه وفي
هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ومحبه الى ان
يستوفي الثمن

ويسقط حق الحبس بتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعه رده

إليه بخلاف ما إذا قبضه المشتري بلائته اهـ (كذا في رد المحتار على در المختار في ذلك المجلد)

(المادة ٢٨٢)

إذا أقال البائع أنساناً بئمن الميع وقيل المشتري الحوالة قد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم البائع أن يسادر بتسليم الميع للمشتري ويسقط حق الحبس بحوالة البائع على المشتري بأنهم اتفاقاً وكذا بحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان (رد المحتار على در المختار)

(المادة ٢٨٣)

في بيع الشيئة لبس للبائع حق حبس الميع بل عليه أن يسلم الميع للمشتري على أن يقبض الثمن وقت حلول الاجل وإن كان مؤجلاً فليس للبائع أن يحبس الميع قبل حلول الاجل ولا بعده (كذا في البسيط) ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلاً فله حبسه حتى يستوفي الحول ولو قى من الثمن شيئاً قبل كان له حبس جميع الميع (كذا في القلعة) (هندية في الفصل الاول من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٨٤)

إذا باع حالاً أى معجلاً ثم أجل البائع الثمن سقط حق حبسه وعليه حبسه أن يسلم الميع للمشتري على أن يقبض الثمن وقت حلول الاجل ويسقط حق الحبس بتأجيل الثمن بعد البيع (رد المحتار على در المختار) وإذا أخر الثمن بعد العقد بطل حق الحبس (كذا في البدائع) (هندية في المجلد المزبور)

الفصل الثالث

في حق مكان التسليم

(المادة ٢٨٥)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حيث
مثلاً لو باع رجل وهو في اسلامبول خطه التي في تكفور طاعى يلزم
عليه تسليم الخطه المرقومة في تكفور طاعى وليس عليه ان يسلمها في
اسلامبول

الاصل ان مطلق العقد يقتضى تسليم العقود عليه حيث كان العقود عليه
وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد هذا هو نظام مذهب
رحمهم الله حتى لو اشترى خطه وهو في المصر والخطه في السواد يجب تسليمها
في السواد (كذا في المحيط) (حندية في الفصل السادس من الباب الرابع
من كتاب فيوع)

(المادة ٢٨٦)

اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في أي محل وقت العقد وعلم به بعد
ذلك كان غير آ ان شاء فسخ البيع وان شاء اضاء وقبض المبيع حيث كان
موجوداً

لما مر في مسئلة قبله من الحندية بقوله الاصل ان مطلق العقد اه (لمحرد)

(المادة ٢٨٧)

اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المحل المذكور
يجب ان يعلم بان الشرط الذي يشرط في البيع لا يخلو اما ان كان شرطاً
يقتضيه العقد ومعناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد العقد

كشروط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري وأما ان كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا انه يلائم ذلك العقد ونعني به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالبيع بشرط ان يعطى المشتري كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالإشارة أو التسمية حاضراً في مجلس العقد فقبل الكفالة جاز البيع استحساناً (وكذا البيع) بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية جاز البيع استحساناً وإن لم يكن الرهن من مقتضيات العقد الا ان الرهن يؤكد موجب العقد لو شرط فيه رهناً معيناً ثم امتنع من تسليم الرهن لا يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان يمدح الرهن أو يثبت أو الثمن أو يفسخ العقد (كذا في محيط السرخسي) ولو امتنع المشتري من هذه الوجوه فلا باع ان يفسخ البيع (كذا في الباعين) (هندية في الباب العاشر في الشروط التي قصد البيع والتي لا تقصده)

الفصل الرابع

في مؤنة التسليم ولوازم انصافه

(للمادة ٢٨٨)

للمصارف المتعلقة بالثمن تنزيم على المشتري مثلاً اجرة عد التودد ووزنها وما شبه ذلك على المشتري وحده

(واجرة نقد الثمن) أي تمييز جيده عن رديه ووزنه على المشتري لانه يحتاج في تسليم الثمن الى تعيين قدره وسفته فتكون مؤننه عليه (وكذا) مؤنة الجليد عن غيره هو الصحيح (كما في الخلاصة) وهو ظاهر الرواية كما في الحاقية وبه حتى كما في الزاهدي وغيره الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء برده فيسبب الزيادة فاته على البائع واما اجرة نقد الدين فاته على المدينون الا اذا قبض رب

الذين ثم ادعى عدم التقيد فالاجرة على رب الدين كما في البحر (مجمع الانهر
فما يدخل في البيع ثبما بنير تسمية وما لا يدخل)
(المادة ٢٩٩)

المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم البائع وحده مثلاً اجرة الكيلال
للمكيلات وللوزان للموزونات للميعة تلزم البائع وحده
واجرة الكيل في مثقال البر للكيلال وعد البيع أي اجرة العد في مثل القنم ووزنه
أي اجرة الوزن في مثل العسل للوزان ووزنه أي اجرة الزرع في مثل الارض
للازارع على البائع فيما يبيع بشرط الكيل ولقد وزع لانه من تمام التسليم
ونسليم المبيع عليه وكذا ما كان من تمامه (مجمع الانهر في المحل المزور)

(المادة ٢٩٠)

الاشياء المبيعة جزأاً مؤثمتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت ثمرة
كرم جزأاً كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزها على المشتري وكذا لو بيع
انبار حنطة مجازفة فأجرة اخراج الحنطة من الانبار وتقلها على المشتري
وكل ما يباع مجازفة من المقدرات كالتمر والخبز والشوم والجزر فقلها وقطعها
على المشتري ويكون قابضاً بالتخلية وان شرط الكيل والوزن فعلى البائع الا
ان يجيز البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما ان يصدق المشتري فلا حاجة الى
الوزن أو يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار ان الوزن على البائع مطلقاً (كذا
في الوجيز للكردي) وفي المشتري اذا اشترى حنطة في سفينة فالخراج على المشتري
واذا كانت في بيته فتح الباب على البائع والخراج من البيت على المشتري
(حنابلة في الفصل السادس من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٩١)

ما يباع محمولاً على الحيوان كالخيل والحمير تكون اجرة نقله وايصاله

الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعادتها
 ولم يشتري حطباً في قرية وقال موصولاً بالشراء احمله الى منزل لا يفسد
 وهو ليس بشرط كذا في الخلاصة اذا اشترى وقرحطب فعل البائع ان يأتي به
 الى منزل المشتري بحكم اللرف وفي صالح التوازن عن محمد بن سلمة قال في
 الاشياء التي تباع على ظهر الفأب كالخطب والفحم ونحو ذلك اذا امتنع عن
 الحمل الى منزل المشتري اجبرته على ذلك (وكذا الحنطة) اذا اشتراها على ظهر
 الدابة فان كانت صبرة لشترها على ان يحملها الى منزله فالباع فاسد (كذا
 في التتاي لصفري) (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٢٩٢)

اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري لكن
 يلزم البائع قهر الباع والاشهاد عليه في المحكمة

في النصاب وجب اشترى داراً فطلب من البائع ان يكتب صكاً على الشراء
 فان من ذلك لا يجبر على ذلك وان كتب المشتري من مال نفسه وامره بالاشهاد
 وامتنع البائع من ذلك يؤمر بان يشهد شاهدين هو المختار لان المشتري محتاج
 الى الاشهاد لكن انما يؤمر اذا اتى المشتري بشاهدين الى يشهدا على البيع ولا
 يكلف بالخروج الى التهود (كذا في المضمرات) فان أبي البائع رفع المشتري
 الاسم الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي كتب له سجلاً واشهد عليه (كذا
 في المحيط) (وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم (كذا في الوجيز للكردي)
 ولكن يؤمر باحضار الصك حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد
 المشتري والصك القديم في يد البائع حجة له أيضاً (كذا في التتاي لصفري)
 فان أبي البائع ان يمرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً هل يجبر
 البائع على ذلك؟ قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه (كذا في فتاوى
 قاضيه خان) (هندية في الحل المزبور)

الفصل الخامس

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

(المادة ٢٩٣)

المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال
البائع ولا شيء على المشتري

هلاك المبيع إما أو بخيار الشرط في يد البائع بأقصة سبوبة أو باستهلاك
البائع أو كان حيواناً قتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالثمن فسقط الثمن
فلا يكون مضموناً بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمانان فان اتلفه المشتري
والباع بات والخيار للمشتري لزم الثمن فان كان الخيار للبائع والبيع فاسد لزم
المثل في المثل والقيمة في القيمة وان فعل اجنبى غير المشتري فان فسخ وعاد
الى ملك البائع ضمن الخاني المثل أو القيمة (في الثاني عشر من بيع البزازية)
ولو هلك في يد البائع هلك عليه واضع البيع ولا شيء على المشتري كما في
البيع الملقى (درر في الخيار) وفي كل موضع هلك المبيع قبل القبض يجب على
البائع رد عين ما قبضه من الثمن (جميع الفتاوى في البيع)

(المادة ٢٩٤)

اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع
وان هلك المبيع بعد القبض فعلى المشتري (بزازية في الثاني عشر)

(المادة ٢٩٥)

اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مفلساً قبل اداء الثمن ليس للبائع
استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء
اشتري شيئاً وقبضه ومات مفلساً قبل قدومه فالبائع اسوة للغرماء يعني لو

اشترى شيئاً وقضه ولم يقد الخس حتى مات مفلساً فالبايع اسوة للرماء يقتسمونه ولا يكون البايع احق به وعند القاضي هو احق به وانما قال قضه اذ لو لم يقبض فالبايع احق به اتفاقاً (در ضرر قليل باب خيار الشرط والتمتع من البيوع)
(المادة ٢٩٦)

إذا مات المشتري مفلساً قبل قبض المبيع واداء الثمن كان للبايع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركته المشتري وفي هذه الصورة يدع الحاكم للمبيع فيوفي حق البايع بتمامه وان بيع باقص من الثمن الاصلى أخذ البايع الثمن الذي بيع به ويكون في الباقي كالرماء وان بيع بأزيد أخذ البايع الثمن الاصلى فقط وما زاد فيعطى الى الرماء

اشترى شيئاً وقضه ومات مفلساً قبل قد الخس فالبايع اسوة للرماء وعند القاضي رحمه الله هو احق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البايع احق به اتفاقاً (در مختار) قوله فان البايع اسوة الى احق به اه الظاهر المراد انه احق بحسبه عنده حتى يستوفي الثمن من مال الميت ثم يوفى به القاضى ويدفع له الخس فان وفي جميع دين البايع فيها ولا زدد دعي لانه بايع بخرمائه وان تصد اسوة للرماء فيما بقي وليس المراد بكونه احق به ان يأخذ مطلقاً اذ لا وجه لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق الرماء وانما كان احق به من باقى الرماء لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياته فكذلك بعد موته (رد المختار على در المختار فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)
(المادة ٢٩٧)

إذا قبض البايع ائتمن ومات مفلساً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امنه في يد البايع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا نزاعه

سائر الثرماء

(وهو طهر جواب سادّة الفتوى سئل عنها وهي لو مات البايع مقلداً صد
قبض ائمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري ائمن به لانه ليس بالبايع حق
حبيه في حياته بل للمشتري حبره على تسليمه ما دامت عنه باقية فيكون له اخذه
بمد موت البايع أيضاً اذ لا حق للثرماء فيه بوجه لانه امانة عند البايع وان كان
مصموماً بالقبض لو هلك عنده ومثله الراهن فان الراهن ائمن به من غرماء
الائمن وثاقه سبحانه اعلم (در المختار في المحل المزبور)

الفصل السادس

فما يتعلق بسوم الشراء وسوم النطر

(المادة ٢٩٨)

ما تبضه المشتري على سوم الشراء وهو ان يأخذ المشتري من البائع
مالاً على ان يشتريه مع تسعيرة ائمن فذلك اوضاع في يده فان كان من
القيماات لزم عليه قيمته وان كان من التليات لزم عليه اداء مثله للبائع
وأما اذا أخذه بدون ان يبين ويسعى له فمما كان ذلك للمال امانة في يد
المشتري فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تمد مثلاً لو قال البائع للمشتري
نحن هذه الدابة انت قرش اذهب بها فان اعجبتك اشتريها فخذها المشتري
على هذه الصورة ليشتريها فولكت الدابة في يده لزم عليه اداء قيمتها للبائع
وأما اذا لم يبين ائمن بل قال البائع للمشتري خذها فان اعجبتك فاشترها

وأخذها المشتري على أنه إذا عجزته بقاؤه على الثمن وبشترها بهذه الصورة

إذا هلك في يد المشتري بلا تعد لا يضمن

وإذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كانت عليه
بعمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري كذا في فتاوى
قاضيان (هدية في الفصل الثاني من الباب الثاني) والمقبوض على سوم
الشراء مضموم لا المقبوض على سوم النطر كما في الوجيز ذكره في بيع
الاشياء وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان
الثمن وعلى وجه النطر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكتر انتهى
وهذا هو المقتضى الموافق لما في الكتب المختارة (من ضمانات الغانم في اول
مسائل البيع) والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن اذا كان الثمن مسمى
على ما عليه المتوى في الثاني من بيع البزاية (اعزوي في فصل هلاك
البيع والثمن وفيه المقبوض على سوم الشراء)

(المادة ٢٩٩)

ما يقبض على سوم النطر وهو ان يقبض مالا لينظر اليه او يريه
لاخر سواء بين ثمنه أولا فيكون ذلك للمال امانة في يد القابض فلا

يضمن اذا هلك أو ضاع بلا تعد

وفي غروى الكرايس هذا التوبك بشرة فقال هاهنا حتى انظر اليه أو حتى
أريه غيره فضااع قال أبو حنيفة رحمه الله (لا شيء عليه يضمن هلك امانة) وان قال
هنا فان رضيت أخذه فضااع كان عليه الثمن) والفرق انه في الاول أمر بدمه
فيه لينظر اليه او يريه غيره وذلك ليس بسبع وفي الثاني بالاثيان ، ليرضاه يأخذه
ودفع سبع بدون الامر فع الامر اولى كذا في التهر الماتق وان أخذ على وجه
النطر ثم قال امطر فضااع لا يخرج من الكلام الاخير عن الضمان الواجب بول مرة

كذا في الوجيز للكردي (هندية في الفصل الثاني من الباب الثاني من البيوع)
 اما على سوم التضر فغير مضمون مطلقاً . قوله على سوم للتضر بان يقول هاته
 حتى اسطر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول فان رضيت اخذته قوله مطلقاً سواء
 ذكر الثمن او لا الخ ولا يخفى ان عدم ضيقه اذا حلك اما لو استهلكه القابض
 فانه يضمن قيمته (رد المختار على در المختار)

الباب السادس

في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

(المادة ٣٠٠)

يجوز ان يشترط الخيار بفسخ المبيع أو اجازته مدة معلومة لكل من
 البائع والمشتري أو لاحدهما دون الآخر

صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولها ثثة أيام لا أكثر الا ان اجاز في
 الثثة وعندها يجوز أكثر من الثثة ان بين مدة معلومة أي مدة كانت (ملتبس
 الاجم في باب الخيارات)

(ح - ١) صح ولو بعد العقد للمتايمين أو لاحدهما في مبيع كله او بعضه ككتلة أو اربعة
 ثلاثة أيام أو اقل وفسد عند الطلاق أو تأييد ولو أكثر من ثلاثة أيام لا يصح
 وقالا يجوز اذا سمي مدة معلومة فان اجاز في الثلاث صح العقد استحساناً ولو
 باع داراً على انه ان لم يتقد المشتري الثمن الى ثلاثة أيام لا يبيع صح استحساناً
 ولو باع على انه ان لم يتقد الثمن اربعة أو أكثر فلا يبيع لا يصح خلافاً

الحمد فان تعد الثمن في الثلاث صح (شرح الكت)

(المادة ٣٠١)

كل من شرط له الخيار في البيع يصير مختيراً يفسخ البيع في المدة

المدة الخيار

ومن له الخيار يجزئه بحضرة صاحبه وغيثه ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابي يوسف فان فسخ في المدة وعلم به في المدة افسح والا تم العقد (مائتي الإيجار في الإجازات)

(المادة ٣٠٢)

الفسخ البيع وإجازته في مدة الخيار كما يكون باقول يكون باقل أيضاً وفسخه بإحد الأمرين أما بقول أو بالقول (حنابلة في الفصل الثالث من باب السادس آخروني في خيار الشرط)

(المادة ٣٠٣)

الأجالة التولية هي كل فقط يدل على الرضى بلزوم البيع كأجزت ورضيت وائسخت القول هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وترك شرط الخيار اذا كان قبایع بطوار البيع وفنونه بإحد ثلاثة معان احدها ان يجزى البيع بالقول في المدة (كذا في السراج الوهاج) كأن يقول اجزت بيع ورضيت أو اسقطت خيارى ونحو ذلك (كذا في فتح القدير) ولو قال هويت اخذه أو أحيت أو أعجنى أو وافقني لا يبطل (كذا في البحر الرائق) (حنابلة في المحل المزبور)

ولو أجاز من له الخيار ولو أجنبياً بنية صاحبه صريحاً أو دلالة كتصرف بايع في عمن ومشتري في بيع صح ولو فسخ من له الخيار بنية صاحبه لا يصح خلافا لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ فان بلغ صاحبه في المدة ثم الفسخ ولو بعده مدة

الخيار ثم العقد بعضها قبل الصبح (شرح الكنز)

(المادة ٣٠٤)

الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والتمسح اعملى هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلاً لو كان المشتري غيراً وتصرف بالمبيع تصرف المالك كأن يرض المبيع ليسع أو يرهنه أو يؤجره كان اجازة فعلية يلزم بها البيع واذا كان البائع غيراً وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخاً فعلياً ليسع

(ويتم بكل ما يدل على الرضى) من قبل عاقل العاقل على الخاسر (كالركوب لغير الاختيار) أي الامتحان فلو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضائه كما لو ركبها ليردها أو يسقيها أو ليلحقها وفيه أشعار بأنه لو استخدم الجارية مرة للامتحان ثم أخرى فإن كان من نوع واحد فهو رضى والا فلا (وكذا اذا لبسه مرة كما في أكثر الكتب فعلى هذا يكون في عموم قوله لغير اختيار نظر كما في الترائد لكن يمكن ان يقال انه أعم من الاختيار أو مما في حكمه فيندفع به النظر تدبر (وكذا كل تصرف لا يتخذ الا في الملك كالبيع والاجارة والاسكان والمزمة والبناء والتجصيص والمدم ورعى المشاة وحلب البقرة ومعالجة الدابة وكري الانهار لان هذه التصرفات دليل الملك هذا كله اذا كان الخيار لمشتري ووجد منه شيء من هذه الاشياء وان كان الخيار للنايع ونمل هذه الاشياء اتفسخ البيع (جميع الانهر في باب الخيارات ماخصاً)

(المادة ٣٠٥)

اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ أو لم يجوز من له الخيار ثم البيع وتم وكذا يتم العقد ويبطل الخيار متى المدة فان اعمى عليه أو جن أو نام أو سكر لا يعلم حتى مضت ائدة الصحيح انه يسقط الخيار كما في الاختيار خلافاً لمالك

(مجمع التاخر في الحل المزبور)

(المادة ٣٠٦)

خيار الشرط لا يورث فإذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك
المشتري للمبيع وإذا كان للمشتري فمات ملكه ورثته بلا خيار
ويشترى أيضاً العقد بموت من له الخيار ولا ينتقل إلى الورثة وقال الشافعي يورث
عنه لأنه حق لازم له في البيع فيجري فيه الإرث كخيار البيع وبه قال مالك ولنا
أن الفرض منه التأمل لنرض نفسه وقد بطلت الأهلية التأمل بخلاف خيار البيع
لان الإرث استحق المبيع سلباً فكذلك الإرث لا آله ورث خياره كذا قالوا إذا
علمت هذا ظهر أن خيار التنفیر وهو ما إذا غر البائع المشتري أو بالعكس
ووقع البيع بينهما بغير ما حش لا يورث لانه مجرد حق بعت لبائع أو لمشتري
كما في خيار الشرط كما في المنع وقيد بموت من له الخيار لان الخيار لا يبطل بموت من
عليه الخيار اتفاقاً (مجمع التاخر في الحل المزبور)

(المادة ٣٠٧)

إذا شرط الخيار للبائع والمشتري معاً فإيهما فسخ في أثناء المدة انفسخ
البيع وأيهما أجاز سقط خيار الخيار فقط وبقي الخيار للآخر إلى انتهائه للذة
وأيهما أجاز البيع أو فسخ صح وأن أجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر الأسبق
ولأن كان ساقاً لفسخ (ملتقى الأبحر في الخيارات)
(ج ١٠) قوله اعتبر الأسبق رداً كان أو إجازة وتصرف الآخر بعد لنو
(مجمع التاخر)

(المادة ٣٠٨)

إذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدوداً
من جملة أمواله فإذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه إثم

المسئى بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه

وخيار البائع يتبع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك
لزمه قيمته (ملتقى الاجمير قوله عن ملكه) اه وان قبضه المشتري باذن البائع
لان خروجه انما يكون برضاء البائع والخيار يتابعه فيصح تصرف البائع في المبيع
في مدة الخيار تصرف الملاك من الغبة وغيرها ويصير فسخه لبيع فيخرج الثمن
عن ملك المشتري اتفاقا لكنه لا يدخل في ملك البائع عند الامام وقالا يدخل
(قوله قيمته) أى قة المبيع على المشتري لان خيار البائع لا يسقط عن المبيع
المسالك فيقع الهلاك على ملكه فيفسخ البيع أى فوجد الثمنان بالقيمة ان قبضا
وبالمثل ان مثابا (مجمع الانهر ملخصا)

(ح ١٠) قوله فهلك عنده في مدة الخيار حتى لو هلك عند البائع يفسخ
ولا شيء (مجمع الانهر)

(المادة ٣٠٩)

اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار
ملكاً للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه

المسئى للبائع

وخيار المشتري لا يتبع خروج المبيع عن ملك البائع اتفاقا لازوم البيع في
جانبه ويتبع خروج الثمن من ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي من
جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه فان هلك المبيع في يد المشتري لزم الثمن
لان المبيع اذا قرب من الملاك يكون ميباً لا يمكن الرد قبل ان يفسد الموجب
الثمن بالمسئى وكذا لزم الثمن لو تبى في يد المشتري (مجمع الانهر) (وقيدته
بكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل القبض فلا شيء عليه اتفاقا
(مجمع الانهر)

المصل الثاني

في بيان خيار الوصف

في المادة ٣٦٠

إذا باع مالاً بوصف مرغوب فظهر للمبيع خالياً عن ذلك الوصف كان المشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذه بجميع الثمن للمسيء ويسمى هذا الخيار خيار الوصف مثلاً لو باع بقررة على لها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيراً وكذا لو باع فصاً ليلاً على أنه ياتوت أحمر فظهر أصفر يخير المشتري

المشتري شرط خبره أو كنهه أي عرفه كذمت فظهر بخلافه بأن لم يوجد معه إلى ما يطلق عليه اسم الكتابة أو الخبر أخذه بكل الثمن إن شاء أو تركه لبيان الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على القسط حتى يعلم ذلك وكذا سائر الخلف (اختيار) ولو امتنع الرد بسبب ما قدم كاتباً وغير كاتب ورجع بالتأثير في المصح بخلاف شرطه على أنها حامل أو تحلب كذا رطلاً أو يجبر كذا صاعاً أو يكتب كذا قدر فسد لأنه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون جاز لأنه وصف (در المختار في خيار الشرط)

(ج ١٠) وكذا إذا اشترى داراً أو أرضاً على أن فيها كذا وكذا بيتاً أو نخلة فوجدتها ناقصة جاز البيع وله الخيار إن شاء أخذ المشتري بكل الثمن للمسيء لأن الوصف لا يقاوم شيء من الثمن أو تركه إن أمكن لأن هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط وينت فواته إضراراً للمشتري لأنه لم يرض بدون الوصف المرغوب وإنما قدماً بأن أمكن له أن تعذر الرد بسبب من الأسباب رجوع المشتري على البايع بالقصان في ظاهر الرواية وهو الأصح (ماتن بمجمع الأنهر ملخصاً)

(ح ١٠) قوله لانه وصف اه الاولى ان يريد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه (رد المختار)

وشرط وصف مرغوب فيه ليس بنفسه (رد المختار)
وشرط كون البقرة حلواً وشرط كون الفرس مملوفاً بكسر الميم أى سهل السير بسرعة ليس بنفسه مفهوم (من رد المختار) في تصديق الشرط الغير المقدسة في آخر خيار للشرط

(المادة ٣١١)

خيار الوصف يورث مثلاً لو مات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خالياً من ذلك الوصف كان للوارث حق التسخير

وتم المقدم بموته ولا يخالفه الوارث كخيار رؤية وتقرر وتقد لان الاوصاف لا تورث وأما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يرث خياره دور قليلاً (رد المختار) لان المورث استحق المبيع سالماً من العيب فكذلك الوارث وكذا خيار التعيين ثبت ابتداء الوارث لاختلاف ملكه بملك غيره لا ان يورث الخيار (هداية) (رد المختار على رد المختار)

(المادة ٣١٢)

المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف للمالك بطل خياره

لان هذا التصرف يعتمد الملك وملك المتصرف في العين قائم فصادف المحل وتقد وبعد نفوذه لا يقبل التسخير والرفع فتعذر التسخير وبطل الخيار ضرورة وكذلك تعلق حق الغير مانع من التسخير فيبطل (مرسوم شرح المتن المشهور بصراحه القدي)

الفصل الثالث

في حق خيار النقد

(المادة ٣١٣)

إذا تبايها على أن يؤدى للمشتري الثمن في وقت كذا وإن لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد
 إذ باع على أنه إن لم يقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا
 الشرط (حكنا ذكر محمد في الأصل) وهذه المسئلة على وجوه (وأما إن لم يبين
 الوقت فيه أصلاً فإن قال على أنك إن لم تقد الثمن فلا بيع بيتا (أو بين وقتاً
 محدد لا فإن قال على أنك إن لم تقد الثمن أياماً وفي هذين الوجهين العقد فاسد
 (وإن بين وقتاً معلوماً إن كان ذلك الوقت مقيداً بثلاثة أيام أو دون ذلك فالعقد
 جائز عند علمائنا الثلاثة) وإن بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة رحمه
 الله البيع فاسد وقال محمد البيع جائز (كذا في المحيط) فإن قد في الثلاث جاز
 في يومه جماعاً (كذا في المداية) حكنا في تناوئ قاضيه في فصل الشروط المنقذة
 (حذية في الباب السادس من كتاب البيع في خيار النقد)

(المادة ٣١٤)

إذا لم يؤد المشتري الثمن في المدة المبيعة كان البيع الذي فيه خيار
 النقد فاسداً

(لما مر) من المداية آخراً ولو مضت الأيام الثلاثة ولم يقد الثمن فالصحيح
 أنه فاسد ولا ينسخ

(المادة ٣١٥)

إذا مات المشتري المنبر بخيار النقد في أثناء مدة الخيار بطل البيع

وقد رأيت في مسنة النقد في شرح اليربي عن خزانه الأكل نصاً على انه لو
 مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لو ارثته نقده (رد المختار على در المختار)

الفصل الرابع

في بيان خيار التمين

(المادة ٣١٦)

لو بين البائع اتمان شيتين أو اشياء من القيمات كالا على حدة على
 ان المشتري يأخذ اياها بالثمن الذي بينه له او البائع يعطى ايا أراد كذلك

صح البيع وهذا يقال له خيار التمين

(وصح خيار التمين) في التمينات لا في المتباينات لعدم تفاوتها ولو لبائع في
 الاصح لانه قد يرث قبضاً وقيضه وكيفية ولا يعرفه فيبعض هذا الشرط فست الحاجة
 اليه نهر (فيما دون الادب) لاندفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط
 ومدته كخيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح (در
 المختار في خيار الشرط) (وفي البحر يجوز خيار التمين في جانب البائع كما يجوز
 في جانب المشتري) (مجمع الانهر)

(ح - ١) ومن اشترى ثوبين فالمراد احد ثوبين كانه عليه في العناية وغيرها
 وفي القبح المراد ان يشتري أحد ثوبين أو ثلاثة غير معين على ان يأخذ ايها شاء
 على انه خيار ثلاثة أيام فيما بينه بعد تعيينه المبيع أما اذا قال بمتك فرساً من هذين
 بمائة ولم يذكر على تلك بالخيار في ايها شئت لا يجوز اتفاقاً كقوله بمتك فرساً
 من أفراسي وان اشترى أحد أربعة لا يجوز اه (در المختار)

وقد استفيد من هذه العبارة أمور - الاول - ان خيار التمين انما يكون البيع

في محل واحد من اثنين أو ثلاثة لا بيت وهو ما قلناه الثاني - أنه لا يكون في واحد من اثنين أو ثلاثة لا بيت وهو ما قلناه الثاني في أنه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث - أنه لا بد أن يقول بعد قوله بعثك أحد هذين القريسين على أنك بالخيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نصاً في خيار التمين وقال في البحر لانه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسداً لجملة المبيع فان قبضها ومال عنده ضمن نصف قيمة كل واحد منها وإن مات أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر كذا في المحيط الرابع - أنه لا بد أيضاً من ذكر خبر الشرط بأن يقول على أنك بالخيار ثلاثة أيام أي إذا عين واحداً منها بحكم خيار التمين يكون له في خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي في رد المختار على در المختار وبصح لغير الإجماع عدم الاشتراط وصحح شمس اللغة وجوده (در المختار)

(المادة ٣١٧)

يلزم في خيار التمين تعيين المدة أيضاً

أي ثلاثة أيام عنده وبأي مدة معلومة عندهما (رد المختار على در المختار) وقال في التوير (ومدة خيار التمين كمدة خيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الأصح من تنوير الأصار)

(المادة ٣١٨)

من له خيار التمين يلزم عليه أن يبين الشيء الذي يأخذه في اعتضائه

المدة التي جئت

يجوز على التمين بعد مضي المدة قال الشرنبلالي وقائمة أخرى هي دفع الضرر البايع لما يلحقه من مغل المشتري التمين إذا لم يشترط فيقوت على البايع نفعه وتصرفه فيما يملكه (وفي البحر قائمة أخرى وهي أنه يمكن ارتفاع القصد فيها أي في الثوبين مثلاً بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضى في خيار الشرط فانه

اجازة لكون لكل خيار ما يناسبه (رد المختار ملخصاً في خيار البيع)
 وح ١٠٠ ويتقيد بتخييره بمدة خيار الشرط على الاختلاف بين الامام وصاحبه يعني
 بثقة أيام عنده وبمدة معلومة عندهما والمبيع واحد من الشيئين أو الثلاثة والباقي امانة فلو
 قبض الكل فهلك واحد أو تيب لزم البيع فيه وإن هلك الكل لزمه نصف ثمن كل
 إن كان شيئين أو ثلاثة إن كان ثلاثة وليس له رد الكل الى ان ضم اليه وخيار الشرط
 (ملتبس في باب الحيلرات)

(المادة ٣٦٩)

خيار التبيين ينتقل الى الوارث مثلاً لو احضر البائع ثلاثة أبواب
 اعلى واوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها ثمتاً على حدة وباع
 احدها لاعلى التبيين على ان المشتري في مدة ثلاثة أو أربعة ايام يأخذ ايها
 شاء بالثمن الذي تبين له وقبل المشتري على هذا المتناول انعقد البيع وفي
 انقضائه المدة المتيمة يجبر للمشتري على تبين احدها ودفع ثمنه فلو مات
 قبل التبيين يكون الوارث أيضاً مجبوراً على تبين احدها ودفع ثمنه
 من تركته مودنه

وبورث خيار التبيين يعني لو مات من له خيار التبيين فلو ارث رد احدها
 لان المورث كان مخصوصاً بتبيين ملكه المخلوط برضاء صاحبه فكذلك وارثه حيث
 انتقل الملك اليه مخلوطاً بملك الغير (مجمع الانهر في باب الحيلرات)

الفصل الخامس

في حق خيار الرؤية

(المادة ٣٣٠)

من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار حين يراه فإذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية
 سواء ما لم يره جائز (كذا في الحواشي) وصورة مسئلته ان يقول الرجل
 لثيبره يبت منك هذا الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا والقدرة التي في
 كفي هذه وصفها كذا ولم يذكر الصفة أو يقول يبت منك هذه الجارية المتقبة
 وأما ان قال يبت منك ما في كمي هذا او ما في كفي هذه من شيء هل يجوز هذا
 البيع لم يذكره في المبسوط قال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه
 عندنا (كذا في المحيط) من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه
 بجميع ثمنه وان شاء رده سواء رآه على الصفة التي وصفت له او على خلافها
 (كذا في فتح القدير) هو خيار يثبت حكماً لا بالشرط (كذا في الجواهر
 النيرة) ولا يمتنع ثبوت الملك في الباعين ولكن لا يمتنع القزوم (كذا في محيط
 السرخسي) ولا يسقط بصرح الاسقاط قبل الرؤية ولا بسدعا (كذا في
 البدائع) وله ان يفسخ وان لم ير عند عامة المشايخ وهو الصحيح (كذا في
 التتائبي الصغرى) وان اجازته قبل الرؤية لم يجوز وخياره باق على حاله فإذا رآه
 ان شاء اخذه وان شاء رده هكذا في المضمرات وكما يثبت الخيار في المبيع
 المشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عيناً (كذا في فتاوى قاضيه خان هندية في الباب
 السابع في خيار الرؤية)

(المادة ٣٣١)

خيار الرؤية لا يقتل الى الواوثر فاذا مات المشتري قبل ان يرى

المبيع ثم البيع ولا خيار لو ادعى

لا يورث خيار الشرط وخيار الرؤية لانها يثبتان للعاقدين وليس
بمقاد وقال الشافعي يورث خيار الشرط لان الوارث ورث المالك على وجه التوقف
كما كان فله خيار الشرط (مجمع التمهيد)

(المادة ٣٢٢)

لا خيار للبائع ولو كان لم ير المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في
ملكه بالادب وكان لم يره انه قد البيع بلا خيار للبائع

ولا خيار لمن باعه ما لم يره لان النبي عليه السلام أثبت الخيار في الشراء
لا في البيع والقضاء جبير بن مطعم يحضر من اصحاب في الشراء لا في البيع وهو
قول الامام آخر فأرجع اليه وفي قوله الاول له الخيار اختياراً بالمشتري كخيار العيب
والشرط (مجمع في خيار الرؤية)

(المادة ٣٢٣)

المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والمحل
الذي يبرر به للنقص الاصل من المبيع مثلاً الكبراس والقماش الذي
يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية ظاهره والقماش المنقوش
وللدرب تلزم رؤية نقشه ودروبه والشاة المشتراة لاجل التسلسل والتوالد
يلزم رؤية نديها والشاة المأخوذة لاجل اللحم يقتضي جس ظاهرها
واينها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذوق طعمها فالمشتري اذا عرف
هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

(وكفى رؤية ما يؤذن بالنقص وفي كونه صيرة) ووفق وجهه مائة تركب
وكفائها ايضاً الاصح ورؤية ظاهر ثوب مطوى وقال زفر لابد من لشر كله

وهو المختار (كما في أكثر المبررات) قال المصنف ودخل دار وقال زفر لاجه من رؤية داخل البيت وهو الصحيح عليه الفتوى (جوهره) وهذا اختلاف زمان لإبرهان (ومثله الكرم والستان وكفى جس لحم الشاة ولطر جميع جسد الشاة كلية للعدن والنسل مع ضرعها (طهيره) وضرع البقرة الحلوب ولائقة لانه المقصود (جوهره) وكفى ذوق مطوم وشم مشعوم لا يخرج دار ومحبها على الملقى به كما مر او رؤية دهن في زجاج لوجود الحائل (وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء) لرؤية رسول المشتري وبيانه في الدور ، در المختار في باب خيار الرؤية .

(ج - ١) لان رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكفى برؤية ما يؤذن بالمقصود بحاية والمراد ان رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره . بده لانه قد اشترى ما رأه فلا خيار له (در المختار)

(المادة ٣٣٤)

الاشياء التي تباع على مقتضى النموذجها تكفى رؤية النموذج منها

قط

وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرض بالنموذج كالكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله وفي ما يطعم لأبد من الدوق وملتقى الإبحر في خيار الرؤية .

(المادة ٣٣٥)

ما يبيع على مقتضى النموذج اذا ظهر دون النموذج يكون المشتري مخيراً أن شاء قبله وان شاء رده مثلاً الخنطة واسمن والثرث وما صنع على نسق واحد من الكرباس والجوخ واشباهها اذا رأى المشتري النموذجها ثم اشتراها على مقتضاها فظهرت ادنى من النموذج يغير المشتري حيثنذ

وفي الاختيار والاصل اذا كان المبيع اشياء ان كان من التمدنيات المتفاوتة كالتياب والدواب والبطيخ ونحوها لا يسقط الخيار الا برؤية الكل لانها تتفاوت ان كان مكايلا أو موزونا وهو الذي يعرف بالأنعوج او معدوداً متقارباً كالطوز فرؤية بعضه بطلل الخيار في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه التشارف الا ان يجد احدى من الأنعوج فيكون له الخيار وان كان المبيع متناً تحت الارض كالخيل والنوم بعد الثبات ان علم وجوده تحت الارض جاز والا فلا فاداً ياعه ثم قلع منه انعوجاً ورضى به فان كان مما يباع كخلا كالخيل أو وزناً كالنوم سئل خياره عندهما وعليه الفتوى وجريان التعامل به وعند الامام لا وان كان مما يباع عدداً كالخيل فرؤية بعضه لا تسقط خياره لما تقدم (مجمع الانهر في خيار الرؤية)

(المسألة ٣٢٦)

في شراء الدار والحان ونحوهما من العقار تزم رؤية كل بيت منها الا ان ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها (رؤية داخل الدار كافية وأن لم يشاهد بيوتها) عند اثنتي الثلثة (وعند زفر لابد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم) قال في التبيين وغيره وفي حاشية الروايات اذا رأى ضمن الدار وخارجها يسقط خياره لكن هذا مبنى على عادة أهل الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت على نمط واحد لا يختلف وذلك يظهر برؤية خارجها واما في زماننا اليوم فلا بد من النظر الى داخلها لتفاوت بيوتها ومراقبتها قال بعض مشايخنا تعتبر ما هو المقصود في الدور حتى لو كان في الدار بيتان شتوان وبيتان صيفيان فشرط رؤية الكل مع الصحن أى مع رؤية الصحن فلا تضرط رؤية المطين والمزقة والسلو الا في بلد يكون مقصوداً وبضمهم اشتراطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كما قال الشافعي وهو المعتبر في ديوانه (وفي الحزاة) أن الفتوى في بيت الغلة على انه يكفي

رؤية خارجة لانه غير متفاوت وتكفي في البستان رؤية خارجه ورؤس أشجاره
في ظاهر الرواية لكن في البحر قالوا لابد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي
الكرام لابد من رؤية غيب الكرم من كل نوع شيئاً وفي هذا الزمان لابد من رؤية
الحلو والحامض ولو اشترى ذهناً في زجاجة فرؤيته من خارج الزجاجة لا تكفي حتى
يصبه في كفه عند الامام لانه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وكذا لو اشترى
سمكاً في ماء يمكن اخذه من غير اصطلاح فرأه في الماء فرؤيته لا تكفي على الصحيح
(مجمع الانهر في باب خيار الرؤية)

(المادة ٣٢٧)

إذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها
على حدة

(وفي الاختيار والاصل اذا كان المبيع اشياء كان من المعدلات المتفاوتة كالتواب
والدواب والبطيخ ونحوها لا يسقط الخيار الا برؤية الكل لانها متفاوتة له (مجمع
الانهر كما مر)

(المادة ٣٢٨)

إذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم
ير الباقي فتي رأى ذلك الباقي ان شاء أخذ جميع الاشياء المبيعة وان شاء رد
جميعها وليس له ان يأخذ ما رآه ويترك الباقي

ولو رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه ولا تصح الاجازة في المعض
ورد الباقي (كما في الاختيار بمجمع الانهر ملخصاً) رأى أحد الثوبين فاشترهما
ثم رأى الآخر فوجده معيباً فله ردهما لا غير أى لارد المبيع وحده لثلا يلزم
تفريق الصفقة قبل تمامها فانه لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد (درر)

فهرد في باب خبار الرؤية

(المادة ٣٣٩)

بيع الاعمى وشراؤه صحيح الا انه يخبر في المال الذي يشتريه بدون ان يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان غيراً فتي علم وصفها ان شاء أخذها وان شاء ردها

وبيع الاعمى وشراؤه صحيح وعند الثاني في قول لا يصح وله أي للاعمى الخيار اذا اشترى لاته اشترى ما لم يره ومن اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رأى بالحديث كما في الهداية ويكنى في الاعمى امكان الرؤية بان يكون ادماً من شأته وذلك بتحقيق الادمية وان لم يره دائماً والاولى ان يستدل بجماعة الناس العمدان من غير تكير فان ذلك أصل الشرع بمنزلة الاجماع انتهى (بجمع الامر ملخصاً فيه سؤال وجواب فانظر اليه

(المادة ٣٣٠)

اذا وصف شيء الاعمى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون غيراً

(المادة ٣٣١)

الاعمى يسقط خياره بلمس الاشياء التي تعرف باللمس وشم للمعومات وذوق المذوقات يعني انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشتراها كان شراؤه صحيحاً لازماً

(ويسقط بجم) أي بحس الاعمى المبيع ان كان مما يعرف باللمس كالنعم مثلاً (او شمه) أي ان كان مما يعرف بالشم كالسك (اردقه) ان كان مما يعرف بالذوق كالسك (فيما يعرف بذلك) أي باللمس أو بالشم أو بالذوق على سبيل البدل لان هذه التمس كالصير فيقوم مقام الرؤية (وبوصف المقابلة) أي للاعمى لانه لا سبيل الى معرفته الا به حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن أبي يوسف انه

اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصيرا لرآه وقال الحسن بوكل وكلا
 بقبضه وهو يراه وهو اشبه بقول الامام وقال بضائة بلغ يسقط خبره بس
 الحيطار والاشجار مع الوصف وان ابصر بعد الوصف وبعد ما وجد
 منه ما يدل على الرضاء فلا خيار له لان المقدّم ولو اشترى البصير ثم عمى قبل
 الرؤية انتقل الى الوصف لوجود المعجز قبل العلم هذا كله اذا وجدت المذكورات
 من العلم والذوق والجلس ونحوها من الاعشى قبل شرائه ولو وجدت بعده ثبت
 له الخيار بالمذكورات فيمتد الخيار ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى من قبل
 أو قوله في الصحيح بجمع الانهر في الغل المزبور

(المادة ٣٣٢)

من رأى شيئا بقصد الشراء ثم اشتراه بمد مدة وهو يعلم انه الشيء
 الذي كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال
 الذي رآه فيكون له الخيار حيثن

اشترى ما رأى أي حال كونه قاصدا لشراءه عند رؤيته فلو رآه لا قصد شراء
 ثم شرائه قبل له الخيار ظهريه ووجهه ظاهر لانه لا يتأمل التأمل المفيد بغير قال
 المصنف بقوة مدركة عولنا عليه ظاهرا لانه مرئية السابق وقت الشراء فلو لم يعلم
 به خير لعدم الرضاء ددر فلا خيار له الا اذا تغير فخير در المختار

(ح .) والقول للبايع بينه اذا اخذها في التغير هذا لو للمدة قريبة وان بعيدة
 فالقول للمشتري عملا بالظاهر وفي الظهريه الشهر فما فوقه بعيد وفي القبح الشهر
 في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول للمشتري يمينه لو اختلفا في أصل الرؤية
 لانه ينكر الرؤية وكذا لو انكر للبايع كون المردود ميبعا في بيع بات أو فيه خيار
 شرط أو رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والقرق ان المشتري
 ينفرد بالنسخ في الاول لا الاخره در مختار في خيار الرؤية

(المادة ٣٣٣)

الوكيل شراء شيء والوكيل قبضه تكون رؤيتهما لذلك الشيء
كرؤية الاصيل

« وكفى لمرءٍ وكيلاً يقبض كوكبه بالشراء لا نظر رسولهُ » اعلم ان ههنا وكيلاً
بالشراء ووكيلاً بالقبض ورسولاً « سورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل كن
وكيلاً عني بشراء كذا » وصورة التوكيل في القبض كن وكيلاً عني قبض ما اشتريته
وما رأيت « وصورة الرسالة ان يقول كن رسولاً عني قبضه » فرؤية الوكيل الاول
تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الوكيل الثاني تسقط عند أبي حنيفة اذا قبضه ناظرأ
ليه حينئذ ليس له ولا للموكل ان يردّه الا من عيب وأما اذا قبضه مستوراً ثم رآه
فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستوراً ينتهي التوكيل بالقبض فانقضى
فلا تلك اسقاط قصدا لصيرورته أجنياً وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في
ان قبضها بعد الرؤية لا يسقط خيار الشئى « درر خرد في أخبار الرؤية »

(المادة ٣٣٤)

الرسول يبنى من أرسل من طرف المشتري لاخذ المبيع وإرساله
قطع لا تسقط رؤيته خيار للمشتري

(المادة ٣٣٥)

نصرف للمشتري في المبيع نصرف للمالك يسقط خيار رؤيته
ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من قيب وقيب في يده وتعذررد
بعضه أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق والرحن والاجارة قبل الرؤية وسعدها
ومالا يوجب حقاً للغير كالبيع بالخيار والمساومة والمبة إلا تسليم يبطل بسعدها
لاقبلها « ملحق الابحر في فصل خيار الرؤية »

الفصل السادس

في بيان خيار العيب

(المادة ٣٣٦)

البيع المطلق يقتضي سلامة البيع من العيوب بمعنى ان بيع المال بدون البراءة من العيوب وبلا ذكر انه ميب أو سالم يقتضي ان يكون المبيع سالماً خالياً من العيب

« إطلاق البيع » الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والتقدير البيع للمطلق بشرط البراءة من كل عيب يقتضي سلامة المبيع عن العيوب لان الاصل هو السلامة وهي وصف مطلوب مرغوب عادة وعرفاً والمطلوب عادة كالمشروط فصلاً « مجمع الاثر في خيار العيب »

{ المادة ٣٣٧ }

ما يبيع يبيعاً مطلقاً اذا ظهر به عيب قديم يكون المشتري خيراً ان شاء رده وان شاء قبله بثمنه المسمى وليس له ان يحسك المبيع ويأخذ ما قصه العيب وهذا يقال له خيار العيب

« فلن وجد في مشرعه » فتح الميم وكسر الراء اسم مفعول من اشترى « عيباً » كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض أو رآه ولكن لم يعلم انه عيب عند التجار فقبض وعلم بذلك ينظر ان كان عيباً يتأ لا يجنى على الناس كالعمور لم يكن له ان يرده وان كان ينجى يرده « رده مبتدأ مؤخر خبره قوله فلن » « أو اخذه » أي اخذ المشتري المبيع الميب بكل ثمنه لانه ما رضى عند العقود الا بوصف السلامة بدلالة الحال فعند فواتها يتخير لا اسأكه ونقص ثمنه أي لا يتخير بين اسأكه وبين أخذ نقصان الثمن لان الاوصاف لا تقايله شيء من الاشمان

الابرضى بإيه أى بامساك المشتري المبيع المبيع ونقص منه والمراد عيب كان عند
البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء
بعدم العلم بالعيب « مجمع الزهور في المحل المزبور »

{ المادة ٣٣٨ }

العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وأرباب الخبرة
وكل ما يوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب العيب ما يخلو عنه اصل
القطعة السليمة وذكر شاططه كلية يعلم بها العيوب الموجبة لاختيار على سبيل
الاجمال فقال كل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر
بنقصان المالية ونقصان المالية بانتقاص القيمة والمرجع في معرفته عرض اهله
كما في الشاية « مجمع الزهور »

قال الزياى والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم
به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء به بعدم العلم بالعيب بقوله وقبضه
الح دل على انه لو قبضه طاماً بالعيب كان قبضه رضا بقوله ولم يوجد من المشتري
الح اعم مما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعدم القبض في جميع الفصولين
لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بنظر ان كان عيباً يئاً لا يخفى على
الناس كالعود ونحوها لم يكن له الرد وإن خفى فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل
اه وفي الحاشية ان اختلف التجار فقال بعضهم انه عيب وبضهم لا ليس له الرد
اذا لم يكن عيباً يئاً عند الكل اه « رد المحتار »

وقولهم في ضابط العيب ما ينقص الثمن عند التجار متى على العالب والا فهو
غير جامع وغير مانع أما الاول ثلاثة لو اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجدها
معد القلع لا تصلح لذلك يرجع بالقص الا ان يأخذ البائع الشجرة كاهى . اه .
فقد اعتبر عدم عرض المشتري عيباً موجباً لرد ولكنه يرجع بالنقص لان القلع
مانع من الرد واما الثاني فلأنه يدخل فيه مسألة الدابة التي اشترها ووجدها كبيرة

النس ليس له الرد إلا إذا شرط صرعها وسبأني أن الشيعة ليست يبيع إلا إذا شرط عدمها أي فله الرد للقد الوصف المرغوب فإن الشيعة تنقص الثمن مع أنه غير يبيع فلم اتهم لم يريدوا حصر البيع فيها ذكر لأن عارة الهداية والكفر وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فإن هذه البشارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيباً فاعتنم « رد المختار ملخصاً بتغير ما »

{ المادة ٢٣٩ }

العيب القديم هو ما يكون موجوداً في المبيع وهو عند البائع
مشتري وجب بغيره ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المعتبر شرعاً والمراد به
عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضاء
« دخل خسر » أي الرؤية فيها رضاء « لمخرره »

{ المادة ٣٤٠ }

العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل
القبض حكمه حكم العيب القديم الذي يوجب الرد
وأما شرائط ثبوت الخيار فنها ثبوت العيب عند جميع أو بعده قبل التسليم
حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار « عندية في الفصل الاول من الساب
الثامن من كتاب البوع »

{ المادة ٣٤١ }

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيب كذا كذا وقبل المشتري مع علمه
بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب

في التخييرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب ويدل عليه أن الزاوي
قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم
يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء به بعد العلم بالعيب فقولوه وقبضه الخ يدل

على انه لو قبضه ظالماً بالغيب كان قبضه رضا ورد المختار،

(المادة ٣٤٢)

اذا باع مالا على انه بريء من كل عيب ظهر فيه فلا يبقى للمشتري خيار عيب

وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافاً للشاى لان البراءة عن الخفوق الجوهرة لا تصح عدمه وتصح عندنا لعدم انضائه الى المازعة ويدخل فيه الموجود والحداث بعد القصد قل القبض فلا يرد بسبب وخصه مالك ومحمد الموجود كقوله ليس كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند النامي وفسد عند الثالث (نهر) البراءة من كل داء فهو على المرض وقيل على ما في الباطن واعتمده المصنف فيما للاختبار والجوهرة لانه المعروف في العادة وماسواه في العرف مرض (در المختار في خيار العيب)

(المادة ٣٤٣)

من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا تسمع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلاً لو اشترى حيواناً بجميع العيوب وقال قبله مكسراً محطماً اعرج معيماً فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعى بسبب قديم فيه

وفي البحر لو قبل الثوب بعيوبه براءته من الحروق تدخل الرقع والرغو اه
أى لو كان فيه خرق لا يرد (وكذا) لو وجد مرقوعاً أو مرقواً أو هو من رفوت الثوب رفوا من باب قلى أى اصابت ثم رأيت بعض الخشى ذكر ان العلامة ابراهيم البرى سئل عن ماع وقال ايها الخاضر المداور يريد بذلك جميع العيوب فاجاب ليس للمشتري رد القيمة اتى ابراء عن جميع عيوبها اه (در المختار ماخضا)

(المادة ٣٤٤)

بعد اطلاع المشتري على عيب في البائع اذا تصرف فيه تصرف الملاك
 سقط خياره مثلاً لو عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قديم
 فيه كان عرض المبيع رضى بالبائع فلا يردده بعد ذلك
 الاصل ان المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالبائع تصرف الملاك بطل
 حقه في الرد و هندية في الفصل الثالث من الباب الثامن من البيوع و مداومة المبيع
 وعرضه على البيع ولبسه واستخدامه وركوبه في حاجة رضى لان كلا من ادليل
 الاستثناء و ددر غرر في خيار العيب »

(المادة ٣٤٥)

لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس
 للمشتري ان يردده بالبائع القديم بل له المطالبة بتقصان الثمن فقط مثلاً لو
 اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفصله برودا اطلع على عيب قديم فيه
 فيما ان قطعه وتفصله عيب حادث ليس له رده على البائع بالبائع القديم
 بل يرجع عليه بتقصان الثمن فقط
 و فلو ظهر عيب قديم أو كائن عند البائع بعدما حدث عند المشتري أي
 عيب آخر وجع بالتقصان لان تعدد الرد بسبب العيب الحادث و وطريق معرفته
 ان يقوم به هذا العيب ثم يقوم وهو سالم فاذا التفتاوت بين القيتين يرجع عليه
 بحسب من انفى كتوب شراء فقطعه أي الثوب فاطلع المشتري على عيب فليس
 له الرد بل يرجع بالتقصان كما بيناه آنفاً الا ان يرضى البائع استثناء من المستثنى
 جميعاً يأخذ كذلك أي معيماً أو مقطوعاً فله أي للبائع ذلك أي الاخذ لان
 الامتناع لحقه فاسقط حقه بالرضى حتى لو باعه المشتري بعد ما حدث عيب آخر

سقط رجوعه بالتقصان لانه صار حابسا له بالبيع اذ الرد غير ممتنع بالقطع برضاه
 البائع فكان مفوتة لرد بخلاف ما اذا غلطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالتقصان
 لانه لم يصرح حابسا له بالبيع لامتناع الرد قبل الحياطة من غير علم بالبيع وعدم امتناع
 الرد لا تأثير له به مجمع الانهر في خيار العيب

(المادة ٣٤٦)

تقصان الثمن يصير معلوماً بأخبار أهل الخبرة الحاليين عن الترض
 وذلك بأن يقوم ذلك الثوب سالماً ثم يقوم مميماً فإكان بين القيمتين
 من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع
 المشتري على البائع بالتقصان مثلاً لو اشترى ثوب قماش بستين قرشاً وبعد
 ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قديم فيه تقوم أهل الخبرة
 ذلك الثوب سالماً بستين قرشاً أيضاً ومميماً بالعيب القديم بخمسة وأربعين
 قرشاً كان تقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع بها
 المشتري على البائع ولو اخبر أهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون
 قرشاً ومميماً ستون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرون
 قرشاً وهي ربع الثمانين قرشاً فلمشتري ان يطالب بخمسة عشر قرشاً
 التي هي ربع الثمن المسمى ولو اخبر أهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب
 سالماً خمسون قرشاً ومميماً اربعون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين
 عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشاً ينسب التقصان خمس الثمن المسمى
 وهو اثنا عشر قرشاً

لم يطرأ كونهم سائلين من الفرض يستفاد من أن الخبر يلزم أن يكون ليس صاحب
فرض حتى يمتلأ بإشهاره ، وكذا في كتاب الاستحسان من الكتب المختارة هذا
ما نقله الكفوي على قيد علي أئدي في نوع آخر من الإجارة الفاسدة وكيفية الرجوع
بتقصان العيب أن يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم به ذلك العيب فإن كان تفاوت ما
بين التبيينين النصف للمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن فالأصل في هذا أن
في كل موضع لو كان المبيع قائماً على ملك المشتري وأمكنه فرد على البائع أما
بالرضا أو بدون رضا فإذا أزاله عن ملكه بالمع أو ما أشبهه لا يرجع بتقصان
العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائماً على ملكه فإذا أزاله عن ملكه
بالمع أو ما أشبهه يرجع بتقصان العيب وكذا في المحيط ، « هندية في الغل للزبودة
(المادة ٣٤٧)

إذا زال العيب الحادث صار العيب القديم موجباً للرد على البائع مثلاً
لو اشترى حيواناً فرض عند المشتري ثم أطلع على عيب قديم فيه ليس
للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع إليه بتقصان الثمن لكن
إذا زال ذلك المرض كالللمشتري أن يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم
الذي ظهر فيه

الحاصل من العيب إذا زال فله تقديم موجب للرد بمعنى أنا اشترى شيئاً
فحدث فيه عيب ثم أطلع على عيبه القديم لم يرد له لأن حدوث العيب حذو مانع
من الرد وإذا زال جاز الرد لعدم المنوع بزوال المنع ، « درر في خيار العيب »
(المادة ٣٤٨)

إذا رضی البائع أن يأخذ المبيع الذي ظهر به عيب قديم بعد أن حدث
به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لا تبقى للمشتري صلاحية

الادعاء بقصان الثمن بل يكون مجبورا على رد المبيع الى البائع او قبوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه التقديم لا يبقى له حق بان يدي بقصان الثمن مثلا لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قيصا ثم وجد به عيبا وسد ذلك باعه فليس له ان يطلب قصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب الحادث فيها ان للمشتري باعه كان قد أمسكه وجبته عن البائع

(فلو حدث) أى بعد ما ظهر عيب التقديم له حدث عيب (آخر عند المشتري رجوع) المشتري (بقصانه) أى بقصان العيب (أو رده على البائع برضى البائع الا مانع) من رد المشتري وأخذ البائع { كنوب شراء فقطعه فظهر عيبه - يجوز لبائعه اخذه كذلك } أى مقطوعا { فلا يرجع مشتريه ان باعه } اذ لا يرجع ان يقول انا اخذته ميبعا فالمشتري بيبه يكون حاسبا للمبيع فلا يرجع بالتقصان { درر خرد في الحل المزبور }

{ فلو اشترى ببرا فخره فوجد امثله فاسدا لا يرجع } لان اساس ماله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله أو بضه أو وجهه { بعد القطع } لجواز رده مقطوعا لا خطأ كما افاده بقوله { فلو قطعته وخالطه او صبغ } أى صبغ كان عيبه { أولت السويق بسمن } أى خبز الدقيق او خرس أو بني { ثم اطلع على عيب رجوع بقصانه } لامتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا حتى لو تراضيا لا يقتضى القاضى به { درر } وابن كمال كما يرجع لو باء أى الممتنع رده في هذه الصور بعد رؤية البع قبل الرضا به صريحا أو دلالة أو حلاك المبيع عند المشتري أو كان المبيع طعنا فأكله كله أو بعضه أو ليس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالتقصان استحسانا وعليه الفتوى بحر وعنها يرد ما بقى

وبرجع بتقصان ما أكله وعليه الفتوى اختيار وقسمائي { در المختار ملخصاً }
 (ح ١٠) قوله لافساد مالية وهو ان النحر افساد للمالية لصيرورته للبيع به هرصة
 قنن والفساد ولذا لا قطع السارق به فاختر معنى قيام المبيع كما في النحر حيث
 وعدم الرجوع قول الامام وفي الحاشية وجامع الفصولين لو اشترى بغيراً فلما ادخله
 داره سقط فذهب فظهر عيه رجع بتقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كما لو اكل
 طعاماً فوجد به عيياً ولو علم عيه قبل الذبح فذهب لا يرجع اه قال في البحر وفي
 الواقعات الفتوى على قولها في الاكل فكذا هذا اه قال الحار الرملي ويجب قيد
 المسئلة بما اذا نحره وحياته مرجوة اما اذا آيس من حياته فله الرجوع بالتقصان
 عند الامام أيضاً لان النحر في هذه الحالة ليس افساداً للمالية تأمل ورد المختار

(المادة ٣٤٩)

الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوة الى المبيع يكون
 مانعاً من الرد مثلاً ضم الحيط والصنغ الى الثوب بالخياطة والصبغة
 وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد
 { قال أحاط المشتري المقطوع أو صنه بغير اسود } قيد به لكون الزيادة في
 المبيع اتفاقاً فاته لو صنه اسود فكذا الجواب عندهما لان السواد عندهما زيادة
 كالحمرة والصفرة وعنده السواد نقصان فظهر عيه القديم لا يأخذ البائع ورجع
 به المشتري بتقصان العيب ولا يقول البائع انا آخذت مبيعاً لا اختلط ملك المشتري
 بالمبيع وهو الحيط والصنغ والسن وفي الهادبة ان الرد تمتع من جهة الشريعة
 لان المشتري يرد البائع قبضه الا ان الشريعة تمنع من الرد والفسخ لحصول
 الربو { عدد غرض }

(المادة ٣٥٠)

اذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولو رضى بالبیب

الحادث بل يصير جيودا على اعطائه نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو
باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان
الثمن من البائع ويأخذه منه . مثلاً ان مشتري الثوب لو فصل منه قبصاً
وغاطه ثم أطلع على عيب قديم فيه ليس البائع ان يسترده ولو دعى
بالبسب الحادث بل يجبر على اعطائه نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري
هذا الثوب أيضاً لا يكون يسه مانعاً له من طلب نقصان الثمن وذلك
لانه حيث صار ضم الخيط الذى هو من مال المشتري للمبيع مانعاً من
الرد وليس للبائع فى هذه الحالة استرداد المبيع مخيلاً لا يكون بيع المشتري
حيث حبساً وامساكاً للمبيع
كما لو باعه أى المشتري الثوب الخيط ونحوه سد رؤية عيبه فانه يرجع بالنقصان
فى هذه الصورة { دور ضرر }

(المادة ٣٥١)

ما بيع صفقة واحدة اذا ظهر بعضه معيماً فان كان قبل القبض كان للمشتري
خياراً ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد للبائى
وحده ويمسك الباقي وان كان بعد القبض فالذا لم يكن فى التفریق ضرر كان له
ان يرد للبائى بمحضه من الثمن سالماً وليس له ان يرد الجميع حيثذ ما لم يرض
البائع واما اذا كان فى تفرقه ضرر رد الجميع أو قبل الجميع بكل الثمن مثلاً لو
اشترى ثلثون ثوبين بأربعين قرشاً فظهرت احداهما معيبة قبل القبض يرد ههما معاً وان
كان بعد القبض يرد المعيبة وحدها بمحضتهما من الثمن سالماً ويمسك الثانية بما بقى من

التمن إما لو اشترى زوجي خف فظهر أحدهما مبيعاً بعد القبض كان له زدهما معاً للبائع وأخذ منهما منه

{ ولو اشترى فرسين صدقة { أى فى عقد واحد وقبض أحدهما ووجد بالمقبوض أو بالآخر عيباً ردهما أى الفرسين جميعاً أو أخذهما جميعاً ولا يرد الميب وحده إذا ليس للمشتري أن يرد وحده لأن فيه تفرق الصفقة قبل التمام وعن أبي يوسف أنه يرد المقبوض خاصة لأن الصفقة فيه تمت لأحدهما فيه والأصح الأول لأن تمام الصفقة يتعلق بقبض المبيع وهو اسم لكل إلا أن ظهر العيب بعد قبضها فإنه يرد. يرد بعد التمام فلا يمنع الرد وحده خلافاً لزفر ووضع المسئبة في فرسين لكونه مما يمكن الانتفاع بأحدهما لأنه لو لم يمكن كما إذا اشترى خفين ووجد في أحدهما عيباً لا يرد الميب خاصة اتفاقاً لأنها في المسقى والمنفعة كشئ واحد والخير هو المفقى ولهذا قالوا لو اشترى زوجي ثوب وقبضها ثم وجد بأحدهما عيباً وقد ألب أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه لا يملك رد الميب خاصة { صحيح الأهر فى خيار الميب }

(المادة ٣٥٢)

إذا اشترى شخص مقداراً معيناً من جنس واحد من المكيلات والوزونات وما قبضه ثم وجد بعضه مبيعاً كان مخيراً أن شاء قبله جميعاً وأن شاء رده جميعاً

ولو كان المبيع كيلياً أو وزنياً من نوع واحد ووجد بعض الكيلى أو الوزنى معيناً بعد القبض رده كله أو أخذه أى كل يمينه لأنه كالشئ الواحد فلا يس له أن يأخذ البعض سواء كان قبل القبض أو بعده كالتوب الواحد إذا وجد ببعضه عيباً وقوله بعد البعض اتفاقاً ولو تركه لكن أولى تدبر { وقيل هذا } أى الخيار بين رد الكل أو أخذه { أن لم يكن فى وعائين والا } أى وإن كان فى

وعائين { فهما كالقرسین } حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه اللبيب وحده { بمجم
الآخر }

(المادة ٣٥٣)

إذا وجد المشتري في الحنطة والشعير واهما من الحبوب للمشترة
تراياً فان كان ذلك التراب يمد قليلاً في العرف صح البيع وان كان كثيراً
بحيث يمد عيياً عند الناس يكون المشتري مخيراً

اشترى حزمة أوجد فيها تراياً ان كان مثل ما يكون في الحزمة لا يرد ولا يرجع
بالتقصان وان كان بحال لا يكون في الحزمة مثل ذلك ويمدع الناس عيياً له ان يرد
الحنطة كلها ولو أراد ان يميز التراب ويرده على البائع وبحسب الحنطة ليس لذلك
(اشترى) مسكاً نوجد فيها رصاصاً يميز الرصاص ويرد على البائع بحسب من التفتن
قل او كثر (خراطة الفتاوي في فصل ما يكون عيياً من البزوع) يدل أبو يوسف
أنفس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما صاع في قابله لا يميز كثيره وكل ما لا صاع
في قابله كان له يميز كثيره والرصاص في المسك لا صاع في قابله فيميز كثيره ويصاح
في قبل التراب لا يميز كثيره . وعمدة المشايخ أخذوا بهذه الرواية (قاضين في
فصل العيوب من البزوع الله وي في خيار اللبيب)

(المادة ٣٥٤)

اليض والجوز وما شاكلهما اذا ظهر بعضها فاسداً فما لا يستكثر
في السادة والعرف كالاثنتين والثلاثة في المائة يكون مفضواً وان كان الفاسد
كثيراً كالعشرة في المائة كان للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه
كاملاً .

(وان اشترى جوزاً أو بيضاً أو طيحاً أو قنأ أو خياراً ففسده) يرد به لانه

لو أطلع قبل كسره لانه برده (فوجده فاسداً) بأن كان مثلاً أو مرأً فان كان
 يتنفع به في الجملة بأن صلح لاكل بعض الناس والدواب (رجع بقتضائه) دفعا للضرر
 بقدر الامكان ولا يرد لان الكسر عيب حادث الا ان يقبله البائع مكسوراً ويرد
 الثمن وقال الشافعي برده (والا) أي وان لم يتنفع به اصلاً (فبكل ثمنه) أي يربيع
 بجميع الثمن لانه ليس بمال فكان البيع باطلاً ولا يشتري في الجوز صلاح قصره
 على ما قيل لان ماله باعتبار الحب بخلاف بيع النخلة اذا وجده فاسداً بعد الكسر
 فانه يرجع بالتقصان لان ماله باعتبار القشر (ولو البعض فاسداً وهو قليل كالواحد
 والاثنين) في المسألة صح البيع استصماماً لمدم خذوه عادة ولا خيار له كابرار
 في النخلة الا ان يمدد الناس عيماً فله الرد (والا) أي وان لم يكن قليلاً بل كثيراً
 (بعد البيع) في الكل و (رجع بكل ثمنه) عند الامام لحمه في العقد بين ماله
 قيمة وما لا قيمة له وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه وقيل يفسد العقد في الكل
 اجماعاً ولو قال المصنف فوجده معيماً مكان فاسداً لكان اولى لان من عيب الحوزة
 له وسواده يبرء وفي الفتح لو اشترى دقيقاً فختز بعضه وطهر انه سر رد ما بقي
 ورجع بقتضائه ما خزه وفي البحر اشترى عدداً من الطليخ والرمان أو السفرجل
 مكسراً واحداً وأطلع على عيب رجع بحسنة من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا
 ان يبرهن أن الباقي فاسد ولو وجد في اسك رصاصاً ميره ورده بحسنة قل أو
 كثر (مجمع الانهر)

(المسألة ٣٥٥)

اذا ظهر جميع البيع غير متنع به اصلاً كان البيع باطلاً والمشتري
 استرداد جميع الثمن من البائع مثلاً لو اشترى جوزاً أو أيضاً فظهر جميعه
 فاسداً لا يفتع به كان للمشتري استرداد ثمنه كاملاً من البائع
 لما مر آتفاً من قوله والا أي وان لم يكن قليلاً بل كثيراً بعد البيع في النسخ
 ورجع بكل ثمنه من المجمع قال في النهر والقابل ما لا يحلوه عنه الموزعة كالواحد

والأثنين في المائة (كذا في الهداية) وهو ظاهر وفي أن الواحد في العشرة كثير
وبه صرح في القبة وقال السرخسي الثلاثة عفو يعني في المائة ٨١ . وفي البحر
القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد ٨٠ . وفي الفتح وجعل الفقهاء
أبو الليث الحصة والستة في المائة من الخورز عفو ٨١ . (رد المختار على در المختار)

الفصل السابع

في الثمن والتفرير

(المادة ٣٥٦)

إذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تفرير فليس للمغبون أن
يفسخ البيع إلا أنه إذا وجد الثمن وحده في مال اليتيم لا يصح البيع
ومال الوقف وبيت المال حكمه حكم مال اليتيم

(واعلم أنه لا رد بمن فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر
الرواية وبه اتفق بعضهم مطلقاً كما في القبة ثم رجم وقال ويخفى بالرد وفقاً للناس
وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتى ثم رجم وقال أن غره أي غر المشتري البايع
أو بالعكس لو غره الدال فله الرد ولا لا وبه اتفق صدر الإسلام وغيره (در المختار
في المراجعة والتولية)

(ح ١٠) لموصى البيع والشراء بالدين اليسير لا بفاحشه ادب الا وصيا كذا
فيما نقل في النتيجة في التفرير والتميز قال قاضيخان في فتاواه لو باع الوقف ووهب
التمن صحت الهبة بضمن والتمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة
اتمنى . وتبعه في الاسعاف وأما مسئلة بيعه بمن فاحش فقال مولانا قاضيخان في

فتأولوا ولو باع أرض الوقف بشئ فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي يوسف وحلال لأن الغبن بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بشئ فاحش ولو كان أبو حنيفة يميز الوقف بشرط الاستبدال لأجاز بيع القيم إذا كان بشئ فاحش كالوكيل بالبيع انتهى من رسالة بيع الأوقاف لا على وجه الاستبدال فاسد أو باطل لابن نجيم اعلم أن الإمام نصب ناظراً لمصالح المسلمين وصرح في فتح القدير بأنه كوصي اليتيم انتهى رسالة لابن نجيم في حق الأراضي للأوقاف أقول فعمل منه أن تصرف الإمام في بيت المال كتصرف الوصي فلا يبعه بشئ فاحش (محرره)

قوله وبه اتفق بعضهم مطلقاً أي سواء كان الثمن بسبب استقرار أو بدونه (رد المختار)

قوله ويقتى بالرد وفقاً بالناس ظاهره الإطلاق سواء غره أو لا بقرينة القول الثالث (رد المختار)

قوله وبه اتفق صدر الإسلام وغيره وهو الصحيح كما يأتي وتظاهر كلامهم أن اختلاف حقيق ولو قيل أنه لفظي ويحمل القولان المطلقان على الدول المفصل لكان حسناً ويؤيده حمل صاحب التحفة وإنما جزم به في التحفة بحمله على التفصيل وحيث لم يبق لنا القول واحد هو التعديل وبه يقتضى وهو الأصح (رد المختار ملحقاً)

(المادة ٣٥٧)

إذا غر أحد المتبايعين الآخر وتحقق أن في البيع غبناً فاحشاً فلا مبنون ان يفسخ البيع حيث

اختلفت وصار فيه مذبذباً فاحشاً له من بده على البائع بحكم ابن زويه أشار محمد في باب الصلح عن البيوع وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يحكي عن استاذة وشول في المسئلة روايتان عن أصحابنا وكان يقتضى برواية الرد وفقاً للناس وكان

القاضي الامام أبو اليسر والقاضي الامام زكن الاسلام أبو بكر والقاضي الامام جلال الدين يفتون ان البائع ان قال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على ذلك ثم ظهر خلافه له الرد يحكم التبرير اما اذا لم يقل ذلك فليس له الرد والصحيح ان يبقى بالرد اذا وجد التبرير وبمونه لا يفتى (من المحيط البرهاني في الفصل الخامس عشر من البيع) (فقه الكفوى على قيد علي أفتدي)
(المادة ٣٥٨)

اذا مات من غير بنين فالحش لا تنقل دعوى التبرير لوارثه ويورث خيار التبرين والبيع لانه استحققه سلبا فكذا وارثه لا انه ورث خياره كذا قالوا اذا علمت هذا ظهر ان خيار التبرير وهو ما اذا غر البائع المشتري أو بالعكس ووقع بينهما بنين فالحش لا يورث لانه مجرد حق لبائع أو لمشتري كما في خيار الشرط فأمل (كذا في المتع در المتق في شرح الملتقى في الخيارات) (فقه الكفوى)

(المادة ٣٥٩)

المشتري الذي حصل له تبرير اذا اطلع على التبرين الفاحش ثم تصرف في البيع تصرف المالك سقط حق فسخه ولو تصرف المشتري التبرين في البيع تصرف المالك بعد ما عرف التبرين فيه لا يردده ولو تصرف فيه تصرف الامانة يردده (حاوي القنية في خيار المتبرين) (آتروى في فصل التبرين والحايطة)

(المادة ٣٦٠)

اذا هلك أو استهلك البيع الذي صار في بيعه بنين فالحش وغرد أو حدث فيه عيب أو بنى مشترى العرصة عليها بناء لا يكون للمبتون حق ان يفسخ البيع

وفي الحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ نحو الملاك لزم المسمى بلا خيار ولا شيء في قول الطرفين وعى محمد رحمه الله ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البايع بالنقص (فهمتاني في التولية والمراجعة) لو هلك المبيع أو حدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الحياة سقط خياره ولا شيء له في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو المشهور في قول محمد رحمه الله (تأخرت في البيع) البناء استهلاك شرح سبل الكبير عما نقل على بهجة الفتاوى في خيار الفسخ والتفريق (

الباب السابع

في بيان أنواع البيع وأحكامه وينقسم إلى ستة فصول

الفصل الأول

في بيان أنواع البيع

(المادة ٣٦١)

يشترط في انعقاد البيع صدور دكته من أهله أي العاقل المميز
وأضافته إلى محل قابل لحكمه

(المادة ٣٦٢)

البيع الذي في دكته خلل كبيع المجنون باطل

(وشروط أهلية المتعاقدين وعمله المال) قوله وشروط أهلية المتعاقدين أي كونها عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرة وذكر في البحر ان شرائط البيع أربعة أنواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالأول أربعة أنواع في العاقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي المقود عليه فشرائط العقد اثنان العقل والمعد

فلا يتعد بيع المجنون والصبي الذي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الاب
 ووصيه والقاضي والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية
 فيصح بيع الصبي لنفسه موقوفاً ولغيره ما ذاك ولا الاسلام والنطق والصحة
 وشروط العقد اثنان أيضاً موافقة الإيجاب للقول اه وكونه بلفظ الماضي وشروط
 مكانه واحد وهو اتحاد المجلس رد المختار (وشروط العقد الاثنان أيضاً موافقة
 الإيجاب لقبول اه وكونه بلفظ الماضي وشروط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس
 رد المختار)

(ح ١) الاول ان يكون ماعلا يميز كذا في الكافي والنهاية فيصح بيع الصبي
 والمجنون اللذين يفتقران للبيع والشراء كذا في فتح القدير والثاني ان يكون
 متعدداً فلا يصلح الواحد عاقداً من الجانبين كذا في البدائع الاب ووصيه
 والقاضي اذا باعوا اموالهم من الصغير أو اشقروا منه (حندية في أول كتاب
 البيوع)

: المادة ٣٩٣ :

الحل المقابل لحكم البيع عبادة عن المبيع الذي يكون موجوداً
 ومقدور التسليم ومالا متوقفاً فيبيع للمدوم وما ليس بمقدور التسليم وما
 ليس بمال متقوم باطل

وشروط العقود عليه ستة كونه موجوداً مالا متوقفاً مملوكاً في نفسه وكونه
 المثلث للبائع بما يجهه لنفسه وكونه مقدور التسليم فلم يتعد بيع المدوم وما له
 خطر الدم كالحمل واللقن في الفرس والنقر قبل طهوره ولا بيع الحر والميتة والدم
 ولا بيع الخمر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبز لان ادنى القيمة التي تقتصر
 لحواجز البيع فليس ولا بيع الكلاء ولو في أرض مملوكة اه والماء في نهر أو بحر
 والصيد والحطب والخشيش قل الاحراز ولا يبيع ما ليس مملوكاً وان ملكه بعده الا

للم والمقصود لو باعه التا صلب ثم ضمن قيمته وسع الفضول فانه متعقد موقوف
وبيع الوكيل فانه نادر ولا بيع معجوز التسليم كالآتي والبيع في الهواء والسك
في البحر مدان كان في يده فصارت شرائط الانقاد أحد عشر قلت صوابه تسعة
(در المختار في محل المزور)

(المادة ٣٦٤)

إذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروطاً باختيار بمس اوصافه
الخارجة كما إذا كان المبيع مجهولاً أو كان في الثمن خلل صار البيع فاسداً
ومما ان يكون المبيع معلوماً والنس معلوماً عليها يتبع من المارعة بيع المجهول
جهالة تقضى اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء بقيته وبحكم
فلان (مندية في أول اليسوع)

(المادة ٣٦٥)

يشترط لتفاد البيع ان يكون البائع مالكا للمبيع أو وكيله للمالكة
أو وليه أو وصيه وان لا يكون في المبيع حق آخر
وأما شرائط انعقاد تنوعت احدى الملك او "ولاية" والنسائي ان يكون
في انبيع حق لغير البائع فان كان لا يبعد كمرهون والمستأجر (كما في الدايغ
هندية في أول كتاب اليسوع) وأما الثاني وهو شرائط التفاد فاثان الملك أو
الولاية وأن لا يكون حق لغير البائع فلم ينعقد بيع العذولي عندنا اما تراؤه
فانفذ قلبي أي لم ينعقد اذا باعه لاحل صه لا لاحل مالكه لكنه على الرواية
الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً كما سأتى في ماه وولاية اما ماأمة المالك
كالوكالة أو الذرع كولاية الاب ثم وصيه ثم الحد ثم وصيه ثم القاصي ثم وصيه
ولا ينفذ بيع مرهون ومستأجر وللمشتري مسخه ان لم يطل لا لمرتهن ومستأجر
(در المختار في أول اليسوع)

(المادة ٣٦٦)

البيع الفاسد يصير نافذاً عند القبض يعني يصير تصرف المشتري في البيع جائزاً حينئذ
وأما شرائط الصحة فعمامة وحاصة فالعمامة لكل بيع ما هو شرط الانقضاء لان
ما لا ينقذ لم يصح ولا ينكس فان الفاسد عندنا منعقد نافذ إذا اتصل به القبض
(حنابلة في المحل المزور)

(المادة ٣٦٧)

إذا وجد في البيع أحد الخيارات لا يكون لازماً
وأما شرائط لزوم فخلوه عن الخيارات الأربعة المشهورة وغيرها هكذا في
الجبر الرائق (حنابلة في المحل المزور)

(المادة ٣٦٨)

البيع الذي يتعلق به حق آخر كبيع الفضولي وبيع الرهون ينقصد
موقوفاً على إجازة ذلك الآخر
وبيع الفضولي فانه منعقد موقوف (در المختار في كتاب البوع) ولا ينقصد
بيع رهون ومسنأجر والمشتري فسخه ان لم يعلم لا لمرتهن ومسنأجر (رد المختار
على در المختار)

(ح - ا) الفضولي من يتصرف في حق غيره بشرط ان شرعي يخرج به نحو وكيل ووصي
كل تصرف فليكن كان كبيع وترويج او اسقاط كطلاق وله محيز اي لهذا التصرف من
يقدّر على إجازته حال وقوعه العقد موقوفاً وما لا يجبر له حال العقد لا ينقصد اصلاً
بماه صى باع مثلاً ثم بلغ قبل إجازة وإليه إجازة بنفسه جاز لان له ولياً يجز حاة
العقد بخلاف ما لو طلق مثلاً ثم بلغ إجازة بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجبر
له ميطل ما لم يقل أو قمت فصيح انشاء لا إجازة كما بسط السهادي (در المختار)

ووقف بيع المرهون والمستأجر والأرض في مزارعة الثبر على اجازة مرتين
ومستأجر ومزارع (در مختار) فان اجازة المرحن والمستأجر نفذ وهل يمكن
الفسخ ؟ قيل لا وهو الصحيح ليس للراهن والمؤجر الفسخ واما المشتري فله
خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجازة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وان
علم وقولها هو الصحيح وعليه الفتوى (رد المختار) ملخصاً تمامه فيه

الفصل الثاني

في بيان احكام انواع البيوع

(المادة ٣٦٩)

احكم البيع المتقد الملكية يعني صيرورة المشتري مالكا للمبيع والبائع
مالكا للثمن

واما حكمه ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع
بأداء وان كان موقوفاً بثبوت الملك فيهما عند الاجازة (كذا في محيط السرخسي)
(هندية في أول كتاب البيوع)

(المادة ٣٧٠)

البيع الباطل لا يفيد الحكم اصلاً فاذا قبض للمشتري المبيع بأذن البائع
في البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو هلك بلا تد لا يضمنه
قبض المشتري المبيع يماً باطلاً باذن بائعه لا يملكه لانعدام الركن وهو مباداة
مال بآل والبيع الباطل لا يمسد مالا وهو امانة في يده عند البعض فلا يضمن
لو هلك في يده المشتري لان الفقد غير معتبر فبقبض باذن المالك فيكون امانة
في يده ومضمون عند البعض أي عند البعض الآخر لانه ادنى حالا من القبوض
عليه سوم الشراء وقيل الاول أي كونه امانة قول الامام والثاني أي كونه

مضمونا قولهما (جمع الانهر) في فصل لما ذكر البيع الفاسد والباطل

(المادة ٣٧١)

البيع الفاسد يفيد حكما عند القبض يبنى ان المشتري اذا قبض المبيع بأذن البائع صار مالكا له فاذا هلك المبيع يبيها فاسدا عند المشتري لزمه الضمان يبنى ان المبيع اذا كان من التليات لزمه مثله واذا كان قبيحا لزمته قيمته يوم قبضه

ولو قبض المبيع يبيها فاسدا باذن باييه صريحا كقبض المشتري المبيع بامرء في المجلس أو بعده على الرواية المشهورة او دلالة كقبضه في مجلس عقده ولم يبنه البائع عنه قبل الاتفاق في مجلس عقده (وكل من) أي ان كل واحد من المبيع (والنمن عوشه) أي البيع (مال) خرج بهذا البيع الباطل (ملكه ولزمه لهلاكه) أي وقت هلاك المبيع في يد المشتري (منه حقيقة أو معنى في القبض (جمع الانهر في المحل المزور)

وقال الشافعي البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض قيد به لانه بدون القبض لا يفيد الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يفيد الملك اذا لم يتو بالقبض كالمبة وقيد بأذن البائع لان القبض لو لم يكن ياذنه لا يفيد الملك اتفاقا قوله منه أي المبيع حقيقة أي صورة ومعنى في ذوات الامثال كالكيلى والوزنى أو مشله معنى أي قيمة في القيس كالحيوان والهروض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا رد بينه والى ان المبرة للقيمة يوم القبض والى انه ملكه بقيمته ولو ازدادت قيمته في يده فأتلفه لم ينتير كالنصب وعند محمد يوم الاسهلاك فالقول في القيمة للمشتري مع يمينه والينة للبائع (جمع الانهر ملاحظا)

(المادة ٣٧٢)

لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع في

يد المشتري أو استهلكه أو أخرجه من يده شيع صحيح أو هبة من آخر
أو زاد فيه للمشتري شيئاً من ماله كما لو كان المبيع داراً فصرها أو
أرجلها فخرس فيها اشتجاراً أو تبيع اسم المبيع بأن كان خنطة فطاحها وجعلها
دقيقاً بطل حق الفسخ في هذه الصور

ولكل منها فسخه قبل القبض وبعده مادام المبيع في ملك المشتري إذا كان
الفساد في صلب العقد كيبيع درهمين بدرهمين وإن كان لشرط زائد كشرط أن
يبيع له هدية فكذا قبل القبض وأما بعده فالفسخ لمن له شرط لأن عليه
الشرط (ملتقى الأبهر في المحل المزبور)

ح ١٠) فإن باع المشتري ما اشتراه فاسداً صح وكذا لو وهب وسلّمه
وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ولو بى في ما اشتراه فاسداً أو خرّس فيها فقبله
قيمتها وقال ينفق الغرس والبناء ورد الدار وشك أبو يوسف في روايته لحمد
عن الإمام لزوم قيمتها ولم يشك (ملتقى الأبهر ملخصاً قوله فالفسخ لمن له
الشرط بحضرة صاحبه ولا يشترط قضاء القاضى (مجمع الأنهر)

إن باع أى باع المشتري شراء فاسداً ما قبضه أو وهب وسلّمه ففد قيمه
ووجب لانه لما ملكه ملك التصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لئلا يفتق حق العبد
بالتصرف الثاني وقسح البيع الاول كان الحق المبرع وحق العبد يقدم لحاجته
فعلية قيمته لما سمراته مضمون بالقبض كالنصب والرهن كاليبيع لانه لازم فيثبت
عجزه عن رد العين فيلزمه لقبضته إلا أن حق الاسترداد يعود بترك الرهن للزوال
المانع قبل تحول الحق الى القيمة كذا في الكافي درر غرر في البيع الفاسد ملخصاً
(المادة ٣٧٣)

فإن فسخ البيع الفاسد فإن كان البائع قبض الثمن كان للمشتري أن
يجبس المبيع الى أن يأخذ الثمن ويسترده من البائع

ولا يأخذه أى المبيع البايع بعد التصح حتى يرد منه الى المشتري فان مات البايع فالمشتري أحق به أى يجبس ما اشتراه حتى يأخذ منه وطاب للبايع ربح منه بعد التقاضى لا للمشتري ربح ميمه فتصدق به كما طاب ربح مال ادماء قفى ثم تصادقا على علمه فرد بعد ما ربح فيه للدمى (ملقى الإبحر في المحل المزبور)
فليس الورثة ولا لفرماء حبس الثمن حتى يأخذ المبيع ذكر الثمن مقام القيمة لانعدام الفساد بالفسخ ولا يدخل المبيع في قسمة فرماء البايع لان المشتري مقدم حال حيوته وكذا بعد وفاته على التجهيز والفرماء فيأخذ المشتري دراهم الثمن يمينها لو قائمة ويأخذ مثلها لو هالكة ولو مات المشتري فالبايع أحق من سائر الفرماء (بمجمع الانهر)

(المادة ٣٧٤)

البيع النافذ يفيد الحكم في الحال
وأما أنواعه فبالنظر الى مطلق البيع أربعة نائذ وموقوف وفاسد وباطل فالنائذ ما افاده الحكم للحال (هندية في كتاب البيوع)

(المادة ٣٧٥)

اذا كان البيع لازماً نافذا فليس لاحد التباين الرجوع عنه
واذا وجد الإيجاب والتبول لزم بلا خيار في المجلس (ملقى الإبحر في البيوع)
وحكمه ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبايع اذا كان البيع بائاً (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٣٧٦)

اذا كان البيع غير لازم كان حق التمسح لمن له الخيار
والخيار موضوع للفسخ لا للاجازة عندنا (هكذا في السراج الوهاج) (هندية في الباب السادس في خيار الشرط)

(المادة ٣٧٧)

البيع الموقوف يفيد الحكم عند الاجازة

والموقوف ما افاده عند الاجازة (حندية في البيوع)

(حـ ١) وقف مال الثبر على اجازة مالكه وبيع الصبي المحجور وما له من فاسد عقل غير رشيد وبيع المرحون والمستأجر والارض في مزارعة الثبر وبيع شئ برقه وبيع الميرد والبيع بما باع فلان أو ما أخذه فلان وبيع شئ بقيته وبيع الغاصب بثمن الا بصار في بيع القضولى ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يملك البيع والشراء ويتوقف بيده وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي وكذلك المتوفى والصبي المحجور اذا بلغ سنها يتوقف بيده وشراؤه على اجازة الوصى أو القاضي (قاضيخان في فصل في بيع الموقوفة من البيوع)

(المادة ٣٧٨)

بيع العضولى اذا اجازته صاحب المال أو وكيله أو وصيه أو وليه نفذ والا انسخ الا انه يشترط لصحة الاجازة ان يكون كل من البائع والمشتري والحيز والمبيع قائماً فاذا كان احد المذكورين هالكا لا تصح الاجازة
يتنط لصحة الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن فان هلك أحد الأربعة لم يجز الاجازة ويجوز مع قيام الأربعة فالاجازة للاحققة كالوكالة سابقة فالثمن المجيز لو قائماً ولو هلك في يد البائع يملك امانة (جامع الفصولين في الزايع والمشتري نقله الكفوى فيما يتعلق بالاجازة من البيوع)

(المادة ٣٧٩)

بما ان لكل من البدلين في بيع المقايضة حكم البيع تعتبر فيهما شرائط البيع فاذا وقعت منازعة في أمر التسليم لم ان يسلم ويسلم كل من اللبائذين ممّا

من باع سلعة بشمن قبل للمشتري ادفع الثمن أو لا ومن باع سلعة بسلعة أو
بثمن بشمن قبل لها ما (كذا في الهداية) (هندية في الفصل الثاني من الباب الرابع
من السور)

الفصل الثالث

في حق السلم

(المادة ٣٨٠)

السلم كالبيع يتعقد بالإيجاب والقبول ينشأ إذا قال للمشتري للبائع
اسلمتك الف قرش على مائة كيل من الحنطة وقبل الآخر انعقد السلم
وأما ركنه بأن يقول لآخر اسلمت إليك عشرة دراهم في كره حنطة أو
أسلفت ويقول الآخر قبلت ويتعقد السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الأصح
كذا في محيط السرخسى (هندية في الباب الثامن عشر في السلم)

(المادة ٣٨١)

السلم إنما يكون صحيحاً في الأشياء التي تقبل التحيين بالقدر والوصف
كالجودة والصفة

ويصح السلم فيها يمكن ضبط صفته أى جودته ودرأته ونحو ذلك ومعرفة قدره
أى مقداره أعم من الكيل والوزن والذرع لانه لا يقضى الى المنازعة وفي البحر
السلم في الغنم القلائق في وقت كونه حصرماً لا يصح والسلم في التلاح الثامى قبل
الادراك يصح لانه يسمى تقاضاً لا في غيره أى ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة
قدره لا يصح السلم فيه لانه يقضى الى المنازعة وهذه قاعدة كلية تبين عليها كثير من
مسائل السلم (مجمع الأنهر في السلم)

(المادة ٣٨٢)

المكبات والوزونات والدرجات ثمين متاثيرها بالكيل والوزن

والدفع

فيصح في المكبل كالمبر والشعر والموزون كالمسل والزيوت سوى النقدين من الدرهم والدنانير لانها موزونين ولكنهما غير ثمينين بل خلفا ثمينين فلا يجوز الاسلام فيها (جمع الانهر في السلم)

(المادة ٣٨٣)

العدديات المتعارفة كما تسمى مقاديرها بالمد تسمى بالكيل والوزن أيضاً ولا يصح المتقارب كالجوز والبيض عدداً وكبلاً وكذا الفلوس خلافاً للحمد (ملتقى الاجم رحمه الله) ويصح في العددي المتقارب وهو ما لا يتفاوت احاده كالجوز والبيض عدداً وكبلاً لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت يندر حسره ولا خلاف في جوازه عدداً وانما الخلاف في جوازه كبلاً فتمتدح يجوز ومنه زفر كبلاً وعنه منه عدداً أيضاً وانما جاز كيلاً عندنا لوجود الضبط فيه قيداً للمتقارب ومنه الكمثرى والشمش والتين لان العددي المتفاوت لا يجوز فيه السلم وما تفاوت ماله يتفاوت كالطبيخ والقرع والرمال والفرجل وغيرها فلا يجوز السلم في شئ منها عدداً لتفاوت الا اذا ذكر ضابطاً غير مجرد العدد كطول وعاطم وغيرها (جمع الانهر)

(المادة ٣٨٤)

ما كان من اعداديات كالبين والاسبر يلزم ان يكون قابله ايضاً معيناً ولم يكن يفتح اللام وكسر الباء وهو الطوب التي شرط وفي الخلاصة ذكر المكان الذي يصل نفسه التين والاسبر بضم الميم وتشدد الراء مع المدح التين اذا طبخ اذا سعى بان بكسر الميم وفتح الباء قابلاً معلوماً لان التفاوت حيثئذ يكون اقل (جمع الانهر في السلم)

(المادة ٣٨٥)

الكرياس والجوخ وامشالهما من المذروعات يلزم تعيين طولها وعرضها ورقتها ومن أي شيء تنسج ومن نسج أي عمل هي
(ويسمى السلم في المذروع كالثوب بين طوله وعرضه ورقته أي غلفه ورقته وفي السج وصفته أي من قطن أو كتان أو سركب منها وهو الملح أو حرير ونحو ذلك وصفته كمثل اللعاب أو الروم لانه يصير معلوماً بذكر هذه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع قبل هذا اذا كان الثوب غير الحرير اذ لو كان حريراً لابد أيضاً من بيان وزنه (بمجم الاتهر في السلم)

(المادة ٣٨٦)

يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً أنه حنطة أو أدز أو تمر ونوعه ككونه يسقى من ماء مطر { وهو الذي نسميه في عرفنا بـعلا } أو بماء النهر والعين وغيرها { وهو ما يسمى عندنا سقياً } وصفته كالجلد والحسيس وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه وشرطه أي شرط يمتنع الذي تذكر في المقدسبة بيان جنسه كبر أو تمر وبيان نوع كسقي أو بعل وصفته كجيد أو ردي وقدره ككنا كـبلا لا يقبض ولا ينسبط ولجل واقفه في السلم شهر به يقف وفي الحادي لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر وبطل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركته حالاً لبطان الاجل بموت المدين لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته وبيان قدر رأس المال ان تعاقب بمقداره كما في مكمل وموزون وعهدى متفاوت واكتفى بالإشارة كما في مزروع وحيوان قلنا ربما لا يتدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينقضي بعضه ثم يجد باقيه مبيعاً

فبره ولا يستمد له رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره
 كلهم جهالة السلم فيه فيما في ابن ملك فوجب بيانه والسابع بيان مكان الاغاة
 للسلم فيه فيما له حل ومؤنة ومثله الثمن والاجرة والقسمة وبعثاً مكان العقد وبه
 قالت الثلاثة كبيع وقرض واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة القسمة في الحل بخلاف
 الاول (رد المحتار في باب السلم)

(ح ١٠) قوله لا يقبض اه كالمصاع مثلاً بخلاف الجراب والزرنيذ (رد المحتار)
 قوله وأجل فان أسلفها حالاً ثم أدخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك
 رأس المال جاز (رد المحتار)

قوله ولذا شرط اه أي لكونه يأخذ من تركه حالاً اشتراط اه وحاصله
 بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والحل وذلك لو مات المسلم
 اليه وقوله لعدم الخ علة لقوله اشترط وقوله بموته الباء للبيعة متعاقبة بتسليمه
 والموت في الحقيقة ليس سبباً للتسليم بل للحلول الذي هو سبب السبب (رد المحتار)
 قوله ان تعاق بمقداره بان تنقسم اجزاء السلم فيه على اجزائه متع بان يقل
 النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المتق (رد المحتار)
 قوله قلنا جواب عن قولها بانه لا يلزم (رد المحتار)

قوله الى رد رأس المال فاذا كان غير معلوم المقدار ادى الى المنازعة (رد المحتار)
 قوله واكتفيا اي الامان (رد المحتار)

فلو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كرم ولم يدر وزن الدراهم او قال
 اسلمت اليك في هذا البر في كذا منا من الزعفران ولم يدر قدر البر لا يصح
 عنك وعندنا يصح واجموا على ان رأس المال اذا كان ثوباً أو حيواناً يصير
 معلومة بالإشارة (رد المحتار)

(المادة ٣٨٧)

يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فاذا تفرق

المصدق قبل تسليم رأس مال السلم انسخ العقد
وحي من الشروط قبض رأس المال ولو عيناً قبل الافتراق بإدائها وإن تأما
أو سار قرضاً أو أكثر ولو دخل ليخرج الدراهم إن توافى عن السلم إليه
بطل وإن بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحوالة والارتباط برأس مال السلم (نزاهة)
وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده لو صفها فينقذ صحيحاً عليه خلاصة
(در المختار في المحل المزبور)

الفصل الرابع في بيان الاستصناع (المادة ٣٨٨)

إذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع اصنع لي الشيء الفلاني بكذا
قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استثناءً مثلاً لو أرى المشتري رجله
لحفاف وقال له اصنع لي زوجي خب من نوع السخيان الفلاني بكذا قرشاً
وقبل الصانع أو تناول مع نجار على أنه يصنع له زورقاً أو سفينة وبين
له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة وقبل النجار انعقد الاستصناع كذلك
لو تناول مع صاحب معمل أن يصنع له كذا بندقة كل واحدة بكذا قرشاً
وبين الطول والحجم وسائر أوصافها اللازمة وقبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع
وصورته أن يقول للحفاف اصنع لي خفاً من اديك يوافق رجلي وريبه وجهه
بكذا أو يقول للصانع اصنع لي خاتماً من فضتك وبين وزنه وصفته بكذا
(وكذا لو قال لسقاء اعطني شربة ماء بثلث أو احتجم بأجر فانه يجوز لتعامل

قئاس وان لم يكن قئاس ما يشرب وما يحتاج من ظهره معلوماً (كذا في الكافي) (حندية في الباب المشربون في البيئات المكروحة والأرباح الفاسدة) وفي إنباع من شروط الاستئناع بيان جنس المئنع ونوعه وقدره وصفته وان يكون مما فيه تعامل وان لا يكون مؤجلاً والا كان سلباً وعندها المؤجل استئناع الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستئناع فتقلب سلباً في قولهم جيداً (رد المحتار) (ح ١٠) الاستئناع ينقذ اجارة ابتداءً ويصير بيعاً انتهاءً قبل التسليم باعاً وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى (حندية) والمستئنع بالخيار ان شاء اخذته وان شاء تركه ولا خيار قصاص وهو الاصح حكناً في الهداية (حندية)

(المادة ٣٨٩)

كل شئ* تعامل استئناعه يصح فيه الاستئناع على الاطلاق واما ما لم تعامل باستئناعه اذا بين فيه المدة صار سلباً وتعتبر فيه حيثنر شروط السلم واذا لم يبين فيه المدة كان من قيل الاستئناع أيضاً الاستئناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقئسوة والخلف والاولا في التخذة من الصغر والنحاس وما اشبه ذلك استئناعاً (كذا في المحيط) ثم ان الاستئناع انما جائز فيما قئاس فيه تعامل اذا بين وصفاً على وجه يحصل التعريف أما فيما لا تعامل فيه كالاستئناع في الثياب بان يأمر حائكك ليحك له ثوباً بقرل من عند نفسه لم يجز (كذا في الجامع للصئير) (حندية في المحل المزبور) وان ضرب الاجل فيما قئاس فيه تعامل صار سلباً ضد أبي حنيفة لا يجوز الا بشرائط السلم ولا يثبت فيه الجيار وعندهما يبقى استئناعاً ويكون ذكر المدة لتعجيل وان ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار سلباً بالاجماع (كذا في الجامع الصئير) هذا اذا كان ضرب المدة على وجه الاستئعمال بان قال شهراً أو ما اشبه ذلك وأما ما ذكر على وجه الاستئعمال بان قال على ان تفرق منه غداً أو بعد

غدا لا يصير سليماً في قولهم جميعاً (كذا في الصغرى) حندية في المحل الزبور (ح - ا) ولا خيار للمانع بل يجري على العمل وعن أبي حنيفة إن له الخيار
 كذا في الكافي وهو المختار هكذا في جواهر الاخلاط (حندية)
 (والاصح) إن المقود عليه المستنع فيه ولهذا لو جاز به مفرغاً
 عنه لامن سنته أو من سنته قبل العقد جاز كذا في الكافي (حندية)
 ولا يتبين الا بالخيار حتى لو باعه الصانع قبل أن يراه المستنع جاز وهو
 الصحيح هكذا في المدابة (حندية في الاستنعا)
 والاستنعا بأجل سلم اذا ذكر على سبيل الاستمهال لا الاستعجال فانه
 لا يصير سليماً (در المختار)

(والمراد) بالأجل ما تقدم وهو شهر فما فوقه قال المصنف قيدا للأجل بذلك
 لانه اذا كان اقل من شهر كان استنعا ان جرى فيه تعامل والا ففسد ان
 ذكره على وجه الاستمهال وان كان للاستعجال إن قال على أن تفرغ منه غداً
 أو بعد غد كان صحيحاً له (رد المختار على در المختار)

(المادة ٣٩٠)

يلزم في الاستنعا وصف للمصنوع وتعيينه على الوجه للوافق للمطلوب
 لما مر من البدائع من شروط الاستنعا بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره
 وسفته وان يكون فيما فيه تعامل وان لا يكون مؤجلاً والا كان سائماً وعندهما
 المؤجل استنعا الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستنعا فتقلب سليماً في قولهم
 جميعاً (رد المختار)

(المادة ٣٩١)

لا يلزم في الاستنعا دفع الثمن حالا أي وقت العقد
 وفي الساتارخانية ولا يجبر المستنع على اعطاء الدرهم وان شرط تعجيله هذا
 اذا لم يشرب له اجلاً فان شرب له أجلاً قال أبو حنيفة يصير سليماً ولا يبقى استنعا

حتى يشترط فيه شرائط السلم فقط طهرت هذه النقول بان الاستصناع لا جبر اذا كان مـ جـ لا بشر فـ اكثر فيصير سـ لـ وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه (رد مختار على در المختار)

(المادة ٣٩٢)

اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقدين الرجوع واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المينة كان المستصنع غيراً
 صلح الاستصناع بما لا عدة على الصحيح ثم فرع عليه بقول ويجبر الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه ولو عدة لما اُتـمـ المبيع هو العين لا عمله خلافاً لـ جـ دـ قـ فان جاء الصانع بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل العقد فاختاره صح ولو كان المبيع عمله لمـ صـ حـ ولا يتبين المبيع له أي للامر بلا رضاء فصـ بـعـ الصانع للمصنوع قبل رؤية أمره ولو تمين له لمـ صـ حـ بـعـ به وله أي للامر أخذه وتركه بخيار الرؤية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع له وهو الاصح نهر (در المختار في آخر السلم)

اتصل الخامس

في احكام بيع المريض

(المادة ٣٩٣)

اذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لاحد ورثته يصير ذلك موقوفاً على اِجازة سائر الورثة فان أجازوا بعد موت المريض ينفذ البيع وان لم يجزوا لا ينفذ

المريض اذا باع عيناً من أعيان ماله من وارثه عند أي حنيفة لا يصح اصلاً من غير اِجازة باقي الورثة سواء حيا أو لم يحيا باع بثمن القيمة أو بأشياء

القيمة وعندها يمثل القيمة أو باضعافها جاز (من المحيط البرهاني في آخر الفصل الثامن عشر من البيع) مريض مرض الموت باع ضياعا لو ارث قبض الثمن لا يصح هكذا ذكروه وهو الصحيح وهذا على قول أبي حنيفة اه وعندها يصح اذا باع بمن التسل والفتوى على قول أبي حنيفة (جواهر الفتاوى في الوصايا نقله الكفوى على قيد على أمدي)

(المادة ٣٩٤)

اذا باع المريض في مرض موته شيئا لاجني بمن للثلل صح بيعه وان باعه بدون ثمن للثلل وسلم للمبيع كان بيع محاباة يستبر من ثلث ماله فان كان الثلث واقيا بها صح وان كان الثلث لا يفي بها لزم المشتري اكمال ما نقص من ثمن للثلل واعطاؤه للورثة فان اكمل لزم البيع والا كان للورثة فسخه مثلا لو كان شخص لا يملك الا دارا تساوى ألفا وخمسمائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجني غير وارث له بالف قرش وسلمها له ثم مات فيها ان ثلث ماله يبقى بما حاجي به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحا متبررا وليس للورثة فسخه حينئذ واذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيها ان ثلث ماله الذي هو خمسمائة قرش يبدل نصف ما حاجي به وهو ألف قرش فيكفد للورثة ان يطلبوا من المشتري نصف ما حاجي به موطنهم وهو خمسمائة قرش فان اداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم يؤدها كان للورثة التسخ واسترداد الدار

(المريض) اذا باع ما يساوي ألف درهم بمحابة من الاجني ولا مل

له سواء بصير عايبا بخسبائه فتتخذ الحجابة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري أما ان تبلغ
الى ثلثي ألف ولا ترد شيئا من البيع وأما ان تفسخ العقد (من المحيط
لبرهاني قيل الفصل التاسع عشر من كتاب البيوع نقله الكفوي هكذا)

(المادة ٣٩٥)

فأباع شخص في مرض موته ماله بأقل من ثمن المثل ثم مات
مديونا وتركته مستغرقة كان لا أصحاب الديون ان يكفوا المشتري بأبلاغ
قيمة ما اشتراه الى ثمن المثل وأما له وأما له للتركة فان لم يفعل فسخوا البيع
(المريض الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عيناً من أعيان ماله من أجنبي
بدين يسير لا يصح الحجابة عند ذلك اجازت الورثة أو لم يحجز ويقال للمشتري
ان شئت بلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا
كانت الحجابة بقدر الثلث من العايدة في أحكام المريض وأما بيع المريض من
الأجنبي فلا يخلو أما ان يكون بمثل القيمة أو بالثمن فان كان بمثل القيمة جاز (من
المحيط لبرهاني في أوائل كتاب الحجر)

الفصل السادس

في حق بيع الوفاء

(المادة ٣٩٦)

كما ان البائع وفاء له ان يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري
ان يرد المبيع ويسترد الثمن

لما رجع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عضداً بينه وبين الرهن في حكم من
الاحكام كما في المصول العايدة (هندية في الباب المشرون في البياعات المكروهة)
ولا يأخذ البائع حتى يرد دينه (غرر في البيع الفاسد)

(ح - ا) سورة البيع الوفاء ان يقول البائع للمشتري بمتك هذه لعين بدين لك علي علي اني متى قضيت الدين فهو لي أو يقول البائع بمتك هذا بكنا علي اني متى دفعت لك الثمن تدفع اليك كذا في البحر الرايق (هندية في الوفاء)

البيع الذي تمارق زماننا احياناً للرباء ويسموه بيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد الرهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع الا بأذن مالكه وهو ضامن لما أكل من ثمره واستهلك من شجره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير سنه وللبائع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عندما يئسه وبين الرهن في حكم من الاحكام كذا في فصول المادي وعليه شوى السيد ابي شجاع السمرقندي وتوى القاضي علي السعدي بخارى وكثير من الامة على هذا (كذا في المحيط هندية في الوفاء البيع)

(المادة ٣٩٧)

ليس البائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر وفي البرازية ولو باعه لآخر باتاً توقف على اجازة مشتريه وفاء ولو باعه للمشتري فباعه أو ورثته حق الاسترداد أو فاء في الشرع لا في ان ورثته كل من البائع والمشتري تقوم مقام مودتها نظراً لجانب الرهن فليحفظ { در المختار في البيع الفاسد }

(المادة ٣٩٨)

اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلاً لو تقاول البائع والمشتري وتراضيا على ان الكرم المبيع يبيع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الايفاء بذلك على الوجه المشروح وسئل الامام الماتريدي عن باع نصف الكرم من آخر يبيع الوفاء وخرج هو في الصيف الى كرمه مع اهله وخرج هذا المشتري مع اهله وادركت الغلات

فأخذ البائع نصفها حل للبائع اذا تقابلا لبيع واعطى ثمنه الى المشتري ان يطالبه بما اخذ من الغلات . قال لو اخذه بغير رضاه البائع فللبائع ان يطالبه به لا لو اخذه برضاه لكونه حبة فهو في الحقيقة رهن وليس له ان يأكل غلة الرهن فاذا اكلها ضمنها فان قيل بقي ان لا يضمن لان الادن من البائع موجود دلالة لان غرضها من هذا التبايع اخذ غلة والانتفاع به سواء كان كله او بعضه قلنا لا عبرة للادن السابق لان الغلة غير موجودة حيثئذ (سامع لفتوى في البيع الوفاء)

(المادة ٣٩٩)

اذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته

والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا ملكك من غير منعه (هندية في الباب المعشرون في البياعات المكروحة)

(المادة ٤٠٠)

اذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي وأخذه من البائع

(المادة ٤٠١)

اذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة ان كان هلاكا بالتمدى واما ان كان بلا تدفلا يلزم المشتري اداء تلك الزيادة (فلا فرق عندما يته وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان سببا البيع ولكن غرضها الرهن والاستيثاق) (في الفصل الثامن عشر من

الفصولين) وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين فلو هلك وما سواء صار
 المرهن مستوفياً لدينه وإن كانت قيمته أكثر فالرهن أمانة وإن كانت الدين أكثر سقط
 منه قدر القيمة وطول الرهن الباقي وتقدر قيمته يوم قبضه (ملتقى) إذا كان الدين
 مائة درهم والرهن أيضاً يساوي مائة درهم فهلك من غير تعدد صلا المرهن
 مستوفياً لدينه حكماً ولا يبقى له مطالبة على الراهن فإن كان الرهن يساوي مائة
 وخمسين درهماً مثلاً فالمضمون أمانة في يده فلا يضمنها إلا بالتعدي وإن كان الرهن
 يساوي تسعين يصير المرهن مستوفياً من دينه تسعين درهماً ويرجع على الراهن
 عشرة دراهم (مجمع الأنهر)

(المادة ٤٠٢)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث

(والفتوى) على أن يبيع الوفاء فاسد يوفر عليه أحكام البيع الفاسد (في
 الثامن عشر من الفصولين) (ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما) أي
 أحد من البائع والمشتري وبه يقتضى (كذا في الحلاصة) (دور ضرر في البيع الفاسد
 من كتاب الشيوخ نقله الكرمي حكماً على هذه المسئلة)

{ المادة ٤٠٣ }

ليس لسائر الترمه المرض للمبيع وفاء مالم يستوف المشتري دينه

(ولا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام لأن المعاقدين وإن سبوا
 بياً لكن غرضها الرهن والاستيثاق بالدين إذ العاقد أن يقول كل واحد منهما هذا
 المقد رحت ملكي فلاأ والمشتري يقول أرثت ملك فلان والعبرة في التصرفات
 للمقاصد والمآني لا للالفاظ والمآني (جامع الفتاوى في بيع الوفاء) مات الراهن
 عن ديون المرتهن أحق به كما في حال الحياة (برازية)

في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦
 من اعضاء ديوان الاحكام العدلية من اعضاء شورى الدولة ناظر ديوان الاحكام العدلية
 احمد خلوصي سيف الدين احمد جودت
 من اعضاء الجمعية من اعضاء شورى الدولة من اعضاء ديوان الاحكام العدلية
 علاء الدين محمد امين احمد حلمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الثاني

في الاجارات ويشتمل على مقدمة وثمانية أبواب

المقدمة

في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة

{ المادة ٤٠٤ }

الاجرة الكراء أى بدل المنفعة والايجار المكاراة والاستيجار الاكتراء

(المادة ٤٠٥)

الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد اشتملت في معنى الايجار أيضاً

وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع للمنفعة المملوكة في مقابلة عوض معلوم

الاجارة في اللغة اسم للاجرة وهى ما يستحق على عمل الخير وفي الفقهى

فانها ان كانت في الاصل مصدر اجر يأجر بالضم أى صار أجيراً الا انها في

الاغلب تستعمل بمعنى الايجار (بجميع الانهر)

(ح ١٠) وفي اصطلاح الفقهاء (وهي) أى الاجارة (بيع متعة) احترازاً عن بيع
عن سلوة جنساً وقدراً (بموض) مالى أو نفع من غير جنس المقنود عليه
كسكنى دار بركوب دابة ولا تجوز بسكنى دار اخرى لربو (دين) أى مشلى
كالمكيل والموزون والعددي المتقارب (او غين) أى قبلى كالثياب والدواب وغيرها
فخرج البيع والهبة والعارية والانتكاح فانه استباحة المنافع بموض لا بملكها (مجمع الاسم)
(المادة ٤٠٦)

الاجارة اللازمة هى الاجارة الصحيحة العارية عن خيار العيب وخيار
الشروط وخيار الرؤية وليس لاحد الطرفين فسخها بلا عذر
(المادة ٤٠٧)

الاجارة للتجزة ايجار معتبر من وقت العقد
(المادة ٤٠٨)

الاجارة المضافة ايجار معتبر من وقت معين مستقبل مثلاً لو
استأجرت دار بكذا تقوياً لكذا مدة اعتبار من أول الشهر القامنى
الآتى تنفذ حال كونها اجارة مضافة
(المادة ٤٠٩)

الآجر هو الذى اعطى للمأجور بالاجارة ويقال له أيضاً المكارى
بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم
(المادة ٤١٠)

المستأجر بكسر الجيم هو الذى استأجر
(المادة ٤١١)

المأجور هو الشئ الذى اعطى بالكراء ويقال له المؤجر والمستأجر

بفتح الجيم فيما

(المادة ٤١٢)

المتأجر فيه بفتح الجيم هو المال الذي سلمه للمتأجر للايجار لاجل
إضاء العمل الذي التزمه بقصد الاجارة كالتأجير التي اعطيت لاختيار ان
يخيطها والحفولة التي اعطيت للحمال لينقلها

(المادة ٤١٣)

الاجير هو الذي آجر نفسه

(المادة ٤١٤)

اجر للثل هو الاجرة التي قدرتها أهل الخبرة الخالون عن النرض

(المادة ٤١٥)

الاجز المسى هو الاجره التي ذكرت وتميزت حين العقد

(المادة ٤١٦)

الضمان هو اعطاه مثل الشيء ان كان من التلبيات وقبضه ان

كان من التقييات

(المادة ٤١٧)

المدة للاستئلال هو الشيء الذي اعد وعين على ان يعطى بالكراء
كلخان والدار والحمام والدكان من المقادرات التي بيت أو اشترت على ان
تؤجر وكذا كروسات الكراء ودواب المكارين وإيجار الشيء ثلاث سنين
على التوالي دليل على كونه ممدداً للاستئلال والشيء الذي انشأه احد لنفسه
يصير ممدداً للاستئلال باعلامه الناس بكونه ممدداً للاستئلال

لا تصير الدار معدة للاستقلال بإجارتها بل إنما تصير معدة له إذا بناها ذلك
أو اشتراها له وباعداد الباب لا تصير معدة (إشياء في النصب)
استعمل تور السان أو حجلة وصاحب النور مرة يستعمله ومرة يؤجر يجب
على المستعمل أجر المثل إن كان أعدده للإجارة بل إن قال بلساته أعدته لها (من
هامش الفتية من قول الهبة)

(المادة ٤١٨)

المسترضع هو الذي التزم ظهراً بالاجرة

(المادة ٤١٩)

للمهاياة عبارة عن تقسيم المنافع كاعطاء القراذ على انتفاع احد الشريكين
سنة والآخر لغيره متاوبه في الدار المشتركة مناسفة مثلاً

(وصحت المهاياة) وهي لغة مفاعلة من الميئة وهي الحالة الطاهرة المسمى
لشيء النهائي فتفاعل منها وهي ان يتواضعوا على أمر فيتراضوا به وحققت ان كلا
منهم رضى بوجوه واحدة وبمختارها وشرطاً قسمة المنافع والقياس ان لا يجوز لانها
مبادلة المتعة بمنسأ لكنها جازت بالاجماع (في سكون هذا بعضاً من دار وذلك
بعضاً وسكون هذا علوه وذلك سفله كسكن بيت صغير بل يسكنه هذا الشريك
يوماً وذلك يوماً اذا كانت المهاياة في المكان كانت افرازاً من كل وجه ولهذا لا
يشترط فيها التوقيت وجاز لكل منهم ان يستقل ما أصابه بالمهاياة شرط ذلك في
العقد أولاً لحدوث المنافع على ملكه وفي المهاياة في الزمان افراز من وجه ويجعل
كالمتراض نصيب شريكه فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز
يتحقق في المهاياة في المكان دون الزمان (لا في غلة بدل أو بقله أو ركوب
بدل أو بقله أو تمر شجرة أو لبن شاة) أي لا يجوز المهاياة في هذه الاشياء
(درد غرر ملخصاً وعدم جريان النهائي فيهم مذكور في)

(ح) قوله وفي المهاياة في الزمان بل سكن في بيت معين هذا يوماً وذلك

الباب الاول

في بيان الضوابط العمومية

(المادة ٤٢٠)

المقود عليه في الاجارة هي المنفعة

(المادة ٤٢١)

الاجارة باعتبار المقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة
الوارد على منافع الاعيان ويقال لشيء المؤجر عين المؤجر وعين المستأجر
أيضاً وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة أقسام. القسم الاول اجارة المقار كاجارة
الدور والاراضى. القسم الثاني اجارة المروض كاجارة الملابس والاواني.
القسم الثالث اجارة الدواب. النوع الثاني عقد الاجارة الوارد على العمل
وهنا يقال للمأجور امير كاستئجار الخدمة والمعلمة واستئجار ارباب الحرف
والصنائع هو من هذا القبيل حيث ان اعطاء السلفة للخياط مثلاً ليخيطها
ثوباً يصير اجارة على العمل كما ان استئجار الثوب على ان السلفة من عند
الخياط استعناع

وأما بيان أنواعها فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار
الدواب والاراضى والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار الختافين
للأعمال كالقصور والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك (كلما في المحيط هندية في

(المادة ٤٢٢)

الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الحاس الذي استؤجر على ان يعمل للمستأجر فقط كالمخادم للموظف . القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس بمقيد بشرط ان لا يعمل لنير المستأجر كالحمال والدلال والحياطة والساعاتي والصائغ وصحاب كروسات الكراء وصحاب الزوارق الذين هم يكارون في الشوارع والمواني فان كلا من هؤلاء اجير مشترك لا يتخصص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو استؤجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجيراً خاصاً في مدة ذلك الوقت وكذلك لو استؤجر حمال أو ذو كروسة أو ذو زورق الى محل معين بشرط أن يكون مخصوصاً بالمستأجر وان لا يعمل لنيره فانه اجير خاص الى ان يصل الى ذلك المحل

الاجير نوعان أحدهما الاجير المشترك وتأتيها الاجير الحاس فالاول من يعمل للواحد كالحياطة ونحوه أو يعمل لواحد عملاً غير موقت فانه اذا استأجر رجلاً واحداً للحياطة او الخبز في بيته غير مقيد بيوم أو يومين كان اجيراً مشتركاً وان لم يعمل لنيره او موقتاً بلا تخصيص يبقى اذا استأجر رجلاً ليرمي غنمه شهراً بدفعهم فهو اجير مشترك الا أن يقول ولا ترع غنم غيري حينئذ يصير اجيراً وحده (صرة الفتاوى في باب الاجير نوتان)

والثاني الاجير الحاس وهو من يعمل لواحد عملاً موقتاً بالتخصيص ويستحق الاجر بالتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر شهراً للخدمة او شهراً لرمي الغنم المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو أجر المدة بأن استأجره لرمي شهراً

حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرمى لغيره فكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للحاس ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل (فتاوى التوازل) (در مختار)

(ح ١٠) اعلم ان الاجير للخدمة او لرمي الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره أو لا يرمى لغيره أو ذكر المدة أو لا نحو ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مسماة باجر معلوم فانه أجير خاص باول الكلام أقول سره انه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع ان تكون لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لرمي الغنم يحتمل ان يكون لا يقع القدر على العمل فيصير أجيرا مشتركا لانه من وقع عقده على العمل وان يكون بيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بان يقول استأجرتك شهرا للخدمة أو للحصاد فلا يتغير حكم الاول بالاحتمال فيبقى أجير واحد مالم ينس على خلافه بان يقول ان رعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر اواخر المدة بان استأجره ليرعى غنما مسماة له بأجر معلوم شهرا فحينئذ يكون أجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع القدر على العمل في أوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل وان يكون لا يقع القدر على المدة فيصير أجيرا وحده ويحتمل أن يكون لتقدير العمل الذي وقع عليه فلا يتغير أول كلام بالاحتمال مالم يكن بخلافه اهـ (در مختار)

(ح ١٠) واعلم انه ان استأجره لرمي غنمه بدرهم شهرا فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا يرمى غنم غيري فحينئذ يصير اجير وحده وان استأجره لرمي غنمه شهرا بدرهم فهو اجير وحده الا ان يقول ويرعى غنم غيري (مجمع الانهر)

(المدة ٤٢٣)

كما جاز ان يكون مستأجر الاجير الخاص شخصا واحدا كذلك يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد

مستأجر أي أجير خاص بناء عليه لو استأجر أهل قرية راعياً على أن يكون
مخصوصاً بهم بقدر واحد يكون الرأى أجيراً خاصاً ولكن لو جوزوا
أن يرعى دواب غيرهم كان حينئذ ذلك الرأى أجيراً مشتركاً
الأجير الخاص ويسمى أجيراً وحده أيضاً وهو من يعمل لواحد عملاً موقتاً
بالشخص اهـ (قوله من يعمل) لواحد اشاره الى أنه لو عمل لا لواحد فهو
أجير مشترك لما سبق ظاهره على أنه لو استأجر اثنان أو ثلاثة خادماً لخدمتهم مدة أو
لرعى أنفسهم فهو أجير مشترك كما هو الموافق لما في جامع التصولين ولكن صرح
في البرازية أنه أجير الواحد (والتحقيق) فيه أنه لو كانت الغنم مشتركة بينهم يكون
الأجير خاصاً لهم ولو كان لكل واحد منهم غنم على حدة وعقدوا بقدر واحد
لرعى أنفسهم على أن لا يعمل لغيرهم كان خاصاً وإن جوزا عمله لغيرهم فمشارك هذا
زبدة لما في المقدمي فظهر أن المراد بالواحد من أعم الحقيق والحكمي كما لا يخفى
(حاشية درر لعبد الحلي)

(المادة ٤٢٤)

الأجير المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل

ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كقصار وقتال وحمال ودلال وملاح
ونحوه لان الاجارة عقد معاوضة تقتضي المساواة بين الموضعين ما لم يسلم
المقوم عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلم للأجير العوض وهو الاجر (مجموع
الآثار) (ودر المختار) (في باب شأن الاجر من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٢٥)

الأجير الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاحادة حاضراً
للمعمل ولا يشترط عمله بالفعل ولكن ليس له ان يتمتع من العمل واذا
استمتع لا يستحق الاجرة

والاجير الحاس من يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل هذا اذا تمكن من العمل فلو امتنع من عذر فلا أجر له (شرح الكنز) ولثاني هو الاجير الحاس ويسمى أجير وحده وهو من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر شهراً للخدمة أو شهراً لرمي الغنم ' المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو أجر المدة بان استأجره شهراً لرمي حيث يكون مشتركا بالشرط ان لا يخدم غيره ولا يرمى لغيره فيكون خاصا (وتحقيقه) في الضرر وليس للحاس ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجره بقدر ما عمل (فتاوى النوازل) (در المختار في المحل المزبور)

(المادة ٤٣٦)

من استحق منفعة معينة بقصد الاجارة له ان يستوفى عنها أو مثلها أو ما دونها ولكن ليس له ان يستوفى ما فوقها مثلاً لو استأجر الحداد حائوتاً على ان يعمل فيه صنعة كان له ان يعمل فيه صنعة مساوية في الضرر لصناعة الحداد ولكن ليس لمن استأجر حائوتاً للعطارة ان يعمل فيه صنعة الحداد

والاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفىها أو مثلها أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز (در المختار فيما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها) اذا استأجر الرجل من آخر داراً على ان فيها حداداً فاراد ان يعقد قصراً فله ذلك ان كانت مضرتها واحدة أو كانت مضرة القصار أقل وكذلك الرمي على هذا (كذا في المحيط) رجل تكادى منزلاً أو داراً من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاماً من خضرة أو شعير أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار ان يئمه من ذلك كذا في الطهيري (هندية في الباب الثاني والعشرون من الاجارة)

(المادة ٤٢٧)

كل ما اختلف باختلاف المستعملين يتبر فيه التقيد مثلاً لو استكرى
 احد ركوبه دابة ليس له ان يركبها غيره
 وان قيد الموجر راكب معين أو لابس معين فخالف ضمن المستأجر اذا
 هلك الدابة أو الثوب لان الناس يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا أجر
 عليه وان سلم لاه مع الضمان تمتع وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل في
 كونه ضمن اذا هلك مع الحاقلة والتقيد (ملتقى الابحر مع شرحه مجمع الانهر
 في ما يجوز في الاجارة)

(المادة ٤٢٨)

كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالتقيد فيه لثبوته مثلاً لو استأجر
 احد داراً على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها
 (وما لا يختلف به) أي باختلاف المستعمل فتقيد أي تقيد الموجر بشخص
 معين هدر فلو شرط الموجر سكنى واحد بينه في اجارة الدار جاز للمستأجر ان
 يسكن غيره لان الشرط ليس بتقيد لعدم التفاوت في السكنى وما يضر البناء
 كالمسادة والتمارة فهو خارج بدلالة المادة والمفسر كالدرا عند محمد
 وعند أبي يوسف هو كالسكنى لاختلاف الناس في ضربه وقصبه أو تاده واختيار
 مكانه (مجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٤٢٩)

فإنما ان يؤجر حصته الشائعة من الدار المشتركة لشرطه ان كانت
 قابلة للقسمة او لم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولكن بد المبالاة له
 ان يؤجر نوبته لمن شاء

(ولا تصح اجارة المشاع الا من التبرك وعندهما تصح مطلقا) متى
 الاجر في الاجارة الفاسدة (وفي المفق القنوى في اجارة المشاع على قولهما
 ولكن في الحانية وغيرها القنوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتون والتشروح
 فكان هو المذهب في المتع (مجمع الانهر في الاجارة الفاسدة) اجارة المشاع فيما
 قسم وفيها لا قسم فاسدة في قول أبي حنيفة وعليه القنوى (كذا في فتاوى قاضيخان)
 وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المفق
 القنوى في اجارة المشاع على قولهما (كذا في التبيين) وصورته ان يؤجر نصيباً
 من داره أو حصة من دار مشتركة من غير التبرك أو يؤجر نصف داره (كذا
 في جواهر الاصلاح) واجمعوا انه لو أجز من شريكه يجوز سواء كان مشاعاً
 يحتمل القسمة أو لا يحتمل القسمة وسواء أجز نصيبه منه أو بعضه (كذا في
 الخلاصة) (هندية في الباب السادس من كتاب الاجارة)

(ح ١٠) قوله ولا يصح اجارة المشاع سواء كان الشيوع فيما يحتمل القسمة
 كالعرض أو فيما لا يحتمل القسمة كالفرس ضد الامام لان اجارة الدار مثلا
 إنما هي للانتفاع بينها وهذا غير متصور في المشاع حيث لا يمكن التسليم بخلاف
 بيعه والمراد بالشيوع الاصل لان الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند
 الامام وعنه فبفسدها الا من التبرك فانه يجوز مشاعاً بالاجماع في ظاهر الرواية
 عن الامام لان الكل مجتمع على ملكه فلا يلزم الشيوع وعنه لا يجوز أيضاً ثم
 اختلف المشايخ على قول الامام قبل لا يعتقد حتى لا يجب الاجر أصلاً وقيل يعتقد
 فساداً حتى يجب أجر المثل وهو الصحيح (وعندهما تصح) اجارة المشاع مطلقاً
 سواء أجز نصيب شريكه أو غيره لانه نوع تملك فيجوز كالمبيع وبه قال الشافعي
 وما لك والحلية في جواز اجارة المشاع ان يستأجر الكل ثم يفسخ في النصف فانه
 يجوز لان الشيوع الطاري لا يفسدها كما سر ويحكم الحاكم بجوازه وفي المفق
 القنوى في اجارة المشاع على قولهما ولكن في الحانية وغيرها القنوى على قول
 الامام وبه جزم أصحاب المتون والتشروح فكان هو المذهب كما في المتع (مجمع الانهر)

(المادة ٤٣٠)

الشيوخ الطاري لا يفسد عقد الاجارة مثلاً لو آجر احد داره ثم ظهر لنصفها مستحق تبقى الاجارة في نصفها الآخر الشائع (والشيوخ الطاري لا يفسدها اجماعاً ولو آجر كلها ثم تفسدها في نصفها أو مات أحدها أو استحق بعضها يبقى في الباقي (في الصاب والصري) وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ليصير متفقاً عليه أو حكم الحكم ان تملكت المرافعة الى القاضي أو يعقد العقد في الكل أولاً ثم يفسخ في نصفه أو ربه بقدر ما اتفق عليه الماقدان فيجوز (كذا في المضمرات) (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٣١)

يسوغ للتريكين ان يؤجرا مالهما المشترك لا آخر مما ولو آجر رجلان من رجل جاز (خلاصة في الفصل الثاني في جنس آخر في التنازع من كتاب الاجارة) ولو استأجر رجلان داراً من رجل أو آجر رجلان داراً من واحد أو من اثنين جاز (قاضيخان في اجارة المشاع)

(المادة ٤٣٢)

يجوز لإيجار شيء واحد لشخصين وكل منهما لو اعطى من الاجارة مقداراً ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصته الآخر ما لم يكن كقبلاً له

وان آجر داراً من رجلين صح اتفاقاً لان التسليم يقع جلة ثم الشيوخ لتفرق الملك طاري (بجمع الانهر في الاجارة) ولو آجره من رجلين يجوز وكل واحد من المستأجرين يملك منفعة النصف شايماً (كذا في الكافي) (هندية في الباب السادس عشر من الاجارة)

(ج ١٠) قوله ثم الشيوخ لتفرق الملك طاري فان قيل لا نسلم انه طاري بل هو

مقارن لانها تنعقد ساعة فساعة فثنا للطريقتين انما هو على التسليم لاعلى السقد
وذلك مما لاشك فيه (مروى شرح الملقى) (المسمى بصو ايجز أفندي)
فى القيصرى

الباب الثانى

فى بيان المسائل المتعلقة بالاجرة ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول

فى بيان مسائل ركن الاجارة

(المادة ٤٣٣)

تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع

وأما ركنها فالايجاب والقبول بالاتفاق الموضوع فى عقد الاجارة (هندية
وتأريخية فى أول الاجارة)

(ح ١٠) وسببها تعلق البقاء المقدد وشرطها معلومية البدلين وركنها
الايجاب والقبول بافطرين ماضيين مثل ان يقول أمرتك هذه الفار شهرا بكذا
ويستند بالتعالى كالبيع وشرطها ما تقدم من كون الاجارة والمنفعة معلومتين وحكمها
وقوع المساك ساعة فساعة (بجمع الانهر) والقبول بأبى جواز عقد الاجارة لان
المقود عليه مدموم وإضافة التثنية الى ما سيوجد لا يصح لكنه جوز حاجة الناس
اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب والسنة وضرب من المقول كايته (فى بجمع الانهر)

{ المادة ٤٣٤ }

الايجاب والقبول فى الاجارة هو عبادة عن الكلمات التى تستعمل

لعقد الاجارة كأجرت وكريت واستأجرت وقبلت

فأما بيان ألفاظها فنقول: الاجارة أما تنقذ بلقطين يمر بهما عن الماضي نحو
ان يقول أحدهما أجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تنقذ
بلقطين أحدهما يمر به عن المستقبل نحو أجبرني فيقول الآخر أجرت (كذافي الهاية
مديدة وتاكار خانية في أول كتاب الاجارة)

(المادة ٤٣٥)

الاجارة كالبيع أيضاً تنقذ بصينة الماضي ولا تنقذ بصينة المستقبل
مثلا لو قال احد سأوجر وقال الآخر استأجرت أو قال احد أجر وقال
الآخر أجرت فعلى كلتا الصورتين لا تنقذ الاحارة
(لما سر في مادة قبله بقوله ولا تنقذ بلقطين أحدهما يمر به (المحرره)

(المادة ٤٣٦)

كما ان الاجارة تنقذ بالمشافهة كذلك تنقذ بالكتابة وبإشارة
الآخرس المعروفة

الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق (مجامع للخادمي) هذا من قاعدة أصول
اللفظ الاشارة من الآخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع واجارة
ودهن وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود ولوحده قنف وهذا مما خالف فيه
القصاص من الحدود في رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتعمامه
في المداية (اشاء في أحكام الاشارة ملخصا)

(المادة ٤٣٧)

وتنقذ الاجارة بالتماطي أيضاً كالركوب في باخرة للسافرين وزوارق
المراني ودواب الكراء من دون مقاوله فان كانت الاجرة معلومة اعطيت
والا فأجرة التل

تنعقد الاجارة بالتاملى (فصولين فى أحكام التاملى) وتنعقد الاجارة بالتاملى
بيانه فيما ذكره محمد رحمه الله فى اجارات الاصل فى باب اجارة الشياى اذا
استأجر رجل من آخر قدورا بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من
حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبيلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون
هذا اجارة مبتدأ بالتاملى (كذا فى الطهريه) وفى البيهية سألت أبا يوسف
رحمه الله عن الرجل يدخل للسفينة أو يحتجم أو يتنسد أو يدخل الحمام أو يشرب
من السقاء ثم يدفع الاجرة ونحو الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد
قبل ذلك (تاتارخانية فى أول كتاب الاجارة) وفى غير الطويل تنعقد الاجارة
بالتاملى (خلاصة فى الفصل الاول فى الجنس الاول من كتاب الاجارة)

{ المادة ٤٣٨ }

السكوت فى الاجارة يد قبولاً ورضاء . مثلا لو استأجر رجل
حانوتا فى الشهر بخمسين قرشا وبعد ان سكن فيه مدة اشهر اتى الآخر
وقال ان رضىت بستين فأسكن والا فأخرج وردده المستأجر وقال لم أرض
واستمر ساكنا يلزمه خمسون قرشا كما فى السابق وان لم يقل شيئا ولم
يخرج من الحانوت واستمر ساكنا يلزمه اعطاء ستين قرشا كذلك لو
قال صاحب الحانوت مائة قرش وقال المستأجر ثمانين وابقى المالك المستأجر
وقى هو ساكنا أيضا يلزمه ثمانون ولو أصر الطرفان على كلامهما واستمر
المستأجر ساكنا لم يترمه اجرة المثل

السكوت فى الاجارة رضى وقبول فلو قال الراعى لأرضى بالمسى وأعما
أرضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمه وكذا لو قال لساكن اسكن بكذا
والا فانتقل فسكن لزمه ماسى (اشباه فى كتاب الاجارة) وفى اجارة النوازل

استأجرت حاتوا تاكل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحاتون ان ذهبت كل شهر بخمسة دراهم والانفرغ الحاتون ولم يقل المستأجر شيئا ولم يفرغ بل سكن عليه لكل شهر خمسة فسكنه رصا بما قال المالك ولو قال المستأجر لا أرضي بخمسة وسكن لا يجيب عليه الا الاجر الاول ولو قال صاحب الدار بشرة وقال المستأجر بخمسة وتركه حتى سكن فهو بخمسة ولو أصر كل واحد على مفاكه ومع ذلك سكن يجب أجر المثل (تأخرانية في الثامن من الاجارة) (المادة ٤٣٩)

لو تقاولا بسد المقد على تبديل البدل أو ترسيده أو تنزيله يعتبر العقد الثاني

ابراهيم عن محمد رحمه الله استأجر من آخر أرضا باكرار حنطة فزاد رجل المواجر كراء فأجره للمؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كراء أيضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانقضت الاولى بالنية وذكرت هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله ووشمها فيها اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها ربا الدار الاول بهذه الزيادة بالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لاتنقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاسل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنقض الاولى واذا لم يجدد لاتنقض الاولى وتكون الثانية زيادة (كفا في المحيط) (هندية في الباب الرابع عشر من كتاب الاجارة وتأخرانية في هذا الفصل)

(المادة ٤٤٠)

الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء عليه ليس لاحد العاقدین فسنع الاجارة بمجرد قوله ما آن وقتها
اذا أضاف الاجارة الى وقت في المستقبل بان قال أجرتك داري غدا أو ما أشبه

ذلك فانه جائز فلو أراد تقضها قبل مجيء الوقت فمن محدد رحمه الله فيه روايتان في رواية قال لا يصح وفي رواية يصح (هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة) (رجل) قال لميره آجرت داني هذه غداً ب درهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية للاول ان يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه أخذ الصقيه أبو جعفر والعقبه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى ابن أبيان وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة الرضائي رحمه الله الاصح عندي ان الاجارة لازمة قبل وقتها فلا يطهر الثانية في حق الاول هنا اذ كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غير اجارة تاجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غير ذكر في المتقي فيه روايتان في رواية قال ليس للآجر ان يبيع قبل مجيء الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى انه يتخذ البيع ويبطل الاجارة المضافة (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٤٤١)

الاجارة بعد ما اتممت صحيحة لا يسوغ للآجر فسخها بمجرد ضم الخارج على الاجارة لكن لو آجر الوصي أو المتولي عقار اليتيم أو الوقت باقتص من اجرة المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجرة المثل مثل في من آجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زماناً رجلاً زاد في الاجارة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك الجواب نعم. وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم مسمومه (اشباه من الاجارة ونقله المالكي عنه أيضاً) (تنقيح الحامدي في الاجارة) المتولي والوصي لو آجر بدون أجر التسل يلزم المستأجر تمام أجر المثل وانه يعمل بالاضع للوقف (در المختار في

(المادة ٤٤٢)

لو ملك المستأجر عين المأجور بأدب أو هبة يزول حكم الإجارة
 وإذا ملك المستأجر العين المستأجرة بمرأه أو هبة أو نحو ذلك بطلت
 الإجارة ولو كانت الإجارة عيناً فوجهه من المستأجر قبل القبض بطلت الإجارة
 في قول محمد ولو كانت الإجارة ديناً فوجهها من المستأجر قبل القبض أو إبراء
 جازت البتة والإبراء ولا تبطل الإجارة وقال أبو يوسف الإبراء باطل في
 الوجود كلها والإجارة باقية (فاضلخان في فصل فيما يقضى بالإجارة وما لا يقضى)
 (المادة ٤٤٣)

لو حدث عذر مانع لأجراء موجب العقد تنسخ الإجارة مثلاً
 لو استأجر طباخ للعرس ومات أحد الزوجين تنسخ الإجارة وكذلك
 من كان في سته ألم وقال الطبيب على إخراجهم بخمسين قرشاً ثم زال
 الألم بنفسه تنسخ الإجارة وكذلك تنسخ الإجارة بوفاة الصبي أو
 الفطر ولا تنسخ بوفاة المسترضع

الإجارة تنقض بالأعذار عندنا وذلك على وجوه أما إن كان من قبل أحد
 المأجدين أو من قبل المأجور عليه وإذا تحقق المذنب ذكر في بعض الروايات إن
 الإجارة تنقض وفي بعضها لا تنقض ومتابعنا وقفوا فقالوا إن كانت الإجارة لغرض
 ثم ببق ذلك الغرض أو كان عسداً يتبعه من الجري على موجب العقد شرعاً
 تنقض الإجارة من غير نقض كما لو استأجر انساناً لقطع يده عند وقوع الأكل
 أو لتعلق السن عند وقوع الوجع فبرأت الأكله وزال الوجع تنقض الإجارة
 لأنه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعاً إلح وكذا لو ظن أن في بناء داره
 خللاً فاستأجر رجلاً لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر

طباحاً لوليمة العرس ثلث العريس بطلت الاجارة (قاضيهان في فصل فيما تنقض به
 الاجارة وما لا تنقض) ولو مات الصبي أو الطئر انتقضت الاجارة (كذا في
 محيط السرخسي) وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئراً لولده الصغير ثم مات
 الرجل لا تنقض الاجارة وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة الظئر
 بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال فلا تبطل بموت الاب ومنهم
 من قال لا يل في الحالين جميعاً لا تبطل الاجارة بموت الاب والملاقى محمد رحمه
 الله في الكتاب يدل عليه (حنديه في الباب الحادى عشر من كتاب الاجارة)

المصل الثانى

في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها

(المادة ٤٤٤)

يشترط في انعقاد الاجارة اهلية العاقدين مبنى كونهما عاقلين مميزين
 وأما شرائطها فانواع: بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها
 شرط الصحة وبعضها شرط القزوم وأما شرط الانعقاد فثمة العقل حتى لا تستقد
 الاجارة من المجنون والصبي الذى لا يقبل (حنديه ملخصاً)
 (ح ١٠) وأما البلوغ فليس له شرط من شرائط الانعقاد ولا من شرائط
 النفاذ عندنا حتى ان الصبي الماقل لو أجزأه أو نفسه فان كان مأذوناً تنفذ
 وان كان محجوراً تنقذ على اجازة الولى عندنا وكذا لو أجزأه الصبي المحجور نفسه
 وسلم وحمل وسلم من العمل استحق الاجر له وكذا حرية العاقد ليس شرط
 لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا وإذا سلم للصبي من العمل في اجارة نفسه وجب
 الاجر المسمى ولو هلك الصبي في يد المستأجر ضمن لانه صار ناقصاً من حيث
 استعماله من غير اذن الولى ولا يجب الاخر وأما كون العاقد طامياً مختاراً عامداً فليس
 بشرط لانعقاد هذا العقد ولا نفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس

بشرط أصلاً فيجوز الإجارة والاستيجار من المسلم والحرى والمستأمن
وأما خبر السائد عن الردة إذا كان ذكر أفسرط في قول أبي حنيفة وعندهما ليس
بشروط (حندية في الباب الأول من الإجارة مائتاً)

(المسألة ٤٤٥)

يشترط موافقة الإيجاب القبول واتحاد مجلس العقد في الإجارة

كما في البيع

ثم الكلام في الإيجاب والقبول وفي صفتها كالقوله فيها في البيع (بدايع) (رد
المختار في أول كتاب الإيجار)

(المسألة ٤٤٦)

يلزم أن يكون الأجر متصرفاً بما يؤجره أو وكيل التصرف أو

وليّه أو وصيه

ومن شرط انعقاد الإجارة الملك والولاية فلا تنعقد إجارة الفضولي لعدم
الملك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على إجارة المالك عندما لم يجر إجارة الوكيل
نافذة لوجود الولاية وكذلك الإجارة من الأب والوصي والقاضي وأبيه نافذة
لوجود الاتابة من الشرع ولا تجوز إجارة غير الأب ووصيه وأجد ووصيه من
سائر ذوي الأرحام أغرم إذا كان له أحد من ذكرنا ولو باع الصبي في هذا كله
قبل انقضاء مدة الإجارة فله الخيار إن شاء أمضى الإجارة وإن شاء فسخ (حندية
في الباب الأول من الإجارة)

ومن شروط الانعقاد تسليم المستأجر في إجارة المنازل ونحوها إذا كان العقد
مطلقاً عن شرط التمتع عندئذ حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر
لا يستحق شيئاً من الأجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضى ومنها
أن يكون العقد مطلقاً عن شرط الخيار فإن كان فيه خيار لا يثبت في مدة الخيار
(حندية في الباب الأول من كتاب الإجارة)

(المادة ٤٤٧)

تتعقد اجابة الفضولي موقوفة على اجابة المتصرف وان كان المتصرف
صغيراً او مجنوناً وكانت الاجرة اجرة الثل تمنع اجابة الفضولي موقوفة
على اجابة وليه أو وصيه لكن يشترط في صحة الاجابة قيام بقاء أربعة
اشياء الماقدن والمال المقود عليه وبذل الاجابة ان كان من العروض
واذا عدم احد هؤلاء فلا تصح الاجابة

المسألة من ان اجابة الفضولي موقوفة على اجابة المالك (من الهندية)
شرط لصحة اجابة الفضولي قيام أربعة اشياء الماقدن والمالك والمقود عايه
فان كان الثمن صروحاً شرط قيامه أيضاً بتصير خمسة في هذه الصورة (هكذا في
الصغرى) (هندية في الباب التاسع من الاجارة

الفصل الثالث

في شروط صحة الاجابة

(المادة ٤٤٨)

يشترط في صحة الاجابة رضا الماقدن
وأما شرائط الصحة فتها رضي التماقدن (هندية في أول الاجارة)

(المادة ٤٤٩)

يلزم تعيين المأجور بشأطليه لا يصح ايجار أحد الخاتوتين من دون
تعيين أو تخيير

ومنها بيان محل النعمة حتى لو قال اجرتك احدى هاتين الدارين أو احدى

هذين القوسين أو استأجرت إحدى هذين الصائنين لم يصح العقد (هندية
في الحل المزبور)

{ المادة ٤٥٥ }

يلتزم أن تكون الاجرة معلومة
ومنها أن تكون الاجرة معلومة (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥٦)

يشترط في الاجارة ان تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعاً للمنازعة
ومنها ان يكون المقود عليه وهو المنفعة معلوماً علماً يتبع المنازعة فان كان
مجهولاً جهالة منفية الى المنازعة يتبع صحة العقد والا فلا (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥٧)

للمنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار والحلوات والقطر
ومما بيان المدة في الدور والمنازل والحوايت وفي استئجار القطر وأما ما يستأجر
له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما
يعمل فيه جاز (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥٨)

يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة بكونها للركوب أو للحمل أو
لركاب من شاء على التعميم مع بيان المسافة أو مدة الاجارة
وفي اجارة الدواب من بيان المدة أو المكان ومن يئاز ما يستأجر له من الحل
والركوب ويشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع (در المختار)

(المادة ٤٥٩)

يلزم في استئجار الادانى بيان كونها لأى شئ استؤجرت مع
تعيين المدة فان كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بان

يزرع ما شاء على الميم

وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له ومنها بيان العمل في استئجار الضياع (هندية في أول الاجارة) ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجر لها من الزراعة والفرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا ان يجمل ان يتفق بها بما شاء (هكذا في البدائع) (هندية في الباب الخامس من الاجارة) قوله الا ان يجمل انه هذا هو التميم (لحرره)

(المادة ٤٥٥)

تكون المنفعة معلومة في استئجار أهل الصنعة بيان العمل يعني تعيين ما يعمل الأجير أو تعيين كيفية عمله فإذا أريد صبغ الثياب يلزم اراتها للصبغ أو بيان لونها واعلام وقتها مثلاً

والمنفعة نارة تلم بذكر العمل كصبغ الثوب وخياطته أي خياطة الثوب وفيه اشارة الى انه لا بد ان يبين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ بانه أحمر أو نحوه وقد صبغ اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة والتحيط { يجمع الاثر في الاجارة } والمنفعة تلم ببيان المدة أي مدة الاستئجار كالسكنى والزراعة فصيح على مدة معلومة أي مدة كانت ولم ترد في اجارة الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع على سنة في غيرها في الصحيح فلو اجرها المتولى أكثر لم تصح أو تلم المنفعة بالتسمية أي بتسمية العمل الذي تصرف اليه المنفعة وإذا جيلن عمله كالأستئجار على صبغ الثوب وخياطته بما يرغى الجمالة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع فلو خلا عنها فسدت أو تلم بالاشارة كالأستئجار على نقل هذا الطعام الى موضع (كما في شرح الكثر)

(المادة ٤٥٦)

تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وتعيين المحل الذي

ينقل اليه مثلاً لو قبل للحمال أنقل هذا الحمل الى الحمل التالفي تكون
المنفعة معلومة تكون الحمل مشاهداً والساقفة معلومة
والمنفعة تارة تعلم بالإشارة كنقل هذا الطعام مثلاً الى موضع كذا لانه اذا
صرف ما ينقله مع موضع ينتهي اليه صار معلوماً (يجمع الامر في الاجارة)
(المادة ٤٥٧)

يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لا يصح إيجار
الدابة القارة
ومما ان يكون مقدور الاستيفاء حقيقة أو شرعاً فلا يجوز استيجار الآبق ولا
الاستيجار على المعامى لانه استيجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعاً
(حندية في كتاب الاجارة)

الفصل الرابع

في فساد الاجارة وطلانها

(المادة ٤٥٨)

تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلاً إيجار الجنون والصبي
غير المميز كاستيجارهما باطل . لكن لا تنسخ الاجارة بجنون الاجير
بعد انعقادها

وأما شرائط انعقادها فثلاث لا تنقذ الاجارة من الجنون والصبي
الذي لا يملك (حندية في الباب الاول من الاجارة) وتنسخ بلا حاجة الى
المنسخ يموت أحد الماعدين عندنا لا بجنونه مطبقاً (در المختار في فسخ الاجارة)
ومنها بيان العمل في استيجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك

بالإشارة والتعيين أو ببيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب التصارة
والحياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعى من الحبل والابل والبقر والغنم
وعدها وأما في حق الاجير الحارس فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه
وقدره وصفته وإنما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الطائر شرط
الجواز « هندية في الباب الاول »

ومنها ان لا يكون العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الاجير قبل الاجارة
فان كان فرضاً أو واجباً قبلها لم يصح ومنها ان تكون الثمنه مقصودة معتاداً أو
استيفاءها بمقد الاجارة ولا يجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز استيجار
الاشجار لتجفيف الثياب ومنها ان يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولا
فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان لا تكون الاجرة منقضى من جنس
المقود عليه كاجارته السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن عن شرط
لاقتضيه العقد ولا يلازمه « هندية في الباب الاول من الاجارة » وأما شرائط
لزوم الاجارة فيها .

ان يكون العقد صحيحاً ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت
التبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر مريضاً بالمستأجر
ومنها ملامه المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازماً ومنها
عدم حدوث عذر باحد المالكين والمستأجر حتى لو حدث باحدهما والمستأجر عذر لا يبق العقد
لازماً ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره ابوه أو وصى أبيه أو جداه أو وصى جده
أو اوقاضى أو ابنيه (كذا في البدائع) « هندية في اول الاجارة في الباب الاول »

(المدة ٤٥٩)

لا تترتب الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال . لكن يلزم اجرة
المثل ان كان مال الوقف أو التيمم والمجنون في حكم التيمم
وفي الاجارة الباطلة لا يجب الاجر والدين غير مضمونة في يد المستأجر سواء

كانت صحيحة او فاسدة او باطلة » هكذا في للتأنيه » تنبيه في الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة اهـ

الفاسد من العقود ما كان مشروعا بصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا بصله ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد وجوابا للمثل بالاستعمال لو المسمى معلوما (ابن كمال) بخلاف الثاني وهو باطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال وحقيقه » رد المختار في الاجارة الفاسدة

قوله فانه لا اجر فيه بالاستعمال » ظاهره ولو ممددا للاستقلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد او ملك كاسلف وهنا استعمله بتأويل عقد باطل ويجوز د ط » وفيه ان الباطل لا حكم له اصلا فوجوده كالعدم كما في البدائع تأمل ويصح وجوبه في الوقت ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل المأموه في الممدد للاستقلال كما يأتي في النصب وفي البرازية حيث قال والسكنى بتأويل ملك او عقد في الوقت لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائت مستغلة وادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق المجلس حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستقلال في المختار وكذا في الوقت على المختار اهـ فتأمل فقد صرحوا انه لو اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او لبيت لزم اجر المثل صيانة لما لها كما في الوقف وهو المتمد وبأني في نصب » رد المختار على رد المختار

د ح . » قوله من العقود اهـ احتراز عن العبادات اذ لا غرق بين فاسدها وباطلها { رد المختار }

قوله دون وصفه وهو ما حرض عليه من الجهالة او اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا { رد المختار }

قوله ولا بوصفه لانه حيث بطل الاصل تبطل الوصف { رد المختار }

قوله والباطل اهـ كان استأجر بمينة او دم او استأجر طيبا ليشمه او شاة لتبعمها

غنه أو خلا ليتزو أو رجلا لينحت له صنًا (رد المختار)

قوله وجوب اجر المثل أي وجوب اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار ومكانه من جنس الدراهم والدنانير لاسي جنس المسمى لو كان غيرها ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب عند أبي حنيفة وان كان الكسب حراما وحرام عندهما وان كان غير عقد فحرام اتفاقا لانها اخذته بفيرحق اهـ ورد المختار .

قوله بالاستعمال أي بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتحكس منها كما مر ويأتي الا في الوقت على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كما مر الاول الاجارة . رد المختار . قوله لو المسمى معلوما هذا نعم صرح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما فعل ابن كمال فكان على الشارح ان يقول اذا لم يكن مسمى او لم يكن معلوما لان وجوب اجر المثل بالما ما منع على ما لاحظه المصنف إنما يجب في هذين الصورتين اما لو علمت التسمية فلا تتراد على المسمى كما يأتي { رد المختار }

(المادة ٤٦٠)

تفسد الاجارة لو وجدت شروط اعتقاد الاجارة ولم يوجد احد

شروط الصحة

والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما اذا شرط على الاجير الخاص ضمان ماتلف بضه او غير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير فعله على قول أبي حنيفة اما اذا شرط على الاجير المشترك ضمان ماتلف بضه لا يفسد العقد كذا في الجوهرية النيرة (هندية في الثاني في الباب الخامس عشر) (تفسد الاجارة بالشروط المتألفة لتقتضي العقد فكل ما قصد البيع مما مر ضدها كجهالة مأجور او اجرة او مدة او عمل وكشرط طعام بعد وعلف دابة ومرة الدار أو مفارقتها وعشر او خراج او مؤنة رد (اشباه) وبالشروع

الاصلى الا اذا اجر من شريكه وبجهالة المسمى وعدم التسمية اهـ (در المختار)

(المادة ٤٦١)

الاجارة الفاسدة نافذة لكن الاجر يملك فيها اجر المثل ولا

يملك الاجر المسمى

الفاسد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يبين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يبين المدة وقد يكون لجهالة البدل وقد يكون بشرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فالفاسد يجب فيه اجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد مالا معلوماً وان لم يسم يجب اجر المثل بالغاً ما بلغ (هندية في الباب الخامس عشر من الاجارة)

(المادة ٤٦٢)

فساد الاجارة ينشأ بعضه عن كون البدل مجهولاً وبعضه عن فقدان شرائط الصحة الاخرى في الصورة الاولى يلزم اجر المثل بالنسبة ما بلغ وفي الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى مرثته ايضاً من الهندية انما اعنى بقوله قد يكون الفساد الخ الى قوله فالفاسد يجب فيه اجر المثل الخ

الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالاجارة ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بدل الاجارة

(المادة ٤٦٣)

ما صلح ان يكون بدلا في البيع يصلح ان يكون بدلا في الاجارة

ورجوز ان يكون بدلا في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون ثمنًا .

مثلا يرجوز ان يستأجر بستان في مقابلة ركوب دابة او سكنى دار

وما صلح ان يكون ثمنًا في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح ان يكون اجرة في الاجارة ومالا يصلح ثمنًا صلح ان يكون اجرة أيضا كالايمان مثل البعد والشباب (كذا في الكافي هندية في السلب الاول من الاجارة) (وكل ما صلح ثمنًا أى بدلا في البيع صلح اجرة لانها تمن المنفعة ولا يمس كليا فلا يقال مالا يرجوز ثمنًا لا يرجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيحى (در المختار في آخر باب الاجارة)

(ح - ١) قوله وكل ما صلح ثمنًا أى بدلا فيدخل فيه الاعيان فانها تصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة (در المختار)

قوله لانها تمن المنفعة أى تابعة للعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا عن التسع (رد المختار)

قوله ولا يتنكس كليا قيد به ليفهم ان المراد به العكس القفوي لا المطلق وهو عكس الموجبة بالموجبة الجازية اذ يصح بعد ما صلح اجرة صلح ثمنًا (رد المختار) قوله كما سيحى اي في آخر باب الاجارة (رد المختار)

(المادة ٤٦٤)

بدل الاجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره ان كان قدماً كثمان المبيع ان كان الاجر دراهم أو دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان السنة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان في البلد نقد واحد (كذا في النهاية) وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالنقد جائز ويسمى المستأجر أي النقود شاء وان كانت الاجرة مجبوبة لان هذه الجهة لا تنفض الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض فرق على البعض فالنقد فاسد وان كان احدهما أرواح فالنقد جائز

وينصرف الى الادراج وان كان للاخر فضل عليه بحكم المعروف (كذا في المحيط
هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٦٥)

يلزم بيان مقسدار بدل الاجارة ووصفه ان كان من العروض أو
الكليات أو للوزونات أو المدونات المتقاربة . ويلزم تسليم ما يحتاج
الى الحبل والمؤنة في الحبل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يبين مكان التسليم
فالأجود ان كان عقاراً يسلم في الحبل الذي هو فيه وان كان مضافاً
لحبل عمل الاجير وان كان حمولة ففى مكان لزوم الاجرة واما في الاشياء
التي ليست محتاجة الى الحبل والمؤنة ففى الحبل الذي يختار للتسليم

وان كان كيلاً أو وزناً أو عددياً متقارباً يشترط فيه بيان القدر والصفة وان
كان الحبل مؤنة يشترط فيه بيان موضع الإيلاء عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
لا يشترط واذا كان للاجرة حبل ومؤنة ولم يبين موضع الإيلاء فسدت الاجارة
في قبلى قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تضد ويدفع حيث الارض والدار
وفى الحولة حبناً وجب له بنى كلسا حل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة
وفى العمل حيث يوفيه العمل فان طال به في موضع آخر لم يكلف بل يستوفى
منه يوفيه في موضعه فان لم يكن لها حل ومؤنة اخذ به حيث شاء (كذا في
محيط السرخسى) ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين مسار مؤجلاً كالخمر في
البيع وان كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها
لا تثبت في القيمة الاسلمة فترامى فيها شرائط السلم وان كانت من الحيوانات
فلا بد منها من ان تكون مينة مشاء بها وان كانت منقعة فهي على الوجهين ان
كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالر كوب والرياسة بالحبس ونحو ذلك فالاجارة
جائزة (وكذلك من استأجر داراً بخدمة عبد فهو جائز) واما اذا قيل

بجنسها كما اذا استأجر دار يسكنى دار اخرى أو ركوب دابة اخرى أو زراعة
ارض بزيادة أرض أخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بافراده محرم النساء
(كذا في السراج الوهاج) (هندية في الباب الاول من الاجارة)

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الاجير الاجرة

(المادة ٤٦٦)

لا تنزم الاجرة بالمقد المطلق يبنى لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد
انقادها حالاً

الاجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو ديناً كذا
في الكافي هكذا ذكر محمد في الجامع في كتاب النحري وعامة المشايخ على انه
هو الصحيح هكذا في النهاية (هندية في الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة)
(المادة ٤٦٧)

تنزم الاجرة بالتعجيل يبنى لو سلم المستأجر الاجرة قديماً ملكها
الاجر وليس للمستأجر استردادها

ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عيناً
فامرها أو اودعها الى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة باسقاط
التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل (كذا في النهاية) (هندية في المحل
المزبور) (واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به) (بل بتسجيله او
شرطه في الاجارة المتجزئة اما المضافة فلا يملك فيها الاجرة بشرط التعجيل
اجماً وقيل فعمل عقوداً في كل الاحكام فبنى برواية غلغلها شرط التعجيل

بالقاية لم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدة طوى وبه علم
ان الاولى ذكر القيود (رد المختار)

وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر وبعد
ما وجد الاستيفاء حقيقة انما تجب الاجر اذا وجد التسليم من المستأجر من
جهة المؤجر اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بانه فيما ذكر في الجاسع
رجل الفقري من اخر داه فلم يقبضه حتى آجره من البائع شهدا كانت الاجارة
باطلة قال استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزم الاجر كذا في المحيط (هندية)
(المادة ٤٧٠)

تزم الاجرة أيضاً في الاجارة الصحيحة بالاعتدال على استيفاء المنفعة
مثلا لو استأجر احد داراً باجارة صحيحة فبعد قبضها يلزمه اعطاء الاجرة
وان لم يسكنها

(فيجب الاجر لما قبضت ولم تمكن لوجود تمكنه من الانتفاع) وهذا اذا
كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع
(رد المختار)

(المادة ٤٧١)

بالاعتدال على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة لا يلزم الاجرة ان
لم يحصل الانتفاع حقيقة

لما مر في الرد المختار (اما في الاجارة الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة
الانتفاع (رد المختار)

(ح - ١) قوله الا بحقيقة الانتفاع وظاهر ما في الاسماء اخراج الوقت
فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والممد
للاستئثار والمستأجر في البيع وفاه على ما اتفق به علماء الروم كذلك محل تردد

فليراجع (رد المحتار)

قوله الا بحقيقة الانتفاع اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر
اما اذا لم يوجد من جهة فلا اجر وان استوفى المنفعة اتفاقاً واعلم ان الاجر
الواجب في الفاسدة يختلف فيه ثارة يكون المسمى وثارة يكون اجر المثل بالنقا
ما بلغ وثارة لا يتجاوز المسمى على ما سيأتي بيانه (رد المحتار)

(المادة ٤٧٢)

من استعمل مال غيره من دون عقد فان كان ممدداً للاستئصال تزمه
اجرة المثل والا فلا لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الاجرة
وان لم يكن ممدداً للاستئصال يلزمه اعطائه الاجرة لانه باستعماله في هذا
الحال يكون راضياً باعطاء الاجرة

اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة
للاستئصال تجب الاجرة وان لم تكن معدة للاستئصال لا تجب الا اذا تقاضاه
صاحب الدار بالاجرة وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ تكون رضى بالاجرة
(حذرة في الباب الثامن من الاجارة)

سكن داراً معدة للثقة أو زرع أرضاً معدة للاستئصال من غير استئجار
تجب الاجرة وبه يقتضى كذا اذا دخل حماً (منبة الملقى في أوائل الاجارة)
قله الكفوي على قيد علي القدي في ضمان المنفعة وعدمه من الاجارة سكن
داراً غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بسعه لانه
يكون التزاماً أو كانت معدة للاستئصال (برازية من تنقيح الحامدي) (في
كتاب الاجارة) قالوا وفي المدد للاستئصال انما يجب الاجر على الساكن اذا
سكن على وجه الاجارة عرف عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او
ملك كيت او ساتوت بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن

وان كان ذلك معاً للاستئصال (كذا في المحيط) (هندية في الباب الثامن من الاجارة)

(المادة ٤٧٣)

يشتر ويراعى كل ما اشترطه الماقدان في تسجيل الاجرة وتأجيلها (من قاعدة الاصول) (يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان) (مجامع فخاص من الاصول)

(المادة ٤٧٤)

اذا شرط تأجيل البدل يلزم وعلى الآخر اولا تسليم المأجور وعلى الآخر ابقاء العمل والاجرة لا تنجز الا بعد انقضاء المدة التي شرطت

{ المادة ٤٧٥ }

ويلزم الآخر اولا تسليم المأجور وعلى الآخر ابقاء العمل في الاجارة للطلقة التي عندت من دون شرط للتجيل والتأجيل على كل حال ينشئ ان كان عقد الاجارة على منافع الاعيان أو على العمل

(والمؤجر يطلب الاخر للدار والارض كل يوم وللدابة كل مرحلة اذا طاقته ولو بين تمين وللاخطاة ونحوها اذا فرع وسلمه فهلك قبل تسليمه يسقط الاجر (رد المختار) (قوله ولو بين اه) اي لو بين وقت الاستحقاق في العقد تمين ولذا قال في الترمية هذا اذا لم تكن معجبة او مؤجلة أو منجزة وهذا قولهم جميعاً فافراد فيها ذكره المصنف ماذا سكت عن البيان (رد المختار)

(ج . ١) ومن استأجر سيرا كان للحيوان ان يطلبه كل مرحلة اذا لم يسبب وقت الاستحقاق فان بين وقت لم يكن الطلب قبله شرح الكنز ولان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين الموضين فالزم المقود عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلم للاجير الموض وهو الاجر (مجمع الانهر)

(المادة ٤٧٦)

ان كانت الاجرة موقفة بوقت معين كالشهرية أو السنوية مثلاً يلزم
إيفاؤها عند انقضاء ذلك الوقت

ثم الاجرة لو مبدئية طالبت بها وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلة لا مالم
تفنى المدة لو منجزة اذا مضى النجم الواحد وان تقضت الاجارة بعد ما قبض
المؤجر الاجر حط من الاجرة بقدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر
(كذا في الوجيز للكردي (هندية في الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة)

(المادة ٤٧٧)

تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعنى يلزم الاجرة اعتباراً من
وقت التسليم فعلى هذا ليس للاجر مطالبة أجرة مدة مضت قبل التسليم
وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق المأجر شيئاً من الاجرة
(ومنها) تسليم المستأجر في اجارة المساكن ونحوها اذا كان العقد مطلقاً
عن شرط التجديد عندئذ حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق
شيئاً من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى (هندية في
الباب الاول من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٧٨)

لوفات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الاجرة مثلاً لو احتاج
الحمام الى التسمير وتعطل في أثناء تسميره تسقط حصة تلك المدة من
الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرحى وتعطلت تسقط الاجرة اعتباراً من
وقت انقطاع الماء ولكن لو انشع المسمير بنير صورة الطلح من
بيت الرحى يلزمه إعطائه ما أصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الاجارة

رجل استأجر داراً وقبضها وانهدم بيت منها يرفع عنه من الاجر بمحضته
 (تاتارخانية في فسخ الاجارة) رجل استأجر رضى ماء فاقطع ماؤها كان له ان
 يردده فان لم يردده حتى مضت السنة لا اجر على المستأجر وان قل الماء وتدور
 الرضى واطحن نصف ما كانت تطحن كان للمستأجر ان يرد فان لم يرد حتى طحن
 كان ذلك رضى وليس له ان يردده بعد ذلك لانه رضى بالبيع (رجل استأجر
 بيتا فيه رضى وذكر بكل حتى هو له ولم يسم الرضى لا يدخل فيه الرضى ولمؤاخر
 ان يرفع الرضى فان استأجرها بالرضى والمجيرين فله حقوق الرضى فان اقطع
 الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرضى قسم الاجر
 عليهما وكسقط حصصة المجيرين وتلزمه حصصة البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الا
 منفعة الرضى لا شئ على المستأجر وان لم يرد البيت (من اجارة قاضيجان في
 فصل لما يقبض به الاجارة وما لا يقبض به الاجارة) (قال في الاصل) الماء
 اذا اقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا اجر عليه في ذلك
 ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة
 السكنى (كذا في التاتارخانية) ومفاده انه لا يجب اجر بيت الرضى صالحا لغير
 الطحن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل بصدقه عن القدوري ان كان البيت
 ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضته اهـ (در المختار)

(المادة ٤٧٩)

من استأجر حانوتا وقبضه ثم عرض للبيع والشراء كساد ليس له
 ان يجمع عن أعطائه كراء تلك المدة بقوله ان الضميمة ما راجت والدكان في
 مسدد!

استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يتمكن التجار فله فسخ
 الاجارة لانه عذر (كذا في التنية هندية في الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة
 ولو لم يردده حتى يطحن كان رضاً منه وليس له الرد بعده (در المختار) السكون

في الاجارة رضى وقبول (من اجارة الاشياء ومثله في الاجارات الحنانية) فاذا لم
تفسخ فقد رضى فزوم الاجر المسمى (لحرره)

{ المادة ٤٨٠ }

لو استأجر زورقا على مدة وانقضت في أثناء الطريق تمتد الاجارة
الى الوصول الى الساحل ويسطى المستأجر أجر مثل المدة القاضية
وفي التنف اجارة السفن جائزة وهي على وجهين أحدهما ان يستأجرها الى
مدة معلومة والآخر ان يستأجرها الى مكان معلوم وكلاهما جائزان مضت المدة
وهي في البحر فله ان يسكنها حتى يخرج من البحر ويسطيه اجر مثلها (بمجم البحر
في الاجارة القادمة)

(المادة ٤٨١)

لو أعطى أحد داره آخر على ان يرمها ويسكنها بلا اجرة ثم رما
وسكنها ذلك الاخر كانت من قبيل العارية ومصاريف التعمير حادثة
للمرمة فزوم الآخر وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشئ
من الاجرة

دفع داره على ان يسكنها ويرمها ولا اجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة
فان للمرمة نفقة الدار ونفقة المستأجر على المستأجر « كذا في التبيان » « حندية في
الفصل الثاني من الباب الخامس عشر من كتاب الاجارة »

الفصل الثالث

فما يصح للاجر ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح

(المادة ٤٨٢)

يصح للاجير الذي لعمله أثر كالخياط والصباغ والتقصير ان يحبس

للمستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها وبهذا الوجه لو حبس
ذلك المال وتلف في يده لا يضمن وبعد تلقه ليس له ان يستوفي الاجرة
ومن لعمله اثر في العين كصياغ وقصار يقصر بالنشأ والبيض فله حبسها للاجر
فان حبسها قضات فلا ضمان ولا اجر له وقالوا ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله
الاجر أو غير مصبوغ ولا اجر له { ملحق الاجير في كتاب الاجارة }
(المادة ٤٨٣)

ليس للاجير الذي ليس لعمله اثر كالحمال والملاح ان يحبس المستأجر
فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب
المال في هذا غير ان شاء ضمنه أياه محمولا وأعطى أجرته وان شاء ضمنه
غير المحمول ولم يعط أجرته

« ومن لا اثر لعمله فيها ، أي في العين و كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس
له أي للعامل حبسها ، أي العين لان المفقود عليه نفس العمل وهو عرض ولا
له أي يقوم مقامها فلا يتصور حبس » ولو حبسها ضمن « ضمان الثوب وصاحبها
بالجوار ان شاء ضمن المستأجر قيمتها محمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر
{ يجمع الامر في كتاب الاجارة }

الباب الرابع

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة

(المادة ٤٨٤)

للمالك ان يؤجر ماله وملكه لثيرة مدة معلومة قصيرة كانت كاليوم

أو طويلة كالسنة

وفي المضمرات ويصح المقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنة « تاتارخانية » « هندية في الثالث من كتاب الاجارة »

(المادة ٤٨٥)

إستداء مدة الاجارة تعتبر من الوقت الذي سمي أي عين وذكر

عند المقد

(المادة ٤٨٦)

ان لم يذكر إستداء المدة حين المقد تعتبر من وقت المقد
ويعتبر إستداء المدة محاسنى وان لم يسم شيئاً فهو من الوقت الذي استأجرها
كذا في الكافي « هندية في المحل المزور »

(المادة ٤٨٧)

كما يجوز إيجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر أجرته كذا
دراهم كذلك يصح إيجاره لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهرته أيضاً
ولو قال أجرته هذه المار سنة كل شهر بدرهم جاز بالإجماع لان المدة معلومة
والاجرة معلومة فلا يملك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر « وكذا
في البدايع » وأن استأجر داراً سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر
من الاجرة لان المدة معلومة { كذا في الكافي } « هندية في المحل المزور »

(المادة ٤٨٨)

اذا عقدت الاجارة في أول الشهر على شهر واحد أو أزيد من شهر
انقضت مشاهرة وبهذه الصودة يلزم دفع أجره شهر كامل وان كان الشهر
ناقصاً عن ثلاثين يوماً

ولو آجر داره شهراً أو شهوراً معلومة فإن وقع العقد في غير الشهر وقع على
الآلة بلا خلاف حتى إذا قص الشهر يوماً كان عليه كمال الأجرة { هندية في القباب
الثالث من كتاب الأجرة }

(المادة ٤٨٩)

لو اشترط على أن تكون الأجرة لشهر واحد فقط وكان قد مضى
من الشهر جزء يستبر الشهر ثلاثين يوماً
وإن وقع بعد ما مضى بعض الشهر ففي أجرة الشهر وقع على ثلاثين يوماً بالإجماع
{ هندية في المحل المزبور }

(المادة ٤٩٠)

إذا اشترط أن تكون الأجرة لكذا شهراً وكان قد مضى من الشهر
بعض ثم الشهر الأول ناقص على أن يكون ثلاثين يوماً من الشهر
الآخر وتوفي أجرة باقي الأيام بحساب الأشهر
وأما في أجرة الشهور ففيها روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية اعتبر
لشهور كلها بالأيام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالأيام من الشهر الآخر
والباقي بالآلة « كذا في البدائع » « هندية في المحل المزبور »

(المادة ٤٩١)

كما يستبر الشهر الأول الناقص ثلاثين يوماً إذا اشترط أن تكون أجرة
كل شهر كذا وداهم من دون بيان عدد الأشهر عند مضى بعض من
الشهر كذلك يستبر سائر الشهور التي ستأتي ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه
وإن وقعت الأجرة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يستبر الشهر الذي
على العقد بالأيام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف { كذا في المحيط } { هندية

في الباب الثالث من الاجارة)

(المادة ٤٩٢)

لو عقدت الاجارة في أول الشهر لسنة تعتبر أي عشر شهرا
فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة أي عشر
شهرا (حندية في اهل المزبور)

(المادة ٤٩٣)

لو عقدت الاجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض يتبر منها
شهر أياما وباق الشهور الاحد عشر بالحلال
وان كان بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثائة وستون يوما في قول أبي حنيفة
وهو رواية عن أبي يوسف كذا في المبسوط
(وان استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة أي
عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثائة وستون يوما في
قول أبي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر
بالايام واحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله كذا في
المبسوط (حندية في الباب الثالث من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٩٤)

لو استأجر عقار شهرته كذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر
يصح العقد . لكن عند ختام الشهر الاول لكل من الآجر والمستأجر
فسخ الاجارة في اليوم الاول وليته من الشهر الثاني الذي يليه وأما بعد
مضى اليوم الاول وليته فليس لهما ذلك وان قال أحد الماقدن في أثناء
الشهر فسخت الاجارة تنفسخ في نهاية الشهر وان قال في أثناء الشهر

فست الاجارة اعتباراً من ابتداء الشهر الاقنى تمسخ عند حلوله وان كان قد قبضت أجرة شهرين أو أزيد فليس لاحدهما فسح اجارة الشهر المقبوض أجرته

• وان أجردا أكل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد ولمسد في بقية الشهر وإذا تم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي حيلة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في التوبة الاولى من الشهر الداخل وبومها (هكذا في الكافي) والقوى على ظاهر رواية (هكذا في فتاوى قاضيه خان) لو فسح في اثناء الشهر لم ينسخ (وقيل ينسخ به اذا خرج الشهر) وبه كان قول محمد أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر ينسخ اذا هل للشهر ملاحظة ولو قدم اجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها الفسخ في قدر للمعجزة أجرته (كذا في التبيين) ولو فسح أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد ربهما أنه وقيل لا يصح في قولهم جميعا (كذا في محيط المرخى) (هندية في الباب الثالث من الاجارة)

(المادة ٤٩٥)

لو استأجر أحد أجيلاً على ان يعمل يوماً يعمل من طلوع الشمس الى العصر أو الى التروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل وجب استأجر أجيلاً يوماً يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشتركاً فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتباراً لذكر اليوم (كذا فتاوى قاضيه خان) (هندية في الباب الثالث من الاجارة)

(المادة ٤٩٦)

لو استؤجر نجار على ان يعمل عشرة أيام تعتبر الايام التي تلي العقد وان كان قد استؤجر في الصيف على ان يعمل عشرة أيام لم تصح الاجارة ما لم يبين انه يعمل اعتباراً من أى شهر وأى يوم
استأجر نجاراً يعمل له عشرة أيام يتناول الذي يليه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل له عشرة أيام من أول الشهر (كذا في الوجيز الكردي) (هندية في المحل المزبور)

الباب الخامس

في الخيارات ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

(المادة ٤٩٧)

يجرى خيار الشرط في الاجارة كما جرى في البيع ويجوز الايجار والاستعجار على ان يكون لحد الطرفين أو كلاهما اختياراً كذا أيام
وبئت فيها أي في الاجارة خيار الشرط كما بئت في البيع وخيار الرؤية خلافاً
لشافعي وخيار اليب سواء كان حاصل قبل العقد وبعده (ماتني الابجر مع مجمع
الانهر في الاجارة)

(المادة ٤٩٨)

الخيار ان شاء فسخ الاجارة وان شاء كان عيئراً في مدة خياره

قال ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يحجزه (هدية
في فصل خيار الشرط في البيع) وفي تناوئ التولية وبنت في الاجازة خيار الرؤية
والشرط ثلثة أيام وفي القهستاني وصورته نكاري داراً سنة على انه فيها بالخيار
ثلثة أيام فهو جائز عندنا (تآمرخانيه في الفصل الخامس من الاجازة)

(المادة ٤٩٩)

كما ان القسوخ والاجازة على ما بين في مادة ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤
يكنان قولاً كذلك يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الآجر غنياً وتصرف
في الموجود بوجه من لوازم التملك فهو فسخ فعل وتصرف المستأجر المخير
في الموجود كتصرف للمستأجر اجازة فعلية

وفسخه بأحد الامرين أما بالقول أو بالفعل (هدية في الباب السادس في
الفصل الثاني من البيوع) ويتم بكل ما يدل على الرضى (ملحق في باب
الخيارات من كتاب البيوع) واسطر الى ما قبل في مواد (٣٠٢) و (٣٠٣) و (٣٠٤)

(المادة ٥٠٠)

لو انقضت مدة الخيار قبل فسخ المخير وانفاذه الاجازة يسقط الخيار

وتزيم الاجازة

وكذا يتم العقد ويبطل الخيار بجزء المدة فان أحمى عليه أو جن أو نام أو
سكر بحيث لا يعلم حتى مضت المدة الصحيح انه يسقط الخيار كما في الاختيار
شروطاً لمالك (مجمع الانهر في باب الخيارات) شرط الخيار اذا كان للبايع
لجواز لبيع وتفوضه بأحد ثلثة معان (أحدها) ان يحجز البيع بالقول بان يقول
أجلت البيع ونحوه (ولثاني) ان يموت البايع في مدة الخيار يبطل خياره بموته
(ولثالث) ان تمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا اجازة بمن له الخيار كذا في السراج
الرواج (هدية في الفصل الثالث من الباب السادس من البيوع)

(المادة ٥٠١)

مدة الخيار تعتبر من وقت العقد
وتعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة (كذا في السراج الوهاج)
(هندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٠٢)

ابتداء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار
وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي (هندية في
الحل المزبور)

(المادة ٥٠٣)

لو استؤجرت أرض على ان تكون كذا ذراعاً أو دونماً وخرجت
زائدة أو ناقصة تصح الاجارة ويلزم الاجر للمسي لكن المستأجر غير حال
تقصتها له ان يفسخ الاجارة ان شاء
ولو استأجر أرضاً على انها كذا جريباً وكانت أقل أو أكثر فهي للمسي
وله الخيار في الأقل (كذا في الفتاوى الهندية في الحل المزبور)

(المادة ٥٠٤)

لو استؤجرت أرض على ان يكون كل دونم منها بكذا دراهم يلزم
اعطاء الاجرة بحساب الدونم
(ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه) كذا في الفتاوى العينية
(هندية في الحل المزبور)

(المادة ٥٠٥)

يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرة وشرط إضافته في الوقت

الصلاتي ويكون الشرط متبرأ مثلاً لو اعطى أحد الى الخياط ثياباً على ان يفصلها ويخيطها هذا اليوم أو لو استكرى أحد جلاً بشرط ان يوصله في عشرة أيام الى مكة تجوز الاجادة . والاآجر ان أوفى الشرط استحق الاجر المسمى والاستحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى رجل دفع الى خياط ثوباً ليقطعه ويخيط قميصاً على ان يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها في عشرين ليلة كل بغير بشرط فان لم يزد على ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله انه تجوز هذه الاجارة فان وفى بالشرط كان له المسمى وأن لم يف كان له أجر المثل لازاد على مسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله (قاضيهان في اجارة المشاع)

(المادة ٥٠٦)

يصح ترديد الاجرة على صورتين أو ثلاث في العمل والعامل والمحل والمساقة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التي تظهر مثلاً لو قبل للخياط ان خيط دقيقاً فلك كذا وان خيط غليظاً فلك كذا فأى الصورتين عمل له اجرتها أو لو استؤجر حائوت بشرط انه ان أجرى فيه عمل المطارة فاجرتة كذا وان أجرى فيه عمل الحدادة فلكذا فأى العملين أجرى فيه يعطى اجرة التي شرطت . وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حملت خنطة فاجرتها كذا وان حملت حديدأ فلكذا فايهما حمل يعطى اجرة التي عينت أو لو قيل للمكاري استكرت منك هذه الدابة الى جردى ، بكذا والى ادرنه ، بكذا والى قليس ، بكذا والى

أيها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكذا لو قال الأجر اجرت هذه
الحجرة بكذا وهذه بكذا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة الحجرة التي
سكنها وكذلك لو ساوم أحد الحياط على ان يحيط له حية بشرط ان خاطها
اليوم فله كذا وان خاطها غداً فله كذا تعتبر الشروط

صح ترديد الاجر بالتزديد في العمل نحو ان خطه فارسيّاً فبدرهم وان
خطه رومياً فبدرهمين وزماته نحو ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غداً فبنصفه
ومكانه نحو ان سكنت في هذه الدار فبدرهم أو هذه فبدرهمين والماثل نحو
ان تسكن فيه عطراً فبدرهم وان تسكني حداثاً فبدرهمين والمسافة نحو ان
تذهب الى كوفه فبدرهم وان تذهب الى واسط فبدرهمين والمثل ان تحمل
عليها شعيراً فبدرهم وان تحمل راء فبدرهمين لكن اذا كان التزديد في الزمان
نحو ان خطه اليوم اه يجب في الاول أي يجب اذا وحده العمل في اليوم الاول
من اليومين المردد فيها ماسماً من الاجر وفي الثاني أي يجب اذا وجد العمل
في اليوم الثاني منها أجر المثل غير رائد على المسمى وعندهما اشترطان جائز ان
وعند زفر فاسدان (دور غرد) وكذلك لو ردد بين ثلاثة لابين أربعة أشياء
(ملتقى)

وكذا اذا خبر المستأجر بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لا يجوز كما في خمر
التميين في البيع فإنه لا يجوز فيما فوق الثلاثة والاعمع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط
خيار التمييين في البيع لا الاجارة لان الاجر انما يجب بالعمل واذا وجد بصير
المقود عليه معلوما وفي البيع يجب التمس بنفس المقد فيتحقق الجمالة بحيث
لا يرتفع النزاع الا بإثبات خيال التمييين له ويجب أجر ما وجد من الامرين للمردد
فيها قليلا كان أو كثيراً (دور غرد)

الفصل الثاني

في خيار الرؤية

(المادة ٥٠٧)

للمستأجر خيار الرؤية

وفي الفتاوى العتائية وبنيت في الاجارة خيار الرؤية وخيار الصرط ثلثة أيام
(آثار ختية في لافصل الخامس من كتاب الاجارة)
(المادة ٥٠٨)

رؤية المأجور كؤية للمنافع

(وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية المأجور كؤية للمنافع (كذا في الوجيز)
للكردى (هندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)
(المادة ٥٠٩)

لو استأجر أحد عقاراً من دون ان يراه يكون مخيراً عند رؤيته
وان تكادى داراً لم يرها فله الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك
فلا خيار له فيها الا ان يكون اتهم منها شيء بضر بالسكنى فحينئذ يتخير بالتبوير
(هكذا في المبسوط) (هندية في المحل المزبور)
(المادة ٥١٠)

من استأجر داراً كان قد رآها رؤية كافية من قبل ليس له خيار الرؤية
الا لو تبيرت هيئتها الاولى بالهدام محل يكون مضرراً بالسكنى فحينئذ
يكون مخيراً

لمأجر في مادة قبله بقوله الا ان يكون اتهم منها شيء اه (من الهندية)

(المادة ٥١١)

كل عمل يختلف ذاتاً باختلاف المحل فلا جبر فيه خيار الرؤية مثلاً لو
ساوم أحد الحياطة على ان يحيط له جبة فالحياطة بالخيار عند رؤية الجوز أو
الشال الذي يحيطه

وفي نوادر ابن ساعة عن أبي يوسف قصار شارطه رجل على ان يقصر له
ثوباً مروباً بدرهم فرضى به فلما رأى القصار الثوب قال لأرضى به فيه ذلك
وكذلك الحياطة والاصل فيه ان كان كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل
يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل (تاريخانية) (هنديـة في عملها المزبور)

(المادة ٥١٢)

كل عمل لا يختلف باختلاف المحل فليس فيه خيار الرؤية مثلاً لو
استأجر أجير على ان يخرج حب خمس أواق قطن بشرة داهم ولم ير
الأجير القطن فليس للأجير فيه خيار الرؤية

(وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقاصرة
تختلف باختلاف المحل وكذلك الحياطة ولاجل ذلك أثبتنا الخيار الرؤية فيها
قال (ثم) ولو استأجر رجلاً ليكيل له كر حنطة فلما رأى الحنطة قال لأرضى
به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلاً ليحتمج له بدائق ورضى به فلما
كشف عن ظهره قال لأرضى به فليس له ذلك لأن العمل ههنا لا يختلف
(كذا في الذخيرة) (هنديـة وتاريخانية في عملها المزبور)

ذكر المحاكم الشهيد رجل استأجر رجلاً بدرهم ليحلب به قطناً معلوماً ومياه
فهو جائز اذا كان عنده وفي تناوي الخلاصة وان لم يكن القطن معيماً (م) وكذلك
يقصرلى مائة ثوب مروي جاز اذا كانت الثياب عنده والاصل أن الاستيجار على
عمل في محل هو عنده جائز وفي محل ليس عنده لا يجوز قال وهو بالخيار اذا

رأى النيباب ولا خيار له في مسئلة القطن (تاتار خانية في المحل المزبور) استأجر
رحلا ليجلج له كذا مناس القطن أو يقصر له كذا نوبا وليس عند الاجير
نوب ولا قطن لا يجوز وإن كان عنده ولم يره للملاجر خيار الرؤية في النيباب
لا في القطن (كذا في خزائن الفتاوى) (هندية في المحل المزبور)

الفصل الثالث

في خيار العيب

(المادة ٥١٣)

في الاجادة أيضاً خيار العيب كما في البيع

وينت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الان في الاجارة يغرد المستأجر
بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يغرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد
القبض يحتاج الى القضاء أو الرضى (كذا في المحيط) (هندية في المحل المزبور في
باب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط)

(المادة ٥١٤)

العيب الموجب للخيار في الاجارة هو ما يكون سبباً لقوات المتافع
المقصودة بالكلية أو اخلاها كفوات للثمنه المقصودة من الدار بالكلية
بإتسدامها ومن الرضى باقطلاع ملئها أو كاخلاها بهبوط سطح الدار أو
بإتسدام محل الضرر بالسكى أو بانفجراح ظهر الدابة فهؤلاء من العيوب
الموجبة للخيار في الاجارة وأما التواقص التي لا تخل بالمتافع كإتسدام بعض
محال الخيول بالحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكإتسدام عرفت الدابة
وذيلها فليست موجبة للخيار في الاجارة

فمنع الاجارة بالقضاء أو الرضاء أو بخيار شرط ورؤيه كالبيع خلافا لقشاشي
 وخيار عيب حاصل قبل العقد أو بعده بسد القبض أو قبله (بفوات النفع به
 صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ماء الرعي وانقطاع ماء الارض وكذا لو كانت
 تسقى بماء السماء فانقطع المطر فلا اجر) غايه وإن لم تنسخ على الاصح
 كما مر في الجوهره لو جاء من الماء ما يزرع بعضها فالتأجر بالخيار ان شاء فسخ
 الاجارة كلها او ترك ودفع بحسابه ما روى منها (وفي الواجبة لو استأجرها
 بغير شرطها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرضى فله الخيار وان اقطع قليلا قليلا
 ويرضى منه السق فالاجر واجب) (وفي لسان الحكماء) استأجر حماما في قرية
 ففزعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وإن فر بعض الناس لا يسقط الاجر (او
 يخل) عطف على يفوت به أي بالنفع بحيث ينفع في الجلة كمرض البعد ودر
 الدابة وسقوط حائل دار وفي التبيين لو اقطع ماء الرعي والبيت مما ينفع
 به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضه لبقاء بعض العقود عليه فإذا استوفاه لم يمت
 حصته فإن لم يخل العيب او ازاله المؤجر او انتفع بالخل سقط خياره (رد المختار
 في باب فسخ الاجارة)

(ح ١٠) والحاصل انه لا يشترط القضاء أو الرضاء في خيار فسخ شرط والرؤية
 وأما في خيار العيب ففي اتمام كلها يفسخ بنية صاحبه بخلاف اتمام الجدار ونحوه
 وأما في غيره من الاعذار ان كان ظاهرا ينفرد وان سقيا لا ينفرد (رد المختار)
 قوله كمرض المبيع له خيار الرد فإن لم يرد وتمت المدة عليه الاجرة وإن كان
 لا يقدر على العمل أصلا لا يجب الاجر (رد المختار بتغيير ما)
 ودر الدابة أي جرح الدابة من ظهرها (رد المختار)
 قوله أو ازاله المؤجر أي أزال العيب كما لو بنى المنهدم أو زال بفسخ وكما لو
 برأ لمرض من المبيع المريض (رد المختار بتغيير ما)
 قوله لم يخل العيب به أي بالنفع كما قدمناه من عور المبيع وسقوط شعره
 وسقوط حائط الدار التي لا يخل (رد المختار)

قول أو امتنع بالحل لانه قد رضى باليب فيلزمه جميع البدل (رد المختار)
(المادة ٥١٥)

لم يحدث في المأجور عيب قبل استيفاء الثمن فانه كالوجود في وقت العقد

(المادة ٥١٦)

لم يحدث في المأجور عيب فالمستأجر بالخيار ان شاء استوفى الثمن مع اليب واعطى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجارة
المستأجر داراً وقبضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كانه كسار الجذوع وما
يوحد البناء له الخيار ولن يحدث عيب بعدها قبل قبضها يردها لانه عقد يرد على
الثمن فحدوث اليب قبل الاستيفاء كالوجود قبل العقد

(كذا في الوجيز للركبى) (حندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)
وان كان عيباً يؤثر في اختلال النافع كالعبد اذا مرض والبناء اذا دبرت والدار
اذا اتم بها بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فله المستأجر الخيار فان شاء
استوفى الثمن مع اليب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد (كذا في محيط
المرحوم) (حندية في الباب التاسع عشر من كتاب الاجارة)

(المادة ٥١٧)

ان ازال المأجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاجارة لا يبقى
للمستأجر حق الفسخ وان اذاد المستأجر التصرف في بقية المدة فليس
للمأجر منه ايضاً

فان بنى المأجر قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ
لزوال العيب كما لو براء اليد قبل الفسخ وعن محمد اذا اتممت الدار المستأجرة
وبناها المأجر فلو اد المستأجر ان يسكن بقيمة المدة لم يكن للمأجر ان يمنعه . اراد

بذلك اذا بناها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة (كذا في فتاوى قاضيه خان
هندية في الحل المزبور)

(المادة ٥١٨)

ان أراد المستأجر فسخ الاجارة قبل رفع الميب الحادث الذي أغل
بالتلف فله فسخها في حضور الآجر والا فليس له فسخها في غيابه وان
فسخها في غيابه من دون ان يخبره لم يتبر فسخه وكره المأجور يستمر كما
كان وأما لو قامت المنافع المتصورة بالكلية فله فسخها في غياب الآجر أيضاً
ولا تلزمه الاجرة ان يفسخ وان لم يفسخ كما بين في مادة ٤٧٨ مثلا لو
لهدم محل يحل بالمنافع من الدار المأجورة فالمستأجر فسخ الاجارة لكن
يلزم عليه ان يفسخها في حضور الآجر والا فلو خرج من الدار من دون
ان يخبره يلزمه اعطاء الاجرة كأنه ما خرج وأما لو لهدمت الدار بالكلية
فمن دون احتياج الى حضور الآجر للمستأجر فسخها وعلى هذا الحال لا
تلزم الاجرة

وتفسخ بالقضاء أو الرضاء بالميب المراد به عيب يفتون النفع مثل خراب الدار
واقطاع ماء الضيقة وماء الرسى أو يحل به كعرض الدابة وقرحتها فان لم يحل به
أو ازاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره لزوال السبب (شرح الكثر) أقول
اذا كان الفسخ بالقضاء أو بالرضاء يلزم ان يكون الفسخ في حضور الاجر
(لغرضه) فلو لم يحل أي الميب به أي بالنفع أو انتفع أي المستأجر بالحل بالنفع
واستوفى المنفعة وقد رضى بالمير أو ازاله أي اخلل المؤجر سقط خياره لزوال
سببه ولذا قالوا ان الميب اذا لم يحل بالنفع المقصود لم يكن عيباً جوازاً للفسخ نحو
ما اذا كان في الدار حائط للجبال ولا ينتفع به في سكناها وسقط ذلك الحائط ليس

له ولاية الفسخ لان المقود عليه التبعة فاذا لم يتمكن الحثل فيها لم يثبت الحراج فيها (ردر في باب فسخ الاجارة وعن محمد أن الأجر لو بناها أي بسد الحراج ليس للمستأجر ان يتبع ولا للأجر وهذا تنصيص منه على انه لا يفسخ لكنه أي العقد يفسخ وهو الأصح (مجمع الأبر في باب فسخ الاجارة)

واذا أراد المستأجر فسخ الاجارة قبل ارتفاع المارض فأنما يكون له التسخ بحضرة رب الدار واذا كان غائباً ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبة الأجر فعليه الأجر كما لو سكن لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء التبعة مع التدبير (كما في الكردي) وان انتهكت الدار كلها فله التسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تفسخ لان الانتفاع بالمرصة يمكن اليه ذهب خواهر زاده وفي الاجارات لشمس الاغة اذا انتهكت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن يسقط الأجر عنه فسخ أو لم يفسخ (كما في الصغرى) (هندية في المحل المزبور) (ولو خربت الدار سقط كل الأجر ولا تفسخ ما لم يفسخها المستأجر بحضرة المؤجر هو الأصح واذا ثبت لا خيار له وفي سكنى حرصتها لا يجب الأجر قاله ابن السخنة قات وفي نفيه لعله أريد المسمى أما اجرة المثل أو حصة المرصة فلا مانع من لزومها قائله وسيجيء في فسخها ما يفيد قننه والله أعلم (رد المحتار قبل الاجارة القاسدة)

(ج - ١) قوله بحضرة المؤجر أصلاً حيثما لينصب الفسطل لكن سقط الأجر فسخ أو لم يفسخ لعدم تمكنه مما قصده قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدام كلها أو بعضها فيرجع الى الحثل وغير الحثل ولا خيار في غير الحثل أصلاً على ما مر (رد المحتار)

قوله لا خيار له لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر انه فيما لو بناها كما كانت والا فله الفسخ وبغير (رد المحتار)

قوله أما اجرة المثل أي أجر مثل المرصة (رد المحتار)

قوله أو حصة المرصة أي من الأجر المسمى (رد المحتار)

قوله ما يفيد هو قوله وفي التبيين لو انقطع ماء الرحي وفي البيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجرة بحصته لبقاء المعقود عليه فانما استوفاه لزم حصته اه قلت سيذكر في باب الفسخ ما يفيد تقييده بما اذا كانت منفعة السكنى مثلاً معقوداً عليها مع منفعة الطحن وبه يشعر قول التبيين ببقاء المعقود عليه وحينئذ فلا يتم الاشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح المتن من قوله لعدم تمكنه مما قصد يفيد أيضاً ويفيد عدم لزوم اجر أصلاً ولعل في المسئلة خلافاً والله أعلم اه (رد المحتار)

(المادة ٥١٩)

لو تهدم حائط الدار أو إحدى حجراتها ولم يفسخ المستأجر الاجارة وسكن في باقيها لم يسقط شيء من الاجرة
ولو تهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر (هندية في باب التاسع عشر من الاجارة)

(المادة ٥٢٠)

لو استأجر أحد دارين بكذا دراهم وتهدمت احدهما فله ان يترك الاثنين معاً

فاذا استأجر دارين فسقطت احدهما او منعه مانع من احدهما او حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعاً كذا في البدايع ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بصد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط (هندية في الباب الخامس من الاجارة)

(المادة ٥٢١)

المستأجر بالحيار في دار استأجرها على ان تكون كذا حجرة وظهرت ناقصة ان شاء فسخت الاجارة وان شاء قبلها بالاجر المسمى ولكن ليس له

استيفاء مدة الاجارة وتقيص مقدار من الاجرة
وكذا لو آجر داراً على ان فيها ثلاث بيوت فاذا هي يتان يجب ان يتخير
ولا يسقط شيء من الاجر (هكذا في عبط السرخسي) (هتدي في الباب
التاسع عشر من الاجارة)

الباب السادس

في بيان أنواع المأجور وأحكامه ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول

في بيان مسائل تتعلق بإجارة العقار

(المادة ٥٢٢)

يجوز استئجار دار أو حاووت بدون بيان انها لسكنى أحد
تصح اجارة حاووت ودار بلا بيان ما يعمل فيه ومن يسكنها (تنوير الابصار
فيا يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

(المادة ٥٢٣)

من آجر داره أو حاووته وكانت فيه امتته واشيائه تصح الاجارة
ويكون عبوداً على تخلية من امتته واشيائه وتسليمه
استأجر بيتاً مشغولاً بامته الآخر ذكر الكرخي في مختصره رواية عن ابي
حنيفة رحمه الله انه يجوز ويؤمر بالتفريغ وعليه الفتوى الا ان يكون في
التفريغ ضرر فاحش (جمع الانهر فيا يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

(المادة ٥٢٤)

من استأجر أرضاً ولم يبين ما يزرعه فيها ولم يسم على ان يزرع ماشاء

فأبادته فاسدة. ولكن لو عين قبل الفسخ ورعى الآخر تنقلب الى الصحة ولو لم يبين ما يزرع فيها أو لم يقل على ان يزرع فيها ما شاء قدمت الاجارة للجهالة ولو زرعتها بعد ذلك لا تعود صحيحة في القيلس وفي الاستحسان يجب وينقلب العقد صحيحاً والمستأجر الشرب والطريق بخلاف المبيع (جمع الانهر فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

وتصح اجارة أرض لزرعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على ان أزرع فيها ما اشاء كيلا يقع المازعة والا فهي فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها ويجب للمسي والمستأجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعاً وخريفياً ولو لم تمكن الزرعة للحال لا يتأجلها حتى أو كرى وان امكنته الزرعة في مدة العقد جاز والا لا وتمامه في القبة (رد المختار فيما يجوز وما لا يجوز)

(ح ١٠) قوله وتنقلب صحيحة أي استحساناً لان العقود عليه صار معلوماً بالاستعمال وصار كأن الجهالة لم تكن زلياً مختصراً. قال العلامة المقدسي ينبغي تنقيده عما اذا علم المؤجر بما يزرع فرضى به وبما اذا علم من ليس التوب والا فالتراع يمكن (ط) مختصراً (رد المختار)

قوله والمستأجر الشرب والطريق أي وان لم يشترطها بخلاف المبيع لان الاجارة تعدد للانتفاع ولا انتفاع الا بها فيدخلان فيما وأما المبيع فالتقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع الجحش والارض السبعة دون اجازتها (رد المختار)

(المادة ٥٢٥)

من استأجر أرضاً على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها مكرواً في ظرف السنة صيفياً وشتانياً

وفي القبة استأجر أرضاً سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله ان يزرع زرعين ربيعاً وخريفياً (جمع الانهر في الحل الزرود)

{ المادة ٥٢٦ }

لو اقتضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع فللمستأجر ان يبقى الزرع في الارض الى ادراكه وسعى أجرة التلث
والزرع اذا اقتضت مدته لا يجبر على قطفه بل يترك باجر التلث الى ان يدرك
لان له نهاية معلومة فالمكن رعاية الجانبين فيه (دور في كتاب الاجارة)

{ المادة ٥٢٧ }

يصح استئجار الدار والحائوت مع عدم بيان كونها لاي شئ واما
كيفية استعماله فتصرف الى الرفق والمادة
وصح استئجار دار ودكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها
التي تصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح القصد (دور في المحل المزبور)

{ المادة ٥٢٨ }

كما انه يصح لمن استأجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شئ ان يسكنها
بشيء كذلك يصح له ان يسكنها غيره أيضاً وله ان يضع فيها اشيائه
وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر للبناء ولكن ليس له
ان ينقل مايورث الضرر والوهن للبناء الا باذن صاحبها واما في خصوص
ربط الدواب فصرف البلدة وعادتها معتبر ومرعى . وحكم الحائوت على
هذا الوجه

وصحت اجارة حائوت أي دكان ودار بلا بيان ما يعمل فيها يصرف الى المتعارف
وبلا بيان من يسكنها انه ان يسكنها غيره باجارة وغيره كما يجزى وله ان يعمل
فيها أي الحائوت والدار كل ما أراد فيشده ويربط دوابه ويكسر حطبه ويستجى
بجملته ويتخذ بالوهن ان لم يضر ويطن برسى اليد وان ضربه يفتى غير اه

لا يمكن البناء للفاعل أو المفعول حدادا أو قصارا أو طعنا من غير رضا المالك أو اشتراطه ذلك في عقد الاجارة لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضاء وان اختلفا في الاشتراط فالقول للمؤجر كما لو أنكر أصل العقد وان أقاما البينة فالبينة المستأجر لانها الزيادة (خلاصة) وفيها استأجر لقصارة فله الحدادة ان أعهد ضررها ولو فعل ماليس له لزمه الأجر وان أنهدم به البناء ضمنه ولا أجر لانها لا يجتمعان وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا كل ما لا يحتال بالمستعمل يبطل التقيد لانه غير مقيد بخلاف ما لا يختلف به كما سيجي ولو أجر يصدق بالفصل الا في مستثنين اذا أجرها بخلاف الجنس أو أصلح فيها شيئا ولو أجرها من المؤجر لأصح وتضخ الاجارة في الأصح (بحر) مزيلا للجوهره وسيجي تصحيح خلافه فته (در المختار في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

(ح ١٠) قوله يصرف الى المتعارف وهو السكنى وأنه لا يتفاوت (رد المختار) قوله فله أن يسكنها غيره أي ولو شرط ان يسكنها وحده منفردا وهذا في الدور والخوايت بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف بخلاف المستعمل كما في النخ (رد المختار)

قوله فيمد اي يدق الوند قوله ويكر حطبه اي ان لم يضر بالبناء قوله ويطلحن برحى اليد وفيه سقط فان الذي وجدته في الخلاصة هكذا لا يتنع من رضى اليد ان كان لا يضر وان كان يضر يتنع وعليه الفتوى قوله لانه يوهن البناء قال الزملي حاصله فكل ما يوهن البناء او فيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا باذن صاحبها وكل ما لا ضرر فيه جار له بمطلق العقد واستحققه به قوله فيتوقف على الرضاء اي رضا المالك او الاشتراط وفي أي السعود عن الحوى يفهم منه انه لو كان وقفا ورضى المتولى بسكنائه لا يكون كذلك . قوله ولو فعل ماليس له اي وقد اقتضت المدة اما لومضى بمضاهل يسقط اجره او يجب ؟ بحر (ط) عن المقدس قوله ولا اجر اي فيها ضمنه نهاية واما الساعة فيتبى الاجر فيها سائغاني . قوله بخلاف

الجنس أي جنس ما استأجر به وكذا إذا أجرة شيئاً ماله يجوز أن تقصد عليه
الاجارة فانه تطيب له الزيادة خلاصة (رد المحتار)

(المادة ٥٢٩)

اعمال الاشياء التي تخل بالمنفعة المقصود عائدة الى الاجر مثلاً تطهير
البحر على صاحبها كذلك تعبير الدار وطرق الماء واصلاح منافذه وانشاء
الاشياء التي تخل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة
على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها عن اعمال هؤلاء فلمستأجر ان
يخرج منها الا ان يكون حين استيجاره ايها كانت على هذا الحال وكان
قد رآها فانه حينئذ يكون قد رضى بالعيب فليس له ان يخاف هذا وسيلة
للخروج من الدار بعد وان عمل هذه الاشياء للمستأجر منه كانت من قبيل
التبرع فليس له طلب ذلك للمصروف من الآجر

ومعارة الدار المستأجرة وتطهيرها واصلاح البواب وما كان من البناء على
رب الدار وكذلك ما يدخل بالسكنى فان أي صاحبها ان يفعل كان للمستأجر ان
يخرج منها الا ان يكون للمستأجر استأجرها وهي كذلك وقد رآها لرضاء العيب
واصلاح اثر الماء والبلاوعة والمخرج على صاحب الدار لكن بلا جبر علب لانه
لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستأجر فهو متبرع وله ان يخرج ان لم يره
(خاتمة) أي الا اذا رآها كما مر (رد المحتار في فسخ الاجارة) (وكذا جمع
الامر نقلاً عن التبع في فسخ الاجارة)

(المادة ٥٣٠)

العميرات التي أنشأها المستأجر باذن الآجر ان كانت عائدة
لاصلاح الأجور وصيانه عن تقطير الحلال كتنظيم الكرميت أي القرميد

{ وهو نوع اجر يوضع على السطوح لمحافظة من المطر } قال المستأجر
 يأخذ مصروف مثل هذه التعميرات من الآجر وان لم يجز بينهما شرط
 على اخذه وان كانت عائنة لثناغ المستأجر فقط كتمهيد الطابج فليس
 للمستأجر أخذ مصروفها ما لم يذكر شرط اخذه بينهما
 المستأجر اذا حفر في الدار المستأجرة عمارات باذن الآجر يرجع بما انفق
 وان لم يشترط الرجوع صريحاً وكذلك القيم (منع) وفي التور والبالوعة لا يرجع
 بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العبارة لاصلاح ملكه وصيانة داره عن
 الخلل فرضى بالاتفاق بخلاف التور والبالوعة (قبة في المتفرقات من كتاب
 الاجارة) (افروى في الاجارة)

(المادة ٥٣١)

لو احدث المستأجر بناء في المقار للمأجور او غرس شجرة فلا أجر غير
 عند انقضاء مدة الاجارة ان شاء قلع البناء او الشجرة وان شاء اتى ذلك
 واعطى قيمته كثيرة كانت او قليلة

وصح استئجار الارض للبناء والفرس واذا اقتضت المدة لزم ان يقيمها
 ويسلمها فارغة الا ان يفرمه المؤجر قيمة ذلك مقلوعاً برضا صاحبه وان كانت
 الارض تنفس بقلعه فبدون رضاه أيضاً أو برضاه بتركه فيكون البناء والفرس لهذا
 والارض لهذا والرطبة كالشجر (ملتقى الابحار)

(ح ١٠) قوله كالشجر أي في القلع اذا اقتضت المدة اذ ليس لآنها مدة
 معلومة (بجمع الأنهر) قوله والرطبة لعدم نهايتها كالشجر فتقلع بدمض للمدة .
 ثم المراد بالرطبة ما يبقى اسفه في الارض ابدًا وانما يقطع ورقه ويساق او زهره
 واما اذا كان له نهاية معلومة كما في التفجل والجزر والزانجان فينبى ان يكون
 كالزروع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشى الكثر (در المختار)

(المادة ٥٣٢)

زالة التراب وأثريل الذي يتراكم في مدة الاجارة والتطهير على المستأجر
خرج للمستأجر من البيت وفيه تراب ظاهر او رماد على المستأجر اخراجه
مخلافه بالوعدة فانه لا يلزم المستأجر تفريتها استحسانا وان شرط على المستأجر
غسل المسجد جاز وانه موافق للعقد وان اختلفا في التراب الظاهر فاقول انه
استأجرها وهو فيه (نزاهة) في التاسع من كتاب الاجارة اقروى في الاجارة)
واملاح مثر بالوعدة وبئر المساء والخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان
الاملاء من قس المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار
تراب من كنفه فعليه ان يرفعه لانه حدث بضمه فصار كتراب وضعه فيها وان كان
امتلاء خلاها ويجريها من فعله فالقياس ان يكون عليه قله لانه حدث بضمه
فيلزمه قله كالكفاسة والرماد الا انهم استحسنوا وجعلوا قله ذلك على صاحب
الدار لعرف والمادة بين الناس ان ما كان مفيئا في الارض فقله على صاحب الدار
غفيرا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحسب له بما افق
وكال متبرعا (هكذا في البدائع) (حشدة في الباب السابع عشر فيما يجب على
المستأجر وما لا يجب)

(المادة ٥٣٣)

ان كان المستأجر يخرّب المأجور ولم يقتدر الآجر على منه راجع
الحاكم وفسخ الاجارة
رجل آجر أرضا والمستأجر يخرّب الأرض تخريباً ظاهراً والمالك لا يقتدر
على دفعه فان هذا عند في فسخ الاجارة لكن الحاكم يفسخها (جواهر الفتاوى)
(في الثامن من كتاب الاجارة اقروى في الاجارة)

الفصل الثاني

في اجارة العروس

(المادة ٥٣٤)

يجوز اجارة الالبسة والاسلحة والحياض وأمثالها من المنقولات الى

مدة معلومة في مقابلة بدل معلوم

رجل استأجر من آخر فسطاطاً وقبضه كانه أن يؤجره من غيره كما في الدار
 (كذا في فتاوى قاضيهان) ولو استأجر قبة في يته وبنت فيها شهراً فهو جائر
 وإن لم يسم البيوت التي بنى فيها فالقعد جائر أيضاً وإن سمي بيتاً فبنيها في غيره
 شهراً فهو جائر فإن نصبها في الشمس أو المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو
 ضامن لما أصابها من ذلك وإن سلمت القبة كان عليه الاجر استحصا (كذا
 في المبسوط) (هـ ديه) في الباب المشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط
 وما أشبه ذلك (وذكر الحس) رحمه الله أنه قال لأبأس إن استأجر الرجل
 حلي الثعب بالذهب وحلي القضة بالفضة وبه تأخذ (كذا في المبسوط) وإذا استأجر
 داراً فيها صفائح ذهب بذهب فانه يجوز (هكذا في المحيط) ولو استأجرت حلياً
 معلوماً يوماً الى القليل ببدل معلوم لثلبه فحبسته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة
 قالوا وهذا إذا حبسته بعد الطلب أو حبسته محتملة فاما إذا حبست لحفظ فلا تعبر
 غاصبة قبل الثواب . الفاصل بين الامساك لحفظ وبين الامساك للاستعمال أنه إذا
 أمسك الدين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وإن أمسكها في موضع
 لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا إذا نسوت بالحلي أو تخلت بالسور
 أو قصم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وإن البسته
 غيرها في ذلك اليوم ضمت بني في مدة الاجارة لأن الناس يتفاوتون في لبس الحلي
 (كذا في القصول للمهادي) (هـ ديه) في الباب المشرون في اجارة الثياب

(المادة ٥٣٥)

لو استأجر احد ثياباً على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب ولبسها في بيته أو لم يلبسها يلزمه اعطاء أجرها
ولو استأجره للخروج فلبس في بيته أو اسكه ولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر
وعلى العكس يضمن (حندية في الباب الثمرون من الاجارة)

(المادة ٥٣٦)

من استأجر ثياباً على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره
ولو استأجر ثوباً للبسه مدة معلومة فليس له ان يلبسه غيره للثبوت في اللبس
ويصرف الى اللبس المتعارف في النهل واول الليل الى وقت النوم وآخره عند القيام
لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برى عن
الضمين وان كان ثوباً ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لأنه لبس
ولا يجوز الاضرار به ويضمن ان تحرق ولو لبس بغير اذنه فالضمان (حندية في
الحل المزبور)

(المادة ٥٣٧)

الحلى كاللباس
والحلى كالنوب والفسطاط والحلقة والقبه كالنوب عند ابي يوسف وعند محمد
كالبس (حندية في الحل المزبور)

الفصل الثالث

في اجارة الدواب

(المادة ٥٣٨)

كما يصح استكره دابة معينة كذلك يصح الاشتراط على المكاري
الا يصل الى محل معين

(المادة ٥٣٩)

لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين وتبت في الطريق فالمستأجر يكون مخيرا ان شاء انظرها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا الحال يلزم المستأجر ان يعطى حصة ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى للاجر

وفي الاصل تكارى دابة الى موضع معلوم قلنا سار بعض الطريق تنحت الدابة وضفت عن المسير فان كان للمستأجر استأجر دابة منها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض الاجارة وان شاء ترس الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى (قاضيهان في اجارة الدواب)

(المادة ٥٤٠)

لو اشترط ائصال حمل معين الى محل معين وتبت الدابة في الطريق فالمكاري مجبور على تحميله على دابة أخرى وايصاله الى ذلك المحل فان كان المستأجر تكارى منه حوله بغير أن يبين له وجهه الى ذلك المكان فاذا ضفت الاولى كان له ان يطالب بدابة اخرى لان العقود عليه حمله الى ذلك المكان (قاضيهان في الحمل المزبور)

(المادة ٥٤١)

لا يجوز استئجار دابة من دون تسيين ولكن ان عيئت بسد المقد وقبل المستأجر يجوز وأيضا لو استؤجرت دابة من نوع على ماهو المتاد بلا تمين يجوز ويصرف على التعارف المطلق مثلا لو استؤجرت دابة من المكاري الى محل معلوم على ماهو المتاد يلزم المكاري ائصال المستأجر بدابة الى ذلك المحل على الوجه المتاد

رجل تكارى الجاسسى بنير ان يمينها من الكوفة الى مكة باجر معلوم ذكر
في الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد بهذا ان يؤجر ابل بنير تعيينها فان ذلك لا يجوز
واعلم أراد به ان ينقل المكاري الحولة فقال له المستكري احملى الى مكة على ابل
فيكون المقود عليه في الذمة وضمنهم اجرها الجواب على اطلاق الكتاب وجواز
والمكان المادة (قاضخان في اجابة الدواب)

ان تكارى من رجل ابل مسية بنير تعيينها من الكوفة الى مكة فالاجارة جائزة
قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسألة انه استأجر ابل بنير تعيينها لان
استئجار ابل بنير تعيينها لا يجوز لحالة المقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري
الحمل فيقول له المستكري احملى الى مكة بكذا فيكون المقود عليه الحمل في ذمة
المكاري وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآله لا توجب فساد الاجارة كما في
الحياطة والقصارة وما أشبه ذلك قال صدر الشهيد ونحن نعتي بالجواز كما ذكر في
الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك متنادا ولو لم يكن كذلك لا يجوز (حكذا
في الحط) (حنيفة في استيجار الدواب)

(المادة ٥٤٢)

لا يكتفى في الاجارة تعيين اسم الحطة والمسافة فقط الا ان يكون اسم
الحطة علما متعارفا ببلدة مثلا لو استؤجرت دابة الى بوسنة او الى العراق
لا يصح اذ يلزم تعيين البلدة أو القرية أو القصة التي يذهب اليها ولكن
لفظ الشام مع كونه اسم قطعة قد تعرف اطلاقه على بلدة دمشق فلهذا
لو استؤجرت دابة الى الشام يصح

استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لن البلد والى بخارى لا يجوز لانه من
كرميه الى وردب والمخارقاتوى انه لا يجوز انه يراد به عند الاجارة المدينة عرفا
(كفى في جواهر الاخلاط) تكارى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان
فارس وخراسان وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والمند والحط والدشت

والروم واليمن اسم الولاية ويبلغ وهراته واووز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا بلغ الادنى له أجر المثل لأن تجاوز عن المسى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل يلزم البلاغ الى منزله (كذا في الوجيز للكردي) حنديه في الباب الخامس عشر من الاجارة

(المادة ٥٤٣)

لو استؤجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فأيتهما قصدت يلزم أجرة المثل . مثلاً لو استكرت دابة من اسلامبول الى « جكسجه » ولم يصرح هل الى كيرها أو الى صنيرها فأيتهما قصدت يلزم أجر المثل بنسبة مسافتها

وفي الاصل وجب استأجر دابة من الكوفة الى الجبانه لم يجز لان لها جيتنين حتى لو كان في مصر له جبانته واحدة جاز ولو استأجرها الى موضع صلاة الجنازة لا يجوز لانه كثير في كل مصر (خلاصة في الفصل الرابع من الاجارة) ولو تكادى من القرى الى جنى وجمع قيتان بالكوفة ولم يسم أي القيتين هي أو الى الكناسة ولم يسم أي الكناستين هي الطاهرة أو الباطنة فعليه اجر مثله ومثله جيخاري اذا تكارها الى السهلة ولم يبين أي السهلين هي سهلة قوت أو سهلة أمير أو تكارها الى خنوب ولم يبين أي الغريتين وسهلة ريكستان وسهلة الأمير وروى سمرقند (كذا في الطهيري حنديه) في استئجار الدواب

(المادة ٥٤٤)

لو استكرت دابة الى بلدة يلزم ايصال مستأجرها الى داره وجب استأجر دابة الى سمرقند أو غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له ان يأتي بها الى منزله استحساناً (قاضيخان في اجارة الدواب) وكذا لو استأجر الى الكوفة يبلغ عليها منزله بها وكذا في حمل المتاع فلو نزل في موضع وقال هذا ثم قال اخسلت بل في ناحية أخرى لا يصدق (خلاصة في الفصل الرابع من الاجارة)

من استكرى دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المكارى فاذا تجاوز الدابة في ضمان المستأجر الى ان يلحقها سائلة وان تلفت في ذهابه أو إيلابه يلزم الضمان

رجل استأجر دابة فركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار مالا يتسع فيه الناس وركب في تلك الولاية أو لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة وتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلكت في طريق الكوفة بضمن قبضها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله في الاجر وهو قول صاحبه وكان أبو حنيفة أولاً يقول اذا ردها الى الكوفة يرى عن الضمان بإزالة التمدي وكذا المستجير بخلاف المودع وقال بعضهم يرى الكل عن الضمان بإزالة التمدي وقال بعضهم اذا استأجرها ذاهباً ومائياً يرى وكذا المستجير وان استأجرها ذاهباً لاجائياً لا يبرأ على كل حال الى المودع (قاضيخان في الرابع من الاجازات) (وهندية في الباب السابع والعشرون)

لو استكرت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فان ذهب وتلفت الدابة يضمن . مثلاً لو ذهب الى (سليمية) بالدابة التي استكراها على انه يذهب بها الى (تكفور طانغ) وعطيت يلزم الضمان

ولو استأجرها ليركبها الى مكان عنه فركبها الى مكان آخر بضمن اذا هلكت ان كان الثاني أقرب من الاول (كذا في البدائع) واذا استأجر دابة لينهب الى مكان كذا فذهب بها الى مكان آخر وسلمت الدابة فلا أجر عليه والاصل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر على المستأجر اذ

تمكّن من إسقياء ما هو المقود عليه إما إذا لم تمكّن فلا . إلا أن يرى من استأجر
من آخر ثوباً بينه وبينه لغصبه وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوباً آخر ثم
أن المستأجر لبس الثوب المنسوب دون الثوب المستأجر فإن كان في يده فانه
يوجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر وإن لم يكن متمكناً بأن كان غصب
رجل الثوب المستأجر من المستأجر لأجر على المستأجر أصلاً (كذا في الدخيرة)
(حنابلة في المحل المزبور)

{ المادة ٥٤٧ }

لو استأجر حيوان إلى محل معين وكانت طرقة متعددة فقام المستأجر
أن يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يسلكها الناس ولو ذهب
المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتمت فإن كان ذلك
الطريق أصعب من الطريق الذي عينه يلزم الضمان وإن كان مساوياً أو
أسهل فلا .

استأجر دابة ليحمل عليها حملاً معيناً إلى موضع معين في طريق معين أو
استأجر حماراً ليحمل متاعاً في طريق معين فأخذ في طريق آخر سلك الناس فهلك
أو هلك المتاع لم يضمن وإن بلغ فيه الاجر لأن الطريقين لم يلتصقا ولم يعد تعيينه
حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه أو تخوف ضرس لأن تعيينه مفيد وإن في البحر
ضمن لأن الغلاظ في البحر غالب وإن بلغ فيه الاجر ولا عبرة بالخلاف عند حصول
المقصود (كذا الجواب) في البضاعة (كذا في القمran) (حنابلة في المحل المزبور)

{ المادة ٥٤٨ }

ليس للمستأجر استعمال دابة أزيد من المدة التي عينها وإن استعمالها
وتمت في يده يضمن
رجل استأجر دابة يوماً وانتفع بها وبمسكها تلك الليلة وقد ورم يطنها

واعتقت فكرها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فاستت ضمن كذا في جوابها
 التناوي (هندية في استتجار الدواب)

(المادة ٥٤٩)

كما يصح استكره دابة على ان يركبها فلان كذلك يصح استكره
 دابة على ان يركبها المستأجر من شاه على التميم أيضاً
 وتصح اجارة الدواب للركوب والحمل والثوب لبس (ننور الابصار بما
 يجوز من الاجارة وما لا يجوز) وان أطلق الركوب جاز ان يركب من شاء
 (هندية في استتجار الدواب)

(المادة ٥٥٠)

الدابة التي استكرت للركوب لا تحمل وان حملت وثقت يلزم الضمان
 وبهذا الحال لا تلزم الاجارة انظر الى مادة ٨٦

الاجر والفنان لا يجتمعان (جامع للخادى) رجل استأجر دابة ليحمل عليها
 له ان يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له ان يحمل عليها ولو حمل فلا أجر عليه
 لان الركوب سمي حملاً يقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحمل ركوباً
 أصلاً (خلاصة في الفصل الرابع في اجارة الدواب)

(المادة ٥٥١)

الدابة التي استكرت على ان يركبها فلان لا يصح ان يركبها غيره
 وان قيد المؤجر براكب معين او لبس معين فخالف ضمن المستأجر اذا حملت
 الدابة أو الثوب لان الناس يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا أجر عليه وان سلم
 لانه مع الضمان تمتع (مجمع الانهر في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)
 فان قال على ان يركبها فلان فأركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي (هندية
 في الباب السادس والعشرون)

(المادة ٥٥٢)

من استكرى دابة على ان يركبها من شاء فان شاء ركبا بشه وان شاء اركبها غيره . ولكن ان ركبا هو او غيره بعد تعيين المراد وتخصيصه بركوب أحد لا يصح اركاب آخر

فان اطلق المؤجر للمستأجر الركوب او اللبس بمعنى ان يقول علي ان يركبها من شاء ويلبس من شاء فله اي للمستأجر ان يركب من شاء ويلبس من شاء لانه يختلف باختلاف الراكب واللبس فلا يجوز الا بالتعيين او بان يشترط ان يفعل ما شاء وفي التبيين ولو لم يبين ولم يقل ان يفعل فيها ما شاء فسدت الاجارة للجحاة فاذا ركب الدابة او لبس الثوب وهو المستأجر نفسه او اركب المستأجر الدابة او لبس الثوب غيره تعين مراداً من الاصل فلا يستعمل غيره فصار كائن عليه ابتداء على ان المكاري يعمل من مرض منهم او من عين منهم فهو فاسد (مجمع الانهر في الغل المزبور) يجوز استئجار الدابة لركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء (كذا في المداه) واذا ركب بشه او اركب واحداً ليس له ان يركب غيره . كذا في الكافي . فان ركبا المستأجر او غيره بعد ما تعين راكبا قطعت ضمن قيمتها . كذا في المحوكة الثيرة . هندية في الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب .

(المادة ٥٥٣)

لو استكرى أحد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعميم على ان يركبها من شاء فسد الاجارة ولكن لو عين وبين قبل التصح تنقلب الى الصحة . وعلى هذا الصورة أيضاً لا يركب غير من عين على تلك الدابة (وفي التبيين) ولو لم يبين ولو لم يقل ان يفعل فيها ما شاء فسدت الاجارة للجحاة (مجمع الانهر في الغل المزبور) رجل استأجر دابة للحمل ولم يبين ما يعمل عليها

فسدت الإجارة حتى حل عليها شيئاً جازت الإجارة ويسير كأنه استأجرها لذلك
استداء وكذا لو لم يحمل عليها شيئاً ولكنه ركبها أو أركب غيره جازت الإجارة
أيضاً لأن الحمل يتناول الركوب قال الله تعالى (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم)
فلو أنه حمل عليها أو أركب حتى جارت يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد
ذلك شيء يخالف الأولى بأن أركب انفساً أولاً أو أركب بشيء ثم أركب غير
الأول أيا كان الأول حلاً ثم ركب أو أركب يصير غاصباً ضامناً (قاضيهان في
إجارة الدواب)

(المادة ٥٥٤)

لو استكرت دابة للحمل يشتر في الأكاف والحبل والعدل عرف البلدة
(استأجر مكارياً ليحمل على دابة حلاً أو حلاً على ظهره أو على دواب
المستأجر فالجواز يجب على المستأجر أو الأجير يشتر فيه العرف ولو طلب من
المكاري أن يدخل يته يشتر فيه العرف أو طلب من المكاري أن يصعد به السطح
لا يلزم إلا إذا شرط وفي الذي يحمله على ظهره عليه أن يدخل به البيت ولا
يلزمه إسماعيل السطح (من إجارة البزازية) (انقروى في كتاب الإجارة)
(وإذا تكرر دابة للحمل ففي الأكاف والحبل والجواز يشتر العرف وكذا إذا
تكرر الركوب في اللجام والسرجه يشتر العرف أيضاً) (كذا في المحيط) (هندية في
فصل التوايع من الباب الثامن عشر من الإجارة)

(المادة ٥٥٥)

لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التمين بإشارة
يحمل مقداره على العرف والمادة .
استأجر ابلاً أو حماراً ليحملة عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا أشار
إليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف إلى المتأخر وهذا أظهر
وعليه اقتضى « كذا في جواهر الاخلاطى » « هندية في الباب الخامس عشر

من كتاب الاجارة .

(المادة ٥٥٦)

ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون اذن صاحبها ولو ضربها وتقت بسببه يضمن

« وان كبسها » أي الدابة من كبس الدابة بلجامها اذا ردها وهو ان يجزئها الى نفسه لتقف ولا تحري او ضربها فمطبت ان حلت ضمن عند الامام لانه قبل غير مأذون فيه خلافا لما اي لا يضمن عدما وعند الائمة الثلاثة فيها هو مستاد لان الضرب في السير مستاد فكان مأذوناً فيه بخلاف غير المستاد . وفي النهاية ان ضربه للدابة يكون تعدياً موجباً للضمان قبل الكبس لان السوق لا يضمن اتفاقاً . « مجمع الانهر في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز »

(المادة ٥٥٧)

لو اذن صاحب دابة الكراء بضربها فليس للمستأجر الا الضرب على للموضع المتباد وان ضربها على غير الموضع المتباد . مثلاً لو كان المتباد ضربها على عرقها وضربها على رأسها وتقت يلزم الضمان وعن اسماعيل الراهمدي قالوا استأجرها ليركبها فضررها فماتت ان كان يضربها باذن صاحبها واصاب الموضع المتباد لا يضمن اجماعاً وان اصاب غير الموضع المتباد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذوناً في ذلك الموضع منه . « كشاف المضمرة » « حنابلة » في الباب السابع والعشرون من كتاب الاجارة .

(المادة ٥٥٨)

يصح الركوب على دابة استكرت للحمل
وانما استأجر دابة للحمل فله ان ركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر وفي الباقي اذا استأجر دابة

يحمل عليها ثعلب رجلا لا يضمن وكذا في المحيط ، و هندية في الباب السادس عشر من كتاب الإجارة ،

« ح . ١ » قوله لا يستحق الاجر هذه مسألة عجيبة تمتحن بها المتبحر في الفقه في الماشي الهندية في المحل المزبور أقول لأنه حينئذ لو هلك الدابة يلزم التمسك بالاجر والتمسك لا يجتمعان وهذا وجه والله أعلم ، و لمحرره ،

(المادة ٥٥٩)

لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً آخر مماثلة له أو أهون منه في الضرر أيضاً . ولكن لا يصح تحميل شيء أزيد في الضرر . مثلاً من استكرى دابة على أن يحمل خمسة أكيال حنطة كما يصح له أن يحملها من ماله أو مال غيره أي نوع كان خمسة أكيال حنطة كذلك يجوز له أن يحملها خمسة أكيال شعير ولكن لا يجوز تحميل خمسة أكيال حنطة دابة استكرت على أن تحمل خمسة أكيال شعير كما لا يصح أن تحمل مائة أوقية حديد دابة استكرت على أن تحمل مائة أوقية قطن وإن سمي ما يحمل على الدابة نوعاً وقدرأ ككرر لله حل مثله أو ما أخف منه كالشعير والسهم لا ما هو أضر منه وإن سمي قدرأ من القطن فليس له أن يحمل مثل وزنه حديدأ وإن زاد على ماسي فعطبت ضمن قدر الزيادة إن كان يطبق ما حملها والافكل القيمة « ملحق الآخر فيما يجوز من الإجارة وما لا يجوز » « ح . ١ » قوله ضمن قدر الزيادة لأنها عطبت بما هو مآدون فيه وغير مآدون فيه والسبب للقلل فأغرم عليها حتى لو كان المآدون مائة من وزاد عليه عشرين مثلاً يضمن سدس الدابة وأشار بالزيادة إلى أنها من جنس المسمى فلو حمل خمسة أكر غير المسمى وجب جميع القيمة وإلى أنه حمل الزيادة مع المسمى معاقبوا حمل المسمى ثم حمل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جميع القيمة كما في البحر بجمع الأكر

(المادة ٥٦٠)

وضع الحل من الدابة على المكاري
ولو تكارى دابة للحمل عليها صاحب الدابة الحل فانزال الحل من الدابة
يكون على المكاري وإذا دخل الحل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع
يكون ذلك عليه في عرفهم وكذا في خزائن القبتين هـ هـ وفي فصل التوايح
من الباب السابع عشر من كتاب الاجارة .

(المادة ٥٦١)

نفقة للأجور على الآجر مثلاً علف الدابة التي استكرت واستأؤها
على صاحبها ولكن لو أعطى المستأجر علف الدابة بدون إذن صاحبها تبرعاً
ليس له أخذ ثمنه من صاحبها يد

قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا أو منقمة (كذا في المحيط)
وعلف الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر يدير
اذنه فهو متعلق لا يرجع به على المؤجر (كذا في الجوهرة الثيرة) هـ هـ
في الباب السابع عشر من كتاب الاجارة

الفصل الرابع

في اجارة الادى

(المادة ٥٦٢)

تجوز اجارة الادى للخدمة أو لاجراء صنعة بيان مدة أو تعيين
العمل بصورة أخرى كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني
وفي اجارة الدواب لابد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما فسدت
الاجارة ولا بد أيضاً من بيان ما يستأجر له من الحل والركوب وما يحمل عليها
ومن يركبها وفي استئجار رجل للخدمة والثوب قبس والقدر للبلخ لابد من

بيان المدة (هدية في الباب الخامس فيما يجوز له) وأما شرائط صحة الاجارة
فثلاث وهي العاقدین ومنها ان يكون المفقود عليه وهو المتعة معلوماً علماً يتبع
المتاع فان كان مجهولاً جهالة متعته الى المازعة يمنع صحة العقد والا فلا . ومنها
بيان عمل المتعة حتى لو قال آجرتك احدى هاتين الدارين أو احدى هذين
الرجلين أو استأجرت احدى هذين الصائمين لم يصح العقد ومنها بيان المدة في
الدور المنازل والحوانيت وفي استئجار الفلأثر . ولطالبيان ما يستأجر له في اجارة
المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز .
واما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان
المدة أو المكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب ومنها بيان العمل في
استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالإشارة والتعيين أو
بيان الجنس أو النوع والقدر والصفة في توب للتصارة والحياطة وبيان الجنس والقدر
في اجارة الرأى من الحبل والأبل والبقر والتمم وعندها . وأما في بيان حق الاجير
الخامس فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط
بيان المدة في استئجار الطائر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة ومنها ان
يكون مقدرًا للاستيفاء حقيقة أو شرعاً فلا يجوز استئجار الآبق ولا الاستئجار
على الخاص لانه استئجار على متعة غير مقدورة الاستيفاء شرعاً ومنها أن لا يكون
العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الاجير قبل الاجارة لان كان فرضاً أو
واجباً قبلها لم يصح ومنها ان يكون العمل مقصوداً متاداً استيفائها بقصد الاجارة
ولا يجرى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثوب عليها
ومنها ان يكون مقبوض المواتر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا يصح
اجارته . ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة متعة هي من جنس
المفقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة . ومنها خلو الركن عن شرط
لا يقتضيه العقد ولا يلائمه (هدية في الباب الاول من كتاب الاجارة) وشروط
نفس عقد الاجارة وشروط لزومها بين في مثل الباب الثاني في فصله الثالث من غرر

(المادة ٥٦٣)

لو خدم أحد آخر على طلبه من دون مقابلة أجره فله أجر المثل ان كان ممن يخدم بالاجرة والا فلا

ولو استأجر رجلا ليعمل له ولم يذكر الاجر يجب أجر المثل وفي الصغرى قال أبو حنيفة لأجر له وقال محمد ان انتصب لذلك للعمل باجر كما هو المعتبر يجب والا فلا . وقاصد الشهيد الفتوى على قول محمد وخلاصة في الخامس من الاجارة ،

(المادة ٥٦٤)

لو قال أحد لآخر اعمل هذا العمل أكرمك ولم يبين مقدار ما يكرم به فعمل العمل للأمر به استحق أجر المثل

ولو قال رجل لآخر اعمل معي حتى أفعل في حقك كذا فقد اختلف المشايخ قالوا لا يجب أجر المثل وبعضهم قالوا يجب وهو الاشبه (ذخيرة في الفصول السادس)
والفهرين من التكاليف الكفوي على قيد على أندي

(المادة ٥٦٥)

لو استخدمت العملة من دون تسمية أجره فعلى أجرتهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصناف الذين يمانئون هؤلاء على هذا الوجه لما مرقة من قوله ولو استأجر رجلا ليعمل له ولم يذكر الاجر يجب أجر المثل اه في المادة ٥٦٢ (من الخلاصة)

(المادة ٥٦٦)

لو عقدت الاجارة على ان يهبط للاجير شيء من القيمات لاعلى الثمين يلزم اجر المثل مثلاً لو قال أحد لآخر ان خدمتني كذا أياماً أعطيتك بقرتين لا يلزم باعطائه بقرتين ويلزم أجر المثل ولكن يجوز استبدال القر

على أن يعمل لها ألبسة كما جرت العادة وإن لم توصف الالبسة ولم تعرف
يلزم من الدجة الوسطى

يجوز استجار الطئر بأجرة معلومة (كذا في المداية) وما جاز في استجار
الصيد للخدمة جاز استجار الطئر وما بطل هناك بطل هنا إلا أن أبا حيفة رحمه
الله استحسن جواز استجار الطئر بطعامها وكسوتها وإن لم يوصف شيء من
ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز . ولتأقبت شرط في استجارها أجماعا
(كذا في الفتاوى الكبرى) (هندية في الباب الماسر في اجارة الطئر) وإذا فسدت
الاجارة وحمل وأتم العمل كان له أجر المثل (في الاجارة للخدمة من الحثاية)

(المادة ٥٦٧)

العطية التي أعطيت للخدمة من الخاريج لا تنسب من الاجرة

(المادة ٥٦٨)

لو استأجر أستاذ لتعليم علم أو صنعة فان ذكرت مدة انعقدت
الاجارة على المدة حتى ان الأستاذ يستحق الاجرة بكونه حاضرا أو مهيئاً
للتعليم قرأ التلميذ أو لم يقرأ وإن لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى
هذه الصورة ان قرأ التلميذ فالأستاذ يستحق الاجرة والا فلا

وربما استأجر رجلا ليعلم ولده حرفة فيه روايتان فان بين ذلك وقتا معلوما
سنة أو شهرا جازت الاجارة ويستحق المسمى تعلم الولد أو لم يتعلم وإن لم يبين لذلك
وقتا لا تصح الاجارة وله أجر المثل ان تعلم الولد وإن لم يتعلم فلا شيء له
(قاضيخان في الاجارة الفاسدة)

(المادة ٥٦٩)

من أعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعة من دون ان يشترط أحدهما

لآخر أجره فبعد تلم النصي لو طلب أحدهما من الآخر اجرة يعمل
بفر البلدة وعادتها

ولودع ولداً أو غلامه الى استاذ ليعلمه عملاً ولم يشترط الاجر على الاستاذ ولا على
المولى فليعلم العمل اشتقاً فطلب الاستاذ الاجر من المولى وطلب المولى الاجر من
الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف فيان الاجر على من يكون فيحكم بالعرف
قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كان شيخنا شمس الأئمة
الجلواني يقول عرف ديارنا في الاعمال التي فسد التعلم فيها هض ما كان متقوماً حتى
يشتم نحو كل عمل مشدق الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس ذلك
يكون الاجر على المولى والمالم يكن في جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ
(قاضيخان في الاجابة الفاسدة)

(المادة ٥٧٠)

لو استأجر اهل قرية معلماً او اماماً أو مؤذناً أو وفي خدمته يأخذ أجرته
من أهل تلك القرية

لاصح الاجابة لسبب التيس وهو نزوه على الاتاث ولا لاجل المعاصي مثل
التنا والوحد والملاهي ولو اخذ بلا شرط بباح ولا لاجل الطاعات مثل الاذان
والمحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ويقضى اليوم بصحتها لتعلم القرآن والفقه
والامامة والادان وبجبر المستأجر على دفع ما قيل فيجب المسمى بعد وأجر المثل
اذ لم تذكر مدة (شرح الوهبانية من الشريعة) (در المختار في باب الاستئجار)
ومشايخ بلخ جوروا الاستئجار على تعام القرآن اذا ضرب لذلك مدة وأفتوا
بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلاً او عند الاستئجار بدون المدة أفتوا
بوجوب أجر المثل (كذا في المحيط) وقد استحسنوا جبر والد السبي على المبرة
للمرسومة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع
الاجرة ويحبس بها قال وبه عني (هندي في الاستئجار على الطاعات) وفي رد

المختار تفصيل نفيس في هذا المجل خلاسته لا يجوز الاستعجال على الطاعات كاستعجال
القارئ بقرآن القرآن وسدى نوابه الى الميت الا فيها فيه ضرورة كاجرة الامامة
والمأذن وأجرة تعليم القرآن ونحوه (لمحرره)

(السادة ٥٧١)

الاجر الذى استوجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره
مثلاً لو اعطى احد جبة لحياط على ان يخطها بنفسه بكنا دراهم فليس
للحياط ان يخطها بغيره وان خاطها بغيره وثقت فهو ضامن
وان قيد بعمل نفسه بان قال خط يديك فليس له ان يستعمل غيره ولو
غلامه أو أجيده لان عمله هو المقود عليه والا فيضمن « مجمع الأنهر في كتاب الاجارة »

(السادة ٥٧٢)

لو اطلق المقدم حين الاستعجار فللاجير ان يستعمل غيره
وان اطلق المستأجر العمل للصانع ولم يقيد بملء فله ان يستعمل غيره كما اذا
امر ان يحيط هذا الثوب بدرهم فاللزام عليه العمل سواء وقاه بنفسه او باستعانة
غيره كقائمه بقضاء الدين « مجمع الأنهر »

(السادة ٥٧٣)

قول المستأجر للاجير اعمل هذا الثفل اطلاق مثلاً لو قال أحد
للحياط خط هذه الجبة بكنا دراهم من دون قيد بقوله خطها بنفسك
او بالذات وخاطها الحياط بخلفته أو خياط آخر يستحق الاجر المسمى وان
ثقت الجبة بلائد لا يضمن

« وقوله » على ان يعمل اطلاق لا قيد فله ان يستعمل غيره « مجمع الأنهر
في المجل الزبور »

(المادة ٥٧٤)

كل ما كان من توابع العمل ولم يشترط على الاجير يتبر فيه عرف
 البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الحيط على الحياط
 والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل
 ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف « كذا في المحيط »
 وفي لسج الثوب الرقيق يكون على صاحب الثوب « كذا في فتاوى قاضيخان »
 واذا استأجر خياطاً ليخيط ثوباً كان السلك والابرة على الحياط وهذا في صرفهم
 واما في حرق السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريراً فالابريس الذي
 يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب « حنابلة في فصل التوابع من الباب
 السابع عشر من كتاب الاحارة »

(المادة ٥٧٥)

يلزم الحمال ادخال الحمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه في محله
 مثلا ليس على الحمال اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع التخيرة في الابواب
 وادخال الحمل في المنزل يكون على الحمال ولا يكون عليه ان يصمد به على
 السطح أو الفرة الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحلق لا يكون عليه
 الا بالشرط « كذا في فتاوى قاضيخان » (حنابلة في المحل المزور)

(المادة ٥٧٦)

لا يلزم المستأجر اطعام الاجير الا ان يكون عرف البلدة كذلك
 والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك
 العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه الى العرف « كذا في
 المحيط » « حنابلة في فصل وما يتصل بهذا الباب فصل التوابع في الباب السابع
 عشر فيما يجب على المستأجر وفيما لا يجب اه »

(المادة ٥٧٧)

ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك باعه صاحب المال فليس للدلال أخذ الاجرة وان باعه دلال آخر فليس للدلال شيء وتام الاجرة للثاني وفي التوازن رجل قال للدلال بيع شيعة على ان ذلك من اجر كذا فلم يقدر هو على الاتمام فباعها دلال آخر ليس للدلال شيء وبه أخذ الفقيه ابو الليث قال في الخطأ وهو الاستحسان وعليه الفتوى وهذا موافق لقول أبي يوسف فيما ذكر في المبين (خلاصة في القضاة الخامس في الاستصناع والاستتجار وهكذا في الهندية في الساس عشر) وفي التخيبة دعم الى المنادي ثوبا لبيعه فادى فلم يبع فباعه صاحبه بنفسه فلم ينادي أجر مثله قبلأ وفي الاستحسان لا يجب شيء بحكم العرف (من متفرقات بيوع الثأر خاتمة)

(المادة ٥٧٨)

لو أعطى أحد ماله للدلال وقال به بكذا دريهم فان باعه الدلال بازيد من ذلك فالفاضل أيضاً لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة ورجل دفع الى رجل ثوباً وقال به بمشرة فما زاد فعلى يتي وينك قال ابو يوسف ان باعه بمشرة او لم يبعه فلا اجر له وان تب في ذلك وان باعه بأشعة او أكثر او أقل فله اجر عمله ان تب في ذلك لأنه عمل بإجارة فاسد فيستحق الاجر وقال القاضي الامام وهذا أصح وبه يقتضي لان الاجر مقابل بالبيع دون مقدمته اذا كان المتوقع عليه للبيع دون الشيء (خلاصة في المحل المزبور) ولو باعه بأشعة او أكثر فله اجر عمل عمله وعليه الفتوى كذا في النباشية (هندية) في الباب السادس عشر في مسائل الشروع في الاجارة والاستتجار على الطاعات والمخاصة وأفعال المباحة

(المادة ٥٧٩)

لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال اجرة وضبط المبيع أورد بمبيع

لا تسترد اجرة الدلال

ثم في كل موضع يجب اذا اخذ الدلال الاجر ثم ان المشتري يرد المشتري باليب
 بطريق هو فسخ او لا يكون فسخا يسترد من الدلال ما دفع اليه من اجر والمقاعلم
 (خلاصة في المحل المزبور) وفي منفرقات التلبية اخذ الدلال الدلالة ثم
 استحق المبيع ورد باليب قضاء او بغير قضاء لا يسترد منه الدلالة وقال الصدر
 الشهيد وبه اتفق والذي (تأخرات في المنفرقات من البيوع)

(المادة ٥٨٠)

من استأجر حصارين ليحصدوا زرعته الذي في ارضه وبعد حصاؤهم
 مقدارا منه لو تلف الباقي بزول آفة او بقضائه آخر فلهم ان يأخذوا من
 الاجر المسمى مقدار حصاة ما حصده وليس لهم اخذ اجر الباقي
 رجل استأجر داراً وقبضها وانهدم بيت منها رفع عنه من الاجر بحصت
 « تأخرات في فسخ الاجارة وفي اجارات شيخ الاسلام اهتم كلها الصحيح انه
 لا يفسخ ويسقط الاجر فسخ او لا » خلاصة في الاجارة »
 الاجارة تنقض بالاعذار الثلاثة عندنا وذلك على وجوه الى آخره او كان عند
 يئمه من الحرى على موجب العقد شرعاً تنقض الاجارة من غير نقض كالواستأجر
 انساناً لقطع يده عند وقوع الاكلة او قلعت السن عند الوسخ وبرأت الاكلة وزال
 الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الحرى على موجب العقد شرعاً « غاية في
 فصل ما تنقض به الاجارة »

(المادة ٥٨١)

كما ان لفطر فسخ الاجارة لو تمرضت كذلك للمرضع فسخها اذا
 تمرضت او حملت او لم يأخذ الصبي ثديها او استغرض لبنها
 وليس لفطر ولا للمرضع ان يفسخ الاجارة الا بمذر والمذر لاهل الصبي

ان لا يأخذ ابها من نهي المرضة لان الملق لا يحصل متى كان هذا الحلال وكذلك اذا
 حبلك وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين
 جوارها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل
 ظنرا ثم طهر انها كافرة او محنونة او حقاء كان له ان يفسخ الاجارة « كذا
 في الطهيرة » . وللعذر من جاب الطر ان يمرض مرضاً لا يستطيع منه الارضاع
 الا لشفقة تلحقها وكذا اذا حبلك « كذا في الذخيرة » . « هندي » في الباب
 العاشر من كتاب الاجارة »

الباب السابع

في وظيفة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما مد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في تسليم المأجور

(المادة ٥٨٢)

تسليم المأجور هو عبارة عن اجازة الآجر ورخصته للمستأجر بأن

يضع به بلا مانع

وتسليم العقود عليه في الاجارة هو التمكن من الانتفاع وذلك بتسليم المثل
 اليه بحيث لا مانع من الانتفاع فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو
 غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو اقطع عنها الشرب
 أو مرض البعد أو أتى سقطت الاجرة بقدر ذلك (كذا في محيط السرخسي)
 (هندي في الباب الثاني عشر من الاجارة)

(المادة ٥٨٣)

اذا اعتقدت الاجارة الصحيحة على المدة أو المسافة يلزم تسليم المأجور

للمستأجر على ان يبقى في يده متصلاً ومستمراً الى انقضاء المدة او ختام
 للسافة مثلاً لو استأجر احد كروسة لكذا مدة او على ان يذهب الى المحل
 القلافي فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى ان
 يصل ذلك المحل وليس لصاحبها ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره
 اذا وقع العقد أي عقد الاجارة فان كان صحيحاً على مدة أو سافة وحسب تسليم
 ماوقع عليه العقد دائماً مدة الاجارة فان مرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع
 سقط الاجر قدر مدة الشئ وذلك بان ينصب غصب أو يحدث فيه مرض أو
 تترق الارض المستأجرة أو ينقطع عنه الشرب وإن اختلفا بعد انقضاء مدة
 الاجارة في تسليم ما استأجر في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه
 (نأواخانية في الفصل الثاني عشر من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٨٤)

لو أجز احد ملكه وكان فيه ماله لا يلزم الاجرة ما لم يسلمه فارغاً الا
 ان يكون قد باع للمال للمستأجر ايضاً
 ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الأجر أو الارض مزدورة فالصحيح انه يصح
 لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغاً أو بيع ذلك من المستأجر ولو فرغ الدار
 وسلم لزمت الاجارة (حنابلة في الباب الثاني عشر من الاجارة)

{ المادة ٥٨٥ }

لو سلم الأجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها اشياء يسقط من بدل
 الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر غير في باقي الدار وان اخل
 الأجر الدار وسلمها قبل التسخن تلزم الاجارة يعني لا يبقى للمستأجر حق التسخن
 ولو سلم كل الدار الا بيتاً مشغولاً بمتاعه سقط الاجر بحسنه وله الخيار في الباقي

لنترق الشفعة عليه فان فرغ اليث قبل القسح لزمت الاجارة (كذا في التباينة)
(حنابلة في المحل المزبور)

الفصل الثاني

في تصرف الساقدين في المأجور بعد العقد

(المادة ٥٨٦)

المستأجر يحجز للمأجور لا آخر قبل القبض ان كان عقاراً او ان كان متقولاً فلا
ومن استأجر شيئاً فان كان متقولاً فانه لا يجوز له ان يبرأه قبل القبض وان
كان غير متقول فاراد ان يبرأه قبل القبض فمضى أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله يجوز وضد محمد لا يجوز كافي للبيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي
البيع اختلاف (هكذا في شرح الطحاوي) (حنابلة في السابع من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٨٧)

المستأجر يحجز مالم يتفاوت استعماله وانفعاله باختلاف الناس لا آخر
الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به
(كذا في المحيط حنابلة في المحل المزبور)

(المادة ٥٨٨)

ان أجر المستأجر باجارة فاسدة المأجور لا آخر باجارة صحيحة يجوز
والمتأجرة فاسدة ولو أجر من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل
لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع اليه داراً يسكنها ويرمى ولا أجر له
وأجر المستأجر من غيره وانهدم من سكنى الثاني ضمن اتفاقية لانه صار خاصاً
أجابوا عنه بأن العقد في تلك المسئلة اطارة الاجارة لان ذكر المزمة على وجه
المشورة لا يشرط (بزائبة) في مسائل الشروع في الفصل الثاني من كتاب الاجارة (غ)
قبل للمستأجر فاسداً أن لا يؤجره من غيره اجارة صحيحة استدلالاً بما ذكر .
دفع يثا الى رجل يسكنه ويرمى ولا أجر له فأجر هذا من آخر اجارة صحيحة

فخرب من سكنى الثاني ضمن الثاني تقضه ويكون الثاني بمنزلة القاسب ولو كانت
 الاجارة الثانية صحيحة لم تكن بمنزلة القاسب وقيل لا تلك اجارة صحيحة لكن لو
 آجر يستحق الاجر كقاسب وقيل يملكها بعد قبضه كمشتر فاسداً له البيع جائزاً
 وهو الصحيح الا ان للمؤجر الاول تقضى الثانية بخلاف البيع للقاسد اذ الاجارة
 تنسخ بغيره لا للبيع ولا يملكها في مسئلة المزمة اذا المزمة تمت على وجه المشورة
 لاعلى وجه الشرط فكان عارية والمستعير لا يملك الاجارة (في التذنب من القصولين
 اقرؤي في كتاب الاجارة) وفي الاشياء المستأجرة فاسداً لو آجر صحيحاً جاز (رد المحتار)

(المادة ٥٨٩)

لو آجر أحد ماله على مدة معلومة لآخر بأجارة لازمة ثم آجره أيضاً
 تلك المدة تكراراً لغيره لا تنعقد الاجارة الثانية ولا تعتبر
 سئل في من آجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة
 زاعماً ان رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة به فهل ليس
 له ذلك؟ الجواب نعم وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت
 وهو شامل لمال التيم بسمومه (اشياء من الاجارة تقفه العائلي عنه أيضاً)
 (تنقيح الحامدي في كتاب الاجارة) الاجارة عتد لازم لا يفسخ بغير عذر الا
 اذا وقت على استهلاك العين كان الاستكتاب فلصاحب الورق مسخها بلا عذر
 (اشياء في الاجارة)

(المادة ٥٩٠)

لوياع الآجر المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذاً بين البائع
 والمشتري ولم يكن نافذاً في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء مدة
 الاجارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان
 يطلب المشتري تسليم المبيع من البائع قبل انقضاء مدة الاجارة وفسخ

القاضي البيع لعدم امكان تسليمه وان أجاز المستأجر البيع يكون نافذاً في حق كل منهم ولكن لا يؤخذ للأجور من يده ما لم يصل اليه مقدار ما لم يستوفيه من بدل الاجارة التي كان اعطاه نقداً ولو سلم المستأجر للأجور قبل استقائه ذلك سقط حق حبسه

وإذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك فبيع ولا يحتاج الى تجديده وهو الصحيح (هكذا في المحيط) (هندية في الباب التاسع عشر)

وان أجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ما له وان رضى بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع فنسخ الاجارة لا لا نزاع من يده وعن بعض مشايخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو أجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس (هندية في الباب التاسع عشر)

ومن أجز داره ثم باعها قبل اقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري وليس له ان يتنص من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل اقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينها فانه لا يعود جائزاً لمضي المدة (كذا في شرح الطحاوي) هندية آجر داره ثم أراد نقض الاجارة وبيعها لانه لا نفقة له ولا لعياله فذلك كذا في الكبرى وإذا لحق الآجر دين قاض لاوفاء له الا من تمن الدار المستأجرة أو من تمن البعد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة ورضي للآجر ان يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه « وكذا في المحيط » ولو رفع الامر الى القاضي أمر القاضي بالبائع فبالاجارة تنقض في ضمنه ولا يأمر القاضي بقبض الاجارة « مفهوم من الهندية ملخصاً »

الفصل الثالث

في بيان مواد تتعلق برد المأجور واعادته

{ المادة ٥٩١ }

يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة
وفي جامع القصولين أيضاً راجعاً الى اجناس الناطق قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى كل ما ملحه مؤنة كرسى اليد فلي المؤجر رده لاعلى المستأجر وما لا ملحه
كتاب وجابه فلي المستأجر رده ثم رجع لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه
رفع اليد فقط « تنقيح الحامدي في الاجارة »

{ المادة ٥٩٢ }

ليس المستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة
سئل في مستأجر يستأن من المتكلم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بعد مائة
أخرى وهو واضح يده على البستان من غير عقد اجارة ولا أذن من مؤجره
المذكور ويتمتع من مسلم البستان زاعماً ان له فيه قيمة وحرماً في بعضه ويكلف
المؤجر بصراء القيمة بدون وجه شرعي والحال ان ذلك واقع في المدة الحايبة عن
العقد والاذن وقد استوفى متعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بسلام البستان
للمؤجر ويرفع قيمته وعليه أجر المثل في المدة التي استوفى متعتها ولا يجبر المؤجر
على شراء القيمة ؟ « الجواب » نعم أقول أطلق في روم المستأجر أجره المثل عن المدة
الحايبة عن العقد « وفيه تفصيل » فان كان البستان وقفاً أو لغيره أو أعده مالكه
للاستغلال يلزم المستأجر أجره عن المدة المذكورة والا فان قضاة المسالك
بالاجرة ولم يسلم بعد التقاضي واستغله لزمت الاجرة أيضاً والا لا (قال في القدر
المختار) في باب التسخ « وفي الحايبة » استأجر داراً أو حماً أو أرضاً شهراً
فمكن شهرين هل يلزمه آخر الشهر الثاني بعداً للاستغلال أم ؟ والا لا به بنى
قلت فكذا الوقت ومال القيمة وكذا لو قضاة المسالك وطالبه بالاجر فمكن

يلزمه الأجر بسكناء يده • من تنقح الحامدي في الاجارة •

{ المادة ٥٩٣ }

لو انقضت الاجارة وأراد الآجر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه اليه
لمسرقته ومؤيده من تنقح الحامدي في قوله • سئل في بستان اه •

{ المادة ٥٩٤ }

لا يلزم المستأجر رد للأجور وعادته ويلزم الآجر ان يأخذنه عند
انقضاء الاجارة مثلاً لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الذهاب اليها
وتسليمها كذلك لو استؤجرت دابة الى المحل التلاني يلزم صاحبها ان يوجد
هناك ويسلمها وان ما وجد هناك ولا تسلمها وتقت في يد المستأجر بدون
تعديه وتقصيره لا يضمن والوكيل كالاصيل

قال محمد رحمه الله في الاصل وليس على المستأجر رد ما اسأجر على المسالك
وعلى الذي آجر ان قبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية • وتأراخية
في الفصل الثالث •

استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتاً معلوماً ففقد الوقت فليس عليه
تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان قبض من منزل المستأجر حتى لو أسكها
أليماً فلهيكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤجر أو لم يطلب لانه لا يلزمه الرد
الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعدداً في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها
من موضع مسمى في المصر ذاهباً وجائياً فان على المستأجر ان يأتيها ذاك
الموضع فان حالها على منزله فامسكها حتى عطلت ضمن قيمتها لانه تمدى في حلها الى غير
موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع
الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله فقد
انقضت مدة الاجارة فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع

انه ليس عليه ارد وهلكت في الطريق لاضان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر
 وذهب هذا الرجل بالدهاء ليردها على المالك فهلكت في الطريق كان عليه الضمان
 فيصير بالايخراج عن البلدة غاصباً (كذا في المحيط) وهدية في الباب الثالث عشر
 (المادة ٥٩٥)

ان احتاج رد المأجور واعادته الى الحمل والمؤنة فاجرة فقلته على الآجر
 قال محمد رحمه الله في الاصل اذا استأجر الرجل ربحى يطحن عليه شهراً
 باجر مسمى لحمله الى منزله فؤنة الرد على رب الرعي والمصر وغير المصر في
 ذلك سواء في القياس في الاجارة والمارة في الاجارة مؤنة الرد على رب المال
 وفي المارة على المستجير قال مثلاً وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب
 المال في الاجارة والمارة في الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي
 المارة تجب مؤنة الرد على المستجير فاما اذا حصل الاخراج بنير اذن رب المال
 فؤنة الرد على الذي أخرجه مستجيراً كان أو مستأجراً (كذا في المحيط)
 (تأخر خاتمة في الفصل الثالث عشر من كتاب الاجارة) (وهدي في الباب الثالث
 عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك)

الباب الثامن

في بيان الضمانات ويحتوى على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في ضمان التبعة

(المادة ٥٩٦)

لو استعمل أحد ما لا يدون اذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب لا يلزمه
 ادائه منافع ولكن ان كان مال وهب او مال يتيم فلي كل حال يلزم اجر

لثل وإن كان معداً للاستغلال فعلى أن لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان النعمة يعني أجر الثل مثلاً لو سكن أحد في دار آخر مدة بدون عقد ابادة لا تلزمه الاجرة لكن ان كانت تلك الدار وقفاً او مال يقيم فعلى كل حال يبنى ان كان ثم تأويل ملك وعقد او لم يكن يلزم اجر مثل المدة التي سكنها وكذلك ان كانت دار كراه ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم أجر للثل وكذا لو استعمل أحد دابة الكره بدون اذن صاحبها يلزم أجر للثل

منافع النصب لا تضمن الا في ثلث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كيت سكنه أحد الصريكين في الملك اما في الوقف اذا سكنه أحدهما بالثبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمة مع زوجها في داره بلا أجر ليس لها ذلك ولا أجر عليها (كذا في وصايا الثنية) لا تصير الدار معدة للاستغلال بإيجارها بل انما تصير معدة له اذا بناها لذلك أو اشتراها له وياعاد المانع لا تصير معدة في حق المشتري الناصب اذا أجر منافعه مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر أجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الناصب أجر المتسل انما يرد ما قبضه من الهنك بتأويل عقد سكنى (اشباه في النصب)

لم يضمن منافع النصب أي في ظاهر الرواية وبنى ضمان في الوقف ومال اليتيم والمعد للثبة يعني يجب أجر المثل (في الفصل الثالث عشر من القصولين فقه الكفوي) استعمل ثور انسان أو محبته وصاحب الثور مرة يستعمله ومرة يؤجره يجب على المستعمل أجر المثل ان كان أعده للإجارة بأن قال بلسانه أعدته لها (من هامش الثنية في أول الاجارة من يقول بهجة القناوى)

(ح ١٠) سئل شمس الدين محمد الوفاي عن الشريك اذا سكن في الدار المشتركة بينه وبين قيم فهل تلزم له الاجرة عن حصته اجاب لم تعد المسائل في الاجارة اجر للثلث يجب في مواضع منها في غصب المنافع اذا كان المذنب مال يقيم أو وقف أو معد للاستغلال (اشياء في الفن الثالث في اجر المثل ملخصا)

وإذا غصب أرض وقف وزرعها وانتصت الأرض زراعتها ينظر الى نقصاتها والى اجر منها فأجها أكثر يجب على الناصب أحكام الصغار في الاجارة ملخصا ونوائد صاحب المحيط اذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف أو كانت للصغير يجب اجر المثل صيانة للوقف والصغير (عمادية) (نقته الكوفي)

منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كيت سكنه احد الشريكين (اشياء في النصب)

وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معداً للاجارة قية في باب سكنى الوقف (نقته الكوفي)

(المادة ٥٩٧)

لا يلزم ضمان للشفعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان معداً للاستغلال مثلاً لو تصرف مدة أحد الشركاء في المال المشترك بدون اذن شريكه مستقلاً فليس للشريك الآخر أخذ اجرة حصته لانه استعمله على انه ملكه

احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغبية او غيره بدون اذن الآخر فليس له اجر حصه الشريك سواء كانت وفقاً على سكنائها او موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمل كله وان كان معداً للاستغلال (من وقف القبية) وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر انما استعمل بقدر ما استعملته لان الهاية انما تكون بعد الحسومة ولم توجد (قية في باب سكنى الوقف)

(ح ١٠) سكن داراً مشتركة بنية شريك لا يلزم اجر حصته ولو معدة للاستئصال لان الدار المشتركة في حق السكنى ونجاساتها من توابع السكنى تجمل بمالكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكيل اذ لو لم تجمل كذلك يمنع كل واحد منها عن دخول وقعود ووضع امتعة فيطيل منافع ملكهما وهو لم يجزوا ولما كان كذا صار الحاضر ساكناً في ملك نفسه فلا اجر (عالت) في (ذه) بان سكن بتأويل ملك فلا اجر جامع القصولين في ضمان احد الشريكين (اقروى في كتاب الاجارة)

(المادة ٥٩٨)

لا يلزم ضمان للثمن في مال استعمل بتأويل عقد وان كان معداً للاستئصال مثلاً لو باع أحد لآخر حانوتاً ملكه مشتركاً بدون اذن شريكه وتصرف فيه المشتري مدة ثم لم يجز البيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب بأجرة حصته وان كان معداً للاستئصال لان المشتري استعمله بتأويل العقد يعني حيث انه تصرف فيه بقصد البيع لا يلزم ضمان للثمن كذلك لو باع أحد لآخر رضى على انها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري لو ظهر لها مستحق وأخذها من المشتري بعد الالبات والحكم ليس له ان يأخذ أجرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا أيضاً تأويل عقد

سئل قاضخان عن رجل اشترى داراً وسكنها سنة ثم استحقها مستحق هل يجب على الساكن اجر المثل قال لا لانه سكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط قالوا ان في الدار المدة للاستئصال انما يجب اجر المثل على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او

بتأويل ملك كيت او حانوت بين رجلين وسكنه احدهما لايجب الاجر على السكى
وان كان معداً للاستئجار (مجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من الاجارة)
« للمولى الاقربى محمد اقلي »

(المادة ٥٩٩)

لو استخدم أحد صغيراً بدون اذن وليه فأذا بلغ يأخذ أجر مثل خدمته
ولو توفي الصغير فلورثته ان يأخذوا أجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل
عت عجب كب وغيرهم يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعمله اقرباؤه نثير
اذن القاضى وبغير الاجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثل فيها
(قبة في اوائل الاجارة نقله الكفوي في نوع ملك الصغير من كتاب الاجارة)
سئل في يتيم استعمله رجل من اقربائه في اعمال شتى ولا اذن قاض وكان ما يعطيه
من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله ينفق فاحش ثم بلغ رشيداً وطلب من الرجل
تكمة اجرة مثله فهل لذلك الجواب نعم (كما في البزازية في نوع من التفرقات)
وجله (اتى الحير الرملي) (تنقيح الحامدي في الاجارة)

سئل في يتيمين استعملهما قريبهما في اعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة
وكان يعطيهما ويسقيهما ويعطيهما في بعض الاحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلها
ثم بلغا وطلباً منه أجر مثلها فهل ليس لها ذلك حيث كان الحال كما ذكر (الجواب)
نعم (اتى به الحير الرملي) (تنقيح الحامدي في الاجارة) يتيم لهم قد
نحاس استعمله زيد لزمه اجرة (تنقيح الحامدي)

الفصل الثاني

في ضمان المستأجر

(المادة ٦٠٠)

للاجور امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة صحيحاً او لم يكن

(المادة ٦٠١)

لا يلزم الضمان اذا تلف المأجور في يد السّاجر ما لم يكن لتقصيره
او تعديه او مخالفته لأذونيته

لانه أمين فلا يضمن الا بما ضمن به الامين والمودوع وهو التمدي والتقصير
(وعليه قول البزاري في المتفرقات) الا بما هلك بسببه أو تقصيره في حفظه
(للمولى المرحوم شيخ الاسلام اقروى) قتله الكفوي في ضمان السّاجر من
الاجارة ولا يضمن بالهلاك من غير تمد (تنوير الابصار في العارية) كل ما
يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وكل مالا يضمن في الاعارة
لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر (فصول في الثالث والثلاثين مما نقل على
القبضية في ضمان الاجير) ولا ضمان على السّاجر في الداه ان هلكت وهي في يده
على اجارة فاسدة لانه مستعمل للداه بلذن مالكه (حجة في متفرقات الاجارة)
(مما نقل على الهبة في ضمان الاجير)

{ المادة ٦٠٢ }

يلزم الضمان على السّاجر لو تلف المأجور او طرأ على قيمته نقصان
بتعديه مثلاً لو ضرب السّاجر دابة الكراه فمات منه او ساقها بنصف
وشدة هلكت لزمه ضمان قيمتها

سئل في السّاجر اذا ساق الداه سوقاً شديداً غير معتاد وعنف في السير حتى
هلكت بشر اذن صاحبها ولا وجه شرعى فهل يضمن قيمتها الجواب لم قال في الفتاوى
الغاية فلان عنف في السير ضمن اجمالاً (ومثله في التآثر خاتمة والعقوبة)
(وفتاوى مؤيد زاده تنقيح الحامدي في الاجارة)

(المادة ٦٠٣)

حركة السّاجر على خلاف المتاد تمد ويضمن الضرر والحسار

الذي تولد منها مثلاً لو استعمل الابسة التي استكراها على خلاف عادة الناس وبليت يضمن كذلك لو احترقت الدار المأجورة بظهور حريق فيها بسبب إشعال المستأجر النار ازيد من العادة وسائر الناس يضمن ولو استأجر ثوباً ليلبسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار وأول الليل الى وقت النوم وآخره عند القيام لا ينام فيه بالليل وإن فعل وتحرق ضمن وإن سلم حين جاء وقت لبسه بريء عن الضمان (هتدي في الباب العشرين من الاجابة)

سئل في رجل احرق حصاناً أرض مستعارة بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الحنطة واحرقها وكان الرياح وقت الاحراق ذهب بمثل تلك النار الى الحنطة فهل يضمن مثلها لزيد حيث لم تقطع المثل بعددبوت ذلك شرعاً (الجواب) نعم احرق حصاناً أرض مستأجرة أو مستعارة فاحترق شيء من أرض غيره فيضمن ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشرراً (شرح الزور للعلائي) (من شق الاجابة تنقيح الحامدي في الاجابة)

(المادة ٦٠٤)

لو تلف المأجور بتقصير المستأجر في امر المحافظة او طرأ على قيمته نقصان يلزم الضمان مثلاً لو ترك المستأجر دابة الكراه خالية الرأس وضاعت يضمن

وفي فتوى الاصل استأجر حماراً فضل في الطريق فتركه ولم يطلب حتى شاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم ينظر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آسياً من وجوده ولو طلب بالقرب في حوالى المواضع التي ذهب منها فلا ضمان وإن ذهب وهو يراه ولم يمتعه وهو ضامن

يرد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وإن لم يغب عن بصره فلا ضمان عليه (كذا في المحيط) (حسنية في الباب التاسع والعشرين من كتاب الاجارة)

« ح ١٠ » استأجر حماراً لفعل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد التطلب لايضمن كذا راجع ند من طريقه شاة يخاف على الباقي للهلاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ بعد فلا يضمن « ودالمختار »

قوله ان اعلم انه لا يجده الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصدق في دعواه انه لا يجده « ط » قلت وفي النزاية دفع الى المشترك ثوراً فراحى فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا « ودالمختار » قوله بعد التطلب أي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم يمتعه ضمن ويرد به لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المتع وعلى هذا لو جاء به الى الخبز واشتغل بشراء الخبز فضاع لوثاب عن بصره ضمن والا فلا وخلاصة وفي الحامية اذا غيرها عن نظره لا يكون حافظاً لها وان ربطها بشئ « ودالمختار »

(المادة ٦٠٥)

مخالفة المستأجر ما ذونته بالتجاوز الى ما فوق الشروط وتوجب الضمان واما مخالفة المأدول الى ما دون للشروط او مثله لا توجب مثلاً لو حمل للمستأجر خمسين اقة حديد على دابة استكرها لان يحملها خمسين اقة سمن وعطبت يضمن واما لو حملها حولة مساوية للدهن في المضرة او اخف وعطبت لا يضمن

حمل حديداً بدل الحنطة ضمن « تنقيح الحامدي » وان سمي في الحمل نوعاً وقدراً ككر بره أي للمستأجر حمل مثله في الضرر وان تساوى وزناً والاخف

كالمسمم والشعير لا الاضر كالمخ والحديد حتى اذا استأجرها ليحمل عليها قطعاً
سواء فليس له أن يحمل عليها مثل وزنه حداً لانه ربما يكون أضر بالهابة لان
الحديد يجمع في موضع من ظهورها والقطن ينسبط على ظهورها « دور ضرر
في كتاب الاجارة »

« ح ١٠ » مثال التساوي وزناً ككرر برعينه المؤجر للمستأجر حل كل كر بر
آخر « عبد الحليم حاشية دور »

قوله كالمسمم والشعير كلاماً متالان للاخف عبد الحليم قوله لا الآخر ولو
فعل ضمن الهابة ولا أجر عليه « عبد الحليم »

(المادة ٦٠٦)

يبقى للمأجور كالوديعة امانته في يد المستأجر عند انقضاء الاجارة كما
كان وعلى هذا لو استعمل المستأجر المأجور بعد انقضاء مدة الاجارة
وتلف يضمن كذلك لو طلب الأجر ماله عند انقضاء الاجارة من المستأجر
ولم يعطه اياه ثم بعد الامساك تلف يضمن

وان كان استأجرها من موضع مسمى في الممر ذاهباً وجائياً كان على المستأجر
ان يأتي بها ذلك الموضع الذي قبضها فيه لا لان الرد واجب عليه بل لاجل
المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع
فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطيت ضمن قيمتها لانه تمدي في حملها الى غير
موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى
منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت
مدة الاجارة بقيت امانته « كذا في البائع » « حاشية في الباب الثالث عشر
من كتاب الاجارة »

وكذا يضمن لو أمسكها في بيته ولم يعقبها الى ذلك المكان الذي استأجرها
له يضمن والمكث المتأخر عنه وكذا هذا في الاجارة عسادية « تنقيح الحامدي »

ولم يثبت كان رد الدابة المستأجرة على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالإسلاك بلا طلب « هذا خلاصة التحقيق من الحامدي » « لحرره »

الفصل الثالث

في ضمان الاجير

(المادة ٦٠٧)

لوفت المستأجر فيه بتعدي الاجير وتقصيره يضمن

قال في فصول السبادي وفي مختصر القنوري لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ماتلف في عمله معناه اذا لم يكن متدياً بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل الملاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي « منع » وللتعدي هو الذي يفعل بالوديسة ما لا يرضى به المودع غايه اه « من الاقروى تنقح الحامدي في الاجارة »

ولا يضمن الاجير الخاص ماتلف في يده إن يسرق منه أو غاب أو غصب أو يسهل لان العين امانة في يده بالأحقاق فانه لا يتقبل الاعمال الكثيرة من الناس فلا يوجد العجز والتقصير في الحفظ بخلاف الاجير المشترك المأذون كانكسار القديور أو تخرق التوب عند العمل اذا لم يعتمد الفساد لانه يتقبل الاعمال من الخلق ملعماً في الاجر فيعجز عن القيام فيجب عليه الضمان عندما استحسنه لصيانة أموال الناس كما مر « بجمع الانهر »

(المادة ٦٠٨)

تعدي الاجير هو ان يعمل عملاً او يتحرك حركة مخالفة لامر الاجر صراحة كان اودلالة مثلاً بعد قول المستأجر للرأى الذى هو اجير خاص اربع هذه الدواب في المحل القلائى ولا تذهب بهن الى محل آخر فان لم يرعهن الرأى في ذلك المحل وذهب بهن الى محل آخر ورعاهن

يكون متعدياً فإن عطيت الدواب عند رعين هناك يلزم الضمان على
 الرامي كذلك لو أعطى أحد قاشاً الى خياط وقال ان خرج قباء فصله
 وقال الخياط يخرج فصله فإن لم يخرج قباء له ان يضمن الخياط القماش
 «وفي المحيط» وإذا خالف الرامي فرعاه في غير المكان الذي أمره فعطيت
 ضمن ولا أجر له وإن سلمت النعم في القياس أن لا أجر له وفي الاستحسان يجب
 الاجر ولو اختلفا في مكان الرمي فالقول قول رب النعم ويضمن الرامي بالاجماع
 قال للخياط اقطع طولك وعرضه وكذا بقاء ناقصا ان قدر أسبع ونحوه وضو
 وإن كان أكثر ضمنه قال ان كفاي قيصاً فاقطعه بدرهم وخيطه فقطعه ثم قال
 لا يكفيك ضمنه ولو قال ايكفي قيصاً فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك
 لا يضمن (خلاصة) الفتاوى في مسائل الرامي والبقار من الاجارات « ودر
 المختار في القروع في كتاب الاجارة »

استأجر راعياً ولم يبين مكان الرمي فإن كان مشتركاً فرعاه في موضع فهلك
 واحدة منها بفرق أو اقتراض سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترمي
 غنمي في غير هذا الموضع فقال الرامي اشترطت هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع
 واليئة بين الرامي وإن كان أجبر واحداً واختلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وإن
 أقام الرامي اليئة فلا ضمان عليه بالاجماع (كذا في فتاوى التابية) وإذا خالف
 الرامي فرعاه في غير المكان الذي أمره فعطيت فهو ضامن فلا أجر له وإن
 سلمت النعم والقياس ان لا أجر وفي الاستحسان يجب الاجر (كذا في المحيط)
 (هندية في الباب الثامن والعشرين من الاجارة)

رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفاي قيصاً فاقطعه بدرهم وخيطه
 فقطعه ثم قال انه لا يكفيك يضمن الثوب ولو قال انظر ايكفي قيصاً فقال لم
 فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن (قال في المحيط) ولو قال اقطعه
 اذا فلما قطعه اذا هو لا يكفيه لا ذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكي عن التقي أنه

بكر البلى انه قال يضمن ولو قدر طول الثوب وحرصه فجاء ناقصا ان كان قدر
اصبع ونحوها فليس بشئ وان كان أكثر يضمنه (خلاصة الفتاوى في الجفص
الحامس في الخيطة والنساج من الاجارة) (وندية في الباب الرابع والعشرين
في مسائل الضمان بالخلاف)

{ المادة ٦٠٩ }

تخصير الاجير هو عدم اعتائه في محافظة المستأجر فيه بلا عذر مثلا
لو فرط شاة ولم يذهب الراى لتبعضها تكاسلا واهمالا يضمن حيث انه
يكون متقصراً وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال ضياع الشاة
الباقيات عند ذهابه يكون معذورا ولا يلزم الضمان

ولو نبت شاة فخلف ان يضيع الباقي لا يضمن في ترك طاب ما نبت في
الحامس بالاجماع وفي المشترك عند أبي حنيفة لان الامين لا يضمن بترك الحفظ
اذا كان معذر (خلاصة الفتاوى في مسائل البقار والراى من الاجارات)
ولو نبت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو في سعة من ذلك
ولا ضمان عليه فيما نبت بالاجماع ان كان الراى خاصا وعند أبي حنيفة ان كان
أجيراً مشتركاً وان كان ترك حفظ ما نبت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ
ان ترك بغير عذر وعندها يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحترازه ورأت
في بعض النسخ لاضمان عليه فيما نبت اذا لم يجد من يبعثه لردّها أولي خبر صاحبها
بذلك (وندية في الباب الثامن والعشرين من الاجارة)

{ المادة ٦١٠ }

الاجير الخاص امين حتى انه لا يضمن المال الذى تلف في يده بغير
صنعه وكذا لا يضمن المال الذى تلف بعمله بلا تمد أيضاً
واسم أجير الواحد انه أمين في قولهم جميعاً حتى ان ما هلك من عمله لاضمان

عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حيثئذ (هكذا في شرح الطحاوي) (حنيفة في الباب الثامن والعشرين من الاجارة

(المادة ٦١١)

الاجير المشترك يضمن الضرر والخسار الذي تولد عن فعله وصنعه

ان كان بتعمديه وتقصيره أو لم يكن

(ويضمن ما تلف بعمل) اي بعمل الاجير المشترك (كتحريق الثوب من دقه) أي القصار (وورق الخيل) أي اذا لم يكن من مزاحمة الناس كما في الاصلاح فان التلف الحاصل من زلقه حصل من تركه التثبيت في المشي (وانقطاع الجبل الذي يند به المكاري) فان التلف الحاصل به حصل من ترك التوثيق في شد الجبل (وغرق السفينة من مدحا) وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج او ريح لم يضمن (يجمع الأجر في فصل الاجير) اعلم ان الملاك اما فضل الاجير المشترك اولا والاوول اما بالتعدي اولا والثاني اما ان عكن الاحتراز عنه اولا ففي الاول قسمه يضمن أخاذا وفي الثاني لا يضمن أخاذا وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقاً ويضمن عندهما مطلقاً والى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة مطلقاً وقبل ان مصلحاً لا يضمن وان غير مصلح ضمن وان مستوراً فالصالح له والمراد بالاطلاق في الموضوعين المصلح وغيره (رد المحتار على در المختار) (والمتاع في يده) اي في يد الاجير المشترك (امانة لا يضمن ان هلك المتاع من غير فعله عند الامام) وهو قول زفر وحسن بن زياد قراماً سواء هلك بأمر يمكن التحرز عنه كالسرقة والنصب او لا يمكن التحرز عنه كالخريق الغالب والمسدو المكابر لان العين امانة في يده لحصول القبض باده فلا يكون الحفظ مقصوداً بالذات ولذا لا يقابه الاجر لان الاجر في الاجارة بمقابلة العمل أو الوصف بخلاف المودع بأجر لان حفظه مقى حتى يقابه الاجر (وان)

وصلية (شرط القتل) لانه شرط لا يقتضيه المقد (به) أى صدم الضبان (يفتى)
 وفي الجانية واقتوى على قول الامام وفي المتح وقد جعل الفتوى عليه في كثير
 من المعبريات وبه جزم أصحاب الثون وكان هذا المذهب وعندنا وعند مالك
 والثاوى في قول (يضمن ان أمكن التحرز منه) أى من الهلاك كالنصب والسرقة
 بخلاف ما لا يمكن التحرز عنه كالموت حتف افه والحريق التاليف والعدو المكابر
 لكونه سبباً لصيانة أموال الناس وأقرب المتأخرون بالصلاح على نصف القيمة
 لاختلاف الصحابة والأئمة وعلى هذا حكم الولاة والقضاة عملاً بالقولين وفي
 شرح المجمع خلا عن المحيط الخلاف فيها اذا كانت الاجارة صحيحة وإن فاسدة
 لا يضمن اتخافاً ويضمن ما تلف بضمه اتخافاً (يجمع الانهر)

(ح - ١) مسئله لازمة وفي المتح الرأى اذا خلط الغنم بعضها ببعض فإن
 كان يحدد على التميز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انها لقلان
 وإن كان خلطاً لا يمكن التميز يكون ضماناً قيمتها والقول في مقدار القيمة قول
 الرأى وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط فإن دفع غنم رجل الى غير صاحبه فاستهلكها
 المدفوع اليه وأقر الرأى بذلك ضمن الرأى ولا ضمان على المدفوع اليه ولا يقبل
 قول الرأى على المدفوع اليه ان كان أقر وقت الدفع انها للمدفع اليه (يجمع الانهر)
 عن اعضاء ديوان احكام عدلية عن اعضاء شورى دولة مفتش اوقاف همايون

السيد احمد خلوصى	سيف الدين	السيد خليل
ناظر ديوان احكام عدلية	عن اعضاء جمعية ابن عابد بن زاده	
محمد جودت	علاء الدين	
عن اعضاء شورى دولة	عن اعضاء ديوان احكام عدلية	
محمد امين	السيد احمد خلوصى	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهاموني

ليعمل بتوجيه

الكتاب الثالث

في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة

(المادة ٦١٢)

الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطالبة شيء يعني ان يضم أحد ذمته الى

ذمة آخر ويلتزم أيضاً المطالبة التي لزم في حق ذلك

هي لغة الضم مطلقاً (وشرعاً ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس أو للتسليم)

قال في الهداية والكافي وغيرهما هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وقبل في الدين

والاول أصح أقول لا صحة في الثاني أصلاً ليكون الاول أصح لخروج الكفالة

بالفسخ عنه مع أنهم قسموها بعد التبريد الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان

تقسيمهم الكفالة الى قسمين يشتر بإحصاها فيها مع أنهم ذكروا في أثناء المسائل

ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سيأتي (درر خرد)

وهو تسليم الامانات وقال عبد الحلیم الكفالة بتسليم المال يأتي ان يدخل في

الكفالة بالنفس فلا يمد قسماً مستقلاً (حرره)

{ المادة ٦١٣ }

الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص احد

{ المادة ٦١٤ }

الكفالة بالمال هي الكفالة بإداء مال

{ المادة ٦١٥ }

الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال

الكفالة اما بالنفس وان تمددت أي فكفالة بالنفس والنفس أيضاً والاول ان يأخذ منه كفلاً ثم كفلاً والثاني ان يتمد النفوس المكفول بها فانها جائزة كما يجوز بالدينون فكثيرة أو بالمال وما يتعلق به وهو التسليم (در)

{ المادة ٦١٦ }

الكفالة بالدرك هي الكفالة بإداء ثمن المبيع وتسليمه أو بنفس البائع

ان استحق المبيع

وهو ضمان النفس عند استحقاق المبيع أو ضمان المبيع ان لحقه آفة ، مجمع
الاسم في الكفالة .

{ المادة ٦١٧ }

الكفالة المنجزة هي الكفالة التي ليست ملزمة بشرط ولا مضافة

الى ضمان مستقبل

كما اذا قال ضمانت زهداً أو انا كفيل به او هو علي او الي يكون كفالة نفس
كما التي به الجبر الرمي واذا قال ضمانت لك ما عليه من المال او انا كفيل به
المع هو كفالة مال قطعاً ولما اذا لم يعلم المكفول به انه كفالة نفس او مال فلا
يصح الكفالة اصلاً (در المختار في اول الكفالة)

والكفالة المعلقة كقوله ان لم اوف اي آت به غداً فهو ضامن لما عليه من المال فلم يواف به مع قدرته عليه او مات المطلوب ضمن المال (حكنا في تنوير الابصار)

(المادة ٦١٨)

الكفيل هو الذي ضم ذمته الى ذمة الآخر اى الذى تعهد بما تعهد به الآخر ويقال لذلك الآخر الاصيل والكفول عنه

ومن لزمته المطالبة كفيل (تنوير الابصار) والكفيل هو الذي يثبت عليه الدين بالكفالة وفي النبايع الكفيل هو الذي ائتم المطالبة بالنفس أو المال أو بهما والمكفول عنه هو الذي عليه الدين (تاتارخانية) والمدعى عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضاً (در المختار ودرر)

(ح ١٠) قوه والكفيل الح ويسمى ضامناً وضميناً وحاملاً وصيراً وقيل (رد المختار)

قوله والمدعى عليه مكفول عنه هذا في الكفالة بالمال دون كفالة للنفس ففي البحر عن التاتارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه (رد المختار)

(المادة ٦١٩)

المكفول له هو الطالب والبائن في خصوص الكفالة والمدعى وهو الدائن المكفول له أي من يكون له حق الدعوى على غيره اذ لا يلزم في اعطاء الكفيل الدعوى بالفعل (رد المختار على در المختار) والمكفول له والذي له الدين (تاتارخانية)

(المادة ٦٢٠)

المكفول به هو الشيء الذى تعهد الكفيل بادلته وتسليمه وفي الكفالة

بالتس المكفول عنه والمكفول به سواء
 أو النفس أو المال مكفول به (تنوير الابصار) والمكفول به وهو الدين
 ولو كانت الكفالة بالنفس فكذلك إلا أنه يقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا
 يقال مكفول عنه (تآثر حاشية) والنفس في الكفالة بالنفس أو المال في
 الكفالة بالمال مكفول به فالمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد
 (يوركنها في مجمع الأنهر)

الباب الأول

في عقد الكفالة ويحتوي على فصلين

الفصل الأول

في دك الكفالة

(المادة ٦٢١)

تتمد الكفالة وتنفذ بإيجاب الكفيل وحده ولكن إن شاء المكفول
 له ردها له ذلك وتبقى الكفالة مالم يردّها المكفول له وعلى هذا لو
 كفّل احد في غياب المكفول له بدين له على احد ومات المكفول له
 قبل ان يصل اليه خبر الكفالة يطالب الكفيل بكفالاته هذه ويؤخذ بها
 وركنها بإيجاب وقبول فلا تم بالكفيل وحده مالم يقبل المكفول له أو أجنبي
 عنه في المجلس (رد المختار) بالاماط الاتية ولم يجعل الثاني الثاني دكنا (رد
 المختار في الكفالة)

قوله ولم يجعل الثاني أي أبو يوسف وقوله الثاني أي التسول وهو العصب على
 أنه مفعول بجعل وقوله ركننا مفعوله الآخر أي لجعلها يتم بالإيجاب وحده في
 المال والنفس واختلف على قوله قبل تنوقف على إحاظة المطالب فلو مات قبلها

لا يؤاخذ الكفيل وقيل نفذ وللمطالب الرد كما في البحر وهو الاصح كما في المحيط
أي الاصح من قوليه نهر وفي الدرر والبزاية ويقول الثاني يفتى وفي أنفع
الوسائل وغيره الفتوى على قولها « رد المختار على در المختار »
ولا تصح الكفالة بنوعها بلا قبول الطالب أو نائبه ولو فضولاً في مجلس العقد
وجوزها الثاني بلا قبول « وبه يفتى درر وبزاية » وأقره في البحر وبه قالت
الأئمة الثلاثة . لكن نقل المصنف عن الطرسوسي أن الفتوى على قولها
واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء ولو أخير عنها بأن قال أنا كفيل بمال
فلان على فلان حال غيبة الطالب أو كفيل وارث المريض المني عنه بأمره أن
يقول المريض لوارثه تكفل عني بما علي من الدين فكذلك مع غيبة الترماء
صح في صورتين ملا قبول استحساناً لأنها وصية فلو قالوا لا يجزي لم يصح وقيل
يصح « شرح مجمع » وفي الفتح الصحة أوجه وحقق أنها كفالة لكن يرد
عليها توقفها على المال ولو له مال فأنجب هل يؤمر الترمم بإعطائه أو يطالب
الكفيل لم أره وينبغي على أنه وصية أن يتطرق لا على أنها كفالة وقيدنا بأمره
لان نبرع الوارث بضمانه في غيبتهم لا تصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد
موته صح « سراج » ولمسه قول الثاني لما مر وفي البزاية اختلاف في الاخبار
والانشاء فالقول للمخبر « رد المختار في الكفالة »

وتجوز الكفالة بحضرة الطالب وإن كان المطلوب غائباً وكذلك يجوز الإقرار
بالكفالة بنهر حضرة الطالب « مجمع الفتاوى في الكفالة » ولو كان المكفول عنه
نائباً فكفل عنه رجل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز بالاتفاق من الحائبة في
فصل الكفالة بالمال من كتاب الكفالة وكذا في كفالة البزاية في الأول
« وكذا قاضيهان في فصل الكفالة بالمال » « فقه الكفوي فيما يصح من
الكفالة وما لا يصح »

(ح ١٠) وفي الاستحسان تصح حتى إذا مات اخذت الورثة بحكم الكفالة
وإن كان المكفول له غائباً هكذا في المحيط (حنابلة في أول الكفالة) وقال أبو

يوسف بالكفيل وحده وجد القبول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد
(كذا في المحيط) واختلفوا على قول أبي يوسف قتيل عنده تجوز يوصف
الثقف حتى لو رضى بها الطالب نفذ ولا تبطل وقيل هي جائزة عنده يوصف
التفادى ورضى الطالب ليس شرط عنده وهو الأصح كذا في الكافي (حندية
في الباب الأول في الكفالة)

وصحت الكفالة بلا قبول الطالب عند أبي يوسف مع غيبة الطالب إذا بلغه فأجاز
(يجمع الأنهر) قوله فأجاز أي مطلقاً في رواية وفي أخرى إذا بلغه الخبر
وأجازوا به بنى كذا في تلخيص الجامع الكبير وفي القنواي البرازي واجمعوا أن
الكفيل إذا قال بطريق الأخبار بأن يقول أنا كفيل بمال فلان على فلان سباز
(كذا في الخلاصة) (درر غرر)

قوله لاها وصية لمبل ثمانية وترك لمبل الأول لمهوره فان الأخبار عن
العقد الأخير عن ركية الإيجاب والقبول اه فليست في حقيقة كفالة بلا قبول (رد المحتار)

المادة ٦٢٢

إيجاب الكفيل أي ألقاظ الكفالة هي الكلمات التي تدل على التمسك
والالتزام في العرف والمادة مثلاً لو قال كفلت أو أنا كفيل أو ضامن
تتعد الكفالة

وفي التفريد ألقاظ الكفالة كل ما ينشئ على العهدة في العرف والمادة . وفي الثاني
من كفالة التارخائية . وكفالة ألقاظ ضمان وكفالة وحالة وزعامة وضمانة
أو يقول علي أو الي . كذا في شرح الطحاوي . ألقاظ الكفالة كل ما ينشئ عن
العهدة في العرف والمادة . كذا في التارخائية ناقلاً عن الفريد . وتصح
بكفالتة وما عبر عن البدن حقيقة كنفه وجده أو مرفاً كروحه ورأسه
ووجهه وبجزءه . شائع كنفه وثله وجزءه . كذا في الكافي . ولو قال كفلت
بيده أو برجله ونحوه مما لا يصح إضافة الإطلاق إليه لا تصح به . كذا في

قاضيخان ، ولو كفّل بيمينه لا تصح ولو كفّل بفرجه تصح « هندية ملخصا
في الباب الثاني من كتاب الكفالة »

(المادة ٦٢٣)

تكون الكفالة بالوعد المعلق ايضاً انظر الى مادة ٨٤ مثلاً لو قال
ان لم يملك فلان مطلقاً فانا اعطيكه تكون كفالة فلو طالب الدائن
المدين بيمينه ولم يعطه يطالب الكفيل

ولو قال ان لم يؤده فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان
المواعيد باكتساب صور التعليق تكون لازمة « براتية في الكفالة » وعن محمد
اذا قال ان لم يدفع مديونك ماليك أو لم يقبض فهو عليّ ثم ان الطالب قاضي
المطلوب فقال المدين لا ادفعه أو لا أقبضه وجب على الكفيل الساعة وعنه ايضاً
ان لم يملك المدين فانا ضامن انما ينحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه وكذلك
اذا مات بلا ادائه (نقله الكفوي على قيد على أفندي في كتاب الكفالة)

(المادة ٦٢٤)

لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الصلاني تنقذ منجزاً
حال كونها كفالة موقّعة

ولو قال كفلت بنفس فلان أو مال فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي
الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف من الصادرة في السادس والعشرين « وكذا في
الحائية » ولو قال انا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير
كفيلاً في الحال واداء مضت العشرة لا يبقى كفيلاً في قولهم لأنه وقت الكفالة
بعشرة أيام وللكفالة بما قبل التوقيت (قاضيخان في الكفالة)

واذا كفّل الى ثلاثة أيام مثلاً كان كفيلاً بعد الثلاثة ايضاً أبداً حتى يسلمه
لما في المتنقذ وشرح المجمع لو سلمه فحال برئ وانما المدة تأخير المطالبة

ولو زاد وأنا بريء بعد ذلك لم يسر كفيلاً أصلاً في نظام الرواية. وهي الحيلة في الكفالة لا تلزم (دور وإشياء) وقته في لسان الحكماء عن أبي الليث وإن عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات أن الفتوى أنه سير كفيلاً له لكن فتوى الأول بأنه نظام المذهب (قبة) ولا يطالب بالمكفول به في الحال في نظام الرواية وبه يفتى وصححه في السراجية (وفي الزاوية) كفل على أنه متى أوكلا طلباً فله أجل شهر صحت وله أجل شهر مذ طله فإذا تم الشهر فطالبه لزم التسليم ولا أجل له فانياً ثم قال كفل على أنه بالحيار عشرة أيام أو أكثر صح بحال البيع لأن منها على التوسع (دراختار) قوله وإذا كفل إلى ثلاثة أيام إله حاصه أنه إذا قال كفلت لك زيدا وما على زيد من الدين إلى شهر مثلاً صادر كفيلاً في الحال أبداً أي في الشهر وبسعه ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة إلى شهر لا لتأخير الكفالة (كما لو باع) بألف إلى ثلاثة أيام يصير مطالباً بالفن بعد الثلاثة وقيل لا يصير كفيلاً في الحال بل بعد المدة وهو نظام عبارة الأصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو نظام الرواية (كما في التارخانية) وفي السراجية وهو الأصح وفي الصغرى وبه غنى كما في البحر قلت ومقابله ما قاله أبو يوسف والحسن أنه يطالب به في المدة ويسددها يبرأ الكفيل كما لو نظام أو إلى من أسرته مدة فأهمل ضمان فيها وبطلان بعضها كما في الطهريّة وغيرها وفيها أيضاً ولو قال كفلته فلاناً من هذه الساعة إلى شهر تنهى الكفالة بمعنى الشهر بلا خلاف ولو قال شهراً لم يذكره محمد واختلف فيه فليل هو كفيل أبداً كما لو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كما لو قال من هذه الساعة إلى شهر والحاصل أنه إما أن يذكر إلى بدون من فيقول كفلته إلى شهر وهي مسئلة الملق فيكون كفيلاً ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وإما أن يذكر من وإلى فيقول كفلته من اليوم إلى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف وإما أن لا يذكر من ولا إلى فيقول كفلته شهراً أو ثلاثة أيام قيسل كالاول وقيل كثنائي وفي التارخانية عن جمع الثفاريق قال واعتاد أهل زماننا على أنه

كأني قلت وبني عدم الفرق بين الصور الثلاثة في زمانها كما هو قول أبي يوسف والحسن بين الناس اليوم لا يصدقون بذلك إلا توقيت الكفالة بالمدة وأنه لا كفالة بعدها وقد تقدم لمعنى ألفاظ الكفالة على العرف ودخولها على در المختار ثم رأيت في الأخيرة قال كان القاضي الإمام أبو علي النسفي يقول قول أبي يوسف أشبه برف الناس إذا كفلوا إلى مدة فهمون بشرب المدة المذكورة أنهم يطالبون في المدة لا بعدها إلا أن المقتضى يجب أن يكتب في الفتوى أنه إذا مضت المدة من الكفالة المذكورة فالتقاضي يخرج من الكفالة أحسن وأزاه عن خلاف جواب الكتاب وإن وجد هناك قرينة تدل على إرادته جواب الكتاب فهو عليه إله (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٦٢٥ }

كما تستمد الكفالة مطلقاً كذلك تستمد بقيد التمجيل والتأجيل بان يقول أنا كفيل على أن تكون الإيفاء في الحال أو في الوقت الثاني ولو كان له دين مؤجل على آخر فآخذ منه كفيلاً ثبت على الكفيل مؤجلاً ولو كان الدين عليه حاضراً وكفل به رجل مؤجلاً صحت الكفالة وتأخر عنها جميعاً إلا أن يشترط الطلب وقت الكفالة الأجل لأجل الكفيل خاصة فلا يتأخر الدين جئت عن الأصل وكذا في خزانة المفتين ، وهدية في الفصل الخامس من الباب الثاني

{ المادة ٦٢٦ }

صح الكفالة عن الكفيل
والكفالة من الكفيل صحيحة كما صح من الأصل (شرح المجمع في الكفالة
قوله الكذوي في كفالة الرجلين)

{ المادة ٦٢٧ }

يجوز تعدد الكفلاء

وصح أخذ كفيين أو أكثر لأن حكم الكفالة استحقاق المطالبة وهو يحتل
التصديق فالزام الاول لا يجمع الثاني على ان المقصود منها التوثيق وأخذ كفيل
آخر وآخر زياده في التوثيق فصحت الثانية مع بقاء الاول وكذا الثالث فافوقها
« بجمع الاخير في كتاب الكفالة »

الفصل الثاني

في بيان شرائط الكفالة

(المادة ٦٢٨)

يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلاً وبالغاً فلا تصح كفالة
المجنون والمعتوه والصبي ولو كفّل حال صباه لا يؤخذ وإن أقر بمدايلوع
هذه الكفالة

« وأما شرائطها » فاقسام أربعة القسم الاول ما يرجع الى الكفيل فانه للشغل
والبالوغ وأنها من شرائط الانسداد فلا تنعقد كفالة الصبي والمجنون الا اذا
استدان لولي ديناً في نفقة البيت وأمره بان يضمن المال عنه فانه صحيح ولو
أمره بكفالة نفسه لم يجز كذا في البحر الرائق وإذا كفّل الصبي بنفسه أو
مال ثم بلغ واقراً بالكفالة لا يؤخذ بها لانه أقر بكفالة باطلة فان وقع الاختلاف
بين الصبي بمد البالوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي
كفّلت وأنا صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفّلت وأنا مجنون أو مقضى عليه
أو موسم وانكر الطالب ذلك وقال كفّلت وأنت صحيح وإن كان ذلك ممهوداً من
المقر فالقول قول المقر وإن لم يكن ذلك ممهوداً فالقول قول الطالب « كذا في
الحيط » « حنديه في الباب الاول من الكفالة »

(المادة ٦٢٩)

لا يشترط كون المكفول عنه عاقلاً وبالغاً تصح الكفالة بدين المجنون والصبي

« ولا يشترط » ان يكون حراً حائلاً بالناء كذا في البحر الرائق فاذا ادعى رجل على صبي او مجنون شيئاً وكفل رجل بنفسه او بما عليه بغير اذن وله فانه تصح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً له في التجارة او غير مأذون وسواء كان حائلاً او غير حائِل فان اخذ الكفيل باحضاره فلراد الكفيل ان يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من على عليه بغيره وان حصلت من غير اذن من على عليه ومن غير اذن الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور ؟ فان كان مأذوناً في التجارة يؤمر وانما كفل عنه بماله وادى في هذه الصورة كان له ان يرجع على الصبي وان كان مجبوراً لا يجبر الصبي على الحضور وانما ادعى الكفيل ما كفل به لا يرجع على الصبي « كذا في المحيط » « حن في المحل المزبور »

(المادة ٦٣٠)

ان كان الكفول به نفساً يشترط ان يكون معلوماً وان كان مالا لا يشترط ان يكون معلوماً فلو قال اما كفيل بدين فلان على فلان تصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوماً

ولا بجهالة المكفول له وبه مطلقاً « در المختار » قوله وبه أي ولا تصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من ان جهالة المال غير مائة من صحة الكفالة والتبرئة على ذلك الاستدراك « ح قلت والظاهر ان المالك هنا جهالة متعاضدة لما علمت آخراً قول الكافي لو قال اما كفيل بفلان او فلان جاز تأمل « رد المختار على در المختار » اما كفاله تصح به ولو المال مجبوراً اذا كان للمال ديناً صحيحاً ولا يشترط ان يكون معلوماً (البحر الرائق) « در المختار وحديث في اول الكفالة »

« ح ١٠ » ولا تصح ايضاً بجهالة المكفول عنه في تعليق وإضافة لا تخير ككفالت بمالك على فلان او فلان تصح والتبيين فيمكن ان يكون له ولا بجهالة

المكحول له وبه مطلقاً ثم لو قال كفلت رجلاً أصره بوجهه لا يأسه جاز وای
رجل أتى به وحلف أنه هو براء « زازية » وفي السراجية قال لضيفه وهو
يخاف على دابته من الذئب أن أكل الذئب حمارك فأتا ضامن فأكله الذئب لم يضمن
« ونحو ماذاب » أي ما ثبت « لك على ثاس أو على واحد منهم فلي » مثال
للاول ونحوه ما ثبت « أحداً من ثاس معين المقتى أو ما ذاب عليك لثاس
أو لأحد منهم عليك فلي مثال لثاني « در المختار »

(المادة ٦٣١)

يشترط في الكفالة بالمال أن يكون المكفول به مضموناً على الاصيل
بني أن إقامه يلزم الاصيل فتصح الكفالة بشئ للميع وبدل الاجارة
وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال للمعصوب وعند
المطالبة يكون الكفيل مجبوراً على اقامه عيناً أو بدلاً وكذلك تصح
الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء أن كان قد سعى ثمنه وإما الكفالة
بين الميع قبل القبض فلا تصح لأن البيع لما كان ينسخ بثلث الميع
في يد البائع لا يكون عين الميع مضموناً عليه بل إنما يلزم عليه رد ثمنه
أن كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بين المال المرهون والمستمار
وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل لكن لو قال أنا كفيل
أن أهنأ المكفول عنه هذه الاشياء واستهلكها تصح الكفالة وأيضاً
تصح الكفالة بتسليم الميع وتسليم هؤلاء وعند المطالبة لو لم يكن
للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها إلا أنه كما أن في
الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوقاة المكفول به كذلك لو ثبتت هذه

المذكورات لا يلزم الكفيل شيء

القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به فانه ان يكون مضموناً على الاصل بحيث يجبر الاصل على تسليمه كذا في الذخيرة ، فتجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالدين والاعيان المضمونة كالنصوب والمهور في يد الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح عن دم الصمد والمبيع بيمناً فاسداً « هكذا في التبيين » ويجوز المقبوض على سوم الثراء ان كان مسمى والا فهو امانة هكذا في فهر التائق (حنابلة في المحل للزبور)

« وأما الثانية أي الكفالة بالمال (تصح ولو جهل المكفول به اذا صح ديناً) الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء او الاراء احترزه عن بدل الكتابة (بكفالت عنه بالغ او عاكك عليه أو بما يدرك في هذا البيع) وهذا مسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق أي يضمن المشتري اذا استحق المبيع (وبما يثبت فلائاً) أي ما يثبت منه فاني ضامن لثمنه لاما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتي » درر خرد »

وتصح أي الكفالة بالغن « لانه دين صحيح مضمون على المشتري والنصوب والمقبوض على سوم الثراء والمبيع بيمناً فاسداً فانها مضمونة حتى اذا هلك عنه يجب الضمان عليه فامكن إيجابه على الكفيل » درر خرد »

« ولا تصح الكفالة بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضموناً على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او بدفع بدل لا يتحقق « مسمى القرض فيجب على الكفيل . والامانات ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالغن كما مر » وكذا الرهن ، ليس بمضمون بنفسه بل يسقط الدين اذا هلك فلا يمكن إيجاب الضمان على الكفيل في هذه الصورة لعدم وجوبه عليه » درر خرد » وتجوز الكفالة بتسليمها ، أي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت

قائمة يجب تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس ودرر غرد
(١٠ - ا) وصح أيضا لو المكفول به تمناً لكونه دنأ صحيحاً على المشتري الا
ان يكون شيئاً محجوراً عليه فلا يلزم الكفيل تبعاً للأصل ثانية (در المختار)
وكذا لو مقصوداً أو مقبوضاً على سوم الشراء ان سعى الفتن والا فهو أمانة
كما مر او ميسراً فاسداً بذلك صلح عن دم عمد وخلع ومهر خاتية والاصل انها
تصح بالإيعان للمضمونه بنفسها لا بغيرها ولا بالإمانات (در المختار في الكفالة)
قوله والمنصوب فيلزم على الكفيل احضاره وتسلية لوقائمه وقيت ان هلك
كما في البحر (عبد الحلیم حاشية للدرر)

قوله ولا يجوز الكفالة بالإمانات كالودائع وأموال المضاربة والتكرات لان
هذه الاشياء غير مضمونه لا عنها ولا تسليمها كذا في الذخيرة وكذا بين المرهون
المستأجر والمستأجر هكذا في الكافي واما الكفالة بتكفين المودع من الاخذ
فصحيحة وكذا بتسليم الرهن بعد القرض وتسليم المستأجر الى المستأجر وكذا
بتسليم العارية كذا في الذخيرة (هندية في الباب الاول من الكفالة)

{ المادة ٦٣٣ }

لا تجرى النيابة في العقوبات فلا تصح الكفالة بالتقصص وسائر
العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالارش والدية اللذين
يلزمان الجارح والمتقاتل

ولا تجوز الكفالة بما تمرد استيفاءه (أي لا يمكن استيفاءه شرعاً من الكفيل
كالجود والتقصص مطلقاً بالأجاء لعدم امكان إجبارها على من تكفل لعدم
جريان النيابة في العقوبة بخلاف الكفالة بنفس من عليه الحد والتقصص كما مر
(جميع الانهر في الكفالة)

لا يجبر المدعي عليه (على اعطاء الكفيل بالنفس في دعوى حد وقود مطلقاً)
وقالا يجبر في قود وحد قذف وسرقة كتزوير لانه حق آدمي والمراد بالجسر

اللازمة لا الحسب (ولو أعطى) برضاء كفيلاً في قود وقذف وسرقة جاز اتفاقاً (ابن كمال) ونظام كلامهم أنها في حقوقه تعالى لا تجوز نهر (قلت وسيجيء) أنها لا تصح بنفس حد وقود فليكن التوفيق (رد المختار)

(ح ١٠) قوله في دعوى حد وقود قيد بالدعوى لأن الكفالة بنفس الحد والقود لا تجوز إجماعاً كما يأتي إذا لا يمكن استيفاءها من الكفيل وقيد بالنقصان لأنه في القتل والجراحة خطأ يجبر على الكفيل إجماعاً لأن الموجب هو المال نهر (رد المختار)

(المادة ٦٣٣)

لا يشترط يسار المكفول عنه وتصح الكفالة عن النفس أيضاً

(ولا تصح الكفالة بدين) ساقط ولو من وارث (عن ميت مفلس) إلا إذا كان به كفيل أو رهن معراج يعني أن الدين يسقط عن الميت المفلس إلا إذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لأنه لو كفّل في حياته ثم مات مفلساً لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلساً لا يبطل الرهن لأن سقوط الدين في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فيقتدر بقدرها فأبقيناه في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة (كذا في المعراج) (رد المختار على رد المختار)

(ح ١٠) قوله بدين ساقط أي بسبب موته مفلساً (رد المختار) قوله عن ميت مفلس هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه محر (رد المختار) وهذا أي عدم صحة الكفالة عن النفس عند الإمام وصحبا مطلقاً أي ظهر له مال أولاً به قالت الشافعية ولو تبرع به أي بالدين أي بإخاؤه أحد صح إجماعاً (رد المختار مع رد المختار)

وبطلت الكفالة أيضاً عن ميت مفلس بأن يترك مالا وعليه ديون وقال تجوز (شرح الكنز)

الباب الثاني

في بيان أحكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الأول

في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلمة والمضافة

(المادة ٦٣٤)

حكم الكفالة المطالبة ببنى المكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل
وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل مالا أو نفساً (دراختار
في الكفالة) أي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تمسك عليه مطالبة
الاصيل أولا (فتح) وذكر في الكفالة ان اختار الطالب تضمين أحدهما
لا يوجب رامة الآخر ما لم توجد حقيقة الاستيفاء فلذا عليك مطالبة كل منها
بجملان التامسب وعاصب التامسب (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٦٣٥ }

يطالب الكفيل في الكفالة المنجزة حالاً ان كان الدين معجلاً في
حق الاصيل وعند ختام المدة المعينة ان كان مؤجلاً مثلاً لو قال أحد انا
كفيل عن دين فلان فلهذا ان يطالب الكفيل في الحال ان كان معجلاً
وعند ختام مدته ان كان مؤجلاً
فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا
أو مؤجلاً (منية القنى في أوائل كتاب الكفالة والحواة)

(المادة ٦٣٦)

اما في الكفالة التي اتعدت معلقة بشرط او مضافة الى زمان مستقبل
فلا يطالب الكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلاً لو قال ان لم

يطلبك فلان مطلوبك فانا كميل بادائه تمنع الكفالة مشروطة ويكون
الكفيل مطالباً ان لم يسطه فلان للذكور ولا يطالب الكفيل قبل
المطالبة من الاصيل كذا لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن تصح
الكفالة فاذا ثبت سرقه ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفّل على
انه متى طالبه المكفول له فله مهلة كذا يوماً فمن وقت مطالبة المكفول
له متى مهلة للكفيل الى مضي تلك الايام وعد مضيا يطالب المكفول
له الكفيل في اى وقت شاء وليس للكفيل ان يطلب ثانياً مهلة
كذا يوماً وكذا لو قال انا كفيل بما يثبت لك على فلان من الدين أو
بالمبلغ الذى تقرضه فلاناً أو بما يصبه منك فلان أو بمن مائمه فلان
فلا يطالب الكفيل الا عند تحقق هذه الاحوال اى عند ثبوت الدين
والاقراض وتحقيق النصب وبيع المال وتسليمه وكذا لو قال انا كفيل
بغس فلان على ان احضره في اليوم التالى لا يطالب الكفيل باحضار
المكفول به قبل ذلك اليوم

وفي المتن رجل قال لآخر ان لم يسطك فلان مالك عليه فانا لك ضامن
بذلك لا سبل عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصيل فان تقاضاه قل لا أعطيك
لرم الكفيل (خلاصة في الفصل الثاني في الكفالة المعلقة من كتاب الكفالة)
وفي البرازية كفّل على امة متى وكلما طلب فله أجل شهر صحت وله أجل شهر
مذ طله فاذا تم الشهر فضاله لم التسليم ولا أجل له ثانياً (در المختار) يصح
تطبيق الكفالة بالشرط كالمطلوب قال ما يثبت فلاناً فعلي أو ما داب لك عليه فعلي أو
ما غصبك فلان فعلي ثم ان كان الشرط ملائماً بان كان شرطاً لوجوب الحق

كقوله إذا استحق المبيع أو لا مكان الاستيفاء كقوله إذا قدم زيد وهو مكفول عنه أو لمجدد الاستيفاء كقوله إذا غاب عن الديصيص وإن لم يكن ملائماً كقوله إن هبت الرياح أو إن جاء المطر أو إن دخل زيد الدار لا يصح (هندية في الباب الخامس) ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيا إياه من نعم هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان كذا في القنيرة (هندية في الباب الخامس) ولو عقلت بشرط صريح ملائم أي موافق للكفالة بأحد أمور ثلاثة يكون شرطاً فلزوم الحق نحو قوله إن استحق المبيع أو جددك المودع أو غصبك كذا أو قتلك أو قتل ابنك أو هديقتك فعليّ الدية ورضى به المكفول له جاز بخلاف أن أكلت سبع أو شرط لا مكان الاستيفاء نحو أن قدم زيد فعليّ ما عليه من الدين وهو معنى قوله وهو أي والحال أن زيدا مكفول عنه أو مضارب أو مودعه أو غاصبه جازت الكفالة المتعاقبة بقدومه وتوسله للإداء أو شرطاً لتسديده أي الاستيفاء نحو أن غاب زيد عن المصرف فعليّ. وأمثله كثيرة فهذه جملة الشرط التي تجوز للكفالة بها (در المختار) بخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو بايستك أو قتلك أو من غصبته أو قتله فإنا كفيله فإنه باطل كقوله ما غصبك أهل هذه الدار فإنا ضامن منه فإنه باطل حتى يسمى انساناً بينه (در المختار) قال في التتبع قيد شوله فلان ليصير المكفول عنه معلوماً فإن جهالة تمنع صحة الكفالة وقد ذكر الشارح ست مسائل في الأولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا داخل تحت قوله الآتي ولا تصح وبجهالة المكفول عنه (رد المختار عن در المختار) ح ١٠٠ قوله لا سيل عليه اه قال لا آخر أن لم يملك فلان مالك فهو فعليّ فتقاضاه الطالب فلم يدمه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم الكفيل استحساناً كذا في قاضيه خان « هندية في الباب الخامس من الكفالة »

روى عن محمد بن عليّ قال لثيرة كفلت لك بمالك على فلان عليّ إنك متى طلبته في أجل شهر فهو جائز متى طلب فلاذا مضى منه فله أجل شهر كان له أن

يأخذ متى شاء بالطلب الاول ولو شرط هذا الشرط بسد الكفالة فهو باطل
فلا يطالبه متى شاء بالطلب الاول كذا في المحيط للرخسى « حنيفة »

(المادة ٦٣٧)

يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والقيود أيضاً مثلاً لو قال انا
كفيل باداء اى شئ يحكم به على فلان وأقر فلان المذكور بكذا دراهم
لا يلزم على الكفيل اداؤه ما لم يلحقه حكم الحاكم

قال محمد في الاصل اذا قال الرجل لغيره اذاب لك على فلان فهو عليّ ومعناه
ما يذوب لك على فلان ورضى به الطالب ثم ان المطلوب أقر لوجوب شئ معين
على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل ذلك لزم الكفيل ما أقر به وهذا بخلاف
ما لو قال ما قضى به لك عليه فهو عليّ حيث يلزمه ما قضى به على المطلوب بعد
الكفالة ولا يلزمه ما يقر به المطلوب . وفي الدخيرة واعلم ان التوب والقرور
في عرف أهل الكوفة يراد بهما الوجوب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لك على
فلان وما لزم فلاناً لك لا يلزم الكفيل ما أقر به المطلوب للطالب ولم يقض به
للتطالب وما قضى به للطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان يحكم
عرفهم بتزلة قوله ما قضى لك على فلان واما في عرفنا التوب والقرور عبارة عن
الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وان لم يكن ذلك المال مقضياً
به وجوب هذه في التوب بناء على عرفنا وفي الصغرى يقضى بهذا (حنيفة في
أول الفصل التاسع من كفالة التآمر خاتمة)

(المادة ٦٣٨)

لا يؤخذ الكفيل بالدرك اذا ظهر مستحق ما لم يحكم بعد المحاكمة
على البائع برد الثمن

الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفّل

بالدرك فاستحق المبيع لم يؤخذ الكفيل حتى يغنى به على البائع (كذا في محيط
السرقي حديده في مسائل شتى من كتاب الكفالة)
ولا يؤخذ ضامن الدرك إذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالنقض اذ
يجبره الاستحقاق لا ينتفض البيع على الظاهر كما مر (در المختار)

(المادة ٦٣٩)

لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقعة الا في مدة الكفالة مثلاً لو
قال أنا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف
هذا الشهر وبعد مروره يبرأ من الكفالة

ولو قال أنا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلاً في
الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلاً في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة ايام
والكفالة مما قبل التوقيت (قاضيهان في الكفالة كذا في الواقيات للصدر
الحسامي) وذكر القاضي أنا كفيل من اليوم الى عشرة ايام فكفيل في الحال
وبحسبه لا يبقى كفيلاً عندهم لانه وقها وهي قبل التوقيت ولو قال أنا كفيل الى
عشرة ايام فاذا مضت فأنا منها بريء قال القاضى لا يطالب في العشرة ولا بعدها
(من كفالة البرزخية فقه الكفوي في الكفالة الموقعة)

(المادة ٦٤٠)

ليس للكفيل ان يخرج نفسه من الكفالة بعد انعقادها ولكن له
ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المدينون في الكفالة المعلقة والمضافة فكما انه
ليس لمن كفل أحداً عن نفسه أو دينه منجزاً ان يخرج نفسه من الكفالة
كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فأنا ضامن له ليس له
الرجوع عن الكفالة لانه وان كان ثبوت الدين مؤخرأ عن عقد الكفالة

لكن ترتبه في ذمة المدين مقدم على عقد الكفالة وإما لو قال ما تبعه
 قتلان فتمتته على أو قال أنا كفيل بمن المال الذي ستيه قتلان
 ضمن للمكفول له بمن المال الذي يتيه المكفول له قتلان المذكور
 إلا أن له أن يخرج نفسه من الكفالة قبل البيع بأن يقول رجعت عن
 الكفالة فلا تبع إلى ذلك الرجل مالا فلو باع المكفول له شيئا له بعد
 ذلك لا يكون الكفيل ضامنا لمن ذلك المبيع

وفي الذخيرة الكفيل بالنفس أو المال إذا أخرج نفسه عن عهدة الكفالة
 محضرة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كفيلًا عما كان (تأخر خاتمة)
 في الفصل السابع والعشرين في التفرقات من الكفالة (ولو رجعت عنه الكفيل
 قبل المبيعة صح بخلاف الكفالة بالذوق (در المختار) في البرزخية تبعًا للمبسوط
 لو رجعت عن هذا الضمان قبل أن يبايع ونهاه عن مبايعته لم يلزم بسد ذلك شيء
 ولم يشترط الوألى فيه عند الرجوع حيث قال رجعت عن الكفالة قبل المبيعة
 لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالذوق لا يصح والفرق أن الأولى مبنية على
 الأمر دلالة وهذا الأمر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم له وهو ظاهر
 نهر أي لأن قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان أي بما ثبت لك عليه
 بالتضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف ما يثبت فانه لم يتحقق بعد بيانه ما في البحر
 عن المبسوط لأن لزوم الكفالة بعد وجود المبيعة وتوجه المطالبة على الكفيل
 فاما قبل ذلك هو غير مطلوب شيء ولا ملتزم في ذمته شيئًا فصح رجوعه أن
 يرضه بعد المبيعة إنما أوجبنا المال على الكفيل دفنًا لمرور عن الطالب لانه
 يقول إنما اعتملت في المبيعة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا المرور
 حين نهاء عن المبيعة (رد المختار على در المختار)

(المادة ٦٤١)

إن كان كفيلاً برد المال للتصوب والمستأمر وتسليمهما إذا سلمهما
إلى صاحبهما يرجع بأجرة تعلقهما على الثأبب والمستعير أى يأخذها منهما
قال محمد رحمه الله في الأصل المير إذا أخذ كفيلاً برد المستأمر أو التصوب
منه إذا أخذ كفيلاً برد التصوب ثم إن الكفيل حمل المكفول به إلى المالك
كان للكفيل الرجوع على المستعير أو الثأبب بقيمة الحمل وهو أجر مثل عمله
وهذا استحساناً ولو كان مكان الكفالة وكافة فإن وكل المستعير أو الثأبب وكفلاً
يوافق ذلك في منزل المير أو التصوب منه أو حيث وقع الثأبب أو العارية فهو
جائز أيضاً لكن لا يجبر الوكيل على القفل بخلاف الكفيل فإن الكفيل يجبر
على القفل (كذا في التذكرة) (هندي في الفصل الرابع من الباب الثاني من
كتاب الكفالة)

الفصل الثاني

في بيان حكم الكفالة بالنفس

(المادة ٦٤٢)

حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكفول به أى لأى
وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب
للمكفول له في ذلك الوقت فإن أحضره فيها والا يجبر على احضاره
بالضمون بها احضار المكفول به فإن شرط في الكفالة تسليم المكفول به
في وقت يبت لزمه احضاره إن طلب في ذلك الوقت رعاية لما ألزمه فإن أحضره
فيها ولمعت وإن أبى حبسه الحاكم (كذا في الكافي) (هندي في الفصل الثاني
في الكفالة بالنفس والمال)

الفصل الثالث

في بيان أحكام الكفالة بالمال

(المادة ٦٤٣)

الكفيل ضامن

والكفالة في اللغة الضم قال الله تعالى (وكفلها زكريا) أى ضمها الى نفسه
وقرى بتشديد القاء ونصب زكريا أى جعله كافلاً وضامناً لمصالحها وفي التشرح
ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة وفي المنح وأصله ان الكفيل
والمكفول عنه صارا مطلوبين للمكفول له سواء كان للمطلوب من أحدهما هو
المطلوب من الآخر كما في الكفالة بالمال أولاً كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب
من الاصيل المال ومن الكفيل احضار النفس ولفظ المطالبة بالمال لا ينطبقها
(مجمع الانهر)

(ح ١٠) هذا على رأي بعضهم وجزم مسكين في شرح الكفر بان المطلوب
منها واحد وهو تسليم النفس فان المطلوب عليه تسليم النفس والكفيل قد التزمه
(مجمع الانهر)

(المادة ٦٤٤)

الطالب مخير في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب
الكفيل ومطالبته أحدهما لا تسقط حق مطالبته الآخر وبعد مطالبته
أحدهما لا ان يطالب الآخر ويطالبهما معاً

فطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة
في المطالبة يقتضى قيام الذمة الاولى لا البراءة الا اذا شرط البراءة فتكون أي
الكفالة حينئذ حوالة اعتباراً بمعنى كما ان الحوالة بشرط عدم البراءة أي
براءة المحيل كفاة وله أيضاً مطالبة أحدهما ولو بعد مطالبة الآخر لان مقتضاها

الضمان لا التكليف بخلاف المسالك إذا اشترى أحد الغاصبين حيث يتضمن التكليف
منه إذا قضى الغاصبي فلا يمكنه التكليف من الثاني (درر غرر في الكفالة)
(ح ١٠) أي يشت الحجار في المطالبة إن شاء طالب الأصل وإن شاء طالب
الكفيل وإن شاء طالبها لأنه موجب الكفالة إذ هي تقي عن الضم كما مر وذلك
يتحقق قيام الذمة الأولى لا للبرائة إلا إذا شرط براءة الأصل (مجمع التهر)

(المادة ٦٤٥)

لو كفّل أحد المبالغ التي لزمّت ذمة الكفيل بالمال حسب كفّالته
فلذلك إن يطالب من شاء منهما
والكفالة من الكفيل صحيحة كما تصح من الأصل (شرح المجمع في الكفالة)
(أخذ الترم إيا شاء لأن كل منها كفيل عن الآخر بكل الدين (درر غرر)
(فقه الكفوي في كفالة الرجلين)

(المادة ٦٤٦)

عليها دين من جهة واحدة وقد كفّل كل عن صاحبه يطالب كل
منهما بمجموع الدين
رجلان عليها ألف درهم لرجل من متاع أو قرض وكفّل كل واحد منها
عن صاحبه فبأدى أحدهما فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه
على النصف فإن زاد المؤدى على النصف رجع بالزيادة (كذا في الكافي)
ولو قال هذا معاً كفّلت عن صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصته
(كذا في المحيط) (هندية في الباب الرابع في كفالة الرجلين من الكفالة)

(المادة ٦٤٧)

لو كان لدين كفلاء متسددة فإن كان كل منهم قد كفّل على حدة
يطالب كل منهم بمجموع الدين وإن كانوا قد كفّلوا معاً يطالب كل منهم

بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفّل كل منهم المبلغ الذي لزم
في ذمة الآخر فعلى هذا الحال يطالب كل منهم بمجموع الدين مثلاً لو
كفّل أحد آخر بألف ثم كفّل ذلك المبلغ غيره أيضاً فلهذا ان يطالب
من شاء منهما وأما لو كفّلا معاً يطالب كل منهما بنصف المبلغ المذكور إلا
ان يكون قد كفّل كل منهما المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلى ذلك الحال
يطالب كل منهما بالألف

(كفلاً بشئ عن رجلين بالتأجيل وكفّل كل به) أي ذلك الشيء (عن
الآخر بامر) بنى إذا كان على رجل ألف درهم مثلاً فكفّل عنه رجلان كل
منهما بمجموعه على الافراد ثم كفّل كل منهما عن صاحبه بما لزمه بالكفالة ذلك الكفالة
بالكفيل جائزة (فما أدى) أي أحدهما (رجع بنصفه على شريكه) ثم رجعا
على الاصيل وأرجع هو بالكل على الاصيل لأن ما عليها مستويان بلا ترجيح إذا
لكن كفالة فيكون المؤدى شاملاً بينهما فيرجع بنصفه على شريكه إذ لا يؤدي
إلى الدور هذا إذا كفّل كل منهما عن صاحبه بالجميع (وأما إذا كفّل كل منهما
بالتصنيف ثم كفّل كل عن صاحبه فهي كما قبلها أي كالتسوية الأولى (فالصحيح)
حتى لا يرجع عن شريكه بما أدى ما لم يزد على النصف (كذا لو كفّلا)
عن الاصيل بالجميع معاً ثم كفّل كل عن صاحبه لأن الدين يقسم عليها نصفين
فلا يكون كفلاً عن الاصيل بالجميع (أو كفّل كل به) أي بالجميع متعاقباً (ثم
كفّل كل عن صاحبه بالتصنيف) لما ذكر (دور ضرر في فصلهما دين من
كتاب الكفالة) (وإن أبرأ الطالب أحدهما أخذ الآخر بكفه لأن إبراء الكفيل
لا يوجب براءة الاصيل فبقى المسالك على الاصيل عنه مكفه فيأخذه (دور
في الفصل المزبور)

(ح ١٠) وفي نور البين عن النهاية عن الثاني ثلاثة كفّلو بألف يطالب كل

واحد بذلك الاضواء كفلوا على التماثل يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره
الامة السرخسي والمرغيني والقرطبي (رد المختار) في كفالة الرجلين
قوله وكفل كل من المكفلين عن صاحبه اه قيد به لانه بدون ذلك لارجوع
لاحدهما على الآخر (رد المختار)

{ المادة ٦٤٨ }

لو اشترط في الكفالة رامة الاصيل تنقلب الى الحوالة
وللطالب مطالبة ايأ شاء من كفيه واصيله الا بشرط براءة الاصيل فيكون
حوالة كان الحوالة بشرط عدم براءة الخيل كفالة (ملتقى البحر) لان العبرة
في المقوم للمعاني مجازاً لا للالفاظ والباني (مجمع الانهر)

{ المادة ٦٤٩ }

الحوالة بشرط عدم براءة الخيل كفالة فلو قال أحد للمديون احمل
بمالي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون أنت ضامناً ايضاً
فأحاله للمديون على هذا الوجه فللطالب ان يأخذ طلبه ممن شاء
ولو قال الطالب للمطلوب احملني على فلان بمالي عليك على انك ضامن كذلك
فقبل فهو جائز وله ان يأخذ ايها شاء وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان
الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تنقلب كفالة (كذا في محيط السرخسي)
(هتدي في الفصل الخامس من الباب الثاني من كتاب الكفالة)

{ المادة ٦٥٠ }

لو اكتمل أحد بدين أحد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز
ويجبر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل
شيئاً ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً وسيوضح

ذلك في باب الحوالة

وإذا كان للرجل على رجل ألف درهم فكفل بها رجل على أن يسلمها إياه من ودية المطلوب عنده والضمان جائزة حتى يجبر المودع على إبقاء الدين من الودية كما كان يجب الإبقاء لو كفل بالمال مطلقاً قالوا وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز الضمان والقياس أخذ زفر فإن هلكت الودية فلا ضمان على الكفيل وكذلك لو أن صاحب الودية طالب من المودع أن يضمن الودية حتى يدفعها إلى فلان قضاء بدية هذا ففعل كان جائزاً (تأريخانية في الفصل الثاني من كتاب الكفالة) وفي الفتاوى الثمانية ولو كفل يدين على أن يؤديه من ودية المطلوب عنده فرد الودية إلى صاحبها ضمن المكفول به ولو هلكت الودية برئ (بخلاف الغصب مكان الودية لإبراء المالك وإبراء بالاستحقاق (تأريخانية في المحل المزبور)

{ المادة ٦٥١ }

لو كفل أحد بنفس شخص على أن يحضره في الوقت المتلاني وإن لم يحضره في الوقت المذكور فليهدأ أداه دينه فإذا لم يحضره في الوقت المتلاني المذكور يلزمه أداء ذلك الدين وإذا توفي الكفيل فإن سلمت الودعة المكفول به إلى الوقت المتلاني أو سلم المكفول به نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من المال وإن لم يسلم الودعة المكفول به أو هو لم يسلم نفسه يلزم أداء المال من تركه الكفيل ولو أحضر الكفيل المكفول به واستبقى المكفول له أو تيب راجع الكفيل الحاكم على أن ينصب وكيلاً عوضاً عنه ويستلمه

(فإن قال إن لم أوف أي آت به غداً فهو ضامن لما عليه من المال فم يواف به مع قدرته عليه) فلو عجز لم يرض لم يلزم المال إلا إذا عجز

بموت المطلوب أو جنونه كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب) في الصورة المذكورة
(ضمن المال في الصوريين) لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح
ولا يرأ عن كفالة النفس لعدم التنافي فلو أبرأه عنها لم يواف به لم يجب المال
لقد شرط قيد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل
طلب وارثه (در) فان دفعه الوارث الى الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى
الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت (ولو اختلفا في الموافقة)
وعدها فالقول قطاب لانه منكر ويجتذ المال (فالمال لازم على الكفيل)
خاتمة وفيها لو اختلف الطالب فلم يجده لصب القاضى عنه وكلا ولا يصدق الكفيل
على الموافقة الا بحججه (رد المحتار في كتاب الكفالة) قوله نصب القاضى أي
فيصله اليه وكذا لو اشترى بالخيار ثوباً أو حلق يفضين دينه اليوم
فتبين الدائن أو جعل أمرها بيدها ان لم تصل منتهاها قنتيت فالتأخرون على
ان القاضى ينصب وكلا عن الطالب في الكل وهو قول أبي يوسف ولو فعل
القاضى فهو حسن (رد المحتار على در المختار)

(ح ١٠) قوله أو مرض اه أي مثلاً فدخل فيه ما اذا غاب المكفول به
ولم يعلم مكانه فقد مر التصريح بأن ذلك محذور وقد علمت أن شرط ضمان المال
عدم الموافقة مع القدرة عليه وحيث صرحوا بأن التيسر المذكورة محذور عن
المواثبات لم تتحقق التعدد اه (رد المحتار فيه تفصيل)
قوله في الصورة المذكورة أي مات المطلوب بعد القدرة كذا في التح (رد المحتار)
قوله في الصوريين أي صورة عدم الموافقة مع القدرة عليه وصورة موت
المطلب (رد المختار)

قوله لقد شرط اه وهو عاء الكفالة بالنفس لزوالها بالإبراء (رد المختار)
قوله طلب وارثه اه من الكفيل احتضار المكفول به (رد المختار)
قوله طلب وارثه أي احتضار المكفول به في الوقت وبذلك بعده (رد المختار)
قوله نصب القاضى وكلا اه ونصب القاضى وكلا مذكور في بحث القضاء

مفصلاً في مادة ١٨٣٦ فارجع اليه (لمحرره)

(المادة ٦٥٢)

ان كان الدين معجلاً على الاصيل في الكفالة المطلقة في حق الكفيل أيضاً
يجب معجلاً وان كان مؤجلاً على الاصيل في حق الكفيل أيضاً ثبت مؤجلاً
فان كفلاً ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا او
مؤجلاً (منية المفتي في اوائل الكفالة والحالة اقروى في مسائل شتى من الكفالة)
(ح ١٠) قوله حالا او مؤجلاً اه كفلاً عن انسان بمال عليه الى سنة يجب
على الكفيل مؤجلاً وان كان على أصيل حالا بزيادة اقروى في مسائل شتى
أقول لذكر وصف التأجيل حين الكفالة (لمحرره)

فاذا أخر الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله وان أخره عن
الكفيل الاول تأخر عن الكفيل الثاني أيضاً عن الاصيل كما في الكافي وشرطه
أيضاً قبول الاصيل فلو رده ارتد كما أفاه في القتح (رد المحتار)

(المادة ٦٥٣)

يطالب الكفيل في الكفالة المتيدة بالوصف الذي قيدت به من التعجيل والتأجيل
(لما مر يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل اه)

(المادة ٦٥٤)

كما تصح الكفالة مؤجلة بالمدة المعلومة التي أجل بها الدين كذلك
تصح مؤجلة بمدة تزيد من تلك المدة ايضاً

واذا كان لرجل على رجل ألف درهم مؤجلة فكفله بها كفيل الى أجل
مثل ذلك الاجل أو دونه أو أكثر منه فهو جائز والمال على الكفيل الى الاجل
الذي سمي (هنديه في القصل الخامس من الباب الثاني من الكفالة)

(المادة ٦٥٥)

لو اهل الدائن دينه في حق الاصيل يكون مؤجلاً في حق الكفيل
وكفيل الكفيل ايضاً وتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق
الكفيل الثاني ايضاً واما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل
واذا كفّل بلال رجلاً فكفّل عن الكفيل رجلاً آخر ثم الطالب آخر المال
عن الاصيل كان ذلك تأخيراً عن الكفيلين ولو أخّر عن الكفيل الاول فهو
تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الاصيل حال كذا في المحيط وهدية في المحل المزبور.

(المادة ٦٥٦)

للديون مؤجلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن
الحاكم وطلب كفيلاً يكون مجبوراً على اعطاء الكفيل
وسيجب أن للمدين سفر قبل حلول الاجل وليس للدائن منه ولكن يسافر
معه فانه حل منه لبوقه واستحسن أبو يوسف أخذ كفيل شهراً لامرأة طلبت
بالثقة سفر الزوج وعليه التوى وقاس عليه في المحيطية الديون لكه مع
الفرار « كما في شرح الوهبانية للشرنبلية » « در المختار » قوله لكنه مع
الفرار عبارة الشرنبلالي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين ثقة المرأة التي يؤدي
تركها الى هلاكها وبين دين الفريم الذي ليس كذلك اهـ « قلت ورأيت بخط
شيخنا شيخنا التركاني وتعليق الفرق من صاحب المحيط والصدر الشهيد فيداه
لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الفريم وأي رفق في ان يقال لصاحب الدين
سافر معه الى ان يحل الاجل اذ ربما يصرف في السفر أكثر من دينه فلو اتى
يقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمتقى والمجيب كان حسناً وفيه حفظ
لحقوقي البعاد من الشيعاء والثقف خصوصاً في هذا الزمان اهـ ونحوه في جموعة
السائحني واليه يحيل كلام الشارح بقرينة الاستدراك وفي البيري عن خزانه الفتاوى

يأخذ كفيلاً أو رهناً بحقه وإن كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا لما
ظهر من الفت والجور في الناس ثم رأيت المفتي أبو السمود اتفق به في مروياته
« رد المختار على رد المختار »

(الماده ٦٥٧)

لو قال أحد لآخر اكفني عن ديني الذي هو ثقلان فبعد أن كف
وادی جنباً آخر بدل الدين بحسب كفالاته لو أراد الرجوع على الاصيل
يرجع بالثمن الذي كفله ولا اعتبار للمؤدى واما لو صالح الدائن على
مقدار من الدين يرجع ببذل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين
مثلاً لو كفل بدراهم جياذ فأداها زيوفاً رجع على الاصيل بدراهم
جياذ وبالعكس لو كفل زيوفاً وادی جياذاً رجع على الاصيل بزئوف
لا بجياذ وكذا لو كفل بكذا دراهم فصالح على عروض رجع على
الاصيل بالدراهم التي كفها واما لو كفل بألف قرش وادی خمسمائة
صلحاً رجع على الاصيل بمخمسمائة

ولو كفل بأمره أي بأمر المطلوب بشرط قوله عنى أو على أنه علي وهو
غير صبي محجور ابن ملك رجع عليه بما أدى أي أن أدى بما ضمن والا
فما ضمن وإن أدى اراداً للملك الدين بالأداء فكان كالمطلب وكما لو ملكه بهيمة
أوارثه « عنى » وإن يفره لا يرجع إلا إذا اجاز قبح يرجع « عمادية » وحيلة
الرجوع بلا أمره أن يهره المطلب للدين ويؤكله قبضه ولو الجبة ولا يطالب كفيل
أصلاً بمال قبل أن يؤدي الكفيل منه لأن مملكه بالأداء ثم للكفيل أخذ رهن
من الاصيل قبل أدائه « خاتمة » « رد المختار في الكفالة »

« ولو صالح الكفيل عن ألف على مائة رهن » ورجع الكفيل بها على الاصيل

ان كفل بأمره وان صالح عن الف بجنس آخر رجع بالالف وملتقى الإجر في الكفالة
كل موضع صحت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عنده رجع على
المكفول عنه ولا يرجع قبل الاداء واذا ادعى المال من عنده رجع بما كفل
لا بما أدى حتى لو أدى الزبوف وقد كفل بالبياد رجع بالبياد ولو أدى مكان
الدنانير الدرهم وقد كفل بالدنانير أو شيئاً مما يكال أو يوزن على سبيل الصلح
رجع بما كفل به (كذا في المحيط) هندية في الفصل الرابع من الباب
الثاني من كتاب الكفالة

(ح ١٠) قوله رجع عليه بما أدى شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب عن
الالف بجنسائه فيرجع بها لا بالالف لانه اسقاط أو ابراء كما في البحر (رد المختار)
ولا يبيع قبل قبضه ومرهون وأمانة بأعيانها فلو بتسليمها صح في الكل
(در خرد) (در المختار)

فلو هلك المستأجر مثلاً لا شيء عليه ككفيل النفس (در المختار)
قوله برأ أي الامسك والكفيل لانه أضاف الصلح الى الالف الدين على
الاصيل فبرأ عن تسبائه فبرأته توجب براءة الكفيل ثم برأ جميعاً عن المانة
بأداء الكفيل (مجمع الأنهر)

قوله وبطل الكتاب لانه يسقط بدونها بالعجز فلو كفل وادى رجع بما أدى
كما في البحر (خادمي حاشية للدر)

قوله بكفلت عنه مثال لمعلوم وما بعد مثال لمجهول (خادمي)

(المادة ٦٥٨)

لو غر احد آخر في ضمن عقد للمعاوضة يضمن ضرره مثلاً لو
اشترى احد عرصة وبنى عليها ثم استحق اخذ المشتري من البائع ثمن
الارض مع قيمة البناء حين التسليم كذلك لو قال احد لاهل السوق هذا
الصغير ولدى يبعوه بضاعة فأنى اذنته للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان

العبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوه حين البضاعة التي ياعوها للعبي
 الفرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكت فأخذته
 القصوص او كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم فأكله فقات فلا ضمان الا ان يكون
 في ضمن عقد معاوضة فيرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحق الدار بعد
 ان يسلم البناءه واذا قال الأب لاهل السوق يايموا ابني فقد اذنت له في التجارة
 فظهر انه ابن غيره رجسوا عليه للفرور والا ان يكون في عقد يرجع نفعه الى
 الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة او اللبن المستأجرة ثم استحققت
 وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان
 بمناه وفي العارية والمبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه ونمسه في الحانية
 (اشياء ملحقاً في كتاب الكفالة)

(قوله كالوديعة والاجارة) صورة الوديعة ان يودع اخر شيئاً بناء على انه
 ملك المودع بكسر الدال فهلكت الوديعة في يد المودع ثم استحققت بعد الهلاك
 فلهايك تضمن المودع بوضع يده على ملكه بغير اذنه بمقتلة غاصب الناصب
 وللمودع الرجوع بما ضمن على المودع لانه غره بأن الوديعة ملكه (وصورة
 الاجارة) أجره دابة مثلاً على انها ملكه فهلكت في يد المستأجر ثم استحققت
 فضمن المستحق المستأجر كما تقدم في مسئلة العارية له الرجوع بما ضمن على
 المؤجر حيث غره بأنه أجره ملكه قوله وكذا من كان بمناه وما رب المال في
 المضاربة وأحد الفريقين في الشركة « حوى » مسائل مهمة من هذا النوع منها
 لو جعل المالك نفسه دلالاً فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد
 اتفق المشتري بعينه فانه يرد مثل ما أنفقه ويرجع بالفن ومنها اذا غر البائع
 المشتري وقال له قيمة منامى كذا فاشتره فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر فيه عيب
 فاحس فانه يرد وبه يتفق وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده للمشتري بفرور
 الدلال (اشياء في الكفالة)

الباب الثالث

في البراءة من الكفالة ويحتوى على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان بعض الضوابط العمومية

(المادة ٦٥٩)

لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول
له يبرا الكفيل من الكفالة

(المادة ٦٦٠)

لو قال المكفول له ابرات الكفيل او ليس لي عند الكفيل شئ يبرا الكفيل

(المادة ٦٦١)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل

(المادة ٦٦٢)

براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

وبرأ الكفيل بإداء الاصيل وان أبرأ الطالب الاصيل او اخر عنه برئ
الكفيل وتأخر عنه وان ابرا الكفيل او اخر عنه لا يبرا الاصيل ولا يتأخر عنه
(ملحق بالاجر في الكفالة) وفي الاشياء اداء الكفيل يوجب براءتهما الطالب
الا اذا احال الكفيل على مديونه وشرط براءة نفسه فقط وبرئ الكفيل بإداء
الاصيل اجماعاً الا اذا برهن على اداؤه قبل الكفالة فيبرا فقط كما لو حلف بحجر
ولو ابرا الطالب الاصيل او اخر عنه اي اجهه برئ الكفيل تبعاً للاصيل الا
كفيل النفس كما مر وتأخر الدين عنه تبعاً للاصيل (در المختار في كتاب الكفالة)
(ح ١٠) قوله بأداء الاصيل لان براءة الاصيل توجب براءته لانه ليس عليه

دين في الصحيح وإنما عليه المطالبة بستانجيل بهاؤها بلا دين كذا ذكره الزيلعي
تبعاً للهداية (مجمع الأنهر)

قوله بجر سوابه نهر فانه نقل عن القنية براءة الاصيل انما توجب براءة
الكفيل اذا كانت بالإداء او الإبراء فان كان بالخلف فلا لان الخلف يبيد براءة
الخلف غيب الخ . والطاهر انه مصور غيا اذا كانت الكفالة بغير اسمه والا فقول
اكفل عن فلان بكذا اقرار بالفلان كما في الحلية وغيرها وحيث لا اذا ادعى
عليه المال فأنكر وحلفه يرى وحده وانما قلنا كذلك لانه لو ادعى الاصيل
الإداء فعليه البينة لا البين تأمل (رد المحتار)

الفصل الثاني

في البراءة من الكفالة بالنفس

(المادة ٦٦٣)

لوسلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه الخصاصة كالمصر او التبعة
الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة سواء قبل المكفول له او لم يقبل
ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة اخرى
ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الرقاق لا يبرأ من الكفالة
ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ

قال أصحابنا رحمهم الله الكفالة بالنفس متى صحت فالبراءة عنها انما تكون بأحد
الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب واما بإبراء المكفول به اياه عنها
واما بموت المكفول عنه (كذا في المحيط) اذا حضره وسلمه في مكان بقدر المكفول
له ان يخصه كصر برئ الكفيل من الكفالة (كذا في الكافي) سواء قبل الطالب
أولاً (كذا في فتح القدير) وان سلمه في بروسواد لم يبرأ (كذا في الكافي) ولو
كفل به في مصر فسلم في مصر آخر يرى عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يبرأ

(كنا في العداية) وقولها أوجه (كنا في فتح القدير) وهذا إذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وإن شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه (كنا في الكفالية) ولو كفل على أن يسلمه في مجلس القاضي وسلمه في السوق يرى (كنا في الكافي) قال الامام السرخسي المتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على طريقتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع (كنا في نهاية البيان شرح العداية) وفي الكبرى ويحق به « كنا في التآمر خاتمة » وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي أو شرط ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير أو شرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني يرى كنا في فتاوى قاضيخان « هندية في الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة من الباب الثاني من كتاب الكفالة »

(المادة ٣٦٤)

يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب الطالب واما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة « وبرأه بدفعه الى من كفل له حيث « أي في موضع » يمكن خصامته « سواء قبله الطالب أولا إن لم يقل وقت التكفيل « اذا دفعته اليك فأننا يرى « وبرأه بتسليمه مرة قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولا ان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك « در المختار في كتاب الكفالة »

(ح ١٠) قوله الى من كفل له حيث انه التحلية بينه وبين خصمه وذلك برفع الموائع فيقول هذا خصمه فتقدم ان شئت وأطلقه ففعل ما اذا كان للتسليم وقت فسلمه قبله أولا لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الحلول بجر « رد المختار »

قوله سواء قبله الطالب أولا فيجبر على قبوله بمعنى انه ينزل قابضاً كالنائب

إذا رد الدين وإذا وقع الدين بخلاف ما إذا سلمه أجنبي فلا يجبر رد المختار
قوله ويراء تسليمه مرة إلا إذا كان فيما ما يقتضي تكرار كما إذا كفه على أنه
كلا طلبه فله أجل شهر كما مر تقريره . رد المختار .

(المادة ٦٦٥)

لو كفل على أن يسلمه في اليوم التالي وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ
من الكفالة وإن لم يقبل المكفول له

لو كفل إلى شهر بنفسه ثم دفعه إليه قبل الشهر برئ وإن أبى المكفول له أن
يقبل . خلاصة الفتاوى . « ولو سلم . الكفيل المكفول عنه إلى الطالب فإن أبى
أن يقبله يجبر عليه « كذا في التبيين » وإن عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه إذا طالبه
فإن سلمه قبل ذلك الوقت برئ « ملحق بالبحر » . « حنيفة في الحبل الزبور »

(المادة ٦٦٦)

لومات المكفول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كفيل الكفيل
كذلك لو توفي الكفيل كما برأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كفيله
أيضاً ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاة المكفول له ويطالب وارثه
الكفيل أي بالنفس إذا أعطى الطالب كفيلاً بنفسه فمات الأصيل برئ
الكفيلان وكذا لومات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني (قاضي خان في باب الكفالة)
(ورد المختار) وتبطل بموت الكفيل والمكفول به دون موت المكفول له بل
يطلب وارثه أو وصيه الكفيل (ملحق بالإعجر ملخصاً) ويراء الكفيل بالنفس
بموت المكفول به وبموت الكفيل وقيل يطلب وارثه وأحضاره (سراج) لا
بموت الطالب بل وارثه أو وصيه يطلب الكفيل وقيل يبرأ (وجانية) والمذهب
الأول (رد المختار) . قوله وبموت الكفيل أي الكفيل بالنفس لأن الكلام فيه أما
الكفيل بالمال فلا تبطل بموته لأن حكمها بعد موته يمكن فيوفى من ماله ثم ترسب

الورثة على المكفول عنه ان كانت باسمه وكان الدين حالاً فلو مؤجلاً فلا رجوع
حتى يحل الاجل ونعمامه في الفتح (رد المحتار على در المختار)

الفصل الثالث

في البراءة من الكفالة بالمال

(المادة ٦٦٧)

لم توفي الدائن وكانت الورثة متحصرة في المديون يبرأ الكفيل من
الكفالة وإن كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصة المديون فقط
ولا يبرأ من حصة الوارث الآخر

(رجل كفّل لرجل بالم ددرهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برى الكفيل
عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وإن كانت الكفالة بغير أمره
برى المطلوب أيضاً لأنه لما مات الطالب صار ذلك المدين مبرئاً لورثته ولو ملك
الكفيل المال في حالة الحياة بالقضاء أو بالمعرج على المكفول عنه إن كانت
الكفالة باسمه وإن كانت بغير أمره لا يرجع على المكفول عنه ، وكذا إذا ملك
لكفيل المال بالارث هذا إذا مات الطالب والكفيل وارثه وإن مات الطالب والمكفول
عنه وارثه برى الكفيل لأن المطلوب وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة
الاصيل توجب براءة الكفيل فإن كان الطالب ابن آخر مع المطلوب برى الكفيل
عن حصة المطلوب وتبقى عليه حصة الابن الآخر (قاضيه خان في فصل في الكفالة)
(وهندية بينة فأقلا منه)

(المادة ٦٦٨)

لو صالح الكفيل أو الاصيل الدائن على مقدار من الدين يبرأ إن
اشتراطت براءتهما أو براءة الاصيل فقط أو لم يشترط شيئاً وإن اشتراطت

براءة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب مخيراً أن شاء أخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء أخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل

(صالح أحدهما رب المال عن الب الدين على لصفه مثلاً يرى الا ان المسئلة مبرمة فإذا شرط براءتها أو براءة الاصيل أو سكت براءاً وإذا شرط براءة الكفيل وحده كانت فسخاً للكفالة لا اسقاطاً لاصيل الدين لبراء هو وحده عن خمسمائة دون الاصيل فتبقى عليه الالف ويرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو بأمره ولو صالح على جنس آخر رجع بالالف كما سر (در المختار في كتاب الكفالة) (ولو صالح الكفيل أو الاصيل الطالب على خمسمائة عن الالف التي عليه فأما ان يذكر في الصلح براءتها فيبرأ جميعاً أو براءة الاصيل فكذلك الحكم أو لم يشترط شيء فكذلك أو شرط ان يبرأ الكفيل لا غير فبراء هو وحده عن خمسمائة والالف على الاصيل (كذا في التبيين) فالطالب مخير ان شاء أخذ دينه من الاصيل وان شاء أخذ من الكفيل خمسمائة ومن الاصيل خمسمائة ويرجع الكفيل على الاصيل بما أدى ان اصطلحها بأمره وان كان بتغير أمره فلا كذا في شرح الطحاوي (حديه في الفصل الثالث من الباب الثاني من كتاب الكفالة)

« ح . ١٠ قوله براءاً أي الاصيل والكفيل لانه أضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسمائة وبراءته توجب براءة الكفيل دور » رد المختار »

قوله وإذا شرط براءة الكفيل وحده الخ ليس المراد ان الطالب يأخذ البدل في مقابلة إبراء الكفيل عها وإنما المراد ان ما أخذه من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل بحر وبوضحه ما في الفسخ عن المبسوط لو صالحه على مائة درهم على ان إبراء الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ويرجع الطالب على الاصيل بخمسمائة لان إبراء الكفيل يكون فسخاً للكفالة

ولا يكون اسقاط الاصيل الدين « رد المختار »

قوله فيراه هو عن خسيته أي الكفيل وحده عن خسيته وهي التي سقطت بمقتضى الصالح وكذا عن التي دفعها بدلا عن الصالح وهو ظاهر لأن الصالح على بعض الدين أخذ بعض حقه وإبراء عن الباقي فيجب أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وإبراء عن باقيه فقد سقطت المطالبة عنه أصلا وبرأة الكفيل لا توجب برأة الاصيل فلذا قال دون الاصيل « رد المختار »

قوله والكفيل بمخسائه أي ويرجع الكفيل على الاصيل بمخسائه وهي التي ادعاها الطالب بدل الصالح في الصور الأربع « رد المختار »

قوله لو بامر أي يرجع بها لو كفيل عنه بامر والا فلا رجوع له « رد المختار »
قوله ولو صالح على جنس آخر بالالف لأن الصالح بمنس آخر مباداة فيملك الدين ويرجع بجميع الالف قبح « رد المختار »

(المادة ٦٦٩)

لو احال الكفيل المكفول له على أحد وقبل المكفول له والمحال عليه يبرأ الكفيل والمكفول عنه أيضا

لو ان الكفيل احال المكفول له على رجل فقبل المكفول له والمحال عليه يرى الكفيل والمكفول عنه « كذا في السراج الوهاج حندية في المحل المزبور »

(المادة ٦٧٠)

لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال المكفول به من تركته
« ولا تبطل » الكفالة بالمال بالموت كما لا تبطل كفالة العزك بخلاف النفس كذا في خزانة المفتين « حندية في مسائل شتى من كتاب الكفالة » لأن حكم الكفالة بالمال بدمه وممكن فيوفي من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بامر وكان الدين حالا فلو مؤجلا فلا رجوع حتى يحل الاجل « رد المختار على در المختار »

« ح ١٠ » قوله حتى يحل الاجل واذا حل الدين للمؤجل عن الكفيل بموته لا يحل على الاصيل ولو أداه ولو لم يرجع لو الكفالة باسمه الا الى اجله خلافا لغيره كالا يحل المؤجل على الكفيل أخافا اذا حل على الاصيل به أي بموته ولو ما تأخير الطالب دور « رد المختار »

وفي شرح الجمع ان في موت الكفيل يشاق حق الترماء بمن التركة فتسجل « واني » « رد المختار »

(المادة ٦٧١)

الكفيل بمن المبيع اذا انسخ البيع واستحق المبيع أو رد مبيع
يبرأ من الكفالة

ولو كمل بالنقن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا لو رده مبيع بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط ولو كمل المشتري بالنقن لغيره المبيع ثم استحق المبيع برئ الكفيل ولو رده مبيع بقضاء أو بغيره لا « كما في البحر الرائق » و هندية في الفصل الثالث من الباب الثاني في البراءة من الكفالة «

(المادة ٦٧٢)

لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تنهى كفالاته عند انقضاء مدة الاجارة فان انعقدت لبراءة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا العقد

تحريراً في غرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧

سئل عن ضمن بمال الاجارة ثم انسخته وتماقدا عقداً جديداً ذلك المال قال لا يبقى كفيل « وكذا في التاتارخانية » « هندية في مسائل شتى من كتاب الكفالة »

ولو استأجر رجل دار كل شهر بدينهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة

في شهر واحد فان سكن المستأجر فيها يوما من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني فان اعطاه المستأجر كفيلا بالاجرة فما لزم المستأجر لزم الكفيل ولا تبطل هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر ان يأخذ المستأجر قبل ان يؤدي فان أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره . قاضيهان قيل فصل السقجة من الكفالة .

ولو ضمن لاسرأة عن زوجها بنفقة كل شهر جاز وليس الرجوع عن الفان في رأس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في رأس الشهر والتبرق ان السبب في النفقة لم يتجدد عند رأس الشهر بل يجب في الشهر وكلها بسبب واحد وفي الاجارة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقلة . وكذا في الاختيل شرح المختار . هندية في مسائل شتى من كتاب الكفالة .

عن أعضاء ديوان احكام عدليه عن أعضاء شورى ناظر ديوان احكام

السيد	دولت	عدليه
أحمد خلوصى	سيف الدين	أحمد جودت

عن أعضاء جميع عن أعضاء شورى عن أعضاء ديوان احكام

ابن عابدين زاره	دولت	عدليه السيد
علاء الدين	محمد امين	احمد حلمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهيايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الرابع

في الحوالة ويحتوي على مقدمة وبابين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة

(المادة ٦٧٣)

الحوالة تقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

هي لغة النقل وشرطا قل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المختال عليه وحل توجب
البراءة من الدين الصحيح ؟ نعم فتحه در المختار .

(المادة ٦٧٤)

المحيل هو المدينون الذي احال

المدينون محيل . در المختار .

(المادة ٦٧٥)

المحال له هو الدائن

والدائن محتل ومحتال له ومحال له ويزاد خامس وهو حويل «در المختار»

(المادة ٦٧٦)

المحال عليه هو الذي قبل على نفسه الحوالة

ومن قبلها محتل عليه ومحال عليه فالفرق بالصيغة وقد يحذف من الاول رد المختار ،

(المادة ٦٧٧)

المحال به هو المال الذي احيل

والمال محال به « در المختار في كتاب الحوالة »

وهي اي الحوالة في اللغة النقل والتحويل وحرفها كيف ما تركت دارت على معنى النقل وقيل اسم بمعنى الاحالة يقال احلت زيدا بماله عليّ على فلان ولنا قيل للمديون «محيل ومحتال» «والدائن محال ومحتال» «ولن يقبل الحوالة محال عليه ومحتال عليه» «والدين محال به ومحتال به» لكن ترك عند الاستعمال محتال في محيل فراراً عن التباس القول من بابه وفي اصطلاح الفقهاء هي أي الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة أي من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه واختلف المتأخرون في أنها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة جيباً أو عن المطالبة دون الدين؟ والصحيح من المذهب أنها توجب البراءة من الدين كما في المتح «مجمع الانهر في أول الحوالة»

(المادة ٦٧٨)

الحوالة المتينة هي الحوالة التي قيدت بأن تعطي من مال المحيل الذي

هو في ذمة المحال عليه أو في يده

وأما المتينة فهو ان يكون للمحيل مال عند المحال عليه من ودعة أو غصب أو عليه دين فقال احلت عليه بالالف الذي له عليّ على ان يؤديها من المال الذي

لي عليك وقبل الحال عليه (درر في الحوالة)

(المادة ٦٧٩)

الحوالة المطلقة هي التي لم تقيد بأن تمنع من مال المحيل الذي هو

عند الحال عليه

(أما المطلقة في أن يرسلها ارسالا لأن يقبدها بدين له على المحتال عليه ولا
بين له في يده أو يحيله على رجل ليس عليه دين ولا في يده عين له (درر
في الحوالة)

(ح ١٠) قوله أما المطلقة في أن يرسلها أي لم يضنها الى دين له على المحتال
عليه أو الى عين في يده (عبد الحليم) قوله أو يحيله عطف على أن يرسلها والشرق
بينها واضح (عبد الحليم)

الباب الاول

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان ركن الحوالة

(المادة ٦٨٠)

لو قال المحيل لدائته احثك على فلان وقبل الحال له والحال عليه

تتعد الحوالة

وأما ركنها فهو الإيجاب والقبول والإيجاب من المحيل والقبول من المحتال
عليه والمحتال له جيباً فالإيجاب أن يقول المحيل للطالب احثك على فلان بكذا
والقبول من المحتال عليه والمحتال اللذان يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت أو

نحو ذلك مما يدل على القبول والرضى وهذا عند أصحابنا هكذا (في البدائع
 مختصة في الباب الاول من الحوالة)

(لا بشرط صحة الحوالة رضا الكل) اما رضا المحيل فلأن ذوي المروآت قد
 يحتلون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما رضا الثاني
 وهو المحتال فلأن فيها انتقال حقه الى ذمة أخرى والقسم متفاوتة فلا بد من رضاه
 وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلأنها ازام للدين ولا لزوم بسلام التزام بلا
 خلاف الا في الاول حيث قال في الريادة الحوالة تصح بلا رضاه المحيل اه (بدر)
 قال في الريادة الحوالة تصح بلا رضاه المحيل لان التزام الدين من المحال عليه تصرف
 في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه فقه لان المحال عليه لا يرجع على المحيل
 اذا لم يكن مأمراً (درر غرر)

(ح ١٠) قوله ولا لزوم بلا التزام قلت نقل السامحاني عن لقطة البحر اذا
 استأنست الزوجة الفقة مأمراً الفاضل لما ان تحيل على الروح بلا رضاه (رد المحتار)

(المادة ٦٨١)

يصح عند الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلاً لو قال أحد
 لآخر خذ مالي على فلان من الدين وقدره كذا غرضاً حوالة عليك
 قتله الآخر قبلت أو قال له اقبل الدين الذي لك بذمة فلان وقدره
 كذا غرضاً حوالة على قبلت تصح الحوالة حتى اه لو ندم المحال عليه بعد
 ذلك لا تقيد ندامته

لما مر قبله آنفاً في الدرر حيث قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضاه المحيل
 الى آخره (من الدرر)

(المادة ٦٨٢)

الحوالة التي اجريت بين المحيل والمحال له وحدهما اذا أخبر بها المحال

عليه قبلها صحت وتمت مثلاً لو أحال أحد دأته على آخر وهو في ديار
أخرى فيمد اعلام الحال عليه ان قبلها تم الحوالة

(المادة ٦٨٣)

الحوالة التي اجريت بين المحيل والحال عليه تتمم موقوفة على قبول
الحال له مثلاً لو قال احد لا آخر خذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي لقلان
وقبل الحال عليه ذلك تتمم الحوالة موقوفة فاذا قبلها الحال له تنفذ

(وشرط حضور الثاني) يعني لا تصح الحوالة في غيبة الحال له (الا ان قبل
اي الحوالة (فضولي له) أي لاجل النائب (كذا في الحانية لا حضور الباقيين)
اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على
قلان بن قلان ألف درهم فاحتل بها علي فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى
لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان
محيل الدائن على رجل غائب ثم علم النائب فقبل صحت الحوالة (كذا في الحانية)
(ددر في كتاب الحوالة)

(يستمد) قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح في غيبة المحتال كالحالة الا ان
قبل رجل الحوالة ولا يشترط حصره المحتال عليه بصحتها حتى لو أحال على غالب
قبل بمد ما علم صحت ولا حضرة المحيل أيضاً حتى لو قيل لصاحب الدين لك على
قلان ألف فأحل بها علي فرضي الطالب بذلك وأجاز صحت فليس له ان يرجع
بعد ذلك ولو قيل للمدين عليك ألف لملان فأحل بها علي فقال المدبونحات
ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد ذكر في البحر أولاً ان من
الشروط مجلس الحوالة وقال وهو شرط الالتماد في قولها خلافاً لابي يوسف
فانه شرط التعاد عنده ولو كان غائباً عن المجلس قبله الخبر فأجاز لم ينقد عنده
خلافاً لها والصحيح قولها انه والحاصل من كلامه ان الشرط قبول المحتال في

الجلس ورضاء الحال عليه ولو غائباً وظاهره ان خلاف أبي يوسف في المختار فقط فلهذا لا يشترط حضرته بل يكفي رضاه كالحال عليه وانه لا خلاف في المختار عليه في ان حضرته غير شرط (رد المختار) (ملاحظاً) في أول حوالة البزاية وكذا في الخلاصة اقروى في أول الحوالة

(ج - ١) قوله اشتراط الاول وهو المحيل اه اما عدم شرط لصحة الحوالة رضى الكل بلا خلاف الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط على المختار (شرنبلانية) عن المراهب بل قال ابن الكليل انما شرط للقدوري للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الأكمل ان ابداءها من المحيل شرط ضرورة والا لا وأراد بالرضاء القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الانعقاد بحر عن البائع لكن في الددر وغيره اشترط قبول المختار أو نائبه ورضى الباقيين لا حضورهم وأقر المصنف (رد المختار). قوله للرجوع عليه أي رجوع الحال عليه على المحيل أو يسقط الدين الذي للمحيل على الحال عليه اما بدون الرضى فلا رجوع ولا سقوط وهو محمل رواية الزيادات (رد المختار). قوله شرط ضرورة لانها امالة وهي فصل اختياري ولا يتصور بدون الارادة والرضاء وهو محمل رواية القدوري. قوله والا لا أي وان لم يكن ابتداءها من المحيل بل من الحال عليه تكون احتيالا بدون ارادة المحيل بإرادة الحال عليه ورضاء وهو وجه رواية الزيادات (غاية) لكن لا يخفى انه على الثاني لا يثبت للمحيل عليه الرجوع بما أدى ولو كان عليه للمحيل دين لا يسقط الا برضى المحيل فرجع الى التوفيق الاول (رد المختار)

الفصل الثاني

في بيان شروط الحوالة

(المادة ٦٨٤)

يشترط في انعقاد الحوالة كون المحيل والمحال له عاقلين وكون المحال

عليه عاقلاً بالثأ فكلما أن إحالة الصبي غير المميز ذاته على آخر وقبول
الحوالة لنفسه من آخر باطل فكذلك الصبي مميزاً أو غير مميز مأذوناً أو
مجبوراً إذا قبل حوالة على نفسه من آخر تكون باطلة

وأما شراء طفلها فأنواع بعضها يرجع الى الخيل وبعضها يرجع الى المحتال له
وبعضها يرجع الى المحتال عليه وبعضها يرجع الى المحتال به أما الذي يرجع الى
الخيل فانه أن يكون عاقلاً فلا تصح حوالة المجنون والصبي الذي لا يسقل ومنه
أن يكون بالثأ وهو شرط التفاد دون الانقضاء فتعقد حوالة الصبي العاقل موقوفا
تفادها على إجازة وليه وأما حرية الخيل فليست بشرط لصحة الحوالة وكذا
الصحة ليست بشرط لصحة الحوالة فإن أدى المال لا يرجع ذلك على الذي
عليه الاصل ويبرأ (كذا في النهاية هندية) وأما الذي يرجع الى المحتال له فانه
المقل لان قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول ومنه البلوغ وانه
شرط التفاد دون الانقضاء فتعقد استحاله موقوفا على إجازة وليه ان كان الثاني
املاء من الاول (كذا في البدائع) ويجوز قبول الحوالة بمال البيت من الاب
والوصى على املاء من الاول وان كان منه في الملائمة اختلفا على قولين (كذا
في البحر الرائق) ناقلاً (عن المحيط) ومنه الرضى حتى لو استحال مكرهاً لا يصح
ومنه مجلس الحوالة وهو شرط الانقضاء عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف
شرط التفاد حتى ان المحتال له لو كان غائباً عن المجلس فانه الخبر فاجاز لا ينفذ
عندهما والصحيح قولهما (كذا في البدائع) الا ان يقبل رجل الحوالة لغائب
(هكذا في فتاوى قاضيخان هندية في المحلل المزبور) وأما الذي يرجع الى
المحتال عليه فانه المقل فلا يصح من المجنون والصبي الذي لا يسقل قبول الحوالة
أصلاً ومنه البلوغ وانه شرط الانقضاء أيضاً فلا يصح قبول الحوالة أصلاً وان كان
عاقلاً سواء كان مجبوراً أو مأذوناً في التجارة وسواء كان بغير اسم الخيل أو
بأمره وان قبل وليه عنه لا يصح أيضاً (كذا في البدائع) ومنه رضاه وقبول

الحوالة سواء كان عليه دين أو لم يكن عند عليشاً (كذا في المحيط) ولا تقترط
حضرته لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب قبل سمع الحوالة
(كذا في تناويسيخان) حنابلة في الباب الأول من الحوالة (وأما الذي يرجع
إلى الخيال به) فإنه إن يكون ديناً لازماً فلا تصح الحوالة بالأعيان القائمة ولا
بدن غير لازم كبذل الكتابة وما يجري مجراه والأصل إن كان دين لا تصح
الكتابة لا تصح الحوالة به (كذا في البدائع حنابلة في المحل المزبور)

(المادة ٦٨٥)

يشترط في نفوذ الحوالة كون المحيل والمحال له باثنين بناءً عليه حوالة
الصبي المميز وقبوله الحوالة لنفسه موقوفة على أجازة وليه فإن أجازها
تفقد وبصورة قبوله الحوالة لنفسه يشترط كون المحال عليه أملاً يبنى إفتى
من المحيل وإن أذن الولي

أنه أن يكون بالغاً وهو شرط اعتماد دون الانقضاء فتسقط حوالة الصبي
المعقل موقوفة فإجازتها على أجازة وليه ومنه البلوغ وأنه شرط لتفادى دون الانقضاء
فتسقط احتياله موقوفة على أجازة وليه إن كان الثاني أملاً من الأول (حنابلة
في المحل المزبور)

(المادة ٦٨٦)

لا يشترط أن يكون المحال عليه مدبراً للمحيل فتصح حوالاته وإن لم
يكن للمحيل دين على المحال عليه
ومنه رضا وقبول الحوالة سواء كان عليه دين أو لم يكن عند عليشاً ورحمهم الله
(كذا في المحيط حنابلة في المحل المزبور) وأما الدين على المحال عليه فليس
بشرط أقاده في البحر (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٦٨٧ }

كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به
والاصل ان كل دين لا تصح فكفالة به لا تصح الحوالة به (كذا في البائع
عندية في الحل المزبور)

{ المادة ٦٨٨ }

كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به لكن يلزم ان يكون المحال
به معلوماً فلا تصح حوالة الدين المجهول مثلاً لو قال قلت دينك الذي
سيثبت على فلان لا تصح الحوالة
وكل دين جازت الكفالة به فالحوالة جائزة (في الباب الاول من حوالة
الخلاصة) وتصح في الدين المعلوم (در المختار) قوله المعلوم الخ فلو احتال
بمال مجهول على نفسه بأن قال احتلت بما يثبت لك على فلان لا تصح الحوالة
مع جهالة المال ولا تصح أيضاً الحوالة به هنا القنط (بحر عن البزازیة)
(رد المختار في الحوالة)

{ المادة ٦٨٩ }

كما تصح حوالة الديون المترتبة في الذمة اصالة كذلك تصح حوالة
الديون التي تترتب في الذمة من جهتي الكفالة أو الحوالة
وتصح في الدين المعلوم لا في الدين (در المختار في الحوالة) فدخل في الدين
دين الحوالة كما دخل دين الكفالة فان الكفيل لو أحال الغالب جاز كما يأتي وفي
البزازیة كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفي الغندية ما لا تجوز به
الكفالة لا تجوز به الحوالة (رد المختار على در المختار في كتاب الحوالة) قوله
لا في الدين لان القفل الذي تضمنت نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل
المتصور فيها القفل الحسي فكانت نقلاً للوصف الشرعي وهو الدين فتح يرد عليه

ما سيذكره من انها تصح بالدرهم الودية اذ ليس فيها نقل الدين وكذا النصب على القول بأن الواجب فيه رد الدين والقيمة غناص ودفع الايراد بأن النقل موجود لان المدين اذا أحال الدائن على اللودع فقد انتقل الدين عن المدين الى اللودع مسالبا بالدين كما في ذمت فكانت حوالة بالدين لا بالدين (رد المحتار ملخصاً)

الباب الثاني

في بيان أحكام الحوالة

(المادة ٦٩٠)

حكم الحوالة هو انه يبرأ المجهل من الدين وكفيله من الكفالة ان كان له كفيل وثبت للمحال عليه للمحال له حق مطالبة ذلك الدين من المحال عليه واذا أحال المرتهن أحداً على الرهن لا يبقى له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفه

وإذا تمت الحوالة برئ المجهل عن الدين بقول المحال والمحال عليه لان معنى الحوالة النقل كما مر وهو يقتضي فراغ ذمة الاصيل لان من المحال بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد (دور)

وأما أحكامها فقها برأه المجهل عن الدين (كذا في عيطة السرخسي) ولو برأ المحال المجهل عن الدين أو وجب له لا يصح (وعليه الفتوى كذا في الطهيري) واذا أحال الرهن المرتهن بالدين على غيره يسترد الرهن (كذا في عيطة السرخسي) وكذا لو أحال بدينه فنهى لا تصح (هكذا في الكافي) ولو أحال الزوج المرأة بصدقتها لم تحبس نفسها (هكذا في البحر الرائق) ولم يرجع المختار على المجهل الا ان يتوى حقه فاذا توى عليه عاد الدين الى ذمة المجهل والتوى عند أبي حنيفة رحمه الله أحد الأمرين اما ان يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولاينة للمجهل ولا للمحال له أو يثبت مطلقاً بأن لم يترك مالا شيئاً

ولا ديناً ولا كميلاً (كذا في التبيين هندية في باب الاول من كتاب الحوالة)
ومها ثبوت ولاية المطالبة للمحتال له على المحتال عليه بدين في ذمة (هندية
في المحل المزبور)

سئل سراج الدين قارئ الهداية عن رجل عليه دين لآخر وبالدين رهن
وكفيل فأحال رب الدين غريمه على المديون بالدين فهل ينسك ارضه ويبرأ
الكفيل أم لا؟ فأجاب اذا أحال رب الدين غريمه على مديونه بالدين برى المديون
من دين المحيل وبرى كفيله أيضاً وبطالب غريمه رب الدين الاصيل لا الكفيل
اذ الكفيل لم يضمن له شيئاً لكن براءة الاصيل موقوفة حتى لو أنكر الاصيل
وهو المحتال الحوالة وحلف ولا يئنه للمحتال له بذلك ورجع على المحيل رجع
المحيل بدينه وكذا اذا أفلس المحتال عليه رجع المحيل عليه اذا أيسر فاذا أحال
المرتهن دينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهناً عند المحتال
والله أعلم . وبرى المحيل من الدين والمطالبة جميعاً بالتبطل من المحتال للحوالة ولا
يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى بالفصر وبعد هلاك المال لان إرثه مقيد
بسلامة حقه وهو بأحد أمرين أما ان يمحّد الحال عليه الحوالة ومحال ولا يئنه له
أي المحتال وعيّل أو يموت الحال عليه مقلساً بذير عين وكفيل وقال بهما
وإن فلسه الحاكم (رد المختار) أي في حياته قال فلسه القاضي اذا قضى بالملامه
حين طهر له كميته عن المطالبة وهذا بناء على تقابيس التفاضل يصح عسدها
وهذه لا يصح لانه سوهم ارتعاه لمحدث مال له فلا يعود بتأليس القاضي على
المحيل (فتح) وتذكر الاستيفاء لا يوجب الرجوع والصحيح قول الامام متأ
وشرحاً (رد المختار مذموماً) هكذا أفق صاحب البحر (سرقة الفتاوى في الحوالة)
(ح ١٠) قوله اما حكمها لو أحال المشتري الهاتع بالنق على رجل لم يملك
حبس المبيع وكذا لو أحال المرتهن الراهن لا يحبس الرهن هكذا في البحر
الرائق هندية في آخر مسائل شتى

(المادة ٦٩١)

إذا أقال المحيل حوالة مطلقة فإن لم يكن له عند المحال عليه دين يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان كان له دين على المحال عليه يكون تقاصا بدينه بعد الاداء

ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين على المحال عليه فأدى المحال مال الحوالة - أى المحيل والمحال عليه عن ضمان الطالب وان لم يكن للمحيل دين على المحال عليه يرجع المحال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بأمره فيرجع بذلك عليه (فانضحان في مسائل الحوالة من كتاب الكفالة)

(المادة ٦٩٢)

يتطع حق مطالبة المحيل بالمحال به في الحوالة المقتيدة وليس للمحال عليه بعده ان يعطى المحال به للمحيل وان أعطاه يضمن وبعد الضمان يرجع على المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت دينه أزيد من تركته فليس لسائر الزمراء حق في المحال به

ويحكم الحوالة المقتيدة في هذه الثلاثة أعنى المقتيدة بين أمانة أو مقصوبة أو دين خاص أن لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بتلك الدين ولا بتلك الدين لأن الحوالة لما قيدت بها تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ المحيل يبطل هذا الحق فلا يجوز ولو دفع المحال عليه الدين أو الدين إلى المحيل ضمنه للطالب لانه استهلك ما تعلق به حتى المختار كما اذا استهلك أحد يشك للمرتهن لانه يستحقه تبع (رد المختار) وقال زهر المختار أحق بهما من الزمراء لأن الدين صار له بالحوالة كالمرتهن بالرهن مدموم الرأى (مجمع الاتهر) (ولها) أي في هذه الصورة الممدودة لا يطالب المحيل المحال عليه بالدين أو الدين قيدت الحوالة بهما تعلق حتى المختار له بهما ولا يقدر المختار عليه ان يدفعها

الى الخيل معنى كما لا يملك الخيل مطالبة المحتال عليه لا يملك المحتال عليه أيضاً ان يدفعها الى الخيل حتى لو دفع صار ضماناً تمحل له لانه استملك ما تعلق به حتى المحتال له مع ان المحتال اسوة لرماء الخيل بعد موته معنى ان هذه الاموال ذات تعلق بها حتى المحتال كان ينبغي أن لا يكون المحتال اسوة لرماء الخيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين التي بيد المحتال عليه للمخيل والدين الذي له عليه لم يصر مملوكاً للمحال ببيانه بمقد الحوالة لا بدأ وهو ظاهر ولا رقة لان الحوالة ما وضعت للتعاين بل للتفصل فيكون بين الترماء وأما المرئى فلك المرحون بدأ وحسباً ثبتت له نوع اختصاص بل مرحون شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون له أن يشاركه فيه (در غرر في كتاب الحوالة) قال في البحر وإذا قسم الدين بين غرماء المخيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة الترماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات المخيل وله ورثة لا غرماء استظهر في البحر وأقره من بعد ان الدين المحتال به قبل قبض المحتال تقسم بين الورثة بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال فيضم الى تركته اهـ وحديث فيبيع اهل التركة - منه - ما ذكر من القسمة وكون المحتال اسوة لرماء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالاولى ان الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بموت المحتال عليه وقدمناه عن الكافي ان ما نفي للمحتال بعد القسمة يرجع به على الخيل وانه لو مات الخيل مدبوا فما قبضه المحتال فهو له وما بقي قسم بينه وبين الترماء (رد المحتار على در المختار)

وحكم الحوالة المقيدة أن لا يملك الخيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحل مع ان المحتال اسوة لرماء الخيل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسرو وغيره (در المختار) قوله بخلاف الحوالة المطلقة أي فبذلك الخيل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك الخيل مطالبة المحتال عليه بالعين المحتال بها والدين والمطلقة هي ان يقول الخيل لطلال أحسبك بالالف التي لك علي على هذا الرجل ولم يقل ليؤديها من المال الذي عليه فلو له عنده

ودية أو مقسومة أو دين كان له أن يطالب به لانه لا تعلق للمحتال بذلك الدين أو الدين لوقوعها مطلقاً عنه بل بذمة المحتال عليه وفي الذمة سعة فأخذ دينه أو عينه من المحتال عليه لا تبطل الحوالة. ومن الماتعة ان يحيل على رجل ليس عنده ولا عليه شيء وقال في الحوالة والفرق بين المطلقة والمقيدة انه في المقيدة انقطعت مطالبة المحيل من المحتال عليه فان بطل الدين في المقيدة وتبين برامة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل ان يحيل البائع رجلاً على المشتري بالتقسيط ثم استحق المبيع فتبطل وللمحال الرجوع على المحيل بدينه (رد المحتار ملخصاً) وأما اذا كانت مطلقة فاتها لا تبطل بحال من الاسوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه الى أن يؤدي فاذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين برامة المحال عليه من دين المحال لا تبطل أيضاً الى آخره (رد المحتار ملخصاً) (ح - ١) قوله أو بدين خاص بأن يحيله بدين الذي له على فلان المحال عليه تنجح (وفي الخلاصة) عن التجريد لو كان للمحيل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يفرط في الحوالة ان يسلمه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله ان يطالب به اه ومثله في البرازية ومقتضاه انها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين (رد المحتار)

(المادة ٦٩٣)

لا تبطل الحوالة المقيدة بأن يؤدي مما في ذمة المشتري للبائع من ثمن المبيع اذا هلك المبيع قبل التسليم وسقط الثمن أو رد بخيار الشرط أو خيار الرقبة أو خيار العيب أو أقل النسيج ويرجع المحال عليه بعد الاداء على المحيل يعني يأخذ ما أداه للمحال له من المحيل اما لو تبين برامة المحال عليه من ذلك الدين بأن استحق وأخذ المبيع فتبطل الحوالة اذا باع غرساً من رجل بأب دهم ثم ان البائع أحال غرساً بماله على

المشترى حوالة مقيدة بالفئات القرس قبل القبض حتى سقط الخبز أو رد القرس بخيار رؤبة أو خيار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو يسد القبض لا تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة استحساناً وقال زفر تبطل الحوالة ولو استحق القرس المسح أو استحق الدين الذي يقده الحوالة من جهة الغرماء بطلت الحوالة وفي الذخيرة بالإجماع (في الثالث من حوالة التاجر خاصة)

(سئل) عن شخص باع سائمة من شخص وأحال عليها شخصاً وقبل الحال عليه الحوالة وكذلك الحال ثم خالها البيع فما حكم الحوالة هل تنسخ؟ الجواب: للمقابلة صحيحة ولا تنسخ الحوالة ويلزم الحذف دفع المبلغ ثم يرجع به على الجبل (من فتاوى قارئ الفداء) في مسائل الحوالة اقروى في كتاب الحوالة

(المادة ٦٩٤)

تبطل الحوالة المفيدة بأن يؤدي من مال الخيل الذي هو في يد
الحال عليه أمته إذا ظهر مستحق وأخذ ذلك المال يود الدين على الخيل
(وإذا استحققت الوديعة أو انقضى صلت الحوالة كذا في الفخيرة) (حدة
في الباب الثاني من الحوالة ويورد على الخيل تاراجية)

(المادة ٦٩٥)

إذا كانت الحوالة مقيدة بأن يؤدى من مبلغ المحيل الذى هو فى يد المحال عليه فهلك ذلك انسال فان لم يكن مضموناً بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو أحال أحد دائته على آخر على ان يؤدى من دراهمه التى هى عنده أمانة ثم تفتت الدراهم قبل الاياه بلا تعد تبطل الحوالة ويعود دين الدائن على المحيل واما لو كانت تلك الدراهم منصوبة أو أمانة مضمونة بإتلافه فلا تبطل الحوالة

وإذا كانت الحوالة مقيدة بألف ودية في يد المحتال عليه أو غصب فهلكت الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويمود على المحيل ولو هلك المنصوب في يد المحتال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع شاعت الوديعة وحلف على ذلك بطلت الحوالة وإن استحققت الوديعة أو استحق الغصب بطلت الحوالة (في الثالث من حوالة ائتمان خاتمة)

(ح - ١) قوله ودية المراد بها الأمانة كما عبر به الفتح وغيره قال (ط) فيم الأمانة والموحد إذا تراشيا على رده أو قضى القاضي به والدين المستأجرة إذا انقضت مدة الأجرة (رد المختار)

قوله وطاد الدين على المحيل لأن الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمنصوب فإنه لا يبرأ لأن منه يحلقة (رد المختار)

أرد بالتسلل البدل ليشمل التيمى قال في الفتح فإذا هلك المنصوب المحال به لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لأن الواجب على التماس رد الدين فإن عجز رد أصل أو القيمة فإذا هلك في يد الناسب المحال عليه لا يبرأ لأن له خلفاً والقنوات إلى خلف كلاً فلو تفتت متعلقة بخلفه فبرد خلفه على المحتال اه فلو استحق المنصوب بطلت لعدم ما يحلقة كما في الدرر (رد المختار)

(المادة ٦٩٦)

لو أحال أحد دائمه على آخر على أن يبيع مالا معيناً له ويؤدى لدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط تصح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك المال وإدائه دين المحيل من ثمنه

أحال خريمه على رجل على أن يعطيه من ثمن داره (أي دار المحتال عليه قبل) الحوالة لأنه أحال بما يقدر على إيفائه لأنه ملك بيده ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع (ولو باع بخبر على الاداء) لتحقيق الوجوب ولو أحال على أن يعطى من ثمن دار المحيل لا (أي لا تصح لأنه لا يقدر على

بيعها (الا اذا امره بالبيع) حينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء (دور
خرر في الحوالة) رجل احتال على رجل أي قبل الحوالة عن رجل بألف درهم
على ان يعطيه من ثمن داره أو من ثمن فرسه هذا يريد به دار الذي قبل الحوالة
او فرسه فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه ببيع داره او فرسه ولا يجبر المحتال
عليه على اعطاء المال قبل بيع الدار والفرس وهل يجبر على البيع؟ ينظر ان كان
البيع مشروطاً في الحوالة يجبر عليه (تأمل خاتمة) (في الفصل الثاني من الحوالة)
وفي التلخيص احتال على ان يؤديه من ثمن دار الخيل وقد كان امره بذلك
البيع حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على
بيع ان كان البيع مشروطاً في الحوالة كما في الرهن « من آخر حوالة البرازيه »
« اقروى في كتاب الحوالة »

« ح . ١ » قوله ولا يجبر على البيع لا يقال انه قبول الحوالة وبصحتها التزم
بيعها فيجبر كالكفيل بالمال لانا نقول كما قال عند عقد الحوالة ان تمت داري
فاعطى منها لم يوجد الشرط فلهم بوجد المشروط (حاشية) « دور »

(المادة ٦٩٧)

الحوالة المهمة أي التي لم يبين فيها تمجيل الحال به وتأجيله ان كان
الدين فيها معجلاً على التحيل تكون حوالة معجلة على الحال عليه ويلزمه
الاداء في الحال وان كان الدين مؤجلاً تكون حوالة مؤجلة ويلزم الاداء
بحلول الاجل

ثم المطة على نوعين حالة ومؤجلة فالحالة منها ان يحيل المدين الطالب على
رجل بألف درهم فيجوز ويكون الالف على التحيل حالة والمؤجلة منها رجلى له
على رجل ألف درهم من ثمن مبيع الى سنة فاحاله بها المردجل الى سنة فالحوالة
جائزة ويكون المحتال عليه الى سنة ولم يذكر محمد رحمه الله ما اذا حصلت الحوالة
مهمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه؟ قالوا أو يثبت ان يثبت كما في الكفالة فان

ما احتيل لم يحل المال على المحتال عليه وإن مات المحتال عليه قبل حلول الاجل
والذي عليه الاصل حتى حل المال على المحتال عليه فإن لم يكن له وفاء رجع
المحتال له بالمال على الذي عليه الاصل الى أجله (كذا في التهاية) (هندية
في الباب الثاني من كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٨)

ليس للمحال عليه ان يرجع على المحيل قبل أداء الدين ولا يرجع
لا بالمحال به يعني يرجع بمنحس ما احتيل عليه من الدراهم والا فليس له
الرجوع بالمؤدى مثلاً لو احتيل عليه بفضة وأعطى ذهباً يأخذ فضة
وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو أداها بأموال وأشياء أخرى فليس له
الا أخذ ما احتيل عليه

وليس لمحتال عليه ان يرجع على المحيل قبل ان يؤدي لكن اذا لزم فله
ان يلزم واداً حبس كان له ان يحبس الاصيل حتى يحصله عن ذلك كما في الكفيل
(كذا في المحيط) (هندية في الباب الثاني في قسم الحوالة) ويرجع المحتال
عليه بالمحال به لا بالمؤدى حتى لو كان المحتال به درهم فقد احتال عليه دنانير أو
بالعكس تصارفاً وتزاعياً شرائط السرف وصحت المصارقة فالمحال عليه يرجع على
المحيل بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا اعطاه زبواً مكان الحياض وجوز المحتال له
رجوع ذلك على المحيل بالجباة ولو صالح المحال له المحتال عليه فإن صالحه على جنس
سنة أو أبرأه على الباقي رجع على المحيل بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القدر من
الدين فيرجع به وإن صالحه على خلاف جنسه بأن صالحه من الدراهم على الدنانير
أو على مال آخر يرجع على المحيل بكل الدين (كذا في البدايم) (هندية في الباب
الثالث) ولو أراح ولم يكن للمحيل دين على المحتال عليه فأدى المحتال عليه المال
رجع المحتال عليه على المحيل كما ضمن لأبما أدى (من كفالة الهداية) حتى لو أدى

عروضا أو دداهم عن الدنانير لا يرجع إلا بالدنانير وهي دين الخيل كاللخيل لانه
يملك الدين الذي على الخيل (مسرة الفتاوى في كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٩)

كما يكون للحال عليه برياً من الدين بأداه الحال به أو بمحواته إياها
على آخر أو بالحال له إياه كذلك يبرأ عن الدين لو وهبه للحال به أو
تصدق به عليه وقبل ذلك

وأما بيان ما يخرج به المحتال عليه عن الحوالة بانتهاء حكم الحوالة وحكم
الحوالة ينتهي بإشياء منها فسخ الحوالة ومنها التوى ومنها اداء المحتال عليه المال
الى المحتال له ومنها ان يهب المحتال له المال من ائمال عليه وقبله ومنها ان
يتصدق عليه بها وقبله لان الفبة والصدقة في معنى الإبراء ومنها ان يموت المحتال
له فيرثه المحتال عليه ومنها ان يبرئه من المال (بداييع في الحوالة) ولو ان المحتال إبراء
الحال عليه من الدين صح وإن لم يقبل الحال عليه ولا يرجع الحال عليه على الخيل
جساً لان البراءة اسقاط لامتلاك وإن وهبه له احتاج الى القبول وله ان يرجع
على الخيل لانه ملك ما في ذمته إلهية فصار كما لو ملكه بالإداء وكذا لو مات الحال
له فورثه الحال عليه له ان يرجع على الخيل لانه ملكه بالارث وتعمام الكلام فيها
أي في الجوهره (رد المحتار)

ح . ١ . وفي الذخيرة اذا أحال المدينون الطالب على رجل بألف أو بجميع
حقه وقبل منه ثم أحاله أيضاً بجميع حقه على آخر صار الثاني نقضاً للاول وبرى
الاول ودر المختار .

(المادة ٧٠٠)

لو توفي الحال له فورثه الحال عليه لا يبق حكم الحوالة
لما سبقه من البداييع ومنها ان يموت المحتال له ويرثها المحتال عليه (محرره)

عن أعضاء دیوان	عن أعضاء شواری	فاطر دیوان احکام
احکام عدلیه	دولت	عدلیه
سید احمد خلوصی	سیف الدین	احمد جودت
عن أعضاء جمعیة	عن أعضاء شواری دولت	عن أعضاء دیوان احکام عدلیه
ابن عابدین زاده علاء الدین	محمد امین	السید احمد حلیمی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهاديوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الخامس

في الرهن ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتصلة بالرهن

(للسادة ٧٠١)

الرهن حبس مال وتوقيفه في مقابلة حق يمكن استيفاءه منه ويسمى

ذلك المال مرهوناً ورهنًا

الرهن هو جعل الشيء محبوس بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدون حتى
لا يصح الرهن الا بدین واجب ظاهراً وإلثناً أو ظاهراً فاما بدین معدوم فلا يصح
اذ حكمه ثبوت بد الاستيفاء والاستيفاء يتلو الوجوب (كذا في الكافي) هندية في
أول الرهن (الرهن) لغة حبس الشيء وشرباً (حبس شيء مالي) أي جعله محبوساً

لان الحابس هو المرتهن بحق يمكن استيفاءه أي أخذه منه كلاً أو بعضاً كان قيمة المرهون أقل من الدين (كالدین) كاف الاستقصاء لان الدين لا يمكن استيفاءها من الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما سيحیی (حقبة) وهو دين واجب ظاهراً وباطناً أو ظاهراً فقط كنس خلع وجد خيراً (أو حكماً) كالاغليان المضمونة بالمثل أو القيمة (در المختار) وإطلاق الرهن على المرهون تسمية للمفعول بالمصدر ويقبل للرهن الرهنية (در المختار)

(ح ١٠) قوله بحق أي بسبب حق مالى ولو مجهولاً واحتز به عن نحو اقتصاص الخلد وأمين (رد المختار)

قوله استيفاء أي هذا الحق من الرهن بمعنى المرهون واحتز به عما يفسد كالتح وعمل نحو الامانة اهـ (رد المختار)

قوله كالدین كاف الاستقصاء خبر مبتداء محذوف يعني انها ليست لتتمثيل بعض الافراد اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداهى الى هذا جعل المصنف الدين شاملاً معين أما لو أطلقه أمكن جعل للكاف لتتمثيل بان اراد بالدين الدين حقيقة (رد المختار)

(المادة ٧٠٢)

الارتهان اخذ الرهن

(المادة ٧٠٣)

الرهن هو الذى أعطى الرهن

(المادة ٧٠٤)

للمرتهن هو اخذ الرهن

(المادة ٧٠٥)

المدل هو الذى اتتمنه الراهن والمرتهن وسماه وأودعاه الرهن

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بركن قرهن

(المادة ٧٠٦)

باعتقد الرهن بايجاب وقبول من الراهن والمرتهن لكن ملزم يوجد

القبض لا يتم ولا يلزم فللراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم

وباعتقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض حال كونه (عوض) أي مجموعاً احترازاً عن

رهن الثمر على الشجر ورهن الرزق في الارض (لم يجز) رأي لم يجمعه ولم يضبطه

حال كونه مفرغاً عن ملك الراهن وهو احتراز عن عكسه وهو رهن الشجر

دون الثمر ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها متاع الراهن حال كونه

(مجزاً) عن اتصاله بغيره اتصال خلقه وهو احتراز عن رهن المضاف كرهن نصف

القرس (والتخلف) هي أي يثقل بين الرهن والمرتهن فيه أي في الرهن (وفي البيع

قبض والراهن ان يرجع قبل القبض) (ملحق الايجار مع شرحه بجميع الانهر)

(ح ١٠) قوله مفرغاً عن ملك الراهن فلا يجوز رهن دار فيها متاع الراهن

وشرح الكثر

قوله يميز أي لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقه كما لو رهن الثمر على

رأس الشجر دون الفجر أو عارضاً كرهن الخنطلة في الجوالق دون الجوالق

وشرح الكثر

وأما شرط جوازه فان يكون المال المرهون مقسوماً محوذاً فارغاً عن المشغل

هتدي في الباب الاول من الرهن

(المادة ٧٠٧)

إيجاب الرهن وقوله هو قول الراهن وهتك هذا الشيء في مقابلة ديني أو لفظ آخر في هذا المآل وقول المرتهن قلت أو رضيت أو لفظ آخر يدل على الرضى ولا يشترط إيراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى أحد شيئاً وأعطى للبائع مالا وقال له ابن هذا المال عندك الى ان أعطيك بمن المبيع يكون قد رهن ذلك المال

(وأما) ركن عقد الرهن فهو الإيجاب والقبول وهو ان يقول الراهن وهتك هذا الشيء هالك علي من الدين أو يقول هذا الشيء رهن دينك أو ما يجري هذا المجرى ويقول المرتهن ارضيت أو قلت أو رضيت أو ما يجري مجراه (فأما لفظ الرهن فليس بشرط حتى لو اشترى شيئاً بدرهم فدفق الى البائع توباً وقال اسلك هذا التوب حتى أعطيك الثمن فالتوب رهن لأنه أتى بمعنى اللقد والمبرة في باب العقود للمعاق (كذا في البايح) (هتدي في الباب الاول من كتاب الرهن)

(ج - ا) قوله وركنه الإيجاب أو هو والقول كما سيبيح. وشروطه يأتي وحكمه ثبوت بد الاستيفاء وسببه نفاق البقاء المقدد وأما خص بالسفر في الآيه لان الغالبانه لا يمكن فيه من الكتمان والاستشهاد فيستوثق بالرهن (در المختار)

الفصل الثاني

في بيان شروط العقد الرهن

(المادة ٧٠٨)

يشترط ان يكون الرهن والمرتهن عاقلين ولا يشترط ان يكونا بالتين وأما شرائطه فأنواع بعضها يرجع الى نفس الرهن وهو ان لا يكون معاقاً بشرط ولا مضاعاً الى وقت وأما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فثلاثة حتى لا يجوز الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا عقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى

يجوز من السبي للمأذون وكذا السفر ليس بشرط لجواز الرهن فيجوز الرهن
في السفر والحضر (حندية في أول الرهن ملخصاً)

(المادة ٧٠٩)

يشترط ان يكون الرهون صالحاً لبيع فيلزم ان يكون موجوداً
ومالاً متقوماً ومقدور التسليم في وقت الرهن

وأما ما يرجع الى الرهون فانواع) منها ان يكون محلاً قابلاً لبيع وهو ان
يكون موجوداً وقت العقد مالا مطلقاً متقوماً مملوكاً معلوماً مقدوراً للتسليم (فلا
يجوز رهن ما ليس بموجود عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما اذا
رهن ما ينثر تحليه أو ما تلد أغناماً سنة أو في بطن هذه الناقة ونحو ذلك ولا رهن
الميتة والدم لانعدام ماليتهما ولا رهن صيد الحرم والأحرام لانه ميتة ولا رهن الحر
لانه ليس بمال أصلاً ولا رهن الحر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسالمين أو
أحدهما مسلماً لانعدام ماليتهم الحر والخنزير في حق مسلم وهذا لان الرهن إغاء
الدين والارتباط استيفاءً ولا يجوز للمسلم إغاء الدين من الحر واستيفاءه إلا ان
الراهن اذا كان ذمياً كانت الحر مضمونة على المسلم المرتهن لان الرهن اذا لم
يصح كان الخنزير بمنزلة المنصوب في يد المسلم وآخر الذي مضمونة على المسلم
بالنصب واذا كان الراهن مسلماً والمرتهن ذمياً لا تكون مضمونة على الذي لان
آخر المسلم لا تكون مضمونة على أحد وأما في حق أهل الذمة فيجوز رهن الحر
والخنزير وارتباطها منهم لان ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الثأب والحل عندنا
ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والحشيش ونحوها لانها ليست بمملوكة في
أنفسها (حندية في الحل المزبور)

(المادة ٧١٠)

يشترط ان يكون مقابل الرهن مالا مضموناً فيجوز أخذ
الرهن لاجل مال منصوب ولا يصح أخذ الرهن لاجل مال هو أمانة

(ويصح الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها) أي بالتسل أو للقيمة كالمنصوب وللهر وبطل الخلع وبطل الصلح عن دم عمد فإن هذه الاشياء يجب تسليم عينا عند قبالتها لئلا يجوز البذل عند وجود الاصل وعند هلاكها يجب الايتان بثلاثها ان كان لها مثل وقبيلها ان لم يكن لها مثل فاذا هلك الرهن عند قيام العين في يد الراهن يقال له سم العين وخذ من المرتين الاقل من قيمة العين ومن قيمة الرهن لان الرهن مضمون عندنا واذا هلك العين قبل هلاك الرهن يصير الرهن رهنا صحيحا بقيمة العين المضمونة ثم اذا هلك الرهن يهلك بالاقل من القيمة ومن قيمة الايمان (مجمع الأنهر)

(ج ١٠) ولا يجوز الرهن بامانات كالوديسة والعارية والمضاربة وماال لشركه لانها ليست بمضمونة (مجمع الأنهر)
قوله أو للقيمة ويقال لها المضمونة بنفسها لقيام التسل أو القيمة مقامها كالمنصوب ونحوه واحتراز عن المضمونة بغيرها كبيع في يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وعن غير المضمونة أسلا كالامانات فالرهن بهذين باطل وبهاها ديننا حكما لان الموجب الاصلي فيها هو القيمة أو التسل ورد الدين غلص ان أمكن ردّها على ماعليه الجمهور وذلك دين وأما على ماعليه البعض فانه واذا كانت القيمة لا تنجب الابد الملاك ولكنها تجب عند الملاك بالتبض ونحوه في الهداية والربط (رد المحتار)

التصل الثالث

في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادة بعد عقد الرهن

(المادة ٧١١)

كما ان المشتلات الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن أيضا
كذلك لو رهن عرصة تدخل في الرهن أشجارها وأثمارها وسائر
منزواتها ومنزواتها وان لم تذكر صراحة

وبدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الخاتمة وعبارتها ولو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو تمر على الأشجار جاز وبدخل الكل في رهن الأرض ولا بدخل الزرع والشجر في البيع إلا بالذكر وفي الرهن بدخل بغير الذكر لأن الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تصحيحاً له أقول أي لأنه لو لم يدخل لزمن أن تكون الأرض مشفوعة بملك الراهن ورهن المشفوع بدون الشاغل غير جائز (تنقيح الحامدي في الرهن)

(المادة ٧١٢)

يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلاً لو رهن أحد ساعة في مقابلة كذا دراهم دينه ثم بعد ذلك لو أتى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ودلل الرهن الساعة وأخذ السيف يكون السيف مرهوناً في مقابلة ذلك المبلغ (ولو رهن فرساً يبدل ألقاً بالثمن فدفع مكانه فرساً يبدلها) أي الألف فالأول رهن فسات قبل الرد يصير مستوفياً لدينه فالفرس الأول رهن كما كان (حتى يرد المرهن) إلى راعته والمرهن أمين في الفرس الثاني حتى يحمله مكان الأول برد الأول على الراهن فحينئذ يصير الثاني مضموناً لأن الأول دخل في ضامته بالقبض والدين وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان إلا بقض القبض مادام الدين باقياً وإذا جاز الأول في ضامته لا يدخل الثاني في ضامته لأنها رضاء بدخول أحدهما فيه لا بدخولها فإذا أراد الأول دخل الثاني في ضامته ثم قبل يشترط تجديد القبض وقبل لا يشترط (كافي للمداية وغيرها) لكن في الخاتمة رجل رهن غداً لسان فرساً بالثمن درهم ثم جاء الراهن ببديل وقال خذها مكان الفرس يصح ذلك إذا قبض انتهى فبهم من هذا أنه إذا قبض الرهن الثاني خرج الأول من أن يكون رهنًا رداً الأول على الراهن أو لم يرد (بجمع الأنهر بتثنية)

(المادة ٧١٣)

يجوز أن يزيد الراهن في الرهن بعد السقف يعني يصح علاوة

مال بأن يكون أيضاً رهناً على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقياً وهذا المراد يتحقق بأصل العقد بيني كأن العقد كان قد ورد على هذين المالين وبمجموع هذين المالين يكون مرهوناً بالدين القائم حين الزيادة

يجب أن يعلم بأن الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحساناً عند علمائنا الثلاثة وصورتها أن يرهن رجل فرساً من رجل بألف درهم ثم يزيد الراهن ثوباً ليكون رهناً مع الفرس بالدين الذي رهن به الفرس صححت الزيادة والتحقق بأصل العقد وجعل كأن العقد ورد على الأصل والزيادة حتى صار الثوب مع الفرس رهناً مضموناً بالدين الذي رهن به الفرس (كذا في المحیط) (حندية في الباب السادس من الرهن بتثريماً)

(المادة ٧١٤)

إذا رهن مال في مقابلة دين تصح زيادة الدين في مقابلة ذلك الرهن أيضاً مثلاً لو رهن أحد في مقابلة ألف قرش ساعة ثم أخذ أيضاً في مقابلة ذلك الرهن من البائن خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابلة ألف وخمسمائة

والزيادة في الرهن تصح وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضاً أي يوم قبض الزيادة كما تعتبر قيمة الأصل يوم قبضه (رد المختار) وفي الدين لا تصح خلافاً للقناني والأصل إن الاتفاق بأصل العقد إنما يتصور إذا كانت الزيادة في معقود به كالمثلن أو عليه كالمبيع والزيادة في الدين ليست منها «رد المختار» في مسائل متفرقة من الرهن» قوله وفي الدين لا يصح أه المراد أن لا يكون الرهن مضموناً فاما الزيادة في نفسها فجائزة وصورة المسئلة أن يرهن عبده فرساً يساوي الفين ألف ثم استقرض منه

ألقا آخر على ان يكون القرس رهنا بهما جميعا فلو هلك يهلك بالالف الاولى
لا بالالفين ولو قضاه ألقا وقال إنما قضيتها عن الاولى له ان يسرد القرس ألقا
« رد المختار على در المختار بتقدير ما » والزيادة في الدين لا تصح عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله خلافا لأبي يوسف حتى اذا رهن فرسا من آخر يدين له عليه
ثم حدث للمرتهن زيادة دين على الراهن بالاستقراض أو بالكسرة أو سبب آخر
فجعل الرهن بالدين القديم رهنا به وبالدين الحادث فعلى قولها لا يصير رهنا بالدين
الحادث حتى لو هلك ملكك بالقديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند أبي يوسف
رحمهما الله يصير رهنا بالدين القديم والحادث جميعا حتى يهلك بهما (هتديته في
الباب السابع من الرهن ملخصا)

د ج . اء قوله والزيادة في الرهن الخ منسل ان رهن ثوبا بمشرة يساوي
عشرة ثم يزيد الرهن ثوبا آخر يكون مع الاصل رهنا بالعشرة وعنايته «رد المختار»

(المادة ٧١٥)

الأثر الذي يتولد من الرهون يكون مرهونا مع الاصل

نماء الرهن للرهن ودرهن مع أصله ويهلك مجازاً وان بقي وحلك الاصل
فك يقطع بتقسيم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض (ضرر
في فصل الرهن)

ونماء الرهن كونه وله وصوفه ونمرة للرهن ويكون رهنا مع الاصل
فان هلك هلك بلا شيء وان بقي وحلك الاصل يفتك بمحضته من الدين ويقسم
الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النسخة يوم الفكاك فما أصاب الاصل
سقط وما أصاب النسخة ائتلك به (انتهى في مسائل متفرقة)

الباب الثاني

في بيان مسائل تتعلق بالرهن والمرتهن

(المادة ٧١٦)

للمرتهن له ان يفسخ الرهن وحده
المرتهن يتفرّد في فسخ الرهن دون الراهن حتى لو ورد وقال فسختم ولم
يرض الراهن وهكذا لا يسقط شيء من الدين (نية في باب حكم الرهن عند هلاكه
من الرهن) (اقروى في كتاب الرهن)

(المادة ٧١٧)

ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرتهن
لما امر من الفدية آخذاً بقوله يتفرّد اهـ

(المادة ٧١٨)

للمرتهن والمرتهن ان يفسخا الرهن باتفاقهما لكن للمرتهن حبس الرهن
وامساكه الى ان يستوفي ماله في ذمة الراهن بعد الفسخ
وله ان يفسخ الرهن بعد فسخ عقده أي عقد الرهن حتى يقضى
دنه الا وقت ان يراه أي المرتهن عن الدين لان الرهن لا يبطله بمجرد التفاسخ
بل يرد على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى ما بقي القبض والدين (يجمع الاثر
في كتاب الرهن)

(المادة ٧١٩)

يجوز ان يعطى المكفول عنه رهناً لكفيله
رجل اكفل بدين عن انسان لمره ثم المكفول عنه رهن عيناً بالدين المكفول
به من الكفيل قبل اداء الكفيل جاز (هندية في الباب الحادي عشر من
كتاب الرهن)

(المادة ٧٢٠)

يجوز ان يأخذ الدائنان من المدينين رهناً واحداً سواء كانا شريكين

في الدين أو لا وهذا الرهن يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدين
 رهن رجل عينا عند رجلين بدين لكل منها صح وكله رهن من كل منها
 ولو غير شريكين فإن تباهاً فكل واحد منها في نوبته كالمثل في حق الآخر هذا
 لو مما لا يتجزئ ولا مما يتجزئ فكل واحد حبس النصف فلو دفع له كله ضمن
 عنده خلافاً لها وأصله مسألة الوديعة زيلى ولو هلك ضمن كل حصته لتجزئ
 الاستيفاء فإن قضى دين أحدهما فكله رهن عند الآخر لما سر إن كل الدين رهن
 في يد كل منها بلا تفرق (رد المختار فيما يجوز ارتبائه وما لا يجوز من الرهن)
 (ج ١٠) قوله عند رجلين أي وقبله فلو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح
 كما لو قال رهنك النصف من ذا والنصف من ذا سألني عن المقدس (رد المختار)
 قوله وكله رهن من كل منها أي يصير كله محبوساً بدين كل واحد منها إلا أن
 نصفه يكون رهناً من هذا ونصفه من ذلك إن كان وهذا بخلاف المدة لأن موجبها
 ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون كله ملزماً لكل واحد من رجلين على الكمال
 في زمان واحد فدخله الشبوح ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون الدين
 الواحدة محبوسة بحق كل منها على الكمال وتسامه في الكفاية (رد المختار)
 قوله ولو غير شريكين أي في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون
 دين أحدهما دراهم ودين الآخر دنانير غناية (رد المختار)
 قوله وأصله مسألة الوديعة أي إذا أودع عند رجلين شيئاً قبل القسمة فدفع
 أحدهما كله إلى الآخر فإن الدائع ضمن عنده خلافاً لها زيلى (رد المختار)
 قوله بلا تفرق أي بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من
 الدين باقياً كما لو كان المرتهن واحداً (رد المختار)

(المادة ٧٢١)

يجوز للدائن أن يأخذ رهناً واحداً في مقابلة دينه الذي على اثنين
 وهذا أيضاً يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدينين

وان رهننا رجلا واحدا بدين عليها صح بكل الدين ويمسك الى استيفاء كل الدين اذا لا شيوخ (رد المختار فيما يجوز ارتبائه وما لا يجوز)
(ج ١٠) قوله وان رهننا رجلا واحدا يبنى صفقة واحدة لقول الكرني وهو فرس أو فرسان فليس المراد توحيد المرهون بل توحيد الرهن أي التقد (رد المختار)
قوله ويمسك أي فلو رأى أحدهما ما عليه لم يكن له ان يقبض من الرهن شيئاً لان فيه تفريق للصفقة على الرهنين في الاسماء اتحائي (رد المختار)

الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان مؤنة المرهون ومصاريفه

(المادة ٧٢٢)

على المرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه أو بمن هو أمينه كماله وشريكه وخادمه والمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله وأجيريه مشاهرة أو مسانحة لان العبرة بالمساكنة لا بالنفقة حتى ان الزوجة لو دفعت الرهن الى الزوج لا يضمن ان هناك مع ان الزوج ليس في نفقتها (مجمع الانهر في كتاب الرهن)

(ج ١٠) قوله وليس في نفقتها الخ ويجري مجرى المياله شريك المفوضة والعتان ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما في عياله الخ المستبر في كون الشخص عيالا له ان يساكنه سواء كان في نفقة أم لا كالزوجة والوالد والحامد الذين في عياله (رد المختار)

{ المادة ٧٢٣ }

المصاريف التي تترتب لحفظ الرهن كأجرة المحل والتأطوار على المرتهن وأجرة بيت حفظه وأجرة حافظه وماوى لنعم على المرتهن (در المختار) وعلى المرتهن مؤنة حفظه أي ما يحتاج في حفظ نفس الرهن ورده الى يده أي رد الرهن الى يد المرتهن ان خرج من يده كجصل الآبق ان كان قيمة الرهن مثل الدين وان كانت أقل منه فالمؤنة عليه أيضاً بالطريق الاولى وكذا مؤنة رد جزء الى يد المرتهن كأجرة بيت حفظه وحافظه (ملحق الاجمع مع شرحه بجمع الانهر)

{ المادة ٧٢٤ }

الرهن ان كان حيواناً فلفقه وأجرة راعيه على الراهن وان كان عقاراً فتعمره وسقيه وتبيحه وتطهير خرقة وسائر مصاريفه التي هي لاصلاح منافعه وبقائه عائدة الى الراهن أيضاً

وأجرة راعيه ونفقة الرهن والحراج والشرع على الراهن والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فلي الرهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فلي المرتهن لان حبه له . واعلم انه لا يلزم شيء منه لو اشتد على الراهن (قهستاني عن القنيرة) (در المختار)

ومؤنة تبقيته واصلاحه على الراهن كالنفقة والكسوة وأجرة الراعي وأجرة غلث ولد الرهن وسقي البستان وتلقيح نخله وجساده والقيام بمصالحه (ملحق الاجمع في كتاب الرهن)

{ المادة ٧٢٥ }

كل من ارهن والمرتهن اذا صرف على الرهن ما ليس عليه بدون اذن الآخر يكون متبرعاً وليس له ان يطالب الآخر بما صرفه

وكل لما يجب على أحدهما فأداء الآخر كان متبرعاً إلا أن يأمره القاضي به
ويجعله ديناً على الآخر فيجوز يرجع عليه ويمجد أمر القاضي بلا تصريح بجعله
ديناً لا يرجع كما في الملتقط وعن الإمام لا يرجع لو صاحبه حاضر أو مطلقاً
خلافاً للثاني وهي فرعي مسألة الحجر (زيلعي) (رد المحتار في كتاب الرهن)
(ح ١) قوله خلافاً للثاني حيث قال يرجع حاضر أو غائباً كما في الذخيرة
لكن في الحاشية أنه لو كان حاضر أو أبى من الاتفاق فأمر القاضي به رجوع عليه
وبه يفتي قاضيتي فالفتي به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو
ظاهر الملاقى المتن (رد المحتار)

قوله مسألة الحجر لأن القاضي لا يلى على الحاضر ولا يفتد أمره عليه لأنه
لو فتد أمره عليه لصار مجبوراً عليه وهو لا يملك حجرة عنده وعند أبي يوسف
ملك فيفتد أمره عليه زيلعي (رد المحتار)

الفصل الثاني

في الرهن المستل

(المادة ٧٢٦)

يجوز أن يستبرأ أحد مال آخر ويرهنه بأذنه ويقال لهذا الرهن المستل
رجل استل من آخر عتاً ليرهنه بدية فأعاره صحت الاعارة (قاضيخان)

(المادة ٧٢٧)

إن كان اذن صاحب المال مطلقاً فالمستبرأ أن يرهنه بأي وجه شاء
وللمستبرأ أن يرهنه بقليل أو كثير إذا أطلقه المبر ولم يسم ما يرهنه (قاضيخان)

(المادة ٧٢٨)

إذا كان اذن صاحب المال مقيداً بأن يرهنه في مقابلة كذا دراهم
أو في مقابلة مال جنسه كذا أو عند فلان أو في البلدة القلاية فليس

للمستعير أن يرهنه الا على وفق قيده وشرطه
وان سمي المير قدراً او جنساً لا يجوز للمستعير ان يخلف فان خالفه المستعير
فرهنه بأقل مما سمي او اكثر او بنصف آخر لا يجوز ويصير ضامناً وكذا لو
استعار ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره واستعاره ليرهنه بالكوفة ورهنه بالبصرة .
وللمعير ان يأخذ من المرتهن فان هلك في يد المستعير ان هلك في يده قبل ان
يرهنه أو هلك بدماء يرهنه واتكاه لاضمان فان هلك الرهن فقال المالك هلك
عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان أرهنه أو هلك بدماء يرهنه واتكته كان
القول قول الراهن مع يمينه واذا رهنه المستعير على الوجه الذي أذن المعير كان
على المستعير قدر ما يسقط من دين الراهن وكذلك لو دخل عيب فسقط بعض
الدين يضمن المير قدر ذلك ولو ان الراهن . عجز عن فك الرهن ففرض المير
دين الراهن كان للمعير ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند
الملاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفاً ورهنه بألفين
بلذن المير واتكاه المالك بألفي درهم لا يرجع على الراهن بأكثر من الألف
وليس للمرتهن ان يمتنع عن قبض الدين من التبر بل يجبر على ذلك حتى يقبض
ويسلم اليه الرهن (قاضيه خان في فصل فيمن يرهن مال التبر من كتب الرهن)

الباب الرابع

في بيان أحكام الرهن وينقسم الى أربعة فصول

الفصل الاول

في بيان أحكام الرهن العمومية

(المادة ٧٢٩)

حكم الرهن هو ان يكون للمرتهن حق حبسه الى حين فكه وان

يكون أحق من سائر الترماء باستيفاء الدين من الرهن اذا توفي الراهن
 وأما حكمه فلك المين الموهنة في حق حبس حتى يكون أحق بأساكه الى
 وقت انهاء الدين فإذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الترماء فيستوفى منه
 دينه فلها فضل يكون لسائر الترماء والوثة ولو مات وأفلس وعليه ديون يكون
 المرتهن اخس به من سائر الترماء كذا في محيط السرخسى (هندية في الباب
 الاول من كتاب الرهن)

وأما الحكم الثالث وهو وجوب تسليم المرهون عند الاستكلاك فيتملق به معرفة
 وجوب التسليم فتقول وبالله التوفيق - وجوب تسليمه بعد قضاء الدين قضى أو لا
 ثم يسلم الرهن لان الرهن وثيقة وفي تقديم تسليمه ابطال الوثيقة ولأنه لو سلم
 الرهن أو لاقى الجائر ان يموت للرهن قبل قضاء الدين فيصير المرتهن كواحد
 من الترماء فيعطى حقه فلزم تقديم قضاء الدين على تسليم الرهن (بلائق في حكم
 الرهن من القبضة في الرهن) اذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق
 بالرهن فانه كان أحق بالمرهون من الراهن حال حياته وكذا من ضمانه بعد
 وفاته (من رهن المحيط البرهاني في الفصل السادس)

ولو مات للرهن قبل البيع وعليه ديون كثيرة وليس له سوى الرهن فانه بيع
 ويكون المرتهن احق من سائر الترماء فان فضل شيء منه صرف الفضل الى سائر
 الترماء وان قصر عنه يكون المرتهن ببقية دينه اسوة للترماء (مجمع الفتاوى في
 الرهن قتله الكفوي على قيد علي اقصي)

(المادة ٧٣٠)

لا يكون الرهن مانعاً عن مطالبة الدين والمرتهن صلاحية مطالبته
 بعد قبض الرهن أيضاً
 له اي المرتهن طلب دينه من دائنه لان الرهن لا يسقط طلب الدين
 (ددر في كتاب الرهن)

(المادة ٧٣١)

إذا أوفى مقداراً من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مثالبته وللمرتهن صلاحية حبس مجموع الرهن وأمسأكه إلى أن يستوفى تمام الدين ولكن لو كان للمرهون شيئين وكان تسعين لكل منهما مقدار من الدين إذا أدى مقدار ما تبين لاحدهما فللراهن تخليص ذلك فقط ولو رهن فرسين بالالف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته لحبس الشكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع فإن سعى لكل واحد منهما شيئاً من الدين له أن يقبض أحدهما إذا أدى ما سعى له بخلاف البيع لتعدد القدد بتفصيل الثمن في الرهن لا البيع وهو الأصح (رد المختار فيما يجوز ارتبائه وما لا يجوز)

(ح ١٠) قوله لا البيع لأن قبول القدد في أحد المرهونين لا يكون شرطاً لصحة القدد في الآخر حتى إذا قبل أحدهما صح بخلاف البيع لأن فيه لا يتمدد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لأن البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لأن العادة قد جرت بضم الردي إلى الجيد في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق زيلعي (رد المختار)

قوله هو الأصح أي الفرق بين ما إذا سعى لكل من المرهونين شيئاً وبين ما إذا لم يسع هو الأصح كافي التبيين والكفاية وهو روايات الزيادات (رد المختار)

(المادة ٧٣٢)

لصاحب الرهن المستأجر أن يؤخذ الرهن المستأجر لتخليصه وتسليمه إياه وإذا كان للمستأجر عاجز أعان أداء الدين لقرره فالمعير أن يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن وله الرجوع بذلك على الراهن

استأجر شيئاً لبرئته فله من جاز له أن يأمره بقضاء الدين واسترداده (قبة في رهن المستأجر) ومثله في الفخيرة (تبيحة) ولو أن الراهن عجز عن انفاك

الرهن يفتى الميراثين الراهن كان للميراث ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند الملاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن أقلًا بغيره ألقين بأذن الميراث والملك المالك يألفي درهم لا يرجع بأكثر من ذلك (من نقل بهجة الفتاوى)

(المادة ٧٣٣)

لا يبطل الرهن بوقاة الراهن والميراثين ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت الميراثين ولا بموتها وبقي الرهن رهنًا عند الورثة (قاضيخان في فصل فيما يجوز رهن وما لا يجوز)

(المادة ٧٣٤)

إذا توفي الراهن فإن كان الورثة كبارًا قاموا مقامه ويلزمهم آداه الدين من التركة وتخليص الرهن وإن كانوا صغارًا أو كبارًا إلا أنهم غائبون عن اليد أي هم في محل بيد عنها مدة السفر فالوصي يبيع الرهن بأذن الميراثين ويوفى الدين من ثمنه

والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين ولو كان مسترقًا (اشباه في القول في الملك) ثم اعلم ان ملك الورثة بطريق الحلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حقه (اشباه في أهل الزبور) مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن ميراثه وقضى دينه بدينه مقامه فإن لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيًا وأمره ببيعه لأن بطرء علم وهذا لو ورثته صغارًا فلو كبارًا خلفوا الميت في المال فكان عاجم تخليصه جوهره (در المختار) (في باب التصرف في الرهن والحناية عليه)

(المادة ٧٣٥)

ليس للميراث ان يأخذ ماله من الميراثين ما لم يؤد الدين الذي هو في مقابلة الرهن المستعار سواء كان الراهن المستعير حيًا أو كان قد مات قبل

فك الرهن

وفي فتاوى الغاية ولو رهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ المبيع عنه إلا أن يقضى جميع الدين (هتدي في الباب الحادي عشر من الرهن) وإن كان الراهن قائماً وصديق المرتهن رب التوب أنه توبه يدهمه إليه ويأخذ دينه ولم يكن رب التوب متلوفاً وإن قال المرتهن لا أعلم التوب لم يكن له على التوب سيل (كذا في الفخيرة) (هتدي في المحل المزبور)

(المادة ١٣٦)

لوتوفى الراهن للمستعير حال كونه مقلماً مديوناً بقي الرهن المستعار في يد المرتهن على حاله سرهوناً ولكن لا يباع بدون رضى المبيع وإذا أراد المبيع بيع الرهن وإغناء الدين فإن كان ثمنه يفي الدين فيباع من دون نظر إلى رضى المرتهن وإن كان ثمنه لا يفي الدين فلا يباع من دون رضى المرتهن

ولو مات مستعيره مقلماً مديوناً فالرهن باق على حاله فلا يباع إلا برضا المبيع لانه ملكه ولو أراد المبيع بيعه وأتى الراهن البيع بغير رضا لكان أي بالرهن وفاء والا لا يباع إلا برضا أي المرتهن (در المختار في باب التعرف في باب الرهن والحناية عليه)

(ح ١٠) قوله وأتى الراهن كذا في المنع وصواب المرتهن كانه عليه الرهن لأن فرض المسئلة أن الراهن وهو المستعير قد مات (رد المختار)

(المادة ١٣٧)

لوتوفى المبيع ودينه أزيد من تركته يؤمر الراهن بتأدية دينه وتخليصه الرهن المستعار وإن كان عاجزاً عن تأدية الدين بسبب فقره

يبقى ذلك الرهن المستأجر عند المرتين مرهوناً على حاله ولكن لو ردت
للمير آداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرماء للمير بيع الرهن فإن كان
ممنه يبقى الدين يباع من دون نظر الى رضى المرتين وإن كان لا يبقى
فلا يباع بدون رضاه

ولو مات المير مفلساً وعليه دين أمر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد للرهن
ليصل كل ذي حق حقه وإن عجز لفقره فالرهن على حاله كما لو كان المير حياً
ولو ردت المير أخذه أي الرهن بعد قضاء دينه كورث فإن طلب غرماء المير من
ورثته يبيعه فإن به وفاء يبيع والا فلا يباع إلا برضاء المرتين كما مرهماً
(دال المختار في المحل المزبور)

(المادة ٧٣٨)

إذا توفي المرتين فالرهن يبقى مرهوناً عند ورثته
ولا يسلط الرهن بموت الراهن أو المرتين أو بموتهما ويبقى رهناً عند الورثة
(من رهن البزاية)

(المادة ٧٣٩)

إذا رهن شخص رهناً عند رجلين على دين لهما بذمته فأدى
لاحدهما ماله بذمته فليس له استرداد نصف الرهن وما لم يقضهما جميع
مالهما بذمته ليس له تخليص الرهن منهما
وفي التهذيب ولو كان المرتين اثنين فاستوفى أحدهما دينه فلا أثر حبس
الرهن حتى يستوفى دينه (آثار حانية من كتاب الرهن)

(المادة ٧٤٠)

من أخذ من مديونية رهناً فله أن يمسك الرهن الى أن يستوفى

جميع ماله من الدين بذمتها
وكذا لو كان الراهن إنسان فأوفى أحدهما حصة فللمرتبة حبس الكل حتى
يؤدي الآخر (تأثير غانية في المحل المزبور)
(المادة ٧٤١)

إذا ألتف الراهن الرهن او عيه يضمن وكذلك للمرتبة إذا ألتفه او
عيه يستقط من الدين مقدار قيمته

فإذا ألتف الراهن الرهن حكمه حكم ما اذا ألتفه غنياً كما مر قوله كما مر
أي من انه لو كان الدين حالاً أخذ منه كله والا أخذ القيمة لتكون رهناً الى
حلول الاجل (رد المحتار في باب التصرف في الرهن) ولو استهلكه المرتبة
والدين مؤجل ضمن قيمته لانه ألتف مال الغير وكانت رهناً في يده حتى يحل
الاخذ لان الثمن بدل العين فانه حكمه ويؤجل الدين والمضمون من جنس حقه
استوفى للمرتبة منه دينه ورد الفضل على الراهن ان كان فيه فضل وان كان دينه
أكثر من قيمته رجع بالفضل (مجمع الانهر في باب التصرف في الرهن)

(المادة ٧٤٢)

إذا ألتف الرهن شخص غير الراهن والمرتبة ضمن قيمته يوم ائلافه
وتكون تلك القيمة رهناً عند المرتبة

والرهن ان ألتفه أجني أي غير الراهن فالمرتبة يضمنه أي التلتف قيمته
يوم حلك وتكون القيمة رهناً عنده كما مر وأما ضمانه على المرتبة فتسبر قيمته
يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زاي (رد المحتار في باب التصرف في الرهن)

الفصل الثاني

في تصرف الراهن والمرتبة في الرهن

(المادة ٧٤٣)

رهن كل واحد من الراهن والمرتهن الرهون عند شخص بدون
إذن الآخر باطل

رهن الرهن باطل كما حررناه في العارية ممزياً للوهابية (در المختار في مسائل
متفرقة من كتاب الرهن)

قوله رهن الرهن باطل اه أي إذا رهنه الراهن أو المرتهن بلا إذن باطل
فلو بأذن صح الثاني وبطل الأول وقد مبينا في باب التصرف في الرهن (رد المختار
على در المختار في المحل المزبور)

(المادة ٧٤٤)

إذا رهن الراهن الرهن بأذن للمرتهن عند غيره يصير الرهن الأول
باطلاً والثاني صحيحاً

(المادة ٧٤٥)

إذا رهن المرتهن الرهن بأذن الراهن عند آخر يبطل الرهن الأول
ويصح الرهن الثاني ويكون من قبيل الرهن المستعار

ولو رهن المرتهن الأول عند الثاني بأذن الراهن الأول صح الرهن الثاني
وبطل الأول فصار كأن المرتهن استعار مال الراهن فرهقه (كذا في خزائن
المفتين) (حنبلي في الباب الثاني من الرهن)

(ح ١٠) وفي شرح الطحاوي وإن أجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وبطل
الرهن والدين على حاله إلا في البيع خاصة لأنه يكون الفتح رهناً مكان المبيع
وكذلك لو كان التصرف في الإبتداء بأذن المرتهن نفذت تصرفاته وإن تصرف
تصرفاً لا يلحقه نفذ وبطل الرهن عندنا (تأثيرانية في الثاني من الرهن)
مسئلة على حدة

ولوباع الراهن الرهن ثم رهن عند اخر أو أجر أو وهب وسلم فأجاز
للمرتهن الاول الرهن الثاني والاجارة أو المبة نفذ البيع وبطل ما سواه (أقروى)
(المادة ٧٤٦)

لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الراهن يكون الراهن غنياً ان شاء
فسخ البيع وان شاء نفذه بالاجارة

وليس للمرتهن ان يبيع الرهن بغير اذن الراهن فان باعه بغير اذنه توقف
على اجازة صاحبه فان اجازته جاز ويكون الثمن رهناً وان لم يجز البيع لا يجوز
البيع وله ان يبطله ويبيده رهناً (قوله للكفوي على قيد علي أندي)

(المادة ٧٤٧)

لو باع الراهن الرهن بدون رضى المرتهن لا يفسخ البيع ولا يطرأ
خلل على حق حبس المرتهن ولكن اذا أوفى الدين يكون ذلك البيع نافذاً
وكذا اذا أجاز المرتهن البيع يكون نافذاً ويخرج الرهن من الرهنية
ويبقى الدين على حاله ويكون ثمن البيع رهناً في مقام المبيع وان لم يجز
للمرتهن البيع فليشتري يكون غنياً ان شاء انتظر الى ان يفت الرهن
وان شاء دفع الامر الى الحاكم حتى يفسخ البيع

يبيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن أو قضاء دينه فان أجاز صار
ثمنه رهناً مكانه وان لم يجز فسخ ولا يفسخ على الاصح فان شاء المشتري صبر
الى ان يفتك الرهن أو رجع الى القاضى ليلسخ (ملتقى الابحر في باب التصرف
في الرهن والجنابة عليه)

(المادة ٧٤٨)

لكل من الراهن والمرتهن اعادة الرهن بأذن صاحبه ولكل منهما

إعادته إلى الرهنية بعد ذلك

(ولو أطره أحدهما) أي أطر الراهن أو المرتهن الرهن بلئن الآخر من (أجنبي خرج من ضمانه) أيضاً لا يتنا من أن الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقض (فلو هلك في يده) أوفى يد المستير هلك عجباً لارتفاع القبض الموجب للضمان (ولكل منها) أي من الراهن والمرتهن (إن يرد) من المستير رهنًا كما كان لانه لم يخرج عن الرهنية بالإعارة ولأن لكل واحد حقاً محترماً في الرهن وهذا بخلاف الإجارة والبيع والغبة من الأجنبي إذا باشرها أحدهما بلئن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بقصد مبتدأه (كما في المداينة) (مجمع الأنهر في باب التصرف في الرهن)

(ج ١٠) ولو أطر المرتهن الرهن من راعته خرج من ضمانه وبرجوع الرهن إلى يد المرتهن يعود ضمانه حتى يذهب الدين بهلاكه لدود القبض الموجب للضمان (مجمع الأنهر)

(المادة ٧٤٩)

للمرتهن أن يبيع الرهن للراهن وبهذه الصورة لو توفى الراهن فالمرتهن

يكون أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن

(أطاره) أي الرهن (مرتهن راعته أو) أطاره (أحدهما) من الراهن والمرتهن (بلئن صاحبه آخر) فقبضه (سقط ضمانه) أي ضمان الرهن حالاً لتناقه بين يد العارية (وبد الرهن) (وان) وصلة (بقي الرهن) ولهذا كان للمرتهن أن يسترده إلى يده وافرغ على قوله سقط ضمانه بقول (فهلكه) أي الرهن (مع مستيره) أي مع راعته لأن كان هو المستير أو مع أجنبي لأن كان هو المستير (هلك بلا شيء) لموات القبض للمضمون (ولكل منها) أي من الراهن والمرتهن (رد) أي رد الرهن للمستأجر رهنًا كما كان لأن لكل منها حقاً محترماً فيه (فإن مات الراهن) قبله أي قبل رده إلى المرتهن في صورة الإعارة (فالمرتهن أحق به)

أي بالرهن (من سائر الترماء) لأن العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن قطعاً لأن حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع أنه غير مضمون بالملاك وإذا أبقى الرهن فإذا أخذ عاد الضمان لمود القبض فيعود بصفته (دور في باب التصرف في الرهن)

(ح - ١) قوله وان بقي الرهن أي رحبة الرهن (وإلى)

(المادة ٧٥٠)

ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن أما إذا أذن الراهن وأباح الانتفاع فللمرتهن استعمال الرهن وأخذ ثمره ولينه ولا يسقط من الدين شيء في مقابلة ذلك

وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن باستخدام ولا بسكنى ولا بلبس إلا بأذن المالك لأن حق المرتهن الحبس إلى أن يستوفي دينه دون الانتفاع (مجمع الأهر في كتاب الرهن)

ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل الزوائد فأكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين وإن لم يقتسك الرهن حتى هلك قسم الدين على قيمة النجاء في أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل إذا أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتهن من الرهن (تنوير الأبصار في مسائل متفرقة من كتاب الرهن)

{ المادة ٧٥١ }

إذا أراد المرتهن الذهاب إلى بلد آخر فله أن يأخذ الرهن معه إن كان الطريق آمناً

(يجوز له السفر به) أي بالرهن (إذا كان الطريق آمناً) كما في الودعية (وإن كان له حمل ومؤنة) وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن في يده كما في الصادية ممزياً لمدة على خلاف ما في فتاوى القاضيين ولعل ما في

المدة قول الامام وما في التناوي قولها كما يجده كلام فقهاء (در المختار) وليس للمرتهن ان يسافر بالرهن وقيل له ان يسافر وهو المختار عند البعض خزائن المفتين في آخر الرهن فقط ليس للمرتهن ان يسافر (ح) هذا عند أبي يوسف ومحمد وعلى هذا الوديعة (عد) المرتهن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا المبدل الذي في يده الرهن قال عماد الدين في فصوله المذكور في المدة بخلاف ما ذكر في تناوي القاضيين أقول يحتمل ان ما في المدة قول أبي حنيفة وما ذكر فيها قولها فلا اشكال (جامع القصولين في الثالث والثلاثين في ضمان الرهن) (اقروى)

(ح) قوله آمناً أي ولم يقيد بالمصر اما اذا قيد به لا يملكه ويمسكه في (ط) (در المختار)

قوله وكذا الانتقال أي الانتقال عن بلد السكنى في بلد آخر تأمل . قوله وكذا المبدل أي كالمرتهن فيها ذكر (در المختار) قوله كالقاضيين أي قاضيان والقاضي ظهير الدين حيث قال ليس للمرتهن أن يسافر بالرهن وزاد الاول وهذا عند الصحاحين قوله أقول يحتمل ان ما في القيد اه لا ساجدة الى التوثيق فان ما في قاضيان صريح في انه قولها (رد المختار)

ولا يملك للمسافرة بالرهن اذا كان الطريق مخوفاً واذا كان آمناً ان وجد التقييد بالمصر لا يملك وان لم يوجد التقييد بالمصر يملك وذكر في غير رواية الاسول ان قوله أبي حنيفة اذا كان الرهن شيئاً ليس له حل وموئنه وعلى قوله محمد اذا كان سفرأ لا بد يضمن على كل حال كذا في الذخيرة (حنابلة في الباب الثاني من الرهن)

الفصل الثالث

في بيان أحكام الرهن الذي هو في يد المبدل

(المادة ٧٥٢)

يد البذل كيد المرتين يعني لو اشترط الراهن والمرتهن ايداع الرهن عند أمين ورضى الأمين وبيع الرهن تم الرهن ولم يبق ذلك الأمين مقام المرتين

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض المثل (مالتى الإبحر
في باب الرهن) يوضع عند عدل قال عمر رضى الله عنه وإذا ائتمن الرجل من
آخرهأ وسلمه على أن يضمنه على يد عدل ورضى به العدول وقبضه ثم الرهن
حتى لو هلك الرهن في يد المثل يسقط دين المرتهن كما لو هلك في يد المرتهن
وبصير المثل ثأناً على المرتهن في حق هذا الحكم وثأناً عن الراهن في حكم
الثمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق المثل فالمعدل يرجع
على الراهن ولا يرجع على المرتهن (كذا في المحيط) (هندية في الباب الثاني
في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل)

(المادة ٧٥٣)

لو اشترط حين العقد قبض الرهن ثم وضعه الراهن والرهن
بالاتفاق في يد عدل يجوز

ولو اشتراط ان يقبض الرهن المرتهن ثم جعله على يد عدل جاز لانه لما جاز للعدل ان يقوم مقام المرتهن في الابتداء فكذلك في البقاء (هكذا في محيط السرخسي) (هذه في الجدل المزبور)

(المادة ٧٥٤)

ليس للمدلل ان يعطي الرهن ثراهن أو للمرتهن بدون رضا الآخر
 مادام الدين باقياً وان أعطاه كان له استرداده واذا تلف قبل الاسترداد

فالمعدل يضمن قيمته

وليس للمعدل ان يدفع الرهن الى الراهن قبل سقوط الدين الا يرضى المرتهن وكذا ليس له ان يدفعه الى المرتهن الا يرضى الراهن فان دفع الى أحدهما من غير رضى الآخر فله ان يسترده ويبيده الى يده واذا هلك قبل الاسترداد ضمن المعدل قيمته (حنفية في المحل المزبور)

(المادة ٧٥٥)

اذا توفي المعدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين وان لم يحصل بينهما الاتفاق فالحاكم يضعه في يد عدل

واذا مات المعدل واجتمع الراهن والمرتهن على ان يضما على يد غيره فلهما ذلك وان أبى الراهن ذلك يطلب المرتهن من القاضى ان يضعه على يد عدل ويضمه القاضى على يد عدل (تأخرائية في الفصل الثاني من كتاب الرهن)

الفصل الرابع

في بيع الرهن

(المادة ٧٥٦)

ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر لتعلق حق كل منهما بالرهن كما بيناه (تنقيح الحامدي)

(المادة ٧٥٧)

اذا حل أجل الدين وامتنع الراهن عن أدائه فالحاكم يأمره ببيع الرهن وأداء الدين فان أبى وعاند باعه الحاكم وأدى الدين

(مثل) في المدعون اذا حبس في حبس القاضى بالوجه الشرعى وامتنع من أداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين ووفاته من نته بدون وجه شرعى فهل

للحاكم بيمه ؟ الجواب نعم . قال في الخيرية : مذهب الامام تأييد حبسه الى ان يبيع
الرهن بنفسه لانه لا يرى الجبر على الحر المدين وضدها للحاكم بيمه جبراً
لاتهما يران الجبر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيه خان وصاحب
الاختيار وكثير بان القنوى على قولها فاذا حكم به حاكم براه فخذ وارفع الخلاف
واقم اعلم اه (تنقيح الحامدي في كتاب المرتهن)

(ح . ١٠) قوله للحاكم بيمه جبراً اه وتفسير الجبر ان يجبر العادل اليماً
فان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا على قولها
بناء على بيع الحاكم مال المدين اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم رضاه منه
على البيع وهو الصحيح . بزايه في الثالث من الرهن بهجة في فصل تصرفات
الحاكم في الرهن

(المادة ٧٥٨)

اذا كان الراهن غائباً ولم تسلم حياته ولا مماته فالمرتهن يرجع
الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفي الدين
وفي المية فالمرتهن يبيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه ان كان الراهن غائباً
لا يعرف موته ولا حياته (بزايه في السادس من المرتهن اقروى)

(المادة ٧٥٩)

اذا خيف فساد الرهن فالمرتهن يبيعه وابتاء ثمنه رهناً في يده باذن
الحاكم واذا باعه بدون اذن الحاكم يكون ضامناً . كذلك لو ادرك ممر
البستان المرهون وخضرته وخيف ثقله فليس للمرتهن بيمه الا باذن الحاكم
وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن

والمرتحن يبيع ما يخاف عليه الفساد باذن الحاكم ويكون ثمنه رهناً وعين
الرهن اماته كالوديعة فكل ما يضمنه المودع بضمه فالمرتحن لا يضمن بضمه (من

آخره من التسهيل اقروي)

وفي القتيبة غلب الرهن منذ سنين ولم تدر حياته ولا موته والرهن فلسفة
فأكلها القرصة ولم يمكن للمرتين حفظها فله يبيعها بإذن القاضى فيبيعها بجنس دينه
ويأخذ من ثمنها دينه حالا وعند فراغ اجله مؤجلا قال الزاهدى وهذا حسن
صحيح لان القاضى يبيع ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود ثم الثمن مال
الرهن لانه بدل ماله وقد جالس دين المرتين وطفره فيكون له ان يأخذ حقه
(ضمانات فضيلة من الرهان) (اقروي في كتاب الرهن)

ولو باع المرتين ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالقطن والخمرة
وكذا نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باعه بادن القاضى ويكون ثمنه
رهناً وان باعه بلاذن القاضى ضمن (بزائفة في نوع في تصرفها من كتاب
الرهن) (اقروي في الرهن)

(المادة ٧٦٠)

اذا حل وقت ادائه الدين يصح توكيل الرهن المرتين أو المعدل أو
غيرهما ببيع الرهن وليس الرهن عزل ذلك الوكيل بعد ولا ينزل بوفاء
الرهن والمرتين أيضاً

فلن وكل الرهن العدل أو المرتين أو غيرهما ببيع وقت حلول الاجل صح
فان طرعت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا يموت الرهن ولا المرتين
(ملتبس الاجهر في باب الرهن بوضع عدل)

(ح - ١) قوله صح أي التوكيل لان الرهن ملكه فله ان يوكل من شاء من
هو لا يبيع ماله مطلقاً أي معلقاً ومنجزاً قوله بالعزل أي عزل الرهن بدون رضى
المرتين (مجمع الانهر)

(المادة ٧٦١)

لو كـيـل بـيـع الرهن يبيع الرهن اذا حل أجل الدين ويسلم ثمنه الى

للمرتهن فان أنى الوكيل يجبر الرهن على بيعه واذا أنى وعائد الرهن أيضاً
باعه الحاكم واذا كان الرهن أو ورثته غائبين يجبر الوكيل على بيع الرهن
فان عائد باعه الحاكم

فان أنى الوكيل عن البيع ان كان البيع في عقد الرهن يجبر عليه وان مشروطاً
بعد تمام الرهن ذكر الكرخي انه لا يجبر وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله
وه أخذ بعض مشايخنا وبعض مشايخنا قالوا يجبر وأشار إليه محمد رحمه الله في
الكتاب قال شيخ الاسلام وهو الصحيح (من المحيط البرهاني في أول الرهن
تقته الكفوي على قيد علي أقسدي في بيع الرهن وما يناسبه) فان حل الاجل
والرهن غائب أجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة
موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح (ملتقى الابهر في باب
الرهن بوضع على عدل) وكيفية الاجبار ان يجبره القاضي أياً ما يبيع فان لم يسمه
فالقاضي يسمه عليه (درر خرد في باب الرهن بوضع عند عدل)

تحريراً في ١٤ محرم سنة ١٢٨٨

عن أعضاء وكيل درس وعن أعضاء مجلس رئيس جمعية بحلة وعن أعضاء

شوراي دولة تدقيقات شرعية السيد مجلس تدقيقات شرعية

سيف الدين خليل صرخاوصي

عن أعضاء جمعية بحلة عن أعضاء ديوان عن أعضاء ديوان

ابن عابدين زاده أحكام عدلية أحكام عدلية

علاء الدين احمد حلمي احمد خاوصي

مدير مكتب جواب السيد عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية

يونس وهي عيسى دوشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهيايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب السادس

في الامانات ويستل على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات

(المادة ٧٦٢)

الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بهتد
الاستحفاظ كالوديعة أو كان امانة ضمن عقد كالأجر والمستعار أو دخل
بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو ألتت الريح في
دار أحد مال جاره حيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط
وهي أي الوديعة امانة. الفرق بين الوديعة والامانة بالعموم والخصوص لان
الوديعة خاصة والامانة عامة فالوديعة هي الاستحفاظ قصداً والامانة ما يقع في
يده من غير قصد بأن هت الريح بثوب انسان وألتت في حجر غيره وفي الوديعة

يرأ عن الضمان بالود الى الواقع وفي الامانة لا يبرأ بعد الخلاف (كما في النهاية والكفاية) وقال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا اعتبر في أحدهما التقصد وفي الاخرى علمه كان بينهما تباين لا عموم وخصوص والاولى ان يقال والامانة قد تكون بشر قصد (كما لا يخفى اهـ) لكن يمكن الجواب بأن المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لا ان علم قصد متبر فيها حتى يلزم التباين بل هي أهم من الودية لانها تكون بالتقصد فقط والامانة قد تكون بالتقصد وبغيره تدبر (وما في النهاية) من أنه قد ذكرنا أن الودية في الاصطلاح هو التسليط على الحفظ وذلك يكون بالمعقد والامانة أهم من ذلك فانها قد تكون بتدبر عقد فيه كلام وهو ان الامانة مبنية للودية بهذا المعنى لا انها أهم منها لان التسليط على الحفظ قبل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان فيكونان متباينين والاولى أن يقول والودية ما يترك عند الامين (كما في هذا المختصر) (مجمع الانهر) وحكم الودية وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة في يده ووجوب أدائه عند طلب مالكة (وشرعته ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع) (مجمع الانهر كما بينه في تفصيله) قال في المثلح ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشملت جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجرة والموصى بمختمه في يد الموصى له بها والودية ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متباينين (واختاره صاحب النهاية) وفي البحر وحكمهما يختلف في بعض الصور لانه في الودية يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الواقع وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف (نكتة) (ذكر في المسامح) روي ان زليخا لما ابتلت بالفقر وامبشت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قاعة الطريق في زي الفقراء فر بها يوسف عليه السلام فقامت تنادي أيها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامة المملوك مقام الملوك والحياة اقامة الملوك مقام المملوك فآل عنها فقبل انها زليخا فتزوجها رحما الله زليخا (رد المختار على در المختار)

(المادة ٧٦٣)

الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ
والوديعة ما يترك عند الأمين للحفظ مالا كان أو غيره (ملحق الإيجار مع
شرحه مجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٤)

الإيداع هو إحالة المالك لمحافظة ماله لآخر ويسمى المستحفظ مودعاً
{ بكسر الهمزة } والذي يقبل الوديعة وديعاً ومستودعاً
(الإيداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله) صريحاً أو دلالة لما قال
في المحيط لو اتفق زق رجل فأخذه رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضراً
يضمن لانه لما أخذه فقط التزم حفظه دلالة وان لم يأخذه ولم يترك منه لا يضمن
وان كان المالك حاضراً لا يضمن في الوجوهين (مجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٥)

المارية هي المال الذي تملك منفعة لآخر مجاناً أي بلا بدل ويسمى
معارداً ومستعداً أيضاً

هي تملك منفعة بلا بدل (ملحق الإيجار) قوله تملك منفعة من عين مع بقائها
احترازاً عن قرض نحو الدراهم وعن البيع والمبة قوله بلا بدل احترازاً عن
الاجارة (مجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٦)

الإعارة إعطاء الشيء عارية والذي يعطيه يسمى معيراً

(المادة ٧٦٧)

الاستمارة أخذ المارية ويقال للأخذ مستعير

الباب الاول

في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات

(المادة ٧٦٨)

الامانة لا تكون مضبوطة بئني اذا هلكت أو ضاعت بلا صنع الامين

ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان

وفي الوديعة التمدي شرط الضمان (غناية) في الوديعة المراد من التمدي هناك ترك الحفظ الملزم والقصور فيه كما لا يخفى لمن تتبع والتعدي هنا بمعنى التفسير لكن الظاهر عما في النائية في التمدي لا بد من فعل المودوع وسوى التفسير والظاهر من فتاوى أبي السعود أقصدي في المختار والوديعة كذلك (للمولى المرحوم شيخ الاسلام أقروني محمد أقصدي)

(المادة ٧٦٩)

اذا وجد شخص في الطريق أو في محل آخر شيئاً فآخذه على سبيل التملك يكون حكمه حكم الناصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال أو ضاع ولو بلا صنع أو تقصير منه يصير ضماناً وأما لو آخذه على ان يرده للمالك فإن كان مالكه معلوماً كان في يده امانة ويلزم تسليمه الى مالكه وإن لم يكن مالكه معلوماً فهو لقطه ويكون في يده ملتقطه أي آخذه امانة أيضاً

اللقطة امانة اذا أشهد الملتقط ان يأخذها ليحفظها فيردها على صاحبها (فلو هلكت بغير صنع منه لا ضمان عليه) وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه آخذها ليردها ولو أقر انه آخذها لنفسه ضماناً بالاجماع وإن لم يشهد وقال آخذتها لرد للمالك وكذا المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد (كذا في فتح القدير) وإن لم يجد أحداً يضمنه عند الرفع أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك

الاشهاد لا يكون شاملاً وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه (كذا في قتاوى قاضىخان) (هــ في القطة) لو ادعى القطة وجعل وأتى بالسلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلاً وان شاء طلب منه البينة (كذا في السراجية) فلو دفعها بالحلية ثم جاء آخر قام البينة اتها له فان كانت القطة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه اذا قبل ولا تى على الآخذ وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها صاحبها بالخيار ان شاء ضمن المانع وان شاء ضمن الآخذ وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع قضاء قاض لاضهان عليه والا يضمن (كذا في قتاوى قاضىخان) (هــ في القطة)

(المادة ٧٧٠)

يلزم الملتقط ان يبلن انه وجد لقطة ويحفظ المال في يده أمانة الى ان يوجد صاحبه واذا ظهر أحد وأثبت ان تلك اللقطة ماله لزمه تسليمها له (هـ) أي القطة أمانة بالاتفاق لا يضمنها الملتقط الا بالتعدي والمتع يمد الطالب ان أشهد انه أخذها ليردها الى صاحبها وان لم يشهد كذلك فهلك ضمن عند الطرفين ولم يشترط أبو يوسف الاشهاد (ويكنى في الاشهاد من سمعوه يطلب لقطة فدلوه ويرفها في مكان أخذها وفي مجامع الناس كأبواب ونحوه مدة ينقلب على ثلثه عدم صاحبها يمد ذلك المدة والقطة التي لا تبقى كما لا طعمة ويسمى الخسر يعرف الى أن يخاف فساده ويتصدق بها ان شاء وان جاء ربا يمدد جاز ان شاء واجره له أو ضمن الملتقط أو ضمن الفقير لو كانت هالكة وأبهم ضمن لا يرجع على الآخر ويأخذها ان قائمة والافضل ان يحفظها للجبى صاحبها فان التصديق خصة والحفظ عزيمة (ماتى الاجر مع مجع الانهر ملخصاً)

(المادة ٧٧١)

اذا هلك مال شخص في يد آخر فان كان أخذه إياه بدون اذن المالك

ضمن بكل حال وإن كان أخذ ذلك المال بأذن صاحبه لا يضمن لانه أمانة في يده إلا إذا كان أخذه على سوم الشراء وسمى الثمن فهلك المال لزمه الضمان مثلاً إذا أخذ شخص مالاً بلور من دكان البائع بدون أذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته وأما إذا أخذه بأذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد أثناء النظر وانكسر لا يلمه الضمان ولو وقع ذلك الاثاء على آنية أخرى فانكسرت تلك الآنية أيضاً لزمه ضمانها فقط وأما الاثاء الاول فلا يلمه ضمانه لانه أمانة في يده وأما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا الاثاء فقال له صاحب الدكان بكذا غشاً خذه فأخذه بيده فوقع للأرض وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع كأس الفخار من يد أحد فانكسر وهو يشرب لا يلمه الضمان لانه أمانة من قيل المادية وأما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

وجاء الى الزجاج فقال له ادفع اليّ هذه القارورة فاراه إياها فقال ارفعها فرفعها فوقت فانكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها بأذنه وإن كان على سوم الشراء فالثمن ليس بذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن إلا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فإن كان قال لزوجك بكم هذه القارورة فقال الزوج بكذا فقال أخذهما ؟ فقال الزوج لم فأخذهما فوقت من يده فانكسرت كان عليه قيمتها هذا إذا أخذهما بأذن صاحبه وإن أخذهما بغير إذن صاحبه كان ضماناً بين الثمن أو لم يبين (كذا في الطهيري) رجل ساءم رجلاً بقدر فقال صاحبه أرتني قدحك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على أقذاح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والاقذاح قال محمد لا يضمن القدح لانه أمانة ويضمن سائر الاقذاح لانه أتلفها بغير أذنه (كذا في فتاوى قاضيه خان)

(حندية في الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الشراء من اليعوق)

(المادة ٧٧٢)

الاذن دلالة كالاذن صراحة وأما اذا وجد التهي صراحة فلا عبارة
بالاذن دلالة مثلاً اذا دخل شخص دار آخر باذنه فوجد الماء معداً للشرب
فهو مأذون دلالة بالشرب به فاذا أخذ ذلك الماء ليشرب به فوقع من
يده وهو يشرب فلا ضمان عليه وأما اذا نهاه صاحب الدار عن الشرب
به ثم أخذه ليشرب به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

حاجته في بيت انسان أخذ واحد منهم امرأة وطر بها ودفعها الى آخر فطر
فيها ثم ضاعت لم يضمن أحد لوجود الاذن في مثله دلالة (حندية في الباب الرابع
عشر في المتفرقات من كتاب القصب) لا عبارة للدلالة في مقابلة التصريح (مجامع
للخلاف في بيان قاعدة الاصول)

اذا اراد بالدلالة للدلالة الحالية فعدم اعتبارها عند التصريح ظاهر اد دلالة
الحال ضعيفة بالقياس الى التصريح وهي سابقة في جنب القوي (شرح المجامع
المسما بخاتمة الفائق)

الباب الثاني

في الودعة ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقد الاماع وشروطه

(المادة ٧٧٣)

ينمقد الايداع بالايجاب والقبول صراحة أو دلالة مشلاً اذا قال
صاحب الودعة اودعك هذا الشيء او جعلته امانة عندك فقال المستودع

قبلت انتمد الايداع صراحة وكذا لو دخل شخص غائبا فقال لصاحب
الخان أين أربط دابتي فأراه محلا فربط الدابة فيه انتمد الايداع دلالة
وكذلك اذا وضع رجل ماله في دكان فرآه صاحب الدكان وسكت ثم
ترك الرجل ذلك المال وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان
وديمة وأما لو رد صاحب الدكان الايداع بأن قال لا أقبل فلا ينعقد
الايداع حيثذ وكذا اذا وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الوديمة
وانصرف وهم يرونه ويقروا ساكتين صار ذلك المال ديمة عند جميعهم
فاذا قاموا واحدا بعد واحد وانصرفوا من ذلك المحل فيما انه يتعين حيثذ
الحفظ على من بقي منهم آخرأ يصير المال ديمة عند الأخير فقط

« وركبتها الإعجاب » صريحا كقوله أودعتك هذا المال أو كناية كما لو قال
الرجل اعطني ألف درهم أو قال رجل اعطني فقال أعطيتك فهذا على الوديمة كما
في النسخ أو فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع أما لو
قال لم أقبل لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا تمارض بالصريح « والقبول » من
المودع صريحا قوله قبالتها ونحوها أو دلالة كما لو سكت عند وضعه بين يديه لما
قال « في الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان
قام واحد بعد واحد ضمن الأخير لانه يتعين للحفظ فتمين ولذا لو وضع ثيابه
بمرآى التياجي كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكون الحملى مودعا مادام التياجي حاضرا
فان كان غائبا فالحملى مودع ولو قال لصاحب الخان أين أربطها فقال هنالك كان
ايداعا وفي البرازية لبس ثوبا بمرآى التياجي ففعل التياجي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير
ضمن هو الاصح ولو نام الحملى وسرق الثوب ان نام قاعدا لا يضمن وان
مضطجعا يضمن « مجمع الاثر في كتاب الوديمة »

(المادة W٤)

لكل من المودع والمستودع فتح عقد الإيداع متى شاء
وبحكم الودعية كون المال أمانة عند المستودع مع وجوب الحفظ والاداء
عند الطلب بحر رائق وزيلبي ه شرح الكثر فيه في الودعية وان طلبها رب الودعية
قائداً على تسليمها فتعها يبنى لو منع صاحب الودعية بعد طلبه وهو قادر على
تسليمها يكون ضماناً لانه ظالم بالفتح حتى لو لم يكن ظالماً بالفتح لا يضمن . وبحر
رائق في الودعية .

(المادة W٥)

يشترط كون الودعية قابلة لوضع اليد عليها وصالحة لتقبض فلا يصح
إيداع الطير في الهواء
وشروطها كون المال قابلاً لأبواب اليد عليه لان الإيداع عقد استحفاظ وحفظ
لشيء يكون أبواب اليد عليه محال فإيداع الطير في الهواء والمال الساقط في البحر
غير صحيح ه ددر في كتاب الودعية .

(المادة W٦)

يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين وأما كونهما بالثنين
فليس بشرط فلا يصح إيداع المجنون والصبي غير المميز ولا قبولهما الودعية
وأما الصبي المميز المأذون فيصح إيداعه وقبوله الودعية
«أونها» عقل المودع فلا يصح قبول الودعية من المجنون والصبي الذي لا عقل
وأما المجنونه فليس بشرط عدداً حتى يصح الإيداع من الصبي المأذون وأما الصبي
المحصور عليه فليس يصح قبول الودعية (كذا في البدائع) (هتدبه في الباب
الاول من كتاب الودعية)

وكون الوديع مكلفاً شرط لوجوب الحفظ حتى لو أودع صبياً فاستلهمها لم

يضمن (مجمع الانهر في الودية)

الفصل الثاني

في أحكام الودية وضمتها

(المادة ٧٧٧)

الودية أمانة في يد الوديع بئله عليه اذا هلكت بلا تعد من المستودع وبدون صنمه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان الا انه اذا كان الايداع بأجرة على حفظ الودية فهلكت أو ضاعت بسبب يمكن التحرز منه لزم للمستودع ضمانها مثلاً لو وقت الساعة للمستودع من يد الوديع بلا صنمه فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل أو وقع من اليد عليها شيء فانكسرت لزم الضمان كذلك اذا أودع رجل ماله عند آخر واعطاه أجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التحرز منه كالسرقة يلزم للمستودع الضمان

(وحى أمانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستيجاب قبولها فلا تضمن بالهلاك الا اذا كانت الودية بأجر (اشباه معزيا للزبلى) مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لاهلك معها شيء أم لا الحديث الفاروقى ليس على المستودع غير المثل ضمان (واشترط الضمان على الامين) كالخامى والحلقى (باطل به يفتى) خلاصة (وسدر الشريعة) (در المختار في كتاب الودية)

(م) وقع من يد رب البيت شيء على ودية عنده فأفسدها أو غير عليها فسقط فأفسدها ضمن وان كانت باطلاً أو وسادة استعمالها ليسقط لم يضمن هو ولا أجرة بخلاف الحال اذا زلق لأن فعله يمس فبقيد بشرط السلامة بخلاف هذا (فية في باب التصرف في العارية) (اقروى في العارية)

(ج ١٠) قوله الا اذا كانت الودية بأجر اه سيأتي ان الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وأيضاً قول المتن هنا واشترط الضمان على الامين باطل به يقتضي رد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرائة دفع الى صاحب الحمام استأجره أو شرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا أثر له فيما عليه القنوى سائحاني والنظر حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجره على الحفظ قصداً بخلاف أجير المشترك فإنه مستأجر على العمل (رد المحتار)

(المادة ٧٧٨)

اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الودية قلقت لزم الخادم الضمان انقضا من في عيال المودع ضمن المثلث صغيراً كان أو كبيراً أو قاتلاً لا المودع (فصولين الثالث والثلاثين في استعمال الودية) (انقروي في كتاب الودية)

(المادة ٧٧٩)

فعل ما لا يرضى به المودع في حق الودية تعد من القاعل (التعدي هو الذي يعمل بالودية ما لا يرضى به المودع) (عناية في الودية في شرح قوله فان طلبها صاحبها) (انقروي)

(المادة ٧٨٠)

الودية يحفظها المستودع بنفسه أو يستحفظها أمينه كمال نفسه فإذا هلك في يده أو عند أمينه بلا تعد ولا قصير فلا ضمان عليه ولا على أمينه (والمودع ان يحفظها) أي الودية (بنفسه) في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة أو عارية (وعياله) من زوجته وولده وأجيره للمساكنة سواء كانوا في نفقة أو لا وكذا لو حفظت الزوجة الودية بزوجها فصاعت لا تضمن الزوجة لانه ما كن معها بلا نفقة منها والمراد من الاجير التلميذ الخاص الذي استأجره مساهمة أو مضاربة بشرط ان يكون طعامه وكسوته عليه (وولده) فكثير ان كان في عياله دون الاجير المضاربة (وعند الشافعي وأشباه المالكي يضمن بالدفع)

وشرط كون من في عياله أمانة فلو دفع الى زوجته وهي غير أمانة وهو غير عالم بذلك او تركها في يته الذي فيه ورالع الناس وذهب فضاعت ضمنه كما في الخلاصة « وجمع الاثر في الوديعة »

(المادة ٧٨١)

للمستودع ان يحفظ الوديعة في المحل الذي يحفظ فيه ماله وللمودع ان يحفظ الوديعة على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره وحانوته (خلاصة في أول الوديعة)

(المادة ٧٨٢)

يلزم حفظ الوديعة في حرز مثلها بناء عليه وضع مثل التتود والمجوهرات في اصطلب الدواب أو الثبن تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا ضاعت الوديعة أو هلكت لزم الضمان

ومعلوم ان وضع الوديعة فيما لا يوضع فيه امثالها تقصير في الحفظ كما هو صريح عبارة البزاية وغيرها فالمراد بالمرز هنا حرز كل شيء بحسبه وان كان المراد به في السرقة خلافه لا يقاس احد البابين على الآخر بلا قتل مع ان القتل الصريح يخالفه كما علمت اهـ (تنقيح الحامدي في الوديعة)

(المادة ٧٨٣)

اذا كان المستودع جماعة متعددين فان لم تكن الوديعة قابلة للقسمة يحفظها أحدهم بأذن الباقيين أو يحفظونها متناوبين وبها تين الصوريين اذا هلك الوديعة بلا تمد ولا تقصير فلا ضمان على أحد منهم وان كانت الوديعة قابلة للقسمة يقسمها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحدهم ان يسلم حصته لمستودع آخر

بدون اذن المودع واذا سلمها فهلكت في يد المستودع الآخر بلا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمه لياها ضمان حصته منها « وان اودع عند اثنين ما يقسم » اي ما يمكن قسمته كالدراهم والديناير « اقتطاع » المودعان « وحفظ كل واحد منها حصته » لانه يمكن الاجتماع على حفظها وحفظ كل واحد منها للنصف دلالة وثابت بالدلالة كالثابت بالثبوت فاذا دفع احدهما كله الى الآخر ضمن الفائع عند الامام وكذا المرتبان والوكيلان بالشرء اذا سلم احدهما الى الآخر ما يمكن قسمته لان الاصل ان فعل الاثنين اذا اشيف الى ما يقبل التجزي تناول البعض لا الكل فاذا سلم احدهما الكل الى الآخر ولم يرش المالك به « ضمن ولا يضمن الفايض » لان مودع المودع لا يضمن عنده « وعندها لكل واحد منها حفظ الكل » اي كل الودية « بأذن الآخر » لانه رضى بأمانتها فكان لكل واحد منها ان يسلم الى الآخر ولا يضمنه وان كان ما ودع عند الاثنين « مما لا يقسم » اي مما لا يمكن قسمته كالنقرس أو مما يتعيب بالقسمة كالنقرس « حفظه » اي ما لا يقسم « احدهما بأذن الآخر اجاباً » لان المالك رضى بقبول يد كل واحد منها على الافراد في الكل « وجميع الأنهر في الودية »

(المادة ٧٨٤)

الشرط الواقع في عقد الابداع اذا كان ممكن الاجراء ومفيداً يكون معتبراً والا فهو لتوثيراً اذا كان قد شرط وقت العقد ان يحفظ المستودع الودية في داره ففعلها المستودع الى محل آخر بسبب وقوع حريق في داره لا يبرئ ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا فعلها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا أمر المودع المستودع بحفظ الودية ونهاه عن ان

يسلمها لزوجته أو ابنه أو خادمه أو لمن يأمنه على حفظ مال نفسه فإذا كان ثمة أمر عجيب على تسليم الودية لأحد هؤلاء كان ذلك انتهى غير متبر وبهذه الصورة أيضاً إذا هلك الودية بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وإذا سلمها بلا عيورية فهلك ثمنه الضمان كذلك إذا شرط أن تحفظ في حجرة مينة فحفظها المستودع في حجرة غيرها فإن كانت حجر تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط متبراً وحينئذ إذا هلك الودية فلا ضمان وأما إذا كان بين الحجر تفاوت كأن كانت إحدى الحجرينت بالأحجار والآخرى بالآخشاب يتر الشرط ويكون للمستودع عجيوداً على حفظها في الحجر التي تمنت وقت العقد وإذا وضعا في حجرة دون تلك الحجرية في الحفظ فهلكت يصير ضامناً

والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط تمكن مراعاته ويفيد فهو متبر وكل شرط لا تمكن مراعاته ولا يفيد فهو عذر (كذا في البدائع) (حديثه في الباب الثالث من كتاب الودية) (ولو نهاء عن الدفع إلى بعض من في عياله فدفع أن وجد بدا منه) بأن كان له عيال غيره ابن مالك (ضمن والا لا وإن حفظها بنهرهم ضمن) وعن محمد أن حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله ومأذونه وشريكه مفاوضة وعتاً جاز وعليه الفتوى ابن مالك واعتمده ابن الكيال وغيره وأقره المصنف (إلا إذا خان الحرق أو للفرق وكان غالباً مجبلاً) فلو غير مجبئ ضمن (وسلمها إلى جاره أو إلى فلك آخر) إلا إذا أمكنه دفعها لمن في عياله أو ألقاها فوقت في البحر ابتداءً أو بالتدريج ضمن زيلعي (در المختار) (في الودية) (وان نهي) عن دفعها إلى عياله فدفع إلى من نهاء وله بد ضمن وإن إلى من لا بد منه كدفع الدابة إلى غلامه وشي يحفظه

القباه الى زوجته لا يضمن وان أمر بحفظها في بيت معين من دار حفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه خال ظاهر وان أمر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن (ملحق الإيجار) ولو قال لا تدفع الى عيالك أو اسقط في هذا البيت فدفعها الى ما لا بد منه أو حفظها في بيت آخر من الدار فإن كانت بيوت الدار مستورة في الحفظ أو أحرز (لم يضمن والا ضمن) كما اذا كان ظهر البيت المتلى عنه الى السكة لان التقيد مفيد (رد المختار مع بعض من حاشيته رد المختار) شيئا لا يوجبان الضمان مع الخلاف اذا قال لا تدفع الى زوجتك فدفعها اليها قاتل أو قال احفظها في هذا البيت حفظها في بيت آخر من تلك الدار خزانه (التقة) (أرمه) فخر يجوز دفع الودية اليهم ولا يضمن بتلفها الزوجة والولد والمملوك والإجير (خزانه التقة) للمودع دفع الودية الى من في بيته كولد ووالده وامرأته وأجيريه مسامة أو مشاهرة لأملاومة (من التصولين اقروى) (ح ١٠) فان ادعاه أي للدفع لجاره أو فلك آخر صدق ان علم وقوعه أي الحريق بينة أي بدار المودع والا يلم وقوع الحريق في داره لا يصدق الا بينة (رد المختار)

(المادة ٧٨٥)

اذا كان صاحب الودية غيباً منقطعة بحيث لا يصلح موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبا أو حياته ولما اذا كانت الودية بما ينسد بالكتيب المستودع باذن الحاكم ويحفظ ثمنها أماته عنده لكن اذا لم يبعها قسدت بالكت لا يضمن

(وفي فتاوى) أبي البيث رحمه الله اذا كانت الودية شيئاً يخاف عليه الفساد وصاحب الودية قاتل فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيع جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى قسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الودية على ما أمر به (كذا في المحيط) وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها (كذا في السراج

(الوفاق) (هتدي في الباب الرابع من كتاب الودية) «وفي كتابي» أبي
القيث استودع رجلاً ألف درهم ثم غلب رب الودية ولا يدري اسمي هوام بيت
فصله ان يسكنها حتى يسلم موته ولا يتصدق بها بخلاف النقطة «ناظر خاتبة في
التفصيل الماتر»

(المادة ٧٨٦)

الودية التي تحتاج الى الثقة كالليل والبر تفقها على صاحبها واذا
كان صاحبها غائباً رفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حيث يشاء يأمر
باجراءه والا صلح في حق صاحب الودية فان كان يمكن ايجار الودية
بشئها المستودع برأى الحاكم ويتفق عليها من أجرتها أو يبيعها بشئ
مثله واذا لم يمكن ايجارها يبيعها فوراً بشئ المثل أو يتفق عليها المستودع
من ماله أو ثلاثة أيام ثم يبيعها بشئ مثله ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة
من صاحبها واذا اتفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها
بما أتفق عليها

اذا كانت الودية ابلا أو قرأ أو غنما وصاحبها غائب فأتفق عليها المستودع بشئ
امر القاضي فهو منطوع فان رفع الامر الى القاضي سأله القاضي البيعة على كون
الودية عنده وعلى كون المالك غائباً فاذا اقام البيعة على ذلك ان كانت الودية
شيئاً يمكن ان يوأجره ويتفق عليها من غنمها أمره القاضي بذلك وان كانت
الودية شيئاً لا يمكن ان يوأجره فالقاضي بأمره بأن يتفق عليه من ماله يوماً
أو يومين أو ثلاثة رجاء ان يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك
بل يأمره بالبيع وامسك الثمن (والحاسل) ان القاضي يفضل بالودية ما هو
أصلح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان
لصاحبها أن يرجع عليه اذا حضر لكن في البداية يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة ولو

اجتمع من ألبا شئ كثير أو كانت الودية أرضاً فأثمرت وخاف قساده فباعه
 بلا أمر القاضي فلو في المصر أو في موضع يتوصل الى القاضي قبل ان يفسد
 ذلك شئ فهو ضامن وإن كان في موضع لا يتوصل الى القاضي قبل ان يفسد
 ذلك شئ فهو غير ضامن (تأثارية في الفصل العاشر من المتفرقات)
 (من كتاب الودية)

(المادة ٧٨٧)

إذا هلك الودية أو نقصت قيمتها بسبب تدنى المستودع أو قصيره
 ثمة الضمان مثلاً إذا صرف المستودع نقود الودية في أمور نفسه
 واستهلكها منها وبهذه الصورة إذا صرف النقود التي هي أمانة عنده
 على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس الممد لها فهلك
 أو ضاعت بدون عمد ولا قصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الودية
 بدون إذن المودع فهلكت وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها
 بسبب سرعة السير فوق أوجه العناد أو بسبب آخر أو بلا سبب وكذا
 يضمنها إذا سرقت وكذا إذا وقع حريق ولم ينتقل الودية الى محل آخر مع
 قدرته على ذلك فأحترقت ضمنها

وإن تدنى فيها بأن كانت ثوباً فلبس أو دابة فركبها ضمن فإن أزال التعدي
 زال الضمان بخلاف المستعير والمستأجر وكذا لو أودعها ثم استردها ولو أخطئ
 بعضها فبذلك الباقي ضمن ما أخطئ فقط وإن رد مثله وخطئه بالباقي ضمن الجميع
 « ملحق الإيجار في الودية » وفي التأثارية عن التهمة وسئل حيد الوري عن
 مودع وقع الحريق في بيته ولم ينتقل الودية الى مكان آخر مع تمكنه منه فتركها
 حتى احترقت بضمن ومثله لو تركها حتى أكلها العت كما يأتي (رد المحتار على

در المختار ملخصاً) وفي الودعة التمدي شرط الفهمان كالحامى ادا نام أو غاب
فسرق منه ثوب يشمن كما مر في السرقة (اقروى) والمراد من التمدي هنا
ترك الحفظ الملتزم والقصور فيه كما لا يخفى ان تتبع في التمدي هنا بمعنى التقصير
لكن المظاهر بما في الناية ان في التمدي لابد من فعل المودع سوى التقصير
والظاهر من فتاوى ابي السعود في المضاربة والودعة كذلك « المتعدي » هو
الذي يشمل بالودعة ما لا يرضى به المودع (اقروى)

(السادة ٧٨٨)

خلط الودعة بمال آخر بحيث لا يمكن تمييزها وتفرقها عنه بدون
اذن المودع يمد تدبياً بناء عليه لو خلط المستودع دنائير الودعة بدنانير له
أو دنائير ودية عنده لآخر تماثلة بلا اذن فضاعت أو سرت لزمه الضمان
وكذا لو خلطها غير للمستودع على الوجه المشروح ضمن الخاطئ

وكذا لو خلط المودع بجنسها أو غيره بماله أو مال آخر (ابن كمال) بنير
اذن المالك بحيث لا يميز الا بكلفة كحنطة يشير ودرهم جباد زبوف (يحنى)
ضمنها لاستهلاكه بالخلط لكن سباح تناولها قبل اداء الضمان « وصح الإبراء » ولو
خلطه بردي ضمنه لا عيه وبمكة شريك لعمده ولو خلطها احبى او من في
عيله لا يضمن المودع والضمان على الخاطئ صغيراً كان او كبيراً ولا يضمن ابوه
لاجه « وفي قضاء الخانع الصغير » الخلط على اربعة اوجه منها ما يمكن الوصول
إليه على وجه التمييز كخلط الحوز بالحوز والدرهم بالسود بالبيض وانه لا يتقطع
حق المالك بالأجاء « والثاني خلط يمكن الوصول إليه مع التعسر كخلط الحنطة
بالشعر وانه يتقطع حق المالك في نفس الروايات « الثالث خلط الحلق بالدهن
وانه يتقطع حق المالك اجماعاً الرابع خلط الحنطة بالحنطة ودهن الحوز بدهن
الحوز وانه يتقطع حق المالك عند أبي حنيفة وعندهما ان شاء ضمنه وان شاء
تركه في المختلط وهذا اذا كان الخلط بنير اذنه وان كان بأدنه لجواب أبي حنيفة

لا يختلف وعند محمد شرکه بكل حال وعند أبي يوسف يجعل المثلوب نبأ
الثالب (خلاصة الفتاوى في الفصل الاول في حفظ الودیة من کتاب الودیة)

(المادة ٧٨٩)

اذا خلط المستودع الودیة بإذن صاحبها على الوجه الذى ذكر فى
المادة السابقة أو اختلطت مع مال آخر بدون صنه بحيث لا يمكن تفریق
أحد المالىین عن الآخر مثلاً اذا تهرى الكيس الذى فيه دنایر الودیة
داخل صندوق فيه دنایر آخر المستودع بمائة لها فاختلط المالان
اشترک صاحب الودیة والمستودع بمجموع الدنایر كل منهما على قدر
حصه وبهذه الصورة اذا هلكت أو ضاعت بلا تد ولا تقصیر لا يلزم الضمان
وان بأذنه اشترکا شرکه املاك كما لو اختلط بغير صنه كان الشق الكس
لعدم التمدي (در المختار فى الودیة) وفى الاصل لو وضع كيس الودیة فى
صندوقه وفيه كيس آخر له فاشق الكيس فى الصندوق فاختلط بدراهمه لا يضمن
والخطلعة بينهما فان هلك بعضها هلك من مالها والباقى على قدر مالها (خلاصة
الفتاوى فى المحل الزبور)

(وان اختلط) أى المودع الودیة (بـهـ) بغير اذن المالك لانه ان خلطها
بأذنه كان شرکاً فيها (بحيث لا تجز) فان خلطها (بمجنسها) كخلط الخلطة
بالخلطة فى غير المائع والاین بالاین فى المائع (ضمن) المودع لانه صار
مستهلکاً له واذا ضمنها ملکها (واقطع حق المالك منها) أى من الودیة (فى
المائع وغيره عند الامام) لكن قالوا لا يباح له تناول قبل الضمان فید يكون
المودع هو الحاطط لانه لو كان أجنباً أو من فى عیاله لا يضمن المودع والضمان
على الحاطط صبراً كان أو كبيراً ولا يضمن أبوه لاجله (كما فى الخلاصة)
(وعندهما فى غیر المائع للمالك ان يشترکه ان شاء) لان هذا الحاطط مستهلك

من وجه دون وجه آخر اذ لم يتعد وصول المالك الى عين ماله حكماً بالقسمة
اذ القسمة لما يكال أو يؤزن اقراز معتبر شرعاً وله أن الحلط استهلاك من كل وجه
لتعذر وصول المالك الى عين ماله حقيقة فيقطع ملك المالك على المحلوط
والقسمة ليست بموصلة الى عين حقه بل وسيلة الى الاقتراع ضرورة وكذا للمالك
ان يشتركه في المائع ان شاء عند محمد لان الحفس لا يغلب الحفس (وعند أبي
يوسف يصير الأقل تابعاً للاكثر فيه اعتباراً للغالب اجزاء وعند الأئمة الثلاثة
في الحلط بالحفس لا يضمن (وان خلطها بغير حنصها كبر بشعر وزيت بشرير
ضمن للودع واقطع حق المالك اجاعاً) لان هذا استهلاك حقيقة فيوجب
الضمان بالايجاع وان اختلط الودبة بمال انودع بلا صفة اشتراكا اجاعاً لان
الضمان لا يجب عليه الا بالتعدي ولم يوجد وكانت شركة ملك فالمالك من ماله
فلا يضمن (مجمع الانهر في الودبة)

(المادة ٧٩٠)

ليس للمستودع ابداع الودبة عند آخر بدون اذن واذا اودعها فهلك
صار ضامناً ثم اذا كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير أو تعد منه
فالمودع غير ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثاني فاذا
ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثاني بما ضمنه

والودبة لا تودع ولا تمار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئاً منها ضمن
(من عارية البرازية) (ولو اودع المودع فهلك الودبة ضمن الاول فقط
عند الامام) لان الثاني قبض المال من يد أمين اذ بالدفع لا يكون ضمناً ما لم
يشترك لحضور رآه فاذا فارق فقد ترك الحفظ اللازم بالتزام فيضمن بتركه والثاني
مداوم على الحفظ ولم يوجد منه صنع في هلاك المال فلا يلزمه الضمان وعندها
وعند الأئمة الثلاثة ضمن أيأ شاء أي يجبر المالك في التضمين لان الاول حاش
بال تسليم الى الثاني بغير اذن المالك والثاني تمتد بقضه بغير اذنه فان ضمن المالك

الثاني رجع على الاول لانه طاعل بأمره فيرجع عليه بما خلقه من العهدة لا بالعكس أي لا يرجع بالعكس أي ضمن المالك المودع الاول لا يرجع الاول على الثاني لانه ملك بالمان فطهر انه أودع ملك نفسه (ملتقى البحر مع مجمع الزهر)

(المادة ٧٩١)

إذا أودع للمستودع الاول وودية عند آخر بأذن المودع خرج المستودع الاول من العهدة وصار الثاني مستودعاً

ولو دفع المودع الودية الى آخر بأذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك خرج المودع من الدين كأنه دفع اليه المالك (فتاوى اسكوي في كتاب الودية وكذا في الفتية في آخر الباب العاشر من الودية قبل المائة)

(المادة ٧٩٢)

كما انه يسوغ للمستودع استعمال الودية بأذن صاحبها فله ان يؤجرها أو يديرها لآخر وان يرهنها أيضاً واما لو أجزاها أو أعارها لآخر أو رهنها بدون اذن صاحبها فهلك او قصت قيمتها في يد السائر أو للتسليم أو المرتين ضمن

الودية لا تودع ولا تعار ولا ترهن ولا تؤجر فان فعل شيئاً منها ضمن (من طرية البرازية) استعمال الودية بلا اذن يضمن وان هلك مالا استعمال لا يضمن (تنقيح الحامدي في الودية) (ومن قاعدة الأصول) لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (مجامع للخادمي من الأصول) أقول يظم منه انه ان أذن يجوز لانه مالك والمالك يتصرف في ملكه كيف ما يشاء (من كتاب البيون لخرده)

(المادة ٧٩٣)

إذا اقترض المستودع دراهم الودية لآخر بلا اذن ولم يميز صاحبها

ضمنها المستودع وكذا لو أدى المستودع دين المودع الذي بذته لآخر
من الداهم المودعة التي يده قلم برض المودع ضمن ايضاً
ولو اقترض مال غيره فأجاز به يكون المقرض رب المال وان لم يجز وضمن
التأبض برى النافع ولو ضمن الدافع ملك ما دفع لفناه (فصولين في الفصل
الرابع والمشرين فينية في الودية)

(المادة ٧٩٤)

يلزم رد الودية لصاحبها اذا طلبها ومؤنة الرد والتسليم أى مصاريفها
وكلفتها عائدة على المودع واذا طلبها المودع قلم يسلمها له المستودع
وهلكت أو ضاعت ضمنها المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت
الطلب ناشئاً عن عذر كأن تكون حيتض في عمل بيده ثم هلكت أو
ضاعت لا يلزم الضمان

(فان طلبها) أى الودية ردها بحبسها أى حبس المودع الودية والحال (مو
قادر على تسليمها) أى الودية (صار قابلاً فضمن ان ضاعت) لوجود التعدي
بمنه وهذا لانه لما طالب لم يكن راضياً بإسأكه بعده فيضمنها بحبس عنه وقبضه
اشارة الى انه لو استردها فقال لم اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم
يضمن لانه بالترك صار مودعاً ابتداءً (وإلى انه لو استردها فقال اطلبها غداً فلما
كان من التذ قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها (كما في التهمتاني)
وإلى انه لو طلب وقت الفتنة ولم يردّها خوفاً على نفسه أو على ماله بأن كان
مدفوناً مع ماله لا يضمن (كما في شرح المجمع) (مجمع الانهر في كتاب الودية)
وأجرة رد المستأجر والمستأجر والودية والرهن والمنصوب على المستعير
والزجر والمودع والمرتهن والتأبض (ملحق الابحر في كتاب البارحة)
(ح ١٠) وفي الخلاصة المسالك اذا طلب الودية فقال المودع لا يتكفى لن

أخسرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضاه فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنفأ الوديعة وان كان عن غير رضاه يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك « در المختار »

(المادة ٧٩٥)

يرد المستودع الوديعة ويسلمها بذاته أو على يد أمينه وإذا أرسلها وردها بواسطة أمينه فهلكت أو ضاعت قبل وصولها للمستودع فلا تصد ولا تقصير فلا ضمان

وإذا ردها بيد من في عياله فلا ضمان « كذا في التمارخانية هندية في الباب السابع من الوديعة »

(المادة ٧٩٦)

إذا أودع رجلان مالا مشتركا لهما عند شخص ثم جاء أحد الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من المستودع فإن كانت الوديعة من الثبات أعطاه المستودع حصته وإن كانت من التيميات لا يعطيه إياها (وإن أودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الواحد الى أحدهما أي الى أحد الاثنين) حصته بنية الآخر) فإن دفع ضمن نصفه ان هلك عند الامام سواء كان متليا أو غير متلي (في المختار) لان هذا الدفع بوجوب القسمة والمودع مأمور بالحفظ لا بالقسمة خلافا لهما في المتلي لان معنى الافراز فيه غالب كما ان معنى المبادأة في غير المتلي غالب ولذا لا يجوز له الدفع فيه ويجوز في المتلي وفي اشارة الى أنه لا يجوز له الدفع حتى لو خاصه الى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول الامام والى أنه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى انه يأخذ حصته منها اذا تلفت بها والى انه لو دفع والرتكب المنوع لا يضمن كما « في المنتح » « مجمع الانهر في كتاب الوديعة »

(المادة ٧٩٧)

يُعتبر مكان الإيداع في تسليم الوديعة مثلاً لو أودع مال في استنبول
يسلم في استنبول أيضاً ولا يجبر المستودع على تسليمه في ادرنه
لان مؤنة الرد ليست عليه « جدد الحليم حاشية درر في هذا البحث » مؤنة
السفر بالوديعة لا يلحق رب المال وإنما تبقى مؤنة الرد وذلك على ربهما بحكم عقد
الوديعة وإنما يمد مكان الرد حكماً للحفظ المتخصص وكان مما دخل تحت العقد
« نهاية شرح الهداية » مؤنة الرد على المالك لا على المودع « سراجية » وإن
نقلها في بلد من محلة لمؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق وكذا إذا سافر فيها يجوز
له السفر بها تكون الاجرة على المالك « سراج » أي أجرة الرد كما يؤخذ من
سابقه وانظر مؤنة حمله للإخراج هل هي على المودع أو المالك والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم « طحطاوي في آخر الوديعة »

(المادة ٧٩٨)

منافع الوديعة لصاحبها مثلاً نتاج حيوان الوديعة أي فلوله ولبنه
وشعره لصاحب الحيوان
أودعه حيواناً وغاب غلب ألبها فخاف فسادها وهو في المصرف فباع بنسبه
أمر التقاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما إذا كان في المقائة فاته يجوز بيعه
« كذا في محيط السرخسي هندية في الباب الرابع » ولو حل التحلل على الوديعة
فتحت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك « كذا في محيط السرخسي »
« هندية في الباب الرابع »

(المادة ٧٩٩)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً ففرض الحاكم من الدراهم المودعة
نفقة لمن يلزم صاحب الوديعة الاتفاق عليه بطله فصرف المستودع تلك

الثقة المروضة من الدراهم المودعة لا يلزم الضمان وإما إذا صرف
بدون أمر الحاكم ضمن

رجل فاب لجأت امرأته الى القاضي وأحضرت ولده زوجها وادعت ان الثغاب
ودية في يد أبيه وطلبت الثقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل ان كان في يد ولده الزوج دراهم أو ما يصلح لنفسه الزوجات من الطعام
والكسوة والاب مقر بأن ذلك في يده كان للمرأة ان تطالب وللقاضي أن يأمره
بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر
القاضي كان ضامناً وان أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله
ولا يمين عليه ، وان لم تكن الودية بما يصلح لثقة الزوجات فلا خصومة بينها
ولو كان الثغاب دين على رجل والتمرم مقر بالمال والشكاح فالدين بمنزلة الودية
كذا في فتاوى قاضيخان (حنابلة في الباب العاشر من كتاب الودية (ضمن
مودع الابن لو أنفقها) أي الودية على أبوه بلا أمر القاضي لتصرفه في مال
غيره بلا ائابة وولاية بخلاف ما إذا أمره القاضي لانه ملزم (دور في كتاب
الثقة) ولو أنفق المودع مال الابن عليها بغير أمر قاض ضمن ولا يرجع
عليها ، متى الابحر في باب الثقة ،

(المادة ٨٠٠)

إذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى أفاقه ولا صحوه منه
وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده المال المذكور بينه
كان للمودع ان يعطى كفيلا مالياً وأخذ ضماناتها من مال المجنون ثم إذا
أفاق المجنون فادعى رد الودية لصاحبها أو هلاكها بلا تعد ولا تقصير
يصح بيئته ويسترد ما أخذ من ماله بدل الودية
ولو ان المستودع لم يمت ولكن جن جنوناً مطبقاً وله اموال فطلبت الودية

فلم توجد وقد يسموا من ان يرجع اليه عقله كانت ديناً عليه في ماله ويحصل
التأسي له ولياً ليقضها من ماله ويأخذ بها ضميناً ثقة من الذي يدفع اليه « وكذا
في الذخيرة » فان ألقى بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه او ضاعت عنده أو قال
لا أدري ما حالفها يخلف عليها ويرجع بماله « وكذا في التنابيع » « هندية
في الباب الخامس في تجهيل الودية من كتاب الودية »

(المادة ٨٠١)

اذا مات المستودع ووجدت الودية عيناً في تركته تكون أمانة
في يد وارثه فيردها لصاحبها وأما اذا لم توجد عيناً في تركته فان أثبت
الوارث ان المستودع قد بين حال الودية في حياته كأن قال رددت
الودية لصاحبها أو قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا لو قال
الوارث نحن نعرف الودية وفسرها ببيان أوصافها ثم قال لها هلكت
أو ضاعت بعد وفاة المستودع صدق بيمينه ولا ضمان حيثئذ واذا مات
المستودع بدون ان يبين حال الودية يكون مجعلاً فتؤخذ الودية من
تركته كسائر ديونه وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الودية بدون ان
يضرها ويصنها لا يتبر قوله لها ضاعت وبهذه الصورة اذا لم ثبت انها
ضاعت يلزم الضمان من التركة

« مات » المودع والودية تعرف بيمينها ردت الى صاحبها وتكون في يد الوصي
والوارث أمانة الى أن يرد « مية التقي في الودية » أودع عند انسان ناقصة
المودع قال الطاطي ان رؤاها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حية بعد
موته فقال ورثته قد ماتت أو ردّها عليه في حياته أو هربت لا يقبل قولهم لانهم
يدفعون الضمان عن أنفسهم « قاضيان قيل للامير بتتير ما » لو مات المودع

مجهلا ضمن معنى اذا مات ولو يعلم حال الوديعة اما اذا صرفها الوارث والمودع يعلم انه تصرف فان لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب صرفها بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدقت لكونها ضلعة كذا « وعنده »
 « والى دو » قال ربه مات مجهلا وقال ورثته المودع كانت قائمة وسروقة ثم هلكت بعد موته صدق ربه وهو الصحيح ولو قال ورثته ردتها في حياته لم يصدق بلا بينة بلوثة مجهلا فيقر الضمان ولو برهنا ان المودع قال في حياته ردتها قبل اذ التائب بالينة كالكتاب بالبيان « فصولين في ضمان الوديعة » حنابلة في الباب السابع من الوديعة »

« ومعنى » كونه مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حياته ردتها فلا تجهل ان برهن الوارث على مفاته والا لم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلم فلا تجهيل « وكذا قال في البزاية » والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا صرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها ديناً في تركه ولذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كما في البزاية « اشباه في كتاب الامانات والوديعة اتقروى » وفي الوديعة لو مات المودع ولم تعرف الوديعة فهي دين في تركه يساوي دين الصلحة « حنابلة في الباب الخامس في تجهيل الوديعة »

(ح . ١) « لو قال الوارث انا علمت الوديعة وقالت كانت كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلكت صدق هذا وأما لو كانت الوديعة عنده فقال هلكت لا يصدق (مجمع الانهر)

ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم تقبل منهم الا بيئته والضمان واجب في ماله فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته ردتها قبل (مجمع الانهر)

(المادة ٨٠٢)

اذا مات المودع تسلم الودية لوارثه لكن اذا كانت التركة مستترقة بالدين يرفع الامر الى الحاكم فان سلمها للمستودع الى الوارث بدون اذن الحاكم فهلك ضمن المستودع

واذا مات رب الودية فالوارث خصم في طلب الودية (كذا في المبسوط) فان مات ولم يكن عليه دين يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه (كذا في الوجيز للكردي) المودع اذا دفع الودية الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن لقهرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث (كذا في خزائن المفتين) (هندية في الباب السابع من الودية)

(المادة ٨٠٣)

الودية اذا لم ضمانها فان كانت من الثلثات تضمن بثلاثها وان كانت من القيمات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان وان مات وصارت دية فان كانت من دوات الامتال وحب مثلها والا فقيمتها (تنقيح الحامدي وصرة الفتاوي في الودية)

الباب الثالث

في العارية ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بمقد الاعارة وشروطها

(المادة ٨٠٤)

الاعارة تنقذ بالايجاب والقبول وبالعائض . مثلاً لو قال شخص

لآخر أمرتك مالي هذا أو قال أعطيتك إياه عاربه - فقال الآخر قبلت
أو قبضه ولم يقل شيئاً أو قال رجل لآسان اعطى هذا المال عاربه
فأعطاه إياه انتقدت الاعادة

وأما ركنها فهو الإيجاب من المير وأما القبول من المستمير فليس بشرط
عند أصحابنا الثلاثة استحساناً والإيجاب هو أن يقول أمرتك هذا الشيء أو
منحك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو منحة أو أعطيتك هذه
الأرض أو هذه الأرض لك طعمة أو أحلتك على هذه الدابة إذا لم ينو به الهبة
أو داري لك سكي أو داري لك عمري سكي (كذا في البائع) (هندية
في الباب الاول من العاربه) أفاد بالتحليل لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلاً (در
الختار) قوله ولو فعلاً أي كالتمادي (كما في التهستاني) (رد المختار وطحطاوي
في العاربه) ودغمت اليك هذا الخمار لتستعمله وتلقه من عندك فهو اعارة كذا
في القنية (هندية في الباب الثاني من العاربه)

(المادة ٨٠٥)

سكوت المير لا يسد قبولاً فلو طالب شخص من آخر اعارة شيء
فسكت صاحب ذلك الشيء ثم أخذه المستمير كان غاصباً
رجل استعار شيئاً فسكت المالك ذكر شمس الائمة للرخى ان الاطارة
لا تثبت بالسكوت (كذا في الظهيرية هندية في المحل الزبور) (وكذا
قاضيخان في العاربه)

(المادة ٨٠٦)

للمير ان يرجع عن الاعارة متى شاء
وللمير ان يرجع فيها متى شاء (ملقى في العاربه) ويرجع المير متى شاء
(در المختار)

(المادة ٨٠٧)

تتسخ الاعادة بموت للمير والمستير
(واذا مات) المير والمستير تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت أحد
العاقدين (قاضخان في فصل يضمن المستير من العارية)

(المادة ٨٠٨)

يشترط أن يكون الشيء المستأر صالحاً للانتفاع به بناء عليه لا تصلح
اعادة الحيوان الثاد القادر ولا استأرته
ومما أن يكون للمستأر بما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يكن فلا
تصح اعارته (كذا في البدائع حنيفة في الباب الاول)

(المادة ٨٠٩)

يشترط كون للمير والمستير عاقلين مميزين ولا يشترط كونهما بالتين
بناء عليه لا تجوز اعارة المجنون ولا الصبي غير المميز وأما الصبي المأذون
فجوز اعارته واستأرته
وأما شرائطها فأشوا منها العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي
لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون (حنيفة
في الباب الاول)

(المادة ٨١٠)

القبض شرط في العارية فلا حكم لها قبل القبض
ومما قبض من المستير (حنيفة في الباب الاول) وهي أي العارية تحللك
النافع مجاءاً أفاد بالتحليل لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلاً (در المختار) أي
كالتاملي (رد المختار)

(المادة ٨١١)

يلزم تبين المستمار وبناء عليه اذا أعار شخص احدى دابتين بدون تعيين ولا تخيير لا تصح الاعادة بل يلزم ان يبين المير منهما الدابة التي يريد اعارتها لكن اذا قال المير للمستعير خذ أيهما شئت عارية وغيره صححت العارية

استمار من آخر دابة فقال في الاصطبل دابتان خذ احدهما واذهب واخذ احدهما يضمن ولو قال خذ أيهما شئت فأخذ احدهما لا يضمن (بزايه في الثاني من العارية) (اقروى في كتاب العارية)

المفصل الثاني

في بيان أحكام العارية وضماناتها

{ المادة ٨١٢ }

المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل فليس للمعير ان يطلب من المستعير أجرة بعد الاستعمال

في أي العارية تملكك المنافع مجاء (تنور الابصار) هي تملكك المنافع للمستعير بغیر عوض وما هو ملحق بالمنفعة عرفا وطادة عندنا (حنابلة في الباب الاول)

(المادة ٨١٣)

العارية أمانة في يد المستعير فإذا هلكت أو ضاعت أو نقصت قيمتها بلا تعد ولا قصير لا يلزم الضمان مثلا اذا سقطت المرأة العارية من يد المستعير بلا عمد أو زلقت رجله فسقطت المرأة فانكسرت لا يلزم الضمان وكذا لو وقع على البساط المأر شيء فلوثر به ونقصت قيمته فلا ضمان

والعارية أمانة في يده إذا هلك من غير تعد لا يضمن عندنا سواء هلك من استعماله أو من غير استعماله (مختارات التوازل في العارية) (اقروى) وحكمها كونه أمانة فلا تضمن بالهلاك من غير تعد وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الزم من خلافا للجوهر (در المختار) ولو زلق المستعير السراويل فتخرق لم يضمن كذا في إنباس وفي فتاوى الديناري إذا انتقص عين المستعير في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب نقصان إذا استعمله استعمالا معهوداً (كذا في فصول العمادية) ولو استعار ثوبا يسطه فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضمانا (كذا في فتاوى قاضيه خان) استعار ثوبا للزينة وقال بالثاوية خواجه فضاء لا يضمن المستعير إذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة هندية في الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمنه من كتاب العارية) ولو هلكت العارية بلا تعد من المستعير فلا ضمان ولو شرط الضمان فانه باطل (كما في المحيط) وفي التبيين والعارية إذا شرط فيها للضمان يضمن عندنا في رواية صاحب الجوهرية جزم بأن العارية قصير مضمونه بشرط الضمان ولم يقل في رواية (وفي النزاهة) أعزني هذا على أنه ان ضاع فاما ضامن وضاع لم يضمن انتهى) وهذا إذا لم يبين أنها مستحقة للغير فإن ظهر استحقالها ضمنا ولا رجوع له على الغير لأنه متبرع والمستحق ان يضمن الغير وإذا ضمنه لا رجوع له على المستعير ولا يملك والد المتبرع اعارة مال ولده (مجمع الاتهر)

(ح - ١) والعارية أمانة ان هلك من غير تعد لم يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح؟ فالمشايخ اختلفوا فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لأخى أصرني فان ضاع فاما ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي لو تعدى ضمن بالإجماع نحو ان يحمل عليها ما يمل أنها لا تحمل مثله وكذلك إذا استعملها ليلا أو نهارا فإيا لا يستعمل فيه الدواب في العرف والمادة فعدلت ضمن قيمتها كذا في نهاية البيان (هندية في الباب الاول)

وأما بيان ما وجب تغير حاله فالذي يغير حال المستعير من الإمانة الى الضمان

ما هو الميراث الوديعة وهو الائتلاف حقيقة أو معنى بدائع في المارية (قبضية في نقل حيا التفريع)

(المادة ٨١٤)

إذا حصل من المستير تمد أو تقصير يحق المارية ثم هلكت أو نقصت قيمتها بقاى سبب كان الملاك أو التقص يزم للمستير الضمان مثلاً إذا ذهب للمستير بالدابة المارة الى محل مساقته يومان في يوم واحد ففقدت تلك الدابة أو هزلت ونقصت قيمتها ثم الضمان وكذا لو استأجر دابة ليذهب بها الى محل معين فتجاوز بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة خفف أمضا لزم الضمان وكذلك إذا استأجر انسان حلياً فوضعه على صبي وتركه بدون ان يكون عند الصبي من يحفظه ففرق الحلي فان كان الصبي قادراً على حفظ الاشياء التي عليه لا يزم الضمان وان لم يكن قادراً ثم المستير الضمان

ولو ائدى ضمن بالاجماع (طحطاوي) لو كانت مقيدة بالمكان فتجاوز. يضمن ولا يبرأ بالود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها الى ذلك المكان يضمن والمكث المتأدى عفو (وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استأجر دابة استأجرها ليحمل عليها حطة تحمل شيئاً أخف من الحطة أو أسهل على الدابة يضمن) وكذا في شرح الطحاوي عمادية (قول قوله يضمن الطاهر ان صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برسم شرح الطحاوي هكذا (ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا لو اسكنها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المتأدى عفو وكذا الاجارة (وهذا بخلاف ما لو استأجرها أو استأجرها ليحمل برأ تحمل الاخف يبرأ وكذا ذكر المشقة

في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو اقصر وقوله لو أسكنها في بيت لان
 الخافقة فيها الى خير لا الى شر فكان الظاهر أن لا يضمن فيها اهـ (تنقيح
 الحامدي في كتاب العارية) استمار قلادة ذهب ففقد صيغاً فسرقت فان كان الصبي
 ممن يحفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن (منية المقتى في العارية) (اقروى
 في العارية) رجل استمار قلادة ذهب ففقدها صيغاً فسرقت فان كان الصبي يضبط
 حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن (كنز في محيط السرخسى) (حذية في
 الباب الخامس من كتاب العارية)

(المادة ٨١٥)

نفقة المستمار على المستير بناء عليه لو ترك المستير الدابة للمادة
 بدون علف فهلكت ضمن

في شرح الطحاوي وعلقها على المستير للعرف حتى لو لم يعلقها فماتت ضمن
 (ضمانات ضلعية في ضمانات العارية) (اقروى في العارية)

(المادة ٨١٦)

إذا كانت الاعادة مطلقة أى لم يقيد بها المير بزمان أو مكان أو
 بنوع من أنواع الانتفاع كان للمستير استعمال العارية في أى مكان
 وزمان شاء على الوجه الذى يريده لكن يقيد ذلك بالعرف والمادة
 . مثلاً اذا أعار رجل دابة على الوجه المذكور اعادة مطلقة فالمستير له
 ان يركبها الى حيث شاء فى الوقت الذى يريده وانما ليس له أن يذهب
 بها الى المحل الذى مسافة الذهاب اليه ساعتان فى ساعة واحدة كذلك
 اذا استمار شخص حجرة فى غار كان له ان يسكنها وان يضع فيها أمتة
 وأما استعمالها بما يخالف المادة كأن يشتغل فيها بصنعة الحداد فليس له ذلك

وان أطلق فيها فله الانتفاع بأي نوع شاء في أي وقت شاء (ملحق الإبحر في العارية) ثم العارية قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة فالمطلقة ان يستمر شيئاً ولم يبين ان يستعمله بنفسه أو بغيره أو لم يبين كيفية الاستعمال وحكمها ان ينزل أسيرة الملك وكل ما ينفع به المالك ينفع به المستعير من الركوب والحمل وله ان يركب غيره ولكن يحمل بقدر المتاد لا زيادة عليه فيكون اتلافاً (سرقة القتاوى في العارية) واما أنواع العارية فاربعة (أحدها أن يكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان للمستعير ان ينفع بها بأي وقت شاء (وأي نوع شاء) الثاني ان يكون مقيدة فيها فلا يتجاوز ما ساءها المير الا اذا كان شللاً الى خيرة الثالث ان يكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يندى ما ساء المير (هكذا في سراج الوهاج هندية في الباب الاول من العارية)

(المادة ٨١٧)

اذا كانت الاعارة مقيدة بزمان أو مكان يعتبر ذلك التقيد فليس للمستعير مخالفته مثلاً اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها أربع ساعات وكذا اذا استعار فرساً ليركبها الى محل فليس له ان يركبها الى محل غيره

لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في غيره نحو ان يميز يوماً فله عارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يردّها بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت أولاً ولو كانت مقيدة في المكان لحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن كذا لو خالف في المكان يضمن وان كان هذا أقرب إليه من مكان المأذون وكذا لو اسكها في الموضع الذي استعملها ولم ينعج بها الى الموضع الذي استأجرها اليه يضمن (وكذا في الاجارة) (سرقة القتاوى في العارية)

(المادة ٨١٨)

إذا قيدت الاعارة بنوع من أنواع الانتفاع فليس للمستير ان يتجاوز ذلك النوع الى ما فوقه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع الاستعمال الذي قيدت به أو بنوع أخف منه مثلاً لو استعار دابة ليحملها حنطة فليس له ان يحمل عليها حديداً أو أحجاراً وإنما له ان يحملها شيئاً مساوياً للحنطة أو أخف منها وكذلك لو استعار دابة للركوب فليس له ان يحملها حملاً . وأما الدابة المستعارة للحمل فلها ركوباً .

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئاً فحمل غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما ساء المالك الا انه مثل ما ساء المالك في الضرر على الدابة من جفه بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان عليه (واذا خالف) في الجنس بأن استعارها ليحمل عليها عشرة اقنزة فحمل عليها عشرة اقنزة فليس عليه ضمان عليه استحساناً واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعر الا انه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهدني شيخ الاسلام لا يضمن استحساناً وهو الاصح واذا خالف الى ما هو اضر بالدابة بأن استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجر أو حديداً أو لبناً مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطعاً أو تنأ أو حطباً أو تمرأ وان خالف في القدر بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها خمسة عشر مخاتيم فليس عليه ضمان ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثوراً ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن احد عشر يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة

تطبق حل خمسة عشر مختوماً فإن كانت لا تطبق يصير مطلقاً لما فيضمن جميع قيمة الدابة (هكذا في المحيط والتشبيهة) (حندية في الباب الرابع في خلاف المستعير من كتاب العارية)

(المادة ٨١٩)

إذا كان الميراطاق الاعادة بحيث لم يبين النفع كان للمستعير أن يستعمل العارية على اطلاقها . يعني ان شاء استعمالها بنفسه وان شاء أعادها لغيره ليستعملها سواء كانت مما لا يختلف باختلاف المستعملين كالخبرة أو كانت مما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب . مثلاً لو قال رجل لاخر أعمرتك حجري فالمستعير له ان يسكنها بنفسه وان يسكنها لغيره . وكذا لو قال أعمرتك هذا القرس كان للمستعير ان يركبه بنفسه وان يركبه غيره

وان لم يبين المير مستعملاً جاز أيضاً كما يجوز ان يبيع ما لا يختلف باختلاف الاستعمال لانه تكون الاعادة حينئذ مطلقة ما لم يتبين المتعبد بفعل المستعير فان أعين المتعبد بفعله لا يجوز له ان يبيعه وفرعه بقوله (فلو ركب هو) أي المستعير (ليس له) أي للمستعير (ان يركب غيره) وان اركب المستعير غيره فليس له ان يركب هو (يعني من استعماله) مطلقاً كان له ان يحمل او يبيع غيره للحصول ويركب بنفسه او يركب غيره وإما فعل من الحمل او حمل الغير من الركوب او الاركاب فقد تعين العمل فليس بعد حله ان يحمل غيره ولا عكس هذا والا ضح (وكذا حكم الاركاب بعد الركوب وعكس لتعين الركوب في الاول والاركاب في الثاني) هذا الذي ذكره اختيار فخر الاسلام وقال غيره له ان يركب بعد الاركاب ويركب بعد الركوب وهو اختيار شمس الأئمة المرخى وشيخ الاسلام كما في النهاية (مجمع الامهر) (وان اطاق المير الانتفاع في الوقت

وهو انتفع ما شاء أي وقت شاء لأنه يتصرف في ملك الغير فملك التصرف على الوجه الذي أذن له وأن قيد ضمن أي المستعير بالخلاف إلى الشرفسقط (دورغر)

(المادة ٨٢٠)

يُعتبر تعيين للثمن في اعادة الاشياء التي تختلف باختلاف المستعير ولا يُعتبر في اعادة الاشياء التي لا تختلف به إلا أنه ان كان للمعير نهى المستعير عن ان يعطيه لغيره فليس للمستعير ان يسيره لا آخر ليستعمله . مثلاً لو قال المعير للمستعير أعرك هذا القرس لتركه أنت فليس له ان يركبه خادمه . وأما لو قال له أعرك هذا البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره لكن اذا قال له أيضاً لاتسكن فيه غيرك فليس له حيثذ ان يسكن فيه غيره

واما اذا بن ان يستعمل بنفسه فهذا على وجهين ان كان مما يتفاوت في الاستعمال كالركوب واللبس فانه يختص به ولا يجوز ان يركب غيره وان يلبس غيره وان كان شيئاً مما لا يتفاوت كسكنى الدار فله ان يسير غيره (صرة الفتاوى) وله ان يسير غيره سواء كان شيئاً يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الاطارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها نفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يسير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه (كذا في خزانة المفتين) مثال هذا استعار من آخر ثوباً ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس غيره ولا اركاب غيره ولو استعار داراً يسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء (كذا في الطهيري) (هدية في الباب الثالث من كتاب العارية)

(المادة ٨٢١)

ان استعير فرس لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق الى ذلك

الحل متعددة كان للمستجير ان يذهب من أى طريق شاء من الطرق التى اعتاد الذهاب فيها وأما لو ذهب فى طريق ليس متاداً السلوك فيه فهلك القرس لزم الضمان . وكذلك لو ذهب من طريق غير الذى عنه المسموع فهلك القرس فان كان الطريق الذى سلكه للمستجير أطول من الطريق الذى عنه المير أو غير أمين أو خلاف المعتاد لزمه الضمان
 المصنف دابة الى موضع فملك بها طريقاً ليس الجادة ضمن ولو عين فملك طريقاً آخر لو كانا سواء لم يضمن ولو أبعد أو غير مسلك أو مخوفاً ضمن (ومن) استلواها الى مكان فى أى طريق ذهب لم يضمن بعد ان كان طريقاً يسلك الناس الى ذلك المكان اذ لم يبين طريقاً ولو طريقاً لا يسلك الناس الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف (اقروى في العارية) (جامع القصولين في اعادة القواب)

(المادة ٨٢٢)

إذا طلب شخص من امرأة إعادة شئ هو ملك زوجها فأعادته اليه بلا اذن الزوج فضاع فان كان ذلك الشئ مما هو داخل البيت وفى يد الزوجة عادة لا يضمن المستير ولا الزوجة أيضاً وان لم يكن ذلك الشئ من الاشياء التى تكون فى يد النساء كالقرس فالزوج خير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه للمستير

(والمرأة) اذا أهدت شيئاً من ملك الزوج فهلك ان كان شيئاً داخل البيت وما يكون فى أيديهن عادة فلا ضمان على أحد وأما فى القرس والتور فضمن المستير أو المرأة (كما فى البحر) (مجمع الانهر فى العارية)

(المادة ٨٢٣)

ليس للمستعير أن يؤجر العارية ولا أن يرهنها بدون إذن المير وإذا
استأجر مالا ليرهنه على دين عليه في بلد فليس له أن يرهنه على دين عليه
في بلد آخر فإذا رهنه هناك لزمه الضمان

(ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فإن أجرها يهلكك العارية ضمن أيها شاء)
أي المير خير إن شاء يضمن المستعير لأنه صار ظاهراً بتدبيره أو يضمن المستأجر
لأنه قبض ملك الغير بغير إذنه (فإن ضمن) المير (المؤجر) أي المستأجر
لا يرجع بما غرمه (على أحد) لأنه بالقبض تبين أنه أجر ملك نفسه ويتصدق
بالأجرة خدماً خلافاً لآبي يوسف (وإن ضمن المستأجر يرجع على المؤجر)
أي المستعير (إن لم يعلم أنه طرية) أي إن ما استأجره عارية عند مؤجره
وهو المستعير لكونه مفروضاً من جهة مؤجره قيد به لأن إن علم لا يرجع لأن
للمؤجر حيث لم يكن منه ضرر وصار للمستأجر من الغاصب إذا كان ظاهراً به
(يجمع الأهر)

(ح - ١) قوله ولا تؤجر العارية لأنها دون الأجرة والتي لا يستتبع فوته
(يجمع الأهر) قوله ولا ترهن لأن الرهن إبقاء وليس له أن يوفي دينه بمال
غيره بغير إذنه (يجمع الأهر) قوله كالوديعة أي كما لا تؤجر ولا ترهن الوديعة
لأنها أمانة فلا يجوز التصرف فيها (يجمع الأهر) بل الوديعة لا تدفع ولا تسلم
بخلاف العارية على المختار (در المختار)

(المادة ٨٢٤)

للمستعير أن يودع العارية عند آخر فإذا هلك في يد المستودع بلا
تد ولا تقصير لا يلزم الضمان . مثلاً إذا استعار دابة على أن يذهب
بها إلى محل كذا ثم يعود فوصل إلى ذلك المحل فعتبت الدابة وعجزت عن

الشيء فأودعها عند شخص ثم هلكت خفت أنها فلا ضمان
وفي البحر وله يمين المستعير أن يودع على المقي به وهو المختار وصحح بعضهم
عنده (در المختار وجميع الأثر بينه) (سئل) في رجل استأثر ثوباً من آخر
مطلقاً ليحرث عليه فهلك عنده في حالة استعماله من غير تمد منه ولا وجه
يقتضي ضمانه فهل لا ضمان عليه؟ (الجواب نعم) ولو هلك الثياب العارية في يد
المستعير فإن كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال الاستعمال أو غيره
عمادية من ضمان المستعير (تحقيق الحامدي في العارية)

(المادة ٨٢٥)

مَنْ طَلَبَ الْمَعِيرَ الْعَارِيَةَ ثُمَّ الْمُسْتَعِيرَ رَدَّهَا إِلَيْهِ فَوْرًا وَإِذَا وَقَفَهَا
وَأَخْرَجَهَا بِلاَ عَذْرِ قُلَّتْ الْعَارِيَةُ أَوْ قُصَّتْ قِيمَتُهَا ضَمَنَ
وَفِي الْأَصْلِ إِذَا طَلَبَ الْمَعِيرَ الْعَارِيَةَ ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهَا حَتَّى هَلَكَتْ يَضْمَنُ (خلاصة
في الفصل الثالث من العارية)

{المادة ٨٢٦}

الْعَارِيَةُ الْمَوْقُوتَةُ نَهًا أَوْ دَلَالَةً يُلْزَمُ رَدُّهَا لِلْمَعِيرِ فِي خَتَامِ الْمُدَّةِ لَكِنْ
الْمَكْتُوبَةُ لِلْمُتَّادِ مَغْفُورٌ مِثْلًا لَوْ اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً حَلِيًّا عَلَى أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ إِلَى
عَصْرِ الْيَوْمِ الْتَفَانِي لَمْ يَرُدَّ الْحَلِيَّ الْمُسْتَعَارَ فِي حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَكَذَلِكَ
لَوْ اسْتَعَارَتْ حَلِيًّا عَلَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي عَرَسٍ فَلَنْ لَمْ إِعَادَتُهُ فِي خَتَامِ ذَلِكَ
الْعَرَسِ لَكِنْ يَبْقَى عَنْ مَرُورِ مُدَّةٍ لَا بَدَّ مِنْهَا لِلرَّدِّ وَالْإِعَادَةُ عَادَةٌ
إِذَا اسْتَعَارَهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَرُدَّهَا مَعَ امْكَانِ الرَّدِّ حَتَّى
عَطِثَ ضَمَنَ قِيمَتَهَا عَلَى أَيِّ وَجْهِ هَلَكَتْ كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ مِثْلَيْنَا مَنْ
قَالَ بَأَنَّ هَذَا إِذَا انْتَفَعَ بِهَا بَعْدَ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ (وهو المختار)

ولا فرق بين أن تكون العارية مؤقتة لصاً أو دالة حتى قيل إن من استعار قدوماً ليكرس الحطب فكسره وأمسك حتى هلك عنده ضمن (هكذا في التناوي العاتية هندية في الباب الخامس من كتاب العارية) والمكث للمعاد فنو (تنقيح الحامدي)

(المادة ٨٢٧)

إذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص فبقي انتهى ذلك العمل بقيت العارية في يد المستعير أماته كالوديعة وحقق ذلك ليس له أن يستعملها ولا أن يمسكها زيادة عن المعتاد وإذا استعملها أو أمسكها فهلكت ضمن ولو قيدت بالوقت وأطلقت في العمل بأن قال أعرتها اليوم فهذه عارية مطلقة إلا في حق الوقت إذا لم يردّها بعد مضي الوقت مع الإمكان يضمن أي إذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أم لا (برازلة في أول كتاب العارية) العارية لو مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وإن لم يستعملها بعد الوقت هو المختار (جامع الفصولين في ضمان العارية) (نقله الكفوي على قيد علي أحمدي في كتاب العارية)

(المادة ٨٢٨)

المستعير يرد العارية إلى المصير بنفسه أو على يد أمينه فإذا ردّها على يد غير أمينه فهلكت صار ضامناً

(وإن رد المستعير الدابة مع غلامه أو أجبره مشاهرة) لا مياومة (أو مع غلام ردها مطلقاً يقوم عليها أولاً في الأصح) (أو أجبره) أي مشاهرة كإسرها فهلكت قبل قبضها ربي لا يأتى بالتسليم المتعارف (در المختار) وإن ردّها مع الأجنبي ضمن (كذا في الهداية) « هندية في الباب السادس من العارية » « ح - ا » قوله مع غلامه أي مع من في عيال المستعير قال في هامش

التهستاني ان ردها مع من في عياله برئ . قوله لا مياومة لانه ليس في عياله
 قهستاني ورد المختار . قوله او مع غلام ربه اي مع من في عيال المير قهستاني
 ورد المختار . قوله يقوم عليها اي يتعاهد بها كالتاس . ورد المختار . قوله مع
 الاجني قال في المامش المتاجر لو رد الدابة مع اجني ضمن جامع التصولين
 ورد المختار .

(المادة ٨٢٩)

العارية اذا كانت من الاشياء النفيسة كالجواهرات يلزم في ردها
 ان تسلّم ليد للمعير نفسه وأما ما سوى ذلك من الاشياء فايرصالحها الى
 المحل الذي يمد التسليم فيه في العرف والمادة تسليماً وكذا اعطاؤها الى
 خادم المير رد وتسليم . مثلاً الدابة للعارة تسليمها ايرصالحها الى اصطلح
 للمير أو تسليمها الى سائس

بخلاف النفيسة كجوهرة وبخلاف الرد مع الاجني اي بأن كانت العارية موقوفة
 فثبت مدتها ثم بثها مع الاجني لتعديه بالامساك والا فالمستعير يملك الإيداع فيما
 يملك الاشارة من الاجني به يعني زيلبي ضمن حمل كلامهم على هذا ودر المختار
 ولو كانت عقد جوهرة او شيئاً نفيساً فرده الى عبد المير او اجيره يضمن «كذا
 في الوجيل» ولو ردها الى منزل المير او مربيته فضاعت فالتقاس ان يضمن وفي
 الاستحسان لا . قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان
 المرابط خرج الدار يبرأ لان الظاهر انما لا تكون هناك بلا حافظ ولو ردها
 الى ارضه لا يبرأ لان المير لا يحفظها بأرضه «كذا في التمراتسي» . وحديثه
 في الباب السادس في رد العارية من كتاب العارية .

«ح ١» قوله والا فالمستعير اشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال الزيلبي
 وهذا بخلاف الاجني يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع

وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت الدارية موقفة فضت مدتها ثم ينها مع الاجنبي لانه باسماكه يكون متدياً فيضمن اعديه فكذا اذا تركها في يد الاجنبي اهـ «رد المختار»

(المادة ٨٣٠)

مصاريف رد الدارية ومؤنة نقلها على المستعير

« ومؤنة الرد على المستعير ولو كانت موقفة فأسكنها بمده فهالكت ضمنها » لان مؤنة الرد على نهابة « در المختار » والا اذا استعارها ليرهنها ، فيكون كالاجارة « رهن الخاتبة » ، وكذا الموصل له بالخدمة مؤنة الرد عليه ، وكذا المؤجر والمقاسم والمرتهن ، مؤنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخراج بأذن رب المال والا فؤنة رد مستأجر ومستعار على الذي أخرجه « اجارة البرازية » بخلاف شركة ومضاربة وجة مجتبى « در المختار » وأجرة المستأجر وأجرة رد المستأجر والوديعة والرهن والمضروب على المستعير والمؤجر والمودع والمرتهن والمقاسم « ملحق الإيجار » اما المستأجر فلأن رده على المستعير لانه قبض العارية لنفسه فتكون أجرة الرد عليه وأما المستأجر فلأنه مقبوض لنفسه المؤجر لان الاجر سلم له فلا يكون رده واجباً على المستأجر بل على المؤجر فتكون مؤنة رد عليه وأما الوديعة فلأن منفعة حفظها ثابتة له فكانت مؤنة ردها عليه وأما الرهن فلأن قبضه قبض استيفاء فكان قابضاً لنفسه وأما المضروب فلأن المقاسم يجب عليه رد العين المنصوبة الى مالكها كما كانت فيكون عليه مؤنة ردها « مجمع الزهري »

« ح ١٠ » قوله ومؤنة الرد على المستعير وعلق الدارية مطلقاً أو مقيدة « رد المختار » قوله اذا استعارها فؤنة الرد على المير « رد المختار »

(المادة ٨٣١)

استمارة الارض لنرس الاشجار والبناء عليها صحيحة لكن للمستعير ان

يرجع بالاعادة متى شاء فاذا رجع لزم المستعير قطع الاشجار ورفع البناء
ثم اذا كانت موقنة فرجع المير عنها قبل مضي الوقت وكاف المستعير
قطع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تفاوت قيمتها بين وقت القطع
وانتهاء مدة الاعادة . مثلاً اذا كانت قيمة البناء والاشجار مقلوعين حين
الرجوع عن الاعادة اثني عشر ديناراً وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت
الاعادة عشرون ديناراً وطلب المير قلمها لزمه ان يعطى للمستعير ثمانية دنانير
داولو أضر أرضاً لبناء والفرس صاع ، لعل بالثمنه . وله ان يرجع متى شاء ،
لما انقر انها غير لازمة . ويكلفه قلمها الا اذا كان فيه مضرة بالأرض فيتركها
بالقيمة مقلوعين . ثلثا تنقصه أرضه وان وقت العارية ليرجع قبله كلفة قلمها
وضمن المير للمستعير ما نقص البناء والفرس بالقلم بأن يقوم قائماً الى اعادة
المضروبة وتقدر القيمة يوم الاسترداد بجر . در المختار في العارية . وتصح اعادة
الأرض لبناء والفرس وله ان يرجع متى شاء . ويكلفه قلمها ولا يضمن ان لم
يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلم وقبل يضمن
وتجمله للمستعير قلمه بلا تضمين ان لم تنقص الأرض به كثيراً وعند ذلك
الخيار للمالك . ملحق الابحر . قوله وضمن أي المير للمستعير ما نقص من البناء
والفرس بالقلم بأن يقوم قائماً غير مقلوع يعني اذا كانت قيمة البناء الى الوقت
المضروب عشرة دنانير مثلاً واذا قلع في الحال يكون قيمة النقص دينارين يرجع
المستعير على المير بمحاسبة دنانير لان المير ضرر . بالتوقيت وقال زفر لا يضمن
لان التوقيت والاطلاق فيها سواء ليطلان التأجيل في المواردي . وقيل يضمن .
المير قيمة البناء أو الفرس ذكره الحاكم الشهيد . وتجمله . أي المير البناء والفرس
الا أن يشاء المستعير ان يرضمها ولا يضمن قيمتها فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا
اذا كان في القلع ضرر بالأرض فالخيار الى رب الأرض كما في الهداية وعن هذا

قال والمستعير قلناه أي البناء والتمرس بلا تضمين أن لم تنقص الأرض به أي بالقلع
وكثيراً وعند ذلك ، أي عند نقصان الأرض كثيراً بالقلع الحجار لبلالك بن ضبان
نقصانها وضبان قيمتها لا للمستعير لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع
ولتوزيع بالأصل كما في الفداية (مجمع الانهر)

(ح ١٠) قوله وله أي للمعير ان يرجع عن العارية بعد ان بنى المستعير
أو وحرص متى شاء لانها غير لازمة ويكلفه قلعه أي كلف المعير المستعير قلع
البناء أو الترس عن الأرض لانه شغل أرض المعير بها فيؤمر بتفريقه الا اذا
شاء أن يأخذها بقيمتها فيما اذا كانت الأرض تستغر بالقلع بخلاف ما اذا كانت
لا تستغر بالقلع حيث لا يجوز الترك الا باتفاقهما كما في التبيين (مجمع الانهر)
قوله الى المدة المضروبة فلو قيمته قائماً في الحال الاربعة وفي المال
عشرة ضمن ستة شرح الملتقى (رد المحتار)

قوله ولا يضمن ان لم يوقت أي لا يضمن المعير ما نقص من البناء والتمرس
بسبب القلع ان لم يوقت العارية اذ المستعير بنى وحرص في محل كان لغيره حق
الرجوع فاغتر بنفسه اعتداءً على الاطلاق من غير ان سبق من المعير وعد وان
وقت المعير وقتاً معيناً ورجع قبله أي قبل الوقت الذي عينه كره له ذلك أي
كره للمعير الرجوع لما فيه من خالف الوعد (مجمع الانهر)

(المادة ٨٣٣)

اذا كانت اعارة الأرض للزراع سواء كانت موقتة أو غير موقتة
ليس للمستعير ان يرجع بالاعادة ويسترد الأرض قبل وقت الحصاد
(وان أعادها) أي الأرض (للزراع لا تؤخذ منه) أي المستعير استحساناً
لان التضرر بالمؤمن حرام (حتى يحصد الزرع) بل يترك في يده بطريق الاجابة
بأجر المتسل كيلا يثوت متفعة أرضه عبثاً وقت المعير أو لا يوقت لان لزراع
نهاية معلومة فكان في الترك مراعاة الحقيقين وأيضاً في القلع إبطال ملك المستعير

وفي الترتيب تأخير حق تصرف الميراث والاول أشد ضرراً فيصير الى الثالث
(مجمع الأنهر في العارية)

في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٨٨

عن أعضاء ديوان أحكام عدلية عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية

أحمد طمى	عمر خلوصى	أحمد جودت
أمين الفتوى	وكيل درس	قاضى دار الخلافة العلية
السيد خليل	السيد خليل	سيف الدين
مدير مملكتاه نواب	قاسم عسكرى	عن أعضاء جمعية
يونس وهى	أحمد خالد	عبد الاطيف شكرى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهيايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب السابع

في الهبة ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة

(المادة ٨٣٣)

الهبة هي تملك مال لآخر بلا عوض ويقال لقاعله واهب ولذلك
 المال موهوب ولن قله موهوب له والاهب بمنى قبول الهبة أيضاً
 الهبة في اللغة التبرع وفي الشرعية تملك العين بلا عوض (قاله السيد الشريف
 في تعريفاته) الهبة هي تملك عين بلا عوض (منتقى الإيجار) هذا تعريف للهبة
 المحضة المعارية عن شرط العوض. فان الهبة بشرط العوض يبيع انتهاء فثبت النفع
 والجار فلا ينقض التعريف بالهبة بشرط العوض فخرجت عن هذا التعريف
 الإباحة والمعارية والأجارة والبيع وهبة الدين بمن عليه الدين فان عقد الهبة
 اسقاط وان كان بلقظ الهبة وهي أمر مندوب وصنيع محبوب محمود قال صلى الله
 عليه وسلم تهادوا تحابوا (مجمع الأنهر)

(المادة ٨٣٤)

المهديّة هي المال الذي يعطى لاحد أو يرسل إليه أكراماً له
(المهديّة ما يؤخذ بلائسراط الاطمانه) قاله السيد الشريف في تعريفه

(المادة ٨٣٥)

الصدقة هي المال الذي وهب لاجل الثواب
(الصدقة هي المعايّة تتبنّى بها الثبوتية من الله تعالى قاله السيد)

(المادة ٨٣٦)

الاباحة هي عبارة عن اعطاء الرخصة والاذن لشخص ان يأكل أو
يتناول شيئاً بلا عرض
الاباحة ما لا يأنه فاعله وتاركه (من تمة التعريفات)

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقدار المية ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بركن المية وقبضها

(المادة ٨٣٧)

تنهّد المية بالايحباب والقبول وتتم بالقبض
وتصح بإيحاب وقبول وتتم بالقبض الكامل (ملحق الإيجار)

(المادة ٨٣٨)

الايحباب في المية هو الاتفاظ المستعملة في معنى تمليك المال عجاناً
كأكرمت ووهبت وأهديت والتميريات التي تدل على التمليك عجاناً ايحباب

للحبة أيضاً كاعطاه الزوج زوجته قرطاً أو حلياً وقوله لها خذى هذا وعليه
وتعص بإعجاب كوهت ونحات واعطيت واعطيتك هذا الطعام فاقضه وجعلتلك
هذا وامرته وكهت وجعلت لك عمري وجعلتلك على هذه الدابة لو نوى وكسوته
وداري حبة تسكنها (ضرر) رجل قال لرجل قد مننتك بهذا الثوب أو بهذه
الدراهم قبضها فهي حبة وكذلك لو قال لاسراة قد تزوجها على غير مهر
مسي قد مننتك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي حبة (كذا في محيط السرخسي
هدية في الحبة) اعطى لزوجته دنانير لتخذ بها ثياباً وتلبسها عنده فدفعها معاملة
فهي لها (قبة) اتخذ لولده الصغير ثوباً يملكه وكذا الكبير بالتسليم (بزارية)
لو دفع الى رجل ثوباً وقال البس نفسك ففعل يكون حبة ولو دفع دراهم وقال
اتخذها عليك يكون قرشاً فان اتخذ لولده ثياباً ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا
بين وقت الاتخاذ انها طرية وكذا لو اتخذ لتلميذه ثياباً فأبقى التلميذ فأواد ان
يدفعها الى غيره بزارية (كذا في العامش) (رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٣٩)

تعتقد الحبة بالتماطلي أيضاً

وفي خزانة الفتاوى اذا دفع لابنه مالا تقتصر فيه الابن يكون للاب الا اذا
دلت دلالة التملك (يرى) قات فقد أقاد أن التلطف بالإعجاب والقبول لا يشترط
بل تكفي القرائن الدالة على التملك كن دفع لفقير شيئاً وقبضه ولم يلفظ واحد
منها شيئاً وكذا يقع في الهداية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجته أو غيرها
قال وهب هذه المني قبضها الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان
القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول (ولو الجاية) (رد المختار
على در المختار)

(المادة ٨٤٠)

الارسال والقبض في الهبة والصدقة يقوم مقام الايجاب والقبول امتطاً

ولا بد في الهبة من الإيجاب والقبول بل يقوم مقامهما البحث من هذا والقبض من هذا جوهر العقود في الهبة (نقله في نتيجة الفتاوى)

(المادة ٨٤١)

القبض في الهبة كالقبول في البيع بناء عليه تتم الهبة اذا قبض الموهوب له في مجلس الهبة للمال الموهوب بدون ان يقول قبلت أو أنهيت عند إيجاب الواهب أي قوله وهبتك هذا المال

وفي الميسر البعض في الهبة كالقبول في البيع ولما لو وهب الدين من التبريم لم ينتقل إلى القبول (مجمع الانهر ودر المختار في الهبة) ولو قال وهبت من هذا القرس والقرس حاضر فقبضه جازت الهبة وان لم يقل قبلت (كذا في الملتقط) (هندية في الباب الثاني من الهبة)

وفي الأخيرة قال أبو بكر اذا قال الرجل لغيره وهبت فرسي هذا منك والقرس حاضر فقبض الموهوب له القرس ولم يقل قبلت جازت الهبة وكذا لو كان القرس غائباً فذهب وقبضه ولم يقل قبلت جازت قال الفقيه أبو الليث ويقول أبو بكر تأخذ (تأمر خاتبة في الباب الثاني من كتاب الهبة بتغيير ما)

(المادة ٨٤٢)

لزم لذن الواهب صراحة أو دلالة في القبض والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها النقص بأذن المالك والاذن نارة يثبت صراً وصريحاً ونارة يثبت دلالة (هندية في الباب الاول)

(المادة ٨٤٣)

إيجاب الواهب دلالة اذن بالقبض وأما اذنه صراحة فهو قوله خذ هذا المال فاني وهبتك إياه ان كان المال حاضراً في مجلس الهبة وان كان غائباً فقوله وهبتك المال القائل اذهب وخذه أمر صريح

فالصريح ان يقول قبضه اذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول اذهب
واقبضه اذا كان غائباً عن المجلس (حندية في المحل المزبور)

(المادة ٨٤٤)

اذا أذن الواهب صراحة بالتقبض يسمح قبض الموهوب له المال
الموهوب في مجلس المبة وبعد الاقتراق واما اذنه بالتقبض دلالة فقيده
بمجلس المبة ولا يتبرر بسد الاقتراق مثلاً لو قال وهبتك هذا وقبضه
الموهوب له في ذلك المجلس يصح وأما لو قبضه بعد الاقتراق عن المجلس
لا يصح كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في المحل القلاني ولم يقل اذهب
وخذه فاذا ذهب للموهوب له وقبضه لا يصح

ثم اذا كان الموهوب حاضراً وقال له الواهب قبضه قبضه في المجلس أو بعد
الاقتراق عن المجلس صح وقبضه ولكنه استحساناً وقيلاً ولو نهاده عن القبض
بعد المبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الاقتراق عن المجلس (وان لم
يأذن له بالتقبض صريحاً ولم ينه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحساناً
لا قياساً وان قبضه بعد الاقتراق عن المجلس لا يصح قياساً واستحساناً ولو كان
الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض مأذون الواهب جاز استحساناً لا قياساً
وإن كان يشير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً (هكذا في الذخيرة) (حندية في
الباب الاول من المبة)

(المادة ٨٤٥)

للمشتري ان يهب المبيع قبل قبضه من البائع

وفي بيع التنازل لو اشترى فرساً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهن
وأمره قبضه قبضه جاز (خلاصة في المجلس الاول من الفصل الاول من المبة)

(المذلة ٨٤٦)

من وهب ماله الذي هو في يد آخر له تتم الهبة ولا حاجة الى القبض والتسليم مرة أخرى

وجبة شيء هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد قبض لتحقيق شرط الهبة وهو القبض لان القبض الواجب بالهبة قبض أمانة فينوب عنه كل قبض بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض فيه مضمون فلا ينوب عنه قبض أمانة فيلزمه قبض جديد وفي الحالات شامل ما اذا كانت في يده أمانة أو مضمونة ولو ودية كما به بد الهبة لم يكن عاملاً للمالك فاعتبرت بد الحقيقة (مجمع الانهر في كتاب الهبة) وبذلك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له ولو بنصب أو أمانة لانه حينئذ طمأن نفسه والاصل ان القبضين اذا تجالسا تاب أحدهما عن الآخر واذا تباينا تاب الاعلى عن الأدنى (در المختار في كتاب الهبة)

(المذلة ٨٤٧)

اذا وهب أحد دينه لمديون أو أبرأ ذمته عن الدين ولم يردوا للمدينين تصح الهبة ويستعطف عنه الدين في المال

(رجل) وهب الدين عن عليه الدين ذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا تصح من غير قبول المدينين عندنا خلافاً لغير وهذا ذكره الفقيه أبو البث وفي أكثر الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن أبي يوسف لا تصح من غير قبول كما قال شمس الأئمة السرخسي (قاضيهجان قبل هبة المشايخ) هبة الدين عن عليه الدين جائزة قياساً واستحساناً (فانار خانية) هبة الدين عن عليه الدين وابراهيم من غير قبول من المدينين ويرتد برده) ذكره عامة المشايخ رحمهم الله وهو المختار (كذا في جواهر الاخلاط) وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاذا كان بدل الصرف فأبرأه وب الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قوله فان قبل برئ وإن لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدينين يبرأ

قبل أو لم يقبل إلا أنه ترتد المبة والإبراء في سائر الديون بالرد هنا كله في حق الأصل وأما حجة الدين من الكفيل وإبراءه عن الدين فالمبة منه لأنهم بدون القبول وترتد بالرد وأبرأهم من غير قبول ولا يرتد بالرد (حندية في الباب الرابع في حجة الدين عن عليه الدين)

(المادة ٨٤٨)

من وهب دينه الذي هو في ذمة أحد لآخر وأذنه صراحة بالتبضض بقوله اذهب فخذ به الموهوب له وقبضه تتم المبة

وحجة الدين من غير من يملك الدين جائزة إذا أمره بقبضه استحساناً (كآثار غنية) حجة الدين من غير من عليه الدين لا تصح إلا إذا وهب وأذن له بالتبضض وقبضه وذكر في العمدة وإن لم يأمره بالتبضض لا يجوز (وقلت لو وهب مبرها من أبيها أن أمرته بالتبضض جاز) وفي بعض كتب الفقه الموقوف عليه حجة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز إلا إذا سلطه على قبضه وبصر كأنه وهب حين قبضه ولا يصح إلا بالتبضض (من الثالث والثلاثين من المبادئ في حجة الدين) (اقروى في المبة)

(رجل) وهب ديناً له على رجل من رجل وأمره بقبضه جاز استحساناً وإن لم يأمره بالتبضض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز (ولو باعه من المدين أو وجهه منه يجوز) وأثبت لو وهبت مبرها من أبيها أن أمرته بالتبضض صح (خلاصة في الجلس الثاني من الفصل الأول من المبة)

(المادة ٨٤٩)

إذا توفي الواهب أو الموهوب له قبل التبضض تبطل المبة وتبطل بموته قبل تسليمها (فتدوين في أحكام المرضى كذا في النتيجة في المبة) لما سارها صلات والصلاات تسقط بالموت كالمبة تسقط بالموت قبل التبضض (من التدوين والفرق في كتاب الطلاق في باب الثقة)

{ المادة ٨٥٠ }

إذا وهب أحد لآبئه الكبير الماقل البالغ شيئاً يلزم التسليم
المقد لولده الصغير ثوباً يملكه وكذا الكبير بالتسليم (بزانية) (رد المختار
في الهبة) (نص) اشترى ثوباً فقلعه لولده الصغير صار واهباً له بالقطع مسلماً
إليه قبل الحياطة ولو كان الولد كبيراً لم يصير مسلماً إليه إلا بعد الحياطة والتسليم
(تقيّة في الهبة) (اقروى في الهبة)

{ المادة ٨٥١ }

إن علك الصغير المال الذي وهبه إياه وصيه أو مربيّه يعني من هو في
حجره وتربيته الذي في يده أو الذي كان وديعة عند غيره بمجرد الإيجاب
أي بمجرد قول الوهاب وهبت ولا يحتاج إلى قبض
وهبة الأب لطفه ثم بالمقد إن كان الموهوب في يد الأب أو في يد مودعه
لا أن كان في يد غايه أو في يد مبيعاً فاسداً أو في يد منهب والصدقة في
ذلك كالدية والام كالأب عند غيوره أو موته وعدم وصيه إن الطفل لا عايله
وكيفما كان من يمول الطفل (ملحق بالأحرر في الهبة)
وهبة من له ولاية على الطفل في الجثة وهو كل من يموله فدخل الأخ والم
عند عدم الأب لو في عايله ثم بالمقد لو الموهوب مسلماً وكان في يده أو يد
مودعه لأن قبض الولي ينوب عنه والأصل أن كل عقد يتولاه الواحد يكتفي
فيه بالإيجاب (رد المختار في الهبة)

{ المادة ٨٥٢ }

إذا وهب أحد شيئاً لطفل تتم الهبة قبض وله أو مربيّه
وإن وهب له أنجبى يتم قبض وله وهو أحد أربعة الأب ثم وصيه ثم
المجد ثم وصيه وإن لم يكن في حجره وعدمهم ثم قبض من يموله

كمنه وأموأخيه ولولم تلتقأ لوفى حجرها والا لا لتوات الولاية (در المختار في المبة)

(المادة ٨٥٣)

إذا وهب شئ للمصبي المميز تتم المبة بقبضه إياه وان كان له ولي
(وجة الأجنبي له) أي للعقل تم قبضه أي قبض العقل لو كان عاقلاً أي
مميزاً يقبل التصحيب ولو أبوه حياً لأنه في التصرف النافع يلحق بالبالغ العاقل
وفي البحر من وهب لصغير يبر عن نفسه شيئاً فردّه يصح كما يصح قبوله
وفي السراجية من وهب للصغير شيئاً له أن يرجع فيه وليس للأب التعمي من
مال الصغير وفي الحانية وجميع القامى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الوهاب في
هبة (مجمع الأنهر في المبة)

(المادة ٨٥٤)

المبة للمضافة ليست بصحيحة مثلاً لو قال وهبتك الشئ الثماني في
رأس الشهر الآتي لا تصح المبة

وأما شرائطها فأشأن يرجع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى
الواهب وبمسئها يرجع إلى الموهوب له (أما ما يرجع إلى نفس الركن فهو
أن لا يكون معلقاً بما له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدم خالد
ونحو ذلك) (ولا مضافاً إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشئ منك غداً أو
رأس الشهر) (كذا في البدائع) (حندية في أول كتاب المبة)

(المادة ٨٥٥)

تصح المبة بشرط عوض وبشرط مثلاً لو وهب أحد لآخر
شيئاً بشرط أن يطبخه كذا عوضاً أو يؤدى دية للمعلوم المقدار تنجز المبة
إذا دامى الموهوب له الشرط والا فلا الوهاب الرجوع عن المبة كذلك لو
وهب أحد وسلم عقاراً مملوكاً له لآخر بشرط أن يقوم بشفقة الوهاب إلى

وفاته ثم ندم فأراد الرجوع عن الهبة واسترداد ذلك العقار فليس له ذلك

مادام الموهوب له راضياً باتفاقه على وجه ذلك الشرط

(تطبيق الهبة بالشرط باطل إن ذكر بكلمة إن وإن ذكر بكلمة وعلى إن كان ملائماً بأن قال وهبتك على أن تموضي كذا صحت الهبة والشرط وإن كان الشرط مخالفاً صحت الهبة وبطل الشرط (في الخامس من بيع الخلاصة)

رجل وهب لرجل فرساً على أن تموضه ثوباً بينه واقفاً على ذلك ولم يقبض واحداً منها حتى امتنع أحدهما منه فله ذلك وإن تقاضا صار بمقتضى البيع وليس لواحد منها أن يرجع في هبته لحصول مقصوده وكذا ليس للموهوب له أن يرجع في عوضه لحصول مقصوده وهو تأكد الملك (تأخارية في التفصيل السابق من كتاب الهبة)

(ح - ١) وفيها تطبيق الهبة بالشرط إن كان ملائماً بأن قال وهبتك على أن تموضي كذا صحت الهبة والشرط وإن كان مخالفاً صحت الهبة وبطل الشرط (في الخامس من بيع الخلاصة)

والهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة (قاضيان) في آخر فصل في هبة المشاع من كتاب الهبة فلي هذا لو قالوا كما قال علي أقدي لكان أولى (لخره)

الفصل الثاني

في بيان شرائط الهبة

(المادة ٨٥٦)

يشترط وجود الموهوب في وقت الهبة بناء عليه لا يصبح هبة عيب

يستأن سيدرك أو ولد فرس سيولد

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأشأن منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما تنفر نخيله العام وما تله أغمائه

السنة القابلة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها
وان سلب على القبض عند الولادة والطلب وكذلك لو وهب زبدًا في لبن أو
دهنًا في سمنه أو دقيقًا في خبطة لا يجوز وان سلب على قبضه عند حدوده ولأنه
معدوم الحال فلم يوجد محل حكم العقد وهو الأصح (حكنا في جواهر
الاخلطى) اذا وهب صوفًا على ظهر غنم وجزءه وسلمه فانه يجوز (هندية في
أول كتاب الهبة)

(المادة ٨٥٧)

يلزم ان يكون للموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب أحد مال
غيره لاتصح ولكن بد الهبة لو أجازها صاحب المال تصح
وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من
أهلها أن يكون حرًا عاقلًا بالغًا مالكا للموهوب حتى لو كان صغيراً أو مجنوناً
أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح (حكذا في التباه) (هندية في الباب
الاول من كتاب الهبة) ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا يجوز هبة مال النير
بنير اذ لا استحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب . (كذا في البدائع) (هندية
في المحل المزبور ملخصاً)

(المادة ٨٥٨)

يلزم ان يكون للموهوب مملوكاً ومعيناً بناء عليه لو وهب أحد من
المال شيئاً أو من الرسين أحدهما لاعلى التبيين لاتصح ولو قال أيما
اردت من هاتين الرسين فهى لك فان عين للموهوب له في مجلس الهبة
أحدهما تصح والا فلا فائدة في تعيينه بعد المرافعة من مجلس الهبة
دفع توبين الى رجل فقال ايها شئت فلك والآخر لابنك فلان فان بين
الذي له قبل ان يتنقرا جاز وان لم يبين لم يجوز (كذا في محيط السرخسى)

(إحدى في المحل المزبور)
 ومن في البرية أشتار من آخر دابة فقال في الاصطبل دابتن خذ أحدهما
 وأذهب بأخذ أحدهما يضمن ولو قال خذ إيهما عثت وأخذ أحدهما لا يضمن
 (بزايم في العارية)

(المادة ٨٥٩)

يشترط أن يكون الواهب عاقلاً بالغاً بناء عليه لاتصح هبة الصغير
 والمجنون والمتوه وأما الهبة لمؤلف فصحيحة

وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا تصح هبة صغير (در
 الختار في الهبة) وهبة الاجنبي للصغير تتم بغضه لو كان غافلاً لانه في التصرف
 التابع يلحق بالبالغ العاقل وفي المحر من وهب لصغير يبر عن نفسه شيئاً فرد
 يصح كما يصح قبوله (مجمع التمهيد في الهبة)

(المادة ٨٦٠)

يلزم في الهبة رضا الواهب فلا تصح الهبة التي وقعت بالجبر والاكراه
 ولو أكرهت على الهبة فوجبت لا تصح (قاضيخان في الهبة في هبة المرأة
 مهرها) الاكراه بالهبة أكره بالتسليم حتى لو وهب مكرهاً وسلم طائعا لم يجز
 الا اذا قبل الموصى وقض فهو اجازة (غاية في الاكراه) (كذا في اكره
 الطهريّة) (فتاوى الكفوي على قيد على اقليد)

الباب الثاني

في بيان احكام الهبة ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في حق الرجوع في الهبة

(المادة ٨٦١)

يملك الموهوب له الموهوب بالتبض

ومنها ان يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت للموهوب له قبل القبض ملك
(حندية في المحل المزبور) وفي الزبلي واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك اذ
الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق اهـ (سراج الدين) وهذا يفيد ان القبض شرط
لثبوت الملك لا لفصحته خلاف ما يبيته كلام المصنف (محطاي في الهبة)

(المادة ٨٦٢)

للوهاب ان يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضا الموهوب له

وفيا سوى ذلك له حق الرجوع الا بعد التسليم حيث لا ينفرد الوهاب
بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم ينفرد الوهاب بذلك
(كذا في الظهيرية) (حندية في الباب الخامس من كتاب الهبة) في الفتاوى
المتأينة الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح (كذا في التتارخانية)
يجب ان يعلم بان الهبة انواع (هبة لذي رحم محرم) وهبة لاجنبي داو لذي رحم
ليس بمحرم ، او محرم ليس بذوي رحم وفي جميع ذلك اللوهاب حق الرجوع
قبل التسليم (هكذا في الذخيرة) سواء كان حاضراً او غائباً اذن له في قبضه او
لم يأذن له (كذا في المبسوط) ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذي الرحم
المحرم وفي سوا ذلك له حق الرجوع الا بعد التسليم لا ينفرد بالرجوع بل
يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم ينفرد بذلك (هكذا في الذخيرة)
وللوهاب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء (هكذا في الظهيرية) (حندية في
الباب الخامس في الرجوع في الهبة)

(المادة ٨٦٣)

نهى الوهاب الموهوب له عن القبض بعد الايجاب رجوع

ولو نهى عن قبض لم يصح قبضه مطلقاً ولو في المجلس لان الصريح القوي من

الدلالة (رد المحتار) قوله لأن الصريح أقوى من الدلالة وهذا الصريح الماد الرجوع عن المبة قال شيخ الإسلام لأن نهي الواهب الموهوب له عن قبض رجوع عن الإيجاب لأن القبض في باب المبة بمنزلة القبول في باب البيع والبايع لو نهي المشتري عن القبول بسد الإيجاب كان رجوعاً منه عن الإيجاب (فكذلك هذه) طحاوي في المبة

(المادة ٨٦٤)

لواهب أن يرجع عن المبة والمدية بعد القبض برضا الموهوب له وإن لم يرض الموهوب له دلجع الواهب الحاكم وللحاكم فسخ المبة وإن لم يكن تمت مانع من موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية ولا يصح الرجوع إلا بإرضائها أو بحكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بجمعه بعد القضاء لا قبله وإذا رجع أحدهما بقضاء أو رضاه كان فسخاً لعقد المبة من الأصل وإعادة الملكة التقديم لاهة للواهب فلذلك لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع في الشائع ولو كانت مبة لم يصح فيه وللواهب رده على رأسه مطلقاً بقضاء أو رضاه (رد المحتار في الرجوع عن المبة من كتاب المبة)

« ح . ١ » قوله فيضمن بجمعه اه وقد طلبه لأنه ندى « رد المحتار » قوله لا مبة للواهب اه كما قاله زفر « رد المحتار » قوله وصح الرجوع في الشائع اه بأنه رجوع لبعض ماوجه « رد المحتار »

(المادة ٨٦٥)

لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رضى الموهوب له يكون غاصباً وبهذه الصورة لو تاف أو ضاع في يده يكون ضامناً

قوله « لا يصح الرجوع إلا بإرضائها أو بحكم الحاكم » فلو استردها بنهر

قضاء ولا رضاء كان قابضاً حتى لو حلت في يده ضمن قيمتها للموهوب له اه
شئى « ملحقاوي في الرجوع عن الهبة » قال قاضيهان وهب ثوباً لرجل ثم
اختلفه منه فاستهلك ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في
الهبة لا يكون الا بقضاء او رضاء سألتمنى « رد المختار على رد المختار »

(المادة ٨٦٦)

من وهب لاصوله وفروعه او لاجيه او لأخته او لاولادها أو لعمه
وعمة شيئاً فليس له الرجوع

صح الرجوع في أجني ومنه المهرمية بالقرابة كما في الآباء والامهات وان
علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات وأولادها وان سفلوا والاعمام
والصهات والاخوان والحالات فقط (غدر في باب الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٦٧)

لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبه شيئاً حال كون الزوجية
قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

(والزاء) الزوجية أي الزوجية مالملة من الرجوع لان المقصود فيها الصلة
أي الاحسان كما في القرابة وقت الهبة (فله الرجوع لو وهب ثم نكح لانها لم
تكن زوجة وقت الهبة) لا يرجع لو وهب ثم أبان لوجود الزوجية المانعة
وقت الهبة (مجمع الاثر في الرجوع عنها من كتاب الهبة)

(المادة ٨٦٨)

إذا أعطى الهبة عوض قبضه الواهب فهو مانع للرجوع فلو أعطى
لواهب شيئاً على ان يكون عوضاً لهبته وقبضه فليس له الرجوع ان كان
من جانب الموهوب له او من آخر
(والدين) عوض بصرط ان يذكر لفظاً يعلم الواهب انه عوض كل هبة فان

قال خذ عوض هبتك أو بدلها أو في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر أنه عوض رجع كل بهتة (رد المحتار في الرجوع) والعين الموض المتبادل لها إذا قبض نحو خذ هذا عوضاً عن هبتك أو بدلها عنها أو في مقابلتها ولو كان من اجنبي ولو كان شريكه فلو لم ينفذ فلكل ان رجع فيها وهب (ملتقى الأبحر)

(ج ١) قوله رجع كل بهتة اه ولذا يشترط فيه شرائط الهبة كقبض واقرار وعدم شيوع ولو الموض مجانساً أو يسيراً (رد المحتار)

قوله او في مقابلتها اه اي اخذ في مقابلتها. قوله ولو كان من اجنبي اه اي ولو كان الموض من اجنبي. قوله من اجنبي وسقط حق الواهب في الرجوع في الهبة اذا قبض الموض لان الموض لاسقاط الحق فيصح من الاجنبي كبدل الخلع ولو كان الموض بشر اذن الموهوب له ولا رجوع للمعوض على الموهوب له «مجمع الانهر». قوله ولو كان شريكه اه سواء كان بأذنه او لا لان التمويض ليس بواجب عليه فصار كالموهر ان يبرع لانسان الا اذا قال على اتى ضامن «مجمع الانهر» قوله فلو لم ينفذ اه اي لم يقل الموهوب له خذ عوض هبتك يكون فسخه هبة مستدامة لا تمويضاً فيشترط فيه ما يشترط في الهبة من القبض فلكل واحد منها ان يرجع فيها وهب وفي المبسوط هذا سواء كانت الهبة شيئاً قليلاً او كثيراً وسواء كان الموض من جنسها او من غير جنسها لانها ليست بمماوضة محضة حتى يحقق الربو او انما هي لقطع الرجوع «مجمع الانهر»

{المادة ٨٦٩}

اذا حصل في الموهوب زيادة متصلة كأن كان ارضاً وأحدث الموهوب له عليها بناء أو غرس فيها شجراً أو كان حيواناً ضعيفاً فصنع عند الموهوب له أو غير الموهوب على وجه تبدل باسمه كأن كان خبطة فطخت وجعلت دققة لا يصح الرجوع عن الهبة حيثئذ وأما الزيادة المنفصلة فلا تكون

مأنة الرجوع فلو حملت الفرس التي وهبها أحد لنيره فليس له الرجوع
عن الحبة لكن له الرجوع بسد الولادة وبهذه الصورة يكون فلوها
للموهوب له

ويتنوع من الرجوع فيها حروف دمع حزفة، يعنى الموانع السبعة الآتية (فالدال
الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع كان شب
ثم شاخ لكن في الحاقبة ما يخالفه واعتمد القهستاني فليتبه لان الساقط لا يعود كتابه
وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والا رجع ولو عدا في قطعة منها امتنع فيها
زبلى وسمن وجك وخياطة وصبغ وقصر ثوب وكبر سفر وسباع أصم وأبصار
أصم وإسلام عبد ومداواته وغفو جناية وتقليم قرآن أو كتابه أو قراءة أو قطعة
مصحف بإحراجه وحل تمر من بئداد الى بلغ مثلا ونحوها وفي البرازية ان زاد
خبراً منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي التسويف ككبر القصول
لخواهب وفي نحو بناء وخياطة وصبغ للموهوب له (خانية وحايوي) ومثله في
الحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة (لا يمنع الزيادة المتصلة كولد
وارش وعقر ونحوه فيرجع في الأصل في الزيادة لكن لا يرجع بالأمر حتى يستثنى
الولد منها (كذا نقله القهستاني لكن نقل لبرجندي وغيره انه قول أبي يوسف
فليتبه له ولو حملت ولم تلد حل خواهب الرجوع قال السراج لا وقال الزيلعي ثم
(در المختار في الرجوع)

(ح - ١) قوله كان شاباً ثم شاخ وكذا اذا بنى ثم هدم عاد حق الرجوع
كما في المحيط

قوله والاربع أي وان لم يدا زيادة رجع. قوله أو مداواته لو كان مريضاً من
قبل فلو مرض عتده فداواته لا يمنع الرجوع بحر. قوله من بئداد الى بلغ فلو
رجع بطل حق الموهوب له في الكراء ومؤنة الثقل. قوله والحبل يبنى حمل هذا
على ما اذا كان الحبل من غير الموهوب له فلو منه لا رجوع لانها تكون أم ولده

قوله كوله من تكاح أو سفاح بزانية « رد المحتار »

(المادة ٨٧٠)

إذا باع الموهوب له الموهوب أو أخرجه من ملكه بالهبة والتسليم

لا يبقى للواهب صلاحية الرجوع

(إلغاء الخروج) أي خروج العين الموهبة عن ملك الموهوب له بسبب من

أسباب الملك كالبيع والهبة فإن تبدل الملك كتبدل العين فلو ضحك الشاة الموهوبة

أو نذر الصدق بها وصارت لحما لا يمنع الرجوع عند الطرفين خلافاً لما لا يري يوسف

(مجمع الأنهر في المحل المزبور)

(المادة ٨٧١)

إذا استهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع محل

(وإلغاء) الملاك أي حلاك العين الموهوبة ولو ادعاه الملاك صدق الموهوب

له بلا حلف لأنه ينكر الرد فإن قال الواهب هي هذه العين حلف المنكر أنها

ليست هذه خلاصة كما يحلف الواهب أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى الأخ

ذلك لأنه يدعى سبياً بسبب النسب (خاتمة در المختار في المحل المزبور)

(ح ١٠) قوله العين الموهوبة فإن حلاكه مائع من الرجوع لتعذره بعد الملاك

إذا هو غير مضمون عليه (مجمع الأنهر)

(المادة ٨٧٢)

وفاة كل من الواهب والموهوب له مانعة من الرجوع بناء عليه أنه

ليس للواهب الرجوع عن الهبة إذا توفي الموهوب له كذلك ليس

لورثته استرداد الموهوب إذا توفي الواهب

(والميم) موت أحد المتقين أما موت الموهوب له فلخروج الموهوب عن

ملكه وانتقاله إلى وارث وأما موت الواهب فلتعذر الرجوع عنه والوارث ليس

بواهب والى في حق الواهب هذا اذا كان بعد التسليم لانه قبل التسليم بطل
 لعدم الملك ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض يبطل لها
 كالموت فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقيضه بعد رجوعه الى دار الحرب
 جاز استحسانا (مجمع الانهر في الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٧٣)

اذا وهب الدائن الدين للمدين فليس له الرجوع انظر الى مادة

{ ٥١ } ومادة { ٨٤٧ }

اذا وهب الدين من المدين ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بلبية فلا
 يحتمل للمود خاتبة في الهبة (مجمع الانهر في الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٧٤)

لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض بوجه من الوجوه
 ولا رجوع فيها أي في الصدقة بعد القبض لان المقصود منها هو الثواب دون
 العوض (مجمع الانهر في بيان أحكام مسائل متفرقة)

(المادة ٨٧٥)

اذا أباح أحد لآخر شيئاً من ممتلكاته فليس له التصرف فيه
 بوجه من لوازم التملك كالبيع والهبة ولكن له الاكل والتناول من ذلك
 الشيء وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته . مثلاً اذا أكل أحد من
 بستان آخر بأباحته مقداراً من الثمن فليس لصاحب البستان مطالبة
 قيمته بعد ذلك

وفي الفتاوى لوقال الرجل لآخر أنت في حل مما أكلت من مالي أو أخذت
 أو أعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء (خلاصة في الباب الثالث)

في الخطر والاباحة والاحلال من كتاب الفبة

(المادة ٨٧٦)

المهديا التي ترد في الحان والمرس تكون لمن ترد باسمه من
 للختون والمروس والوالد والوالدة وان لم يذكر لها وردت لمن ولم
 يمكن السؤال والتحقيق عنها فتلي ذلك يرمى عرف البلدة وعادتها

ولو ان رجلا اتحد وليمة للختان فاهدى اليه لباس (اختلف المصنف رحمه
 الله فيها) قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير أو لم يقولوا سلموها الى
 الاب أو الى الابن لانه هو الذي اتخذ الوليمة للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال
 بعضهم اذا قالوا للولد فهو له وان لم يقولوا شيئا فهو للوالد قال الفقيه أبو الليث
 رحمه الله ان كانت الهدية مما يصلح للصبى مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل
 للصبيان فهي للصبى وان كانت دراهم أو دناتير أو شيئا من متاع البيت أو الحيوان
 فان أهداه واحد من أقرباء الاب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل
 غيرة للختان فان أهدى لباسا هديا ووضعوه بين يدي الولد فواء قال المهدي
 هذا للولد أو لم يقل فان كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء
 يستعمل للصبيان مثل الصولجان والكرة فهي للصبى لان هذا تملك للصبى عادة
 وان كانت الهدية لا تصلح للصبى عادة كالدرهم والدناتير تنظر الى المهدي فان كان
 من أقارب أو من معارفه فهي للاب وان كان من أقاربها فهي للام لان التمسك من
 الام هنا عرفا وهناك من الاب فكان التمويل على العرف حتى لو وجد سبب أو
 وجه يستدل به على غير ما قلنا يستمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة الزفاف
 فاهدى لباسا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا اذا لم يقل المهدي شيئا وتعذر
 الرجوع الى قوله وأما اذا قال أهديت للاب أو للام أو للزوج أو للمرأة فالتقول
 للمهدي (كذا في الطهيري) (محددة في الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل من
 كتاب الفبة)

الفصل الثاني

في حبة المريض

(المادة ٨٧٧)

إذا وهب من لأواث له جميع أمواله لأحد في مرض موته
وسلمها يصح وبمد وفاته ليس لأمين بيت المال للدخلة في تركته

(المادة ٨٧٨)

إذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحبه في
مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح وبمد الوفاة ليس لأمين بيت
المال للدخلة في تركته

وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل المبة لأن المبة في مرض الموت وإن
كانت وصية لكنها حبة حقيقة تقتصر إلى القبض (في حبة المريض من المعادية)
(قوله الكفوي) أقول فإذا قبض الموهوب له كانت المبة آمنة لم يبق للواهب حتى
في ذلك الموهوب حتى يدخل ويتعرض من جاب بيت المال لأنه حيثئذ لا يكون
من تركه الواهب محرره)

(ح ١٠) لو أوصى لزوجته أو مولى له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية (ابن
كثير) زاده في الحية فلو أوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قالت وأما قبضوا
بالزوجين لأن غيرها لا يحتاج إلى الوصية ولو وقعت فهي ملغاة لأن جهة استحقاقه
بالأول حيثئذ أقوى لأنه يرث لكل برد أو رخم وقدمناه في الإقرار معزيا
لشربلالية وفي فتاوى التوازل أوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا إلا
إسراة فلها لم تجز فلها السدس والباقي للموصى له لأن له الثلث بلا إجازة فيبقى
الثلثان فلها وبها وهو سدس لكل ولو كان مكاتباً لزوج فإن لم يجز فله الثلث والباقي
للموصى له (ذو المختار في كتاب الوصايا) قوله فلها سدس اه وهو ربع الباقي لأن

الارث يعتبر من الباقي بعد الاخراج الوصية طحطاوي

(المائدة ٨٧٩)

إذا وهب أحد في مرض موته شيئاً لأحد ورثته وبند وفاته لم تجز الورثة الباقيون لا تصح تلك الهبة وأما لو وهب وسلم لنسب الورثة فإن كان ثلث مائه مساعداً تمام الموهوب تصح وإن لم يكن مساعداً ولم تجز الورثة الهبة تصح في المقدار المساعد ويكون الموهوب له مجبوراً برد الباقي

مرضى وهب شيئاً لو ارث لم يجز لأن هبة المريض وصية ولا وصية لقوارث وأما هبة الصحيح لو ارثه ولا جزي فصحيحة (من الخاتمة في كتاب الوصايا) « صرحت طحطاوي في هبة المريض من الهبة » ولو وهب داره في مرضه وليس له ماله سوى الدار ثم مات ولم يجز الورثة هبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في ثلثيها من هبة الخاتمة قلت قوله وليس له مال سوى الدار فيريد ما إذا كان له مال سوى الدار يساوي ألفاً وكان الدار يساوي ألفاً كان جميع ماله ألفين وصحت هبة في ثلث ألفين وهو ستة وستون وستة مائة ورد الموهوب له ثلث قيمة الدار على وارث الواهب ولو أن ذلك المال يساوي ألفين كان جميع ماله ثلاثة آلاف ويخرج الموهوب من ثلثها ولا يرد شيئاً انتهى إذا وهب المريض شيئاً لم يخرج من الثلث رد الموهوب له مازاد على الثلث من غير خيار « من جامع القصولين صرحت طحطاوي في هبة المريض »

(المائدة ٨٨٠)

إذا وهب من استقرت تركته بالديون أمواله لو ارثه أو لنسبه وسلمها ثم توفي فلاصحاب الديون الناء الهبة وادخال أمواله في قسمة الترمذ

وذهب المريض شيئاً من ماله فبات الواهب ودينه محبط ترد القبة (جامع
للقصولين ملخصاً اقروى »

تحريراً في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩

عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية	وكيل درس
أحمد جردت	السيد خليل
عن أعضاء جمعية	عن أعضاء ديوان أحكام عدليه
أمين الفتوى	أحمد حلمي
السيد خليل	مدير معلم خاتمة نواب
قام صكري	عبد اللطيف شكرى
أحمد خالد	يونس وهي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الثامن

في النصب والائلاف ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات للفقهاء المتعلقة بالنصب والائلاف

(المادة ٨٨١)

النصب هو أخذ مال أحد وضبطه بدون اذنه ويقال للأخذ غاصب

وللمالك المضبوط منصوب ولصاحبه منصوب منه

أما نصيره شرعاً فهو أخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه
يزيل به المالك ان كان في يده أو غصب به وان لم يكن في يده (كذا في
الحيط) (هندية في الباب الاول من كتاب النصب من المبه)

(المادة ٨٨٢)

قيمة الشيء قائماً هي قيمة الابنية أو الاشجار حال كونها قائمة في

محلها وهو ان تقوم الارض تارة مع الابنية أو الاشجار وتارة تقسم

على ان تكون خالية منهما فالفاضل والتفاوت الذى يحصل بين التيمين هو قيمة الابنية أو الاشجار قائمة

(المادة ٨٨٣)

قيمة الشيء مبنياً هي قيمة البناء قائماً

من هدم حائط غيره ضمن قصانه (في شرح القاية للعلامة العاسم) ان شاء ضمنه قيمة الحائط والتقصض للضام وان شاء أخذ التقصض وضمنه التقصان وليس له ان يحجره على الباء كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامتال وطريق قضيب التقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما بينهما (رد المحتار على در المختار في النصب) (قطع شجرة في دار رجل بنير اذنه قرب الدار بالجوار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة) وطريق معرفة ذلك ان تقوم الدار مع الشجرة قائمة وان تقوم بنير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة التقصان قائمة لانه أتلف عليه الثياب (وطريق) معرفة ذلك انك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة (فضل ما بينهما قيمة تقصان القطع) وان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (هكذا في الكبرى هندية في الباب الرابع من كتاب النصب)

(المادة ٨٨٤)

قيمة الشيء مقطوعاً هي قيمة اقتاض الابنية بعد القلع أو قيمة

الاشجار المقطوعة

والفرق بين قيمة المقلوع وبين قيمة مستحق القلع ان قيمة مستحق القلع بناء كان أو شجراً أقل من قيمه مقطوعاً مقدار أجرة الفاع (كافي الايضاح) (عبد الحليم في بحث اجارة الارض والبناء والفرس ومضى مدته وحاشية الحامدي فيه كذلك)

(المادة ٨٨٥)

قيمة الشيء حال كونه مستحقاً للقلع هي القيمة الباقية بعد تنزيل أجره

القلع من قيمة المقلوع

ولو بني رجل في أرض غيره أو غرس أمر بالعلم والرد وإن كانت تنقص بالقلع فللمالك أن يضمّن له قيمتها مأموراً بقلعها فتقوم الأرض بلا شجر أو بناء وتقوم مع أحدهما مستحق القلع فيضمن الفضل (ملتقى الابحر) وبين طريق معرفة قيمتها (بقوله فتقوم) أي الأرض (بدونها) أي بدون الفضل فإن قيمة البناء والفرس (مع أحدهما) حال كونه المستحق للقلع فيضمن للشجر والبناء المستحق للقلع أقل من قيمته مقلوعاً بقيمة المقلوع إذا نقصت منها أجره القلع كان الباقي قيمة للشجر المستحق للقلع فإذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر للمقلوع عشرة وأجره القلع درهم نقي تسعة دراهم فالأرض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا إذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء أو الفرس وإذا عكس فللمناسب أن يضمّن له قيمة الساحة وأخذها أي الساحة (كذا في النهاية) (دور غرر في النصب) - قوله هذا إذا كانت الساحة له هذا هو المحكي عن الكرخي مخالفاً لما في الكتاب وذكر بعض المتأخرين أن الأوفق بقواعد الشرع أن يفتى بقول الكرخي أن كان للناسب بني أو غرس يزعم سبب شرعي كالارث ونحوه والا لجواب الكتاب - كما في فصول الهادي عند الحلبي حاشية دور

(المادة ٨٨٦)

نقصان الأرض هو الترقق والتفاوت الذي يحصل بين أجره الأرض

قبل الزراعة وأجرتها بعدها

قل في تفسير النقصان أنه ينظر بكم تستأجر هذه الأرض قبل الاستعمال وبمدّة وقيل بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فيضمن بتفاوت ما بينهما من النقصان

وقال البني وهو الاقبس • مجمع الانهر في كتاب القصب •

(المادة ٨٨٧)

الاتلاف مباشرة هو أتلأف الشيء بالذات وقال لمن ضله فاعل مباشر قال الحوي في بيان قاعدة اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر اه • حدد المباشر ان يحصل التالف بفعله من غير ان يتخلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار (كذا في الواحية من كتاب القصة) وذهب منه ان حدد المتسبب هو الذي حصل التالف بفعله وتخلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار (حوي حاشية الاشياء)

(المباشر ضامن) لما أتلفه (وان لم يعتمد) لان مباشرة عنه اسماً ومعنى وحكماً والثاب معلول فيضمن الفاعل بشير حتى دية المقتول والنائب بمثل ما عصبه ان كان متبياً وبقية ان كان قيباً وكذا الطالم (والمتسبب لا) أي لا يضمن فلا يضمن الدال على السرقة أو القتل أو القطع للتخلل فيها وبين الحصول فعل فاعل مختار والمؤاخذه انما تتوجه على الفاعل المباشر (الا بالعمد) كدود دل سارقاً على الوديعة فانه يضمن لتركه حفظ ما لزم فكان السبب في حكم العلة بالعمد فيضاف أثر العمل اليه كسوق الدابة وقودها فانها تنسب على طبع الانسان السائق ولقائد فيضاف فعلها اليهما بالضرورة (منافع الدقائق في شرح الجامع للحدادي)

(ح ١٠) قوله وكذا فطالم فالزوجة الكبيرة اذا أرضت الزوجة الصغيرة فظهر أي مهر الصغيرة على الكبيرة (منه للمنافع) قوله انما يتوجه على الفاعل المباشر وذلك لانه لما كانت الدلالة للمدلول طريق الوصول اليه وقد تتخلل فيها وبين الحصول فعل فاعل مختار لم يشف اليها فلا يؤخذ الدال بالقتل والضمان بل المؤاخذه انما تتوجه على الفاعل المباشر كذا في شرح المولى العلاءي منه (لمنافع الدقائق)

{ المادة ٨٨٨ }

الاتلاف تسيباً هو السبب لتلف شيء يعنى أحداث أمر في شيء يفضى الى تلف شيء آخر على جرى المادة ويقال لعاقله متسبب كما ان من قطع جبل قديلا معلق يكون سبباً مفضياً لسقوطه على الارض وانكساره ويكون حيث قد أُلِفَّ الجبل مباشرة وكسر القديلا تسيباً وكذلك اذا شق أحد طرفاً فيه سمن وتلف ذلك السمن يكون قد أُلِفَّ الطرف مباشرة والسمن تسيباً

ولو قطع جبل قديلا فسقط القديلا فانكسر أو فتح زق اسنان أو شق فسال ما فيه ضمن في قولهم وكذا لو كان ما فيه جامداً فذاب وسال بعد الشق كان ضامناً (فاضيلخان في كتاب القطة)

{ المادة ٨٨٩ }

التقدم هو التنبه والتوصية بدفع الضرر الملحوظ وإزالته قبل وقوعه وهو ان يعمل حائل الى طريق العامة فطوب ربه بتقضه من مسلم أو ذمي واشهد عليه فلم يتقضه في مدة يمكن تقضه فيها تلف به نفس أو ماله ضمن طائفة أي طائفة رب الحائل النفس وضمن هو أي رب الحائل المال (ملحق الأبحر) (قوله واشهد عليه) بأن يقول ان حائلك هذا خوف أو مائل فالتقضه حتى لا يسقط أو اهدمه فإنه مائل والأشهاد ليس بشرط بل من قبيل الاحتياط عند الإنكار حتى يثبت التقدم (مفهوم مجمع الأنهر ملخصاً في فصل الحائل المسائل في الجنائيات)

الباب الاول

في النصب ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان أحكام النصب

(المادة ٨٩٠)

يلزم رد المال المنصوب عيناً وتسليمه الى صاحبه في مكان النصب
ان كان موجوداً أو ان صادف صاحب المال انتصاب في بلدة أخرى
وكان المال للمنصوب معه فان شاء صاحبه استرده هناك وان طلب رده
الى مكان النصب فصاريق قوله ومؤنة رده على الناصب

(وحكمه) أي النصب (الاتم ان علم انه مال الغير) وان ذلك اقل غصب
واقدم عليه اما ان ظن انه ماله فالضمان ولا اتم عليه اذ الخطأ مرفوع (ووجوب
رد عينه) أي عين المنصوب (في مكان غصب الناصب ايها) لاختلاف القيم باختلاف
الاماكن ان كانت العين قائمة بقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد أي
يجب على اليد الناصبة رد ما أخذت حتى ترد فاذا ردت سقط وجوب الرد والضمان
لوحلت أي العين سواء علم أو لم يعلم وسواء حلك أو أهلك لانه حتى البعد فلا
يتوقف على علمه وقصده (يجمع الانهر في النصب) ويجب رد عين المنصوب
ما لم تنته بغيره فاحشاً (مجتبى) في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الاماكن
(در المختار)

قوله لتفاوت القيم اه فلو غصب دراهم أو دنانير فطالبه المالك في بلدة
أخرى عليه تسليمها وليس للمالك طالب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب
عيناً فلو القيمة في هذا المكان مثلها في مكان النصب أو أكثر فللمالك أخذ
المنصوب لا القيمة ولو القيمة أقل أخذ القيمة على سعر مكان النصب أو انتظر

حتى يأخذ في يده ولو وجد في بلد النصب وانتقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم النصب وإن كان هلك وهو متلي وسعر المكائين واحد يبرأ برد المثل ولو سعر هذا المكان الذي التقيا فيه أقل أخذ المالك القيمة في مكان النصب وقت النصب أو انتظر لو القيمة في هذا المكان أكثر أعطى الناصب مثله في مكان الحصومة حيث غصب ما لم يرض المالك بالتأخير ولو القيمة في المكائين سواء فلا يهلك إن يطلبه بالمثل (منع عن الحامية ملخصاً رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩١)

كما أنه يلزم أن يكون الناصب ضامناً إذا استهلك المال المنصوب كذلك إذا تلف أو ضاع بتعديه أو بدون تعديه يكون ضامناً أيضاً فإن كان من القيمات يلزم الناصب قيمته في زمان النصب ومكانه وإن كان من اللطيات يلزمه إعطاء مثله

وسمى النصب الاتم ويجب على الناصب رد المنصوب لو كان قائماً في مكان غصبه فالتفاوت القيم باختلاف الأمانة واجبة الرد على الناصب (هذه من طرية الهداية) (صرة الفتاوى)

ففي المثل كالكي والوزني والمعددي المقارب يجب منه فإن اقتطع لثقل تجب قيمته يوم الحصومة وعند أبي يوسف يوم النصب وعند محمد يوم الاقطلاع وفي القيس كمعددي المتفاوت والمثل الخلوط بخلاف جنه نحو البر الخلوط بالشعر تجب قيمته يوم النصب اجماعاً (ماتى الابهر في كتاب الغصب)

(المادة ٨٩٢)

إذا سلم الناصب عين المنصوب في مكان النصب يبرأ من الضمان ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك في البرازية غصب دواهم اسان من كيه ثم ردها فيه بلا علمه برى وكذا لو سلمه اليه بجهة اخرى كهيئة وابداع او شراء

وكذا لو اطعمه فأكله (خلافاً للقاضي زيلعي) در المختار في النصب قوله ويرأى
 بردها هي رد العين المنصوبة الى المنصوب منه أي الماقل لها في البرازية غصب
 من صبي ورده إن كان من أهل اللفظ يصح الرد والا لا اه وشمل الرد حكماً
 لما في جامع القصولين وضع المنصوب بين يدي مالكة برئ وإن لم يوجد حقيقة
 القبض وكذا المودع بخلاف ما لو اتلف غصباً او ودية فجاء بالقيمة لا يرأى ما لم
 يوجد حقيقة القبض وفيه أني بقيمة للتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع
 الامر الى القاضي حتى يأمره بالقبول فيرد (وفيه جاء بما غصب فلم يقبله مالكة
 لحمله الغاصب الى يته برئ ولم يضمن) ولو وضع بين يديه فلم يقبله لحمله الى
 يته ضمن وهو الأصح لانه يتم الرد في الثانية بوضعه وإن لم يقبله فإذا حمله بيده
 الى يته غصب ثانياً (اما اذا لم يضع بين يديه لم يتم الرد اه) والمراد بوضعه وضعه
 بحيث يتناول يده كما في البرازية وفيها ما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك
 فقال للمالك خذ فلم يقبله سار امامته في يده (رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩٣)

اذا وضع الناصب عين للمنصوب امام صاحبه بصورة يقدر على اخذه
 يكون قد رد المنصوب وإن لم يوجد قبض في الحقيقة وأما لو تلف
 المنصوب ووضع الناصب قيمته امام صاحبه بتلك الصورة فلا يرأى ما لم
 يوجد قبض في الحقيقة
 (لما مر من رد المختار آنفاً)

(المادة ٨٩٤)

لو سلم الناصب عين للمنصوب الى صاحبه في محل مخوف فله حق
 في عدم قبوله ولا يرأى الناصب من الضمان بهذه الصورة
 غصب من آخر سفينة فلما ركبا وبلغ وسط البحر فلحقه صاحبها ليس له ان

يسترد من الناصب ولكن يؤجرها من ذلك الموضع الى الشط مراعاة للجائين
وكذلك لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المفازة في موضع المملوكة لا يزدها
منه ولكن يؤجرها اياه (كذا في المحيط) (حديث في الباب السادس من النصب)
{ المادة ٨٩٥ }

اذا أعطى الناصب قيمة المال المنصوب الذي تلف الى صاحبه ولم
يقبله راجع الحاكم وأمره بالقبول
وقتل هذه السنة مرت في رد المختار قبل سنة بقوله بخلاف ما قالوا اتلف
غصباً او ودية لجاء بالقيمة لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه اى قيمة
المتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضى حتى يأمره بالقبول
فيبرأ اه (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٨٩٦ }

اذا كان المنصوب منه صيباً ورد الناصب اليه المنصوب فان كان
مميزاً وأهلاً لحفظ المال يصح الرد والا فلا
اذا رد الناصب المنصوب على المنصوب منه فإجاب الكتاب انه يبرأ مطلقاً
وقال الشيخ المروفي بموافقه زاده في كتاب الاقرار المسئلة في الحاصل (على
وجوه) ان كان المأخوذ منه كبيراً بالغاً فالجواب ما قال في الكتاب (وان كان)
صغيراً (ان كان) مأذوناً في التجارة فكذلك (وان كان) مجبوراً (وان كان)
صيباً لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعد ما اخذ منه
وتحول منه (وان رد) عليه قبل ان يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استحصاناً
(وان كان) صيباً يعقل الحفظ والقبض فيه اختلاف للمشائخ (وفي فتاوى) القاضى
انه يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذكر الخلاف
فان كان لا يعقل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضاً ان كان
المنصوب دراهم وقد استهلكها الناصب ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل

يبرأ ان كان مأذوناً (وان كان) مجبوراً عليه لا يبرأ (كذا في المحیط)
(مندية وتاثر خاتبة في عملها المزبور)

{ المادة ٨٩٧ }

اذا كان المنصوب فأكهة فتمت عند التاصب كأن يمت فصاحبه
بالخيار ان شاء استرد المنصوب عيناً وان شاء ضمنه قيمته
وفي الدرر صار النصب ذيباً والرطب تمراً اخذه المالك او تركه وضمنه
(رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩٨)

اذا غير التاصب بعض أوصاف المنصوب بزيادة شيء عليه من ماله
فالمقصود منه غير ان شاء أعطى قيمة الزيادة واسترده المنصوب عيناً
وان شاء ضمنه قيمته مثلاً لو كان المنصوب ثوباً وكان قد صبغه التاصب
فالمقصود منه مخير ان شاء ضمن التاصب قيمة الثوب وان شاء أعطى
قيمة الصبغ واسترد الثوب عيناً

وان صبغ التاصب الثوب الذي غصبه أحر أو أصفر أو لث السويق الذي
غصبه بسمن فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه أي التاصب قيمة ثوبه حال كونه أبيض
أي أخذ قيمة ثوب أبيض لانه متلف من وجه وضمنه مثل سوبقه لكونه مثلياً
وترك ما غصبه التاصب له (أو أخذها) أي ان شاء أخذ الثوب والسويق (وضمن
ما زاد الصبغ والسمن) في الثوب والسويق لان الصبغ ما مقوم كالثوب
وبنصفه وصبغه لا يسقط حرمة ماله ويجب صيلتهما ما أمكن وذا في إيصال معنى
مال أحداهما إليه وإيضا حق الآخر في عين ماله وهو ما قلنا من التأخير الا اذا
أثبت الخيار لرب الثوب لانه صاحب الاصل والتاصب صاحب الوصف كما في الدرر
وعند الشافعي يؤمر التاصب بقام الصبغ بالنسب بقدر الامكان وتبليبه وان

انتقلت قيمة الثوب بذلك فلهذه شأن النقصان (مجمع الأنهر في بيان مسائل
تصل بمسائل قيل النصب)

(المادة ٨٩٩)

إذا غير الناصب المال المنصوب بحيث يتبدل اسمه يكون ضامناً
ويبقى المال للمنصوب له مثلاً لو كان المال المنصوب حنطة وجعلها
الناصب بالطحين دقيقاً يضمن مثل الحنطة ويكون الدقيق له كما أن من
غصب حنطة غيره وزرعها في أرضه يكون ضامناً للحنطة ويكون المحصول له
وملك بلا حل قبل أداء الضمان بطحن وطيخ وزرع واتخاذ سيف (كثر
في النصب قوله في النتيجة في نوع آخر من النصب) وإن غير ما غصبه فزال اسمه
وأعطي منافعه ضمنه وملكه ولا يحل انتفاعه به قبل أداء الضمان كشأن ذبحها
وطبخها أو شواها أو قطعها وبر طحنه أو زرعه ودقيق خبزها وغبن وزيتون
عصره وقطن غزله وغزل سجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية وساحة
ولبنة بنى عليها (ملحق الأبحر)

(ج ١) قوله أعظم منافعه أي أكثر مفاصده احتراز عن دراهم فسبكها
بلا ضرب فاته وإن زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك
عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مقنياً عن أعظم المنافع (مجمع الأنهر)
قوله وإن غير ما غصبه أي وإن غير بالتصرف فيه احتراز عما إذا تقرر غير
فعله بأن صار الضب مثلاً زيباً بنفسه أو الرطب نمرأً فالمالك غير أن شاء يأخذه
وإن شاء يتركه ويضمه (مجمع الأنهر)

(المادة ٩٠٠)

إذا تناقص سعر المنصوب وقيمته بعد النصب فليس لصاحبه أن لا
يقبله ويطالب بقيمته التي في زمان النصب ولكن إذا طرأ على قيمة

المنصوب نقصان بسبب استعمال الناصب يلزم الضمان . مثلاً اذا ضف
 الحيوان الذي غصب ورد الناصب الى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته
 كذلك اذا شق الثوب الذي غصبه وطراً بذلك على قيمته نقصان فان كان
 النقصان يسيراً يعني لم يكن بالتاً ربع قيمة المنصوب فعلى الناصب ضمان
 نقصان قيمته وان كان فاحشاً أعنى ان كان النقصان مساوياً لربع قيمته
 أو أزيد فللمنصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه نقصان القيمة وان شاء
 تركه للناصب وأخذ منه تمام قيمته

ولو ان المالك وجد الناصب في بلدة النصب وقد انتقص سعر العين فانه
 يأخذ العين وليس له ان يطالب بقيمتها يوم النصب (كذا في فتاوى قاضيه خان
 هندية في كتاب النصب) وان زاد في يد الناصب فللمالك ان يسترد مع الزيادة
 وان في سعر أو بدن أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم النصب عند الكل
 وان فاقم رده الى مالكه ان كان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا
 (هندية في المحل المزبور) (فان ذبح شاة غيره) ونحوها مما يؤكل (طرحها
 المالك عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها وكذا) الحكم (لو قطع
 يدها) أو قطع (طرف دابة غير مأكولة) كذا (في الملتقى) قبل ولهذا غير
 ليس بسديد هنا قلت قوله ليس بسديد غير سديد لثبوت الخيار في غير
 المأكولة أيضاً لكن اذا اختارها أخذها لا يضمن شيئاً وعليه التوى كما نقله
 المصنف عن الهادي فليحفظ أو حرق ثوباً حرقاً فاحشاً وهو ما فوت بعض
 الدين أو يضمن قيمته لا كله فلو أكله ضمن كلها وفي حرق يسير نقصه ولم يضمن
 شيئاً من النقص ضمنه النقصان مع أخذ عينه ليس غير لقيام الدين من كل وجه
 ما لم يحدد فيه صفة أو يكون ربوياً كما بسطه الزيلعي (در المختار في النصب)
 لا يضمن الناصب منافع ما غصبه الا ان يتقص باستعماله فيغرم النقصان (نقله

الكنهوي من مجمع الفتاوى

(ح ١) قوله في غير المأكولة أيضاً لكن الخ اشارة الى فسر بين المأكولة وغير المأكولة (لحرره)

(المادة ٩٠١)

الحل الذى هو مساو للنصب فى ازالة التصرف حكمه حكم النصب كما ان السودع اذا أنكر الوديعة يكون فى حكم الناصب وبسبب الانكار اذا قُضت الوديعة فى يده بلا تد يكون ضامناً

وقال الاشتراوشى وصاد الدين فى فصولها والاصح انه أى المقار يضمن بالبيع والتسليم وبالجحود فى الوديعة أى اذا كان المقار وديعة عنده فجحده كان ضامناً بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بأن شهدا على رجل بالمقر ثم رجعا بعد القضاء ضمناً (مجمع الانهر فى كتاب النصب)

حتى لو أودع رجلاً وجحد الوديعة هل يضمن ؟ فيه روايتان أيضاً عنه والاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالجحود أيضاً (رد المختار على در المختار) فى التبيين ومسئلة الوديعة على الخلاف فى الاصح ولئن سلم انها على الاتفاق والضمان فما بطل الحفظ الملتزم بالجحود (رد المختار على در المختار)

(المادة ٩٠٢)

لو خرج ملك أحد من يده بلا قصد . مثلاً لو سقط جبل بما عليه من الروضة على الروضة التى تحته يتبع الاقل فى القيمة الاكثر يسرى صاحب الارض التى قيمتها أكثر يضمن لصاحب الاقل ويملك تلك الارض . مثلاً لو كان قبل الانهدام قيمة الروضة الشوقاية خمسمائة وقيمة الثعالبية الصا يضمن صاحب الثانية لصاحب الاولى قيمتها ويملكها كما اذا

سقط من يد أحد لؤلؤ قيمته خمسون والتقطه دجاجة قيمتها خمسة فصاحب
 اللؤلؤ يعطى الحجة ويأخذ السجاجة . انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ ،
 غضب ساحة قال الكرخی وأبو جعفر لا ينقض اذا بنى على حوال الساحة ولو
 بنى على نفس الساحة بنقض وجواب الكتاب برد ذلك وهو الاصح وحكي
 التمسق ان الكرخی ذكر في بعض كتبه ان قيمة الساحة لو أقل من قيمة البناء
 ليس لصاحب الساحة أخذها وان كانت قيمة الساحة أكثر فله أخذها وعلى
 هذا اذا اتكك الجبل بما عليه من الحديقة على حديقة رجل في أسفل الجبل برد
 بأقل قيمتها صاحب الأكثر على صاحب الأقل ويملكها (وكذا الحكم) في الساحة
 وقال انه مذهب أصحابنا . قال مشايخنا ما ذكره الكرخی قريب من المذهب فانهم
 نصوا في الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة غيره أو بني بعتلين رجل انعقد في جرة آخر أو
 رأس ثور تدلى في جب غيره لا يمكن للفصل الا بكسر أحدهما ينظر الى قيمتها
 أيهما أكثر فيملكه صاحب الأكثر ويضمن القيمة لصاحب الأقل وقد ذكرناه
 عن مشايخ خولوزم وفي الجامع البرذوي يجب في انسلاف المسجد ما يجب باتلاف
 الاموال (زازية) . في الثالث من النصب اقروى في النصب ولا يخفى بقول
 الكرخی صرح أبو السعود والعهدي بأنه لا يعمل بما نقل عن الكرخی فانظر
 الى ما نقل عن القهستاني والا ما في القصولين في الوجوه لا ينقطع بها حق المالك
 سكتة الحديقة غير موجودة في عامة النسخ من نسخة الاصل مقررة على الاصل
 في ستة نمائى عشر ونماثلة (كذا في زبدة مولانا أبو السعود) . هـ هامش اقروى
 في النصب) وقيمتها أي البناء أكثر منها أي من قيمة الساحة يملكها الباقي بالقيمة
 وكذا لو غضب أرضاً فبنى عليها أو غرس أو ابتلعت دجاجة لؤلؤة أو أدخل القر
 رأسه في قدر أو أودع فصيلاً فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار
 أو سقط ديناره في بجرة غيره لم يمكن اخراجه الا بكسرها ونحو ذلك يضمن
 صاحب الاكثر قيمة الأقل والاصل ان ضرر الاشد يزال بالانخف كما في هذه

القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع انسان لؤلؤة فبات لا يبق بطنه لان حرمة
الآدمي أعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الثاني وهو الاصح
• در المختار •

{ المادة ٩٠٣ }

زوائد المنصوب لصاحبه واذا استهلكها الناصب يضمنها • مثلاً اذا
استهلك الناصب لبن الحيوان المنصوب أو فواكه الخاصلين حال كون
المنصوب في يده أو ثمر البستان المنصوب الذي حصل حال كون المنصوب
في يده ضمنها حيث أنها أموال المنصوب منه كذلك لو اقتصب أحد بيت
نخل البهل مع نخله واستردها للمنصوب منه يأخذ أيضاً العمل الذي
حصل بهد الناصب

والزوائد المنصوبة متصلة كانت أو منفصلة كالولد والبن والصوف والمجال
لا تكون منصوبة بل تحدث أمانة ولا تصير مضومة عليه الا بإتلاف أو منع حتى
لو جاء مالك وطلب استرده الروايف فتعها عن التسليم فيضمن بالإجماع ولو باعها
وسلمها الى المشتري ففي المتفصلة بالخيار ان شاء ضمن المالك الناصب وان شاء
ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وان استهلك الزوائد المتصلة في غير الارض
لا يضمن الزيادة عنده خلافاً لها وهو الصحيح (هكذا في محيط السرخسي
هندية في الثاني من النصب)

(ح ١٠) وقوله وزوائد المنصوب مطلقاً متصلة كسمن وحسن أو منفصلة
كدر وثمر أمانة لا تضمن الا بالتعدي أو المنع بعد طلب المالك لانها أمانة ولو
طلب المتصلة لا يضمن لان رفعها غير ممكن فلا يكون مانعاً (در المختار)
يقى مالو طلبها مع الاصل إن قال سلمنى الدابة بعد السمن فتمه يبنى ان
ضمنت كالاصلى رحى أقول ذكر في الجمع ان الريادة المتصلة لا تضمن بالبيع

والتسليم قال شارحه أي عند أبي حنيفة أما المتصفة فمضمونة أخافاً لأنه بالتسليم إلى المشتري صار متدياً له وفي الاختيار وإن طلب المتصفة لا يضمن بالبيع للغير لأن الطالب غير صحيح لعدم إمكان رد الزوائد بدون الأصل له بحيث لم تضمن بالتسليم إلى المشتري لا يضمن بالمتع أيضاً (رد المختار)
قوله وزوائد المتصوب ليس منها الاكساب الحاصلة باستغلال الناصب فانها غير مضمونة وإن استهلكها لانهافوض عن منافع المتصوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذلك بدلها كفالة (رد المختار)

(المادة ٩٠٤)

عسل النحل التي اتخذت في روضة أحد مأوى هـ ولصاحب الروضة وإذا أخذ واستهلكها غيره يضمن

ان اتخذ النحل موضعاً في أرض رجل فحصل منه عسل كثير فهو لصاحب الأرض وفيه العشر وليس لأحد عليه سبيل (تأريخانية وكذا في حيد البرازيه)
وحكم النصب الاثم لمن علم اهتالك الغير ورد العين قائمة وانقرض هالكه (دور في النصب)

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بنصب العقار

(المادة ٩٠٥)

للتصوب ان كان عقاراً يلزم الناصب رده الى صاحبه من دون أن يضره وينقصه وإذا طرأ على قيمة ذلك العقار نقصان بصنع الناصب وفعله يضمن قيمته مثلاً لو هدم أحد عملاً من الدار التي غصبها أو أهدم بسبب سكناه وطرأ على قيمتها نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدار من النار التي أوقدها الناصب يضمن قيمتها مبنية

والمنسوب نوعان غير المتقول كالطاحونة والحائوت فان اتهدم عند الناصب
 بأفة مياوية أو جاء سيل فذهب بالبناء فلا ضمان عليه عندهما ولو تلف بكتناه
 أو قلع أشجاره ضمن اجماعاً وإن حدمه آخر أو قطع أشجاره آخر فالمالك
 بالحجر يضمن أيهما شاء ولو زرع فيها فالخارج له وضمن نقصاتها وفي الجامع الصغير
 يدفع قدر البذر وما أتفق وأخذ المالك الزرع مع الارض (بزائفة في أول
 النصب اقرروي في النصب) والنصب إنما هو فيما يتقبل فلو غصب عقاراً فهلك
 في يده لا يضمن خلافاً لحمد وما نقص منه بفعل ككتناه وزرعه ضمنه وبأخذ
 رأس ماله ويتصدق بالفضل وعند أبي يوسف لا يتصدق به (ملحق بالبحر في
 كتاب النصب) أو قد تارأ في الارض بلا انذ المالك ضمن ما أحرته في مكان
 أو قدت فيه (فصولين في الصناعات تقفه في القبطية في النصب)

(ح ١) قوله وما نقص منه بفعل الخ قيل في تفسير النقصان أنه ينظر بكم
 تستأجر لهذه الارض قبل الاستعمال وبعده وقيل بكم تباع قبل الاستعمال وبكم
 تباع بعده فيضمن بنفاوت بينهما من النقصان وقال المني وغيره وهو الاقرب
 (مجمع التهر) قوله ورأس ماله وهو البذر وما غرمه من النقصان وما أتفق
 على الزرع (مجمع التهر)

(المادة ٩٠٦)

ان كان المنسوب أرضاً وكان الناصب أنشأ عليها بناء أو غرس فيها
 أشجاراً يؤمر الناصب بقتلها وان كان القلع مضراً فالمنسوب منه ان
 يطي قيمته مستحق القلع ويضبط الارض ولكن لو كانت قيمة الاشجار
 أو البناء أزيد من قيمة الارض وكان أنشأ أو غرس يزعم سبب شرعي
 كان حيثئذ لصاحب البناء أو الاشجار ان يطي قيمة الارض ويملكها
 • مثلاً لو أنشأ أحد على العرصة الموروثة له من والده بناء بمصرف

أزيد من قيمة العرصة ثم ظهر لها مستحق فالباقي يعطى قيمة العرصة ويضبطها
 (ولو بنى في أرض غيره أو غرس فيها) شجراً أسراً البالي والذارس بالقلع
 في ظاهر الرواية والرد أي رد الأرض إلى المالك لقوله عليه السلام ليس
 لمرق ظالم حق أي لذي عرق ظالم وصف المرق بصفة صاحبه وهو الظلم مجازاً
 كما يقال صام نهاره وقام إليه هذا إذا كانت الأرض لا تنقص (وإن كانت تنقص
 بالقلع فللمالك إن يضمن له) أي للتأصّب قيمتها أي قيمة البناء والفرس (مأموراً
 بقلعها) لأن فيه دفع الضرر عنها وإنما يضمن قيمتها مقلوعاً لأنه مستحق
 القلع (ثم بين طريق معرفته بقوله) تقوم الأرض بلاشجر أو بناء بمائة مثلاً
 وتقوم مع أحدها بمائة وعشرة حال كونه مستحق القلع فحينئذ ينقص اجرة
 القلع هي درهم فيبقى مائة وتسعة دراهم فيضمن المالك الفضل وهو التسعة قال
 المشايخ هذا إذا كانت قيمة البناء أو الفرس أقل من قيمة الأرض وأما إذا كانت
 قيمة البناء أو الفرس أكثر من قيمة الأرض فلا يقال للتأصّب اقلع البناء أو الفرس
 ورد الأرض بل يضمن قيمة الأرض فيملكها بالضمأن وبه اتفق بعض المتأخرين
 لكن ظاهر الرواية ما ذكر في المتن وبه يفتي البعض في زماننا سداً لباب الظلم
 هذا إذا كانت الأرض ملكاً أما إذا كانت وقفاً فيؤمر بالقلع والرد مطلقاً (بجمع
 الآخر في فصل وإن غير ما غصبه من كتاب التصب)

وذكر بعض المتأخرين أن الأوفى بقواعد الشرع أن يفتى بقول الكرخي أن
 كان التأصّب بنى أو غرس بزمع سبب شرعي كالإلث والآن جواب الكتاب وكذا في
 فصول الصادي أقول هذا هو الأعدل عندني وهو الأوفى لما سبق في كتاب
 العنفة قيل باب الشفعة من المسئلة ورأسها وفي بناء المشتري وغرمه الخ حيث
 فرق ثمة بين أخذه جبراً وبين أخذه على وجه شرعي وحاشية الدرر لمبدل الحليم المولوي

{المادة ٩٠٧}

لو غصب أحد عرصة آخر وزرعها ثم استردها صاحبها يضمنه

تقصان الارض الذي ترتب على زراعته كذلك لو زرع أحد مستقلاً
العرصة التي يتلكها مشتركا مع آخر بلا اذنه فبعد أخذ حصته من

العرصة يضمته نقصان حصته من الارض الذي ترتب على زراعته

غصب أرضاً فزرعها ونبت فملحها ان يأخذ الارض ويأمر الغاصب بالقطع
تفريغاً ملكه فان أبي ان يفعل فليمنع من ان يفعل بنفسه فان لم يحضر المالك
حتى أدرك الزرع فالزراع للغاصب وهذا معروف وللمالك ان يرجع على الغاصب
بنقصان الارض ان استعنت بسبب الزراعة (هندية في الباب العاشر من النصب)
واقعة الخوي زرع أرضاً مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالربع
أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع ؟ أجب انه لا يملك
ذلك ولكن يفرمه نقصان نصيب من الارض ان دخل فيه النقصان (كذا في
فصول الهادي اه) (هندية في الباب العاشر في الزراعة المنصوية) (مسألة لازمة)
(وستفتي) جدي عن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الارض لماذا
زرعت ؟ فقال الزارع ادفع الي ما بذرت وأكون لك أكاراً والزرع بيننا كما هو
الرمح يطلع اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع يكون بينهما أم يكون الكل
لأحدهم ؟ أجب يكون الكل لصاحب الارض وللزراع آخر مثله (كذا في
فصول الهادي) (هندية في الباب العاشر في الزراعة المنصوية) وفيه تفصيل
تيسر الرجوع اليه)

(المادة ٩٠٨)

اذا كرب أحد أرض آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس للغاصب
مطالبة باجرة في مقابلة الكراب

وان كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوماً بأن
كرب الارض وسفر النهر أو ألقى في الارض سرقيناً واختلط بالتراب وصار

بغزلة المستهلك فإن القيم يسترد الأرض بنير شيء (هندية في الباب التاسع في
عصب الوقف من كتاب الوقف)

رجل عصب أرضاً موقوفة وزاد في الأرض من عنده إن لم تكن الزيادة مالا
متموماً بأن كرب الأرض أو حفر النهر أو ألقى فيه السريق واختلط ذلك في
التراب وصار بغزلة المستهلك فإن القيم يسترد الأرض من الناصب بنير شيء
(قاضيان في اجابة الوقف)

(المادة ٩٠٩)

لو شغل أحد عرصة آخر بوضع كناسة أو غيرها فيها يجبر على رفع
ما وضعه وتحلية العرصة

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (مجامع للخدامى من أصول
الفقه) لأن التصرف في مال الغير بغير اذنه ولا ولاية له لا يجوز (منافع الفقائى)
الضرر يزال لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه الحاكم ومالك وغير
بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء ويبقى عليه كثير من أبواب الفقه كما
مر في مادة ٢٠ (مائع الفقائى)

الفصل الثالث

في بيان حكم ناصب الناصب

(المادة ٩١٠)

ناصرب الناصب حكمه حكم الناصب فإذا غصب من الناصب المال
للمنصوب شخص آخر وألقه أو وقف في يده فالمنصوب منه غير أن شاء ضمنه
الناصرب الاول وإن شاء ضمن الناصب الثانى وله ان ضمن مقداراً منه
الاول والمقدار الآخر الثانى . وبتقدير تضمينه الناصب الاول فهو

يرجع على الثاني وأما إذا ضمنه الثاني فليس للثاني أن يرجع على الأول
ولو نصب رجل المنصوب من أنصاف فلهاك أن يضمن الأول والثاني فإن
ضمن المالك أنصاف الأول يرجع الأول على الثاني بما ضمن وإن ضمن الثاني
لا يرجع على الأول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما فليس له تضمين
الآخر فلهذا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ما لم يقبض الضمان منه
كذا في محيط السرخسي (هندية في الباب الثاني عشر في ناصب أنصاف وموضع
الناصب من كتاب النصب)

(المادة ٩١١)

إذا رد ناصب الناصب للمال المنصوب إلى الناصب الأول يبرأ وحده
وإذا رده إلى المنصوب منه يبرأ هو والأول
وإذا ضمن المالك أحدهما أما الناصب أو ناصب الناصب أو مودعه برئ
الآخر من الضمان كذا في الخلاصة. ناصب الناصب إذا استهلك النصب فأدى القيمة
إلى الأول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف رحمه الله لا يبرأ عن الضمان ولو رد
العين المنصوبة على الأول برئ عن الكل (كذا في تناوئ قاضيخان هندية في المحل المزبور)

الباب الثاني

في بيان الائلاف ويحتوي على أربعة فصول

الفصل الأول

في مباشرة الائلاف

(المادة ٩١٢)

إذا أئلف أحد مال غيره الذي في يده أو في يد أمينه قصداً أو من
غير قصد يضمن وأما إذا أئلف أحد المال للمنصوب الذي هو في يد

الناصب فالنصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه الناصب وهو يرجع على
 المتلف وان شاء ضمنه المتلف وبهذه الصورة ليس للمتلف الرجوع على الناصب
 فان تلف في يد الناصب أو أتلف ان كان مثلاً كالكيلى والوزنى الذي ليس
 في تبينه ضرر كثير للمستوع والمعدى المتقارب كالبيض والجوز وما أشبه ذلك
 فعليه منه ولا كان غير متلى كالحبوان والزروع المتفاوتة والمعديات المتفاوتة
 والوزنى الذي في تبينه ضرر كالمصنوع ان تلف أو اتلف فعليه قيمته يوم
 غصبه ولو أتلف غير الناصب في يد الناصب فالخيار للمالك ان شاء ضمن الناصب
 وبرجع على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على أحد وان غصب ثان
 وتلف عنده فالمالك بالخيار على الثاني (جامع الفتاوى في الغصب)

(المادة ٩١٣)

إذا زلق أحد وسقط على مال آخر وأتلفه يضمن

وفي مجموع التوازل عن التجم ماش في الطريق ومعه قارورة دهن استقبله
 آخر فاصطدما فانكسرت القارورة وسال الدهن على ثوب المستقبل وانصد ان
 ماش صاحب الزجاجه فأصاب الدهن الثوب فهو الضامن للثوب وان ماش المستقبل
 ضمن الدهن والزجاجه لان الماشى هو المصادم (قضية في ضمان التسبب نقله في
 بهجة الفتاوى في عين هذه المسئلة بينه)

(المادة ٩١٤)

لو أتلف أحد مال غيره على زعمه انه ماله يضمن

وحكمه اي انصب الاتم لمن علم انه مال الغير وان ذلك الفعل غصب واقدم
 عليه اما ان ظن انه ماله فالضمان لا اتم اذ الخطأ صرفوع (مجمع الانهر في كتاب الغصب)

(المادة ٩١٥)

لو اجر أحد ثياب غيره وشقتها يضمن بتمام قيمتها وأما لو تشبت

بها وانشتت يجر صاحبها يضمن نصف القيمة كذلك لو جلس أحد على
أذيال ثياب ونهض صاحبها غير عالم بجلوس الآخر وانشتت يضمن ذلك
نصف القيمة

توب رجل في يده ثبث به رجل فجذب صاحب الثوب فخرق قال محمد
رحمه الله يضمن الثبث نصف قيمته وإن كان الذي جذب هو الثبث الذي
لبس له الثوب يضمن جميع القيمة ولو عض رجل ذراع اسنان فجذب صاحب اليد
فقطعت اسنان ذلك الرجل وذهب لحم ذراع هذا فدية الاسنان هدر ويضمن
العاض ارض ذراع هذا ولو جلس على توب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام
صاحب الثوب فالتقى من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الثقب وعن
محمد رحمه الله في رواية يضمن نقصان الثقب (والاعتقاد) على ظاهر الرواية
(قاضي خال في فصل فيما يصير المرء به غاصباً وضامناً)

(المادة ٩١٦)

إذا تلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وإن لم يكن له مال
يتنظر إلى حال يساره ولا يضمن وليه

صبيان يرمون لباً فأصاب سهم أحدهم امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه
فالدية في مال الصبي ولا تنقضي إلا الأب وإن لم يكن له مال فظلمة إلى ميسرة
قال أبو الليث وإنما أوجب الدية في مال الصبي لأنه لا يرى للعجم عاقلة (قبة في
جناية الصبيان) (نقطة قضية فيما يوجب الدية وما لا)

(المادة ٩١٧)

لو طرأ أحد على مال غيره نقصاناً من جهة القيمة يضمن نقصان القيمة
ولو نقص المصوب في يد الناصب ضمن النقصان ورده على المصوب منه مع
ضمان النقصان (هندية في الباب الثاني من كتاب النصب) المتألف لا تضمن بالنصب

والإتلاف بل يضمن ما نقص باستعماله فيجزم التقصان (دور في النصب)

(المادة ٩١٨)

إذا هدم أحد عقار غيره كالحاويات والخان فصاحبه بالخيار ان شاء ترك انقاضه للهادم وضمنه قيمة مبنياً وان شاء حط من قيمته مبنياً قيمة الانقاض وضمنه القيمة الباقية وأخذ هو الانقاض ولكن اذا بناء الناصب كالاول يبرأ من الضمان

هدم حائط غيره خير ماله من تضمين قيمة الحائط وتسلم التقص ٤ وبين ان يأخذ التقص ويضمنه قيمة التقصان (وليس ٤ المبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال) وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته والا لا (هدم جدار غيره من التراب وبنائه نحو ما كان يرى عن الفيلان وان من خشب وبنائه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناء بخشب آخر لا يبرأ لانه يتفاوت حتى لو علم ان التالي أجود يبرأ (بزارية في الثالث من النصب اقروى في النصب)

(المادة ٩١٩)

لو هدم أحد داراً بلا اذن صاحبها لاجل وقوع حريق في المحلة واقطع هناك الحريق فان كان المصادم هدمها بأمر أولى الامر لا يلزم الضمان وان كان هدمها بنفسه يلزم الضمان

وفي جامع الفصولين لو وقع الحريق في محلة فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته غير أمر جاره أو بفير أمر القاضي أو السلطان تخليصاً لداره من الحريق وقطع عنه ضمن قيمته في ذلك الوقت أي وقت الحريق لاقبته كاملاً ولم يأثم كضطرراً كل في مفازة طعام غيره و جامع الفتاوى في كتاب النصب و حريق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بفير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم يضل بلذ السلطان و خزنة الفتاوى في فصل من يضمن بالثار من

الضمان ، واقروي ، في كتاب النصب

(المادة ٩٢٠)

لو قطع أحد الاشجار التي في روضة غيره بنير حق فصاحبها غير ان شاء أخذ قيمة الاشجار قائمة وترك الاشجار للمقطوعة للقاطع وان شاء حط من قيمتها قائمة قيمتها مقطوعة وأخذ المبلغ الباقي والاشجار للمقطوعة . مثلاً لو كانت قيمة الروضة حال كون الاشجار قائمة عشرة آلاف وبلا أشجار خمسة آلاف وقيمة الاشجار الثمين فصاحبها بالخيار ان شاء ترك الاشجار للمقطوعة للقاطع وأخذ خمسة آلاف وان شاء أخذ ثلاثة آلاف والاشجار المقطوعة

ومن كسر غصن الشجرة فصاحبها ان شاء ضمن قيمة الغصن وتقضان الشجرة والغصن المكسور لكاسر وان شاء ضمن الشجرة والغصن المكسور لرب الشجرة جامع القتاوي (في كتاب النصب اقروي عن جامع القصولين) واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلة ان شاء ضمن تقضان الشجرة جميعاً والغصن لكاسر وان شاء ضمن تقضان الشجرة الا قدر الغصن والغصن لرب الشجرة وكذا في المبسوط ، قطع أشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أتلف غير المشي وطريق معرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار الثابتة ويقوم مقطوع الاشجار فضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة للملئ القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة وضمنه الباقي قطع شجرة في دار غيره بنير اذنه قرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوع وضمنه الباقي ومعرفة ذلك ان يقوم الدار مع الشجرة قائمة ويقوم بنير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أسك الشجرة وضمنه

قيمة القصان قائمة لانه ألتف عليه القيام وطريق معرفة ذلك انك اذا صرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة قصان القطع وان كان قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلاشئ عليه وهكذا في الكبرى حندية في باب الرابع من النصيب

(المادة ٩٢١)

ليس للمظلوم ان يظلم آخر بما انه ظلم . مثلاً لو ألتف زيد مال عمرو مقابلته بما انه ألتف ماله يكونان ضامنين وكذا لو ألتف زيد مال عمرو الذى هو من قبيلة حنى بما ان بكرآ الذى هو من تلك القبيلة ألتف ماله يضمن كل منهما للمال الذى ألتفه كما انه لو ألتف أحد فآخذ دراهم زائفة من أحد فليس له ان يصرفها الى غيره

(الضرر لا يزال بمشله بل يزال بلا ضرر) فلا يلزم اجبار الشريك على تمجير الدار المشتركة فلو عمر أحدها لا يرجع على الشريك الآخر اذا كان اسمير المشترك من أحدهما بنير اذن القاضى ولو عمر باذنه يرجع بحصته (مفهوم من الاشياء في بيان هذه القاعدة)

الفصل الثانى

في بيان الاتلاف تسياً

(المادة ٩٢٢)

لو ألتف أحد مال الآخر أو نقص قيمته تسياً يعنى لو كان تسياً مفصلاً ألتف مال أو قصان قيمته يكون ضامناً . مثلاً اذا تمسك أحد بثياب آخر وحال عجاذبتها سقط مما عليه شئ وألتف أو تيب يكون المتمسك ضامناً وكذا لو سد أحد ماء أرض لآخر أو ماء روضته ورست

من زرع عامه مفر وساته وثلاث أو أفاض الماء زيادة وضربت المزروعات وتفت
يكون ضامناً وكذا لو فتح أحد باب اصطبل لآخر وفرت حيواناته
وضاعت أو فتح باب قفصه وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامناً

خرقت إحدى المرأتين اذن الأخرى في المشاجرة فسقط منها لقرط فضاع
تضمن (من غصب النية في التسبب الى التلف) تعلق رجل برجل فسقط عن
الداق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق ويضمن أن يكون الخواب على التفصيل ان
سقط بقرط من صاحبه وهو براء وأمكنه أخذه لا يكون ضامناً (من الحانية)
(قلت) في مسألة للقرط يضمن أن تكون على هذا التفصيل لكن ثمة قالوا بدم
الضمان (انتهى صرة التناوى في الغصب) (حسن) منع عن سقى زوعه حتى
فسد زوعه لم يضمن (فا) ختم ما زرع غيره حتى هلك (يضمن) (جامع
التصويل في ضمان الزرع) رجل أراد سقى زوعه فجاء رجل ومنه الماء حتى
فسد زوعه لم يكن عليه ضمان زوعه لانه غاصب المأذون زوعه (تجنيس) ومنه
في الغصب اقروى في الغصب (وأقنى) مولانا أبو السعود المهادي في الزرع
بالضمان وقال رأى حاكم ايله آلورل رواية واردر وأقنى في الكروم بالضمان
أيناً وقال رأى حاكم ايله تضمن شرعيدر وقال أيضاً صوور مامكة قورويان
افاجلر وزرعك قيمتى تضمنين ايدرل (هامش اقروى هكذا فله الكفوي
على قبله على أقدي)

سقى أرضه فتعدى الى آخر ان اجري الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل
يستقر في أرض جاره يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى جاره ان
تقدم عليه بالمد فلم يضمن استحصاً والا فلا فان كانت أرضه في صعدة
وأرض جاره في هجلة ويعلم انه لو سقى يتعدى يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى
يجعل بينه وبين التمدى ويتبع من السقى حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض
جاره في هجلة لا يتبع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير متداد ضمن

والألا (بزائره) في الشرب في التالي في مسائل الماء قلّه الكفوي في الشرب)
ولو فتح باب دار فسرق آخر منها لا يضمن القاتع سواء سرق عقيب القتح أو
بعده وكذا إذا حل رباط دابة فسرقتها انسان أو فتح باب قصص فأخذ الطير
انسان لا ضمان على الذي حل وفتح بالاتفاق المودع إذا فتح باب القنص أو فتح
باب الاصطبل حتى ذهب يضمن لانه انزم حفظاً (فصول اشتروشى في ضمان
النصب) (القروي في كتاب النصب) (قلّه الكفوي)

ولا ضمان على من حل رباط دابة غيره أو فتح اصطبلها أي اصطبل دابة
الشر أو فتح قصص طير غيره فذهبت الدابة والطير عقيب ذلك القتل هذا عند
الشيخين لانه يحلّل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار وهو ذهاب الدابة وطيران
الطيور واختيارهم صحيح وتركهم منهم متصور والاختيار لا ينجم بالعلم العقل
فيضاف التلف الى المباشر دون السبب كما في الاختيار (مجمع الانهر ملخصاً)

(المادة ٩٢٣)

لو جملت دابة أحد من الآخر وفرت فضاعت لا يلزم الضمان
وأما إذا كان أجفلها ففسداً يضمن وكذا إذا جملت الدابة من صوت
البندقية التي رماها الصياد قصداً للصيد فوقعت وقتت أو انكسر أحد
أعضائها لا يلزم الضمان وأما إذا كان الصياد قد رى البندقية بقصد اجفلها
يضمن { راجع مادة ٩٣ }

ولو نفر طير انسان من رجل لا يضمن ولو قصد تنفيره يضمن ولو دق منه
ولم يقصد تنفيره لا يضمن (طارية في السبب من الضمانات) (كذا قلّه التبيينة
في القسب من النصب) المباشر ضامن وان لم يعتمد والتسبب لا يضمن إلا إذا
كان متعمداً (اشباه في كتاب النصب)

(المادة ٩٢٤)

يشترط التعدي في كون السبب موجبا لضمان على ماذكر آنفاً يضمن
 السبب في الضرر مشروط بمعله فعلاً متضمناً الى ذلك الضرر بغير حق
 مثلاً لو حفر أحد في الطريق العام بئراً بلا اذن أولى الامر ووقت فيه
 دابة لا آخر وتلفت يضمن وأما لو وقت الدابة في بئر كان قد حفره
 في ملكه وتلفت لا يضمن

ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً تلتف به اسنان قديته
 على مائتة وان تلفت بئسة فضائها من ماله وفي الجامع الصغير في البوالة يحفر
 الرجل في الطريق فان أمر السلطان بذلك أو أجبره لم يضمن وان كان بئر أسره
 فهو متعمد وكذا الجواب في جميع ما فصل في طريق العامة وان حفر بئراً في
 ملكه لم يضمن (وكذا اذا حفر في قناه داره) وقيل هذا اذا كان القناه مملوكاً
 له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين أو مشتركاً بأن كان في
 سكة غير نافذة يضمن وهذا صحيح (من الهداية صرة القناوى في النصب)

(المادة ٩٢٥)

لو فعل أحد فعلاً يكون سبباً لتلف شيء فخل في ذلك الشيء فعل
 اختياري يعنى ان شخصاً آخر أتلف ذلك الشيء مباشرة يكون ذلك
 القاعل المباشر الذي هو صاحب الفعل الاختياري ضامناً (راجع مادة ٩٠٠)
 اذا التمسع المباشر والمسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على حافر
 البئر تعديلاً بما تلتف بالقائه غيره واذا حفر بئراً تعدياً ثم مات فوقع فيها انسان بعد
 موته كانت على الحافر (من الاشياء صرة القناوى في النصب)

الفصل الثالث

فيما يحدث في الطريق العام

{ المادة ٩٣٦ }

. لكل أحد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني
إليه مقيد بشرط أن لا يضر غيره بالحالات التي يمكن التحرز منها فلو
سقط عن ظهر الحال حمل وأتلف مال أحد يكون الحال ضامناً وكذا
إذا أحرقت ثياب أحسن كان ما دافى الطريق الشرارة التي طارت من دكان
الحداد حين ضربه الحديد يضمن الحداد ثياب ذلك المار

الأصل أن المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لأنه يتصرف في
حقه من وجهه وفي غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالإباحة
بشرط السلامة ليستند التطر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز لا فيما لا يمكن لأن
تقيده بها مطلقاً يؤدي إلى المنع من التصرف وسد باب وهو مفتوح (درر ضرر
في جناح البعوضة)

وفي الحاشية حال سر في الطريق يحمل عليه فوقه الحمل على شيء وأتلفه
ضمنه ولو وضع الرجل في الطريق الحمل فضر به انسان ضمن اليده لأنه ما لم يزل
عن موضعه لا ينقطع أثر فعله (ضمانات التضيعة في ضمان الحمال)

الحداد إذا أخرج الحديد في سائوته من الكبر ووضعها على المدقة فضره
بالمطرقة قطارت شرارة واحترق شيء يضمن وإن ثقلت رجلاً أو ثقت عينا
فألديه على عائلته ولو لم يضرها بالمطرقة لكن الرمح قطارت جرحها فهو هدر
(نزاهة في نوع في لار من الجناية اقروى في المنصب)

أخرج إلى طريق العامة كنيفاً أو جرسناً أو ميزاباً أو دكاناً جاز أن لم
يضر العامة ولكل أحد من أهل الحصومة منه ومطالبته بتقضه يده هذا إذا

بني لنفسه بغير أمر الإمام وأن بنى للمسلمين كسجد ونحوه لا وإن كان يضر
بالامة لا يجوز أحداثه والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا التفصيل وفي
غير التأخذ لا يتصرف بأحداث مطلقاً إلا بالذم فان مات أحد بسقوطها عليه
فدينه على عاقلته (تنوير الابصار فيما يحدث)

(المادة ٩٢٧)

ليس لاحد الجلوس في الطريق العام ووضع شيء فيه وأحداثه بلا
إذن أولى الأمر وإذا فعل بضمن الضرر والخسار الذي تولد من ذلك
التعلل بناء عليه لو وضع أحد على الطريق العام الحجارة والادوات العمارة
وعثر بها حيوان آخر وتلف بضمن كذلك لو صب أحد على الطريق
العام شيئاً يذلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف بضمن

ومن أحدث في طريق العامة شيئاً أو ميزاباً أو جرسناً أو دكاناً وسعه ذلك
ان لم يضرهم وعلى عاقلته دية من مات بسقوطها فيها كمن حفر بئراً أو وضع
حجراً في الطريق قتلف به الإنسان وإن تلف به بهيمة فضائها في ماله وهذا إذا
فعله بلا إذن الإمام فان فعل شيئاً من ذلك بإذنه فلا ضمان (ملتقى الاجرم فيما يحدث
في الطريق) . والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا التفصيل لماسر (في
تنوير الابصار) رجل وضع حطباً في طريق المسلمين أو حجراً أو حديداً
فمرت به دابة من غير سوق أحد فطقت به بضمن واضع الحجر والحطب
(قاضيخان في جناية البهائم) وتفصيل الكلام في هذا المقام انه هل يحل له أحداث
في الطريق أم لا وهل لاحد الخصومة في منعه من الأحداث فيه ورقمه بدمه وهل
يضمن فيما تلف بسبب الأحداث؟ (اما الأحداث) فقال شمس الأئمة ان كان يضر
بأهل الطريق فليس له ذلك (وإن كان لا يضر بأحد لسعة الطريق جاز له
أحداثه فيه) وعلى هذا القعود في الطريق للبيع والشراء يجوز ان لم يضر بأحد

وان اضر لم يجر ولما الخصومة فيه فقال الامام لكل احد مسلماً كان او ذمياً ان يتيمنه من الوضع وان يكلفه الرفع اضر او لم يضر ان كان الوضع بغير اذن الامام لان التدبير في امور العامة مفوض الى راي الامام. وعن ابي يوسف لكل احد ان يتيمنه من الوضع قبل الوضع وليس له ان يكلفه الرفع وعن محمد ليس لاحد ان يتيمنه قبل الوضع ولا بعده اذا لم يكن فيه ضرر بالثاس لانه مأذون له في احداثه شرعاً. واما الثمان بالاتلاف فسيأتي تفصيله مشروحاً (مجمع الانهر)
ويضمن من صب الماء في الطريق العام وما عطب به وكذا اذا رشه بحيث يزلقي فيه او توضع به واستوعب الطريق ووضع الحطب في الطريق كالرش في استيماط الطريق وعدمه (ملحق الابحر) وفي اصحاب الدور طم في السكة فيزلقي منه السنان او دابة قال محمد رحمه الله ان كانت السكة نافذة ضمن وان كانت غير نافذة لم يضمنوا (وجيز سرخسي في الحناية) (كذا في فقهه في بهجة الفتاوى)
(في باب الحناية في الطريق)

وان فعل شيئاً من ذلك المذكور من اصب والرش والوضوء في سكة غير نافذة وهو اي التماس من اهلها اي من اهل السكة او قد فعلها اي في تلك السكة او وضع مناعه فيها لا يضمن لان لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة فانه يجوز لكل واحد من ابركاه ان يضل فيها ما هو من ضرورة السكنى (مجمع الانهر)

(ح ١٠) قوله وما عطب به اه لانه متعدد به بالماضي الضرر بالنسبة . قوله او توضع به اي في الطريق . قوله بحيث يزلقي فيه اي من متى عليه . قوله واستوعب اي الماء . قوله ووضع الحطب في الطريق يعني اذا استوعب الحطب الطريق يضمن وان لم يستوعب لا يضمن (مجمع الانهر)

(المادة ٩٢٨)

لو سقط حائط أحد وأورث غيره ضرراً لا يلزم الضمان ولكن لو

كان الحائظ مائلاً للانهدام أولاً وكان قد نبه عليه أحد وتقدم بقوله اهدم
حائظك فكان قد مضى وقت يمكن هدم الحائظ فيه يلزم الضمان ولكن
يشترط أن يكون اللبنة من أصحاب حق التقدم والتبني أي اذا كان
الحائظ ملتط على دار الجيران يلزم ان يكون الذي تقدم من سكان تلك
الدار ولا يفيد تقدم أحد من الخارج وتبنيه واذا كان قد انهدم على
الطريق الخاص يلزم أن يكون الذي تقدم ممن له حق المرور في ذلك
الطريق وإن كان الانهدام على الطريق العام فكل أحد حق التقدم
وإن كان بناؤه غير مائل ثم مال بمرور الرمان ثم سقط على اسنان أو سقط
على مال لآفته هل يصمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم إليه بالتقص؟ فانه
لا يضمن على صاحب الحائط في قول عليهما الثلاثة أما اذا سقط بعد ما تقدم إليه
بالتقص ولم يكن من القرض بعد ذلك ولم يقض القيلاس أن لا يشتمس وفي
الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة ثم ما تلزم به من القوس تتحملها العاقبة
وما أغلب به من الأموال مصابه عليه (كذا في التبيين) (هذه في باب
الحادي عشر من المائيات) ان مال حائط الى طريق العامة فعولب ربه بتقصه
من مسلم أو ذمي واشهد عليه فلم يتقصه في مدة يمكن تقهه فيها قتاف به نفس
أو مال يضمن عاقبة التقص أي عاقبة رب الحائط وهو أي رب الحائط المائل
(مجمع الأنهر في فصل في حائط مائل)

ويشترط لمصلحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ
حتى لو تقدم الى من سكن الدار بإجاره أو امرأة فلم يتقص الحائط حتى سقط
على انسان لا ضمان على أحد (كذا في الذخيرة) ويشترط أن يكون التقدم
والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفى بطلب واحد من
العامة (لاخيرة) وفي السكة الخاصة الحق لا لصاحب السكة فيكتفى بالطلب واحد مهم

وفي الفار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة (حنابلة في الباب الحادي عشر من الجناية) وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط إن حائطك خوف أو يقول مائل فاقضه حتى لا يسقط ولا يثقل شيئاً (كذا في المحيط) ولو قيل له إن حائطك مائل ينبغي لك أن تهدم كان ذلك مشورة ولا يكون طلباً (كذا في فتاوى قاضخان) والشرط الطلب لا الإشهاد حتى لو طلب بالبريق من غير إشهاد ولم يفرغ مع التحكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الإشهاد إمكان إثبات الطلب عند الجحود (كذا في الكافي) (حنابلة في الباب الحادي عشر من جناية الحائط)

الفصل الرابع

في جنابة الحيوان

{ المسألة ٩٢٩ }

الضرر الذي أحدثه الحيوان بنفسه لا يضمنه صاحبه ، راجع مادة ٩٤ ، ولكن لو استهلك حيوان مال أحد ورآه صاحبه ولم يمنعه يضمن ويضمن صاحب الثور التطوح والكلب العقور ما أكله إذا تقدم أحد من أهل محله أو قرنته بقوله حافظ على حيوانك ولم يحافظ عليه ولا دابة منقطة أصابت نفساً أو مالا ليلاً أو نهاراً لقوله عليه السلام جرح البجاء جبار أي هدر وهي المنقطة ولأن الفعل لم يصف إليه إذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة إليه من الإرسال والسوق ونحوها (درر في باب جنابة البيمة والجناية عليها) (وفي الفتية رأى حماره يأكل زرع غيره فلم يمنعه حتى أكله فقه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لم يضمن) من ضياعات الغنم البسداوي في جنابة البيمة (اقروى في النصب) وقال أكثر مشايخنا يضمن وعليه الفتوى كذا في غصب موجبات الأحكام (اقروى في جنابة الدواب) له كلب غور

كلما مر عليه مار عنه لاهل القرية ان يتلوه فان عض الساماً فقتله فان قبل
 التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبله
 الاشهاد وبعده (في الحية في مستلة فطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال)
 في أوائل الفصل الرابع من جنابة البرزاية في جنابة الدواب (اقروى) رجل
 له كلب غور كلما مر عليه مار بعنه فعض الساماً هل يجب عليه الضمان ان تقدموا
 الى صاحب الكلب قبل العض يضمن وان لم يتقدموا فيه قبل العض لا يضمن
 بعزلة الحائط المائل . قال قاضيه خان في كتاب الحصر والاياحة من فتاواه في هذه
 المسئلة فبين ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اسلاء وفي شرح الطحاوي
 ولو اضرى كلباً حتى عقر رجلاً لا ضمان على الممرى ضد أبي حنيفة رحمه الله
 في جنابات الدواب في ضمانات البادية نقله الكفوي في جنابة البيعة والجنابة عليها

(المادة ٩٣٠)

لا يضمن صاحب الدابة التي اضررت يديها أو ذيلها أو رجلها حال
 كونها في ملكه راكباً كان أو لم يكن

(يجب) ان يعلم بأن جنابة الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما ان تكون في
 ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فان كانت في ملك
 صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقعة كانت الدابة أو
 سائرة وطئت يدها أو برجلها أو فطعت يدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو
 كدمت وان كان صاحبها معها ان كان قائداً لها أو سائقاً لها فكذلك لا يضمن صاحبها
 في الوجوه كلها وان كان صاحب الدابة راكباً على الدابة والدابة تسير ان وطئت
 يدها أو برجلها يضمن وعلى عائلته اللدية وتلزمه الكفارة ويحرم عن الميراث
 وان كدمت أو فطعت برجلها أو يدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان (حنيفة في
 الباب الثاني عشر في جنابة الهائم الخ)

(راج ١٠) قوله وان كدمت الكدم هو العض بمقدم الاسنان قوله او فطعت

برجلها أي ضربت بحذ حافرها (مجمع الأنهر)

(المادة ٩٣١)

إذا أدخل أحد دابة في ملك غيره بأذنه لا يضمن جنائنها في الصور التي ذكرت في المادة أعلاه حيث أنها تصد كالنكاشة في ملكه وإن كان إدخالها بدون إذن صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وخسارها على كل حال يصح حال كونه راكباً أو سائقاً أو قائداً أو موجوداً عندها أو غير موجود وأما لو أنفلتت بنفسها ودخلت في ملك الغير وأضررت فلا يضمن وإن كانت في ملك غير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إدخال صاحبها بأن كانت مفتتحة فلا ضمان على صاحبها وإن دخلت بإدخال صاحبها فصاحب الدابة ضام في الوجوه كلها سواء واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها (كذا في التخييرة) وإن كان بإذن مالكه فهو كالمالك في ملكه (كذا في التبيين) (حسنية في الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والحماية عليه)

(المادة ٩٣٢)

لكل أحد حق المرور في الطريق العام مع حيوانه بناء عليه لا يضمن المار راكباً على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار اللذين لا يمكن التحرز عنهما مثلاً لو انتشر من رجل الدابة غبار أو طين ولوث ثياب الآخر أو رفضت برجلها للوغرة أو ألطمت بذيلها وأضررت لا يلزم الضمان ولكن يضمن الراكب الضرر والخسار الذي وقع من مصادمتها أو لطمه يدها أو رأسها لا مكان التحرز من ذلك

(يضمن الراكب) أي في طريق العامة وأما قيد به لانه لو كان في ملكه لا يضمن شيئاً لانه غير متدد بخلاف ما اذا كان في طريق العامة فيضمن للمتعدي (ما وصلت دابته أو أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كلمت أو خبطت برجلها أو صدمت) والأصل في هذا ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة بمنزلة المشي لان الحق في الطريق مشترك بين الناس فهو يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه (فالحماية) مقيدة بشرط السلامة وأما (تعيد) بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن التحرز عنه لانه لو شرطنا عليه السلامة عما لا يمكن التحرز عنه يتعدى عليه استيفاء حقه لانه يمتنع عن المشي والسير عافة ان يتولى بما لا يمكن ان يحترز عنه والتحرز عن الوطني والحماية باليد أو الرجل والركم وهو البعض يتقدم الاسنان أو الحظ وهو الحرب باليد (أو الصدم) وهو الضرب بنفس العامة وما اشبه ذلك في وسع الراكب اذا امن للخطر في ذلك وأما ما لا يمكن التحرز عنه فهو ما ذكره بقوله (لا ما نطقت برجلها أو ذنبها) قال في المنرب يقل نطقت الدابة بالقاء والحام للمعدة أي ضربت بحذافرها هذا اذا كانت سائرة (الا اذا اوقفها) أي الراكب العامة في الطريق فانه يضمن بالثفحة سواء كانت بالرجل أو بالذنب لانه يمكن التحرز عن الايقاف وإن لم يكن التحرز عن التفعف فصار متدياً في الايقاف وشغل الطريق (ولا ما عطب برونها أو بولها سائرة أو واقفة يعني اذا يالت أو راثت في الطريق وهي تسيير فعطب به السان (لا ضيان) عليه لانه لا يمكن التحرز وكذا اذا اوقفها لذلك فلا ضيان لان من الدواب ما لا يفعل ذلك حتى يجب فهو ايضاً مما يمكن التحرز عنه (فلهذا) لا يضمن بذلك سواء كانت سائرة أو واقفة (لاجله) أي لاجل الروث أو البول (وإن اوقفها لا لاجله) أي لا لاجل الروث أو البول ضمن (ما عطب به) أي بالروث أو ببول لانه يكون متدياً في الايقاف لانه ليس من ضرورات السير فان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو آثار غباراً أو حجرأ صغيراً فقطاً أي كل واحد مما

ذكر عبثاً فذهب ضوئها (او افسد نوباً لا يضمن) لانه لا يمكن التحرز عنه
 فان سير الدابة لا يمرى عنه وان كان حجراً كبيراً ضمن لانه مما يستطاع
 الامتناع عنه فسير الدواب يترك عنه وانما يكون طرقت منه في السير ، مجمع
 الانهر في جناية البيمة والجناية عليها

{ المادة ٩٣٣ }

القائد والسائق في الطريق العام كالراكب يضمن لا يضمنان الا ما
 يضمنه الراكب من الضرر

(ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح) لان الدابة في
 ايديهم وهو يسيرونها ويصرفونها كيف ما شاؤوا وهو يختار المشايخ (وقيل)
 قائده القدوري (يضمن) السائق (التفحة ايضاً) ولا يضمنها الراكب والقائد
 قال البرجندي وذكر القدوري في مختصره ان السائق ضامن لما اصابته يدها
 او رجلها والقائد ضامن لما اصابته يدها دون رجلها ايضاً لان التفحة لان السائق
 يرى التفحة فيمكنه التحرز عنها والقائد لا يراها ولا يخفى ان هذا الفرق غير
 مؤثر في تمكن الاحتراز (ولا كفارة عليهما) اي على السائق والقائد (ولا
 حرمان اذ لا وصية) لانها يختصان بالمباشرة وليسا من احكام التسبب ولا
 يخفى انه لو اتى بالواو دون او لكان انصب ولمسه اى بأو بناء على عدم جواز
 الوصية لقوارث بخلاف الراكب فيما اوطأته الدابة يدها او رجلها فان عليه
 الكفارة وحرمان الارث والوصية وذلك لتحقق المباشرة منه فان التمسك بنفسه
 وتقل الدابة تبع له فان سير الدابة مضاف اليه وهي آله وهما سيان لا يتصل
 منها الى المحل شيء (مجمع الانهر في باب جناية البيمة)

{ المادة ٩٣٤ }

ليس لاحد حق توقيف دابته أو ربطها في الطريق العام بناء عليه لو
 وقف او ربط أحد دابته في الطريق العام يضمن جانيها على كل حال سواء

دفعست يسدها او رجليها او جنت بسائر الوجوه واما الحال التي اعدت لتوقيف الدواب كسوق الدواب ومحل وقوف دواب الكراه فستثناة وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أو أوقفها صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها (هــديـة في الباب الثاني عشر في جنابة البهائم) رجل أوقف دابة في سوق الدواب فألتفت الدابة شيئاً لا يضمن صاحبها لان إيقاف الدابة في سوق الدواب يكون بأذن (قاضيخان في فصل فيما يضمن بالثر وما لا يضمن من كتاب النصب) بض منبأيننا قالوا هذا اذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قبلاً واستحبنا (هــديـة في الجنابة)

(المادة ٩٣٥)

من سبب دابته في الطريق العام يضمن الضرر الذي أحدثته (ذكر في المبسوط) وشرح الطحاوي انه لو أرسل في الطريق بهيمة فأصاب في قورها شيئاً في ذلك الوجه ضمن ولو سبق أو قد أو يزرع لان سيرها في منها مضاف الى مرسلها فصار كما اذا كان معها ولو انقطعت يمينه أو يسره فأصاب فان لم يكن لها ممر غيره فكذلك لانها في قورها يمد فيضمن (وان كان لها طريق آخر لم يضمن) كما اذا أوقفت لحطة ثم سارت لانها في فعلها مخافة تنقطع لو قورها وانقطعها في الارسال (كذا في ضمانات القضيـة في جنابة الدواب) (وفي الخلاصة وفي المتن ارسلها في الطريق مستقبلاً في وجهه لحائط في يمنا وبسارها طريق فأخذت يمينه أو يسره فألتفت شيئاً ضمن المرسل ما ألتفه عطفتها تلك لانها في قورها يمد وكذا لو ساقها ثم كمن عن سوقها وجرها فانقطعت لذلك (من جنابة الدرر من ضمانات القضيـة) هامش اقروى في التاسع في جنابات الدواب من كتاب الجنابة)

رجل أرسل حمارة فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بأن كان خلقه كان ضامناً وان لم يكن خائفه الا ان الحمار ذهب من فوره ولم يمسك بمنأ وشيلاً وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامناً وان ذهب بمنأ وشيلاً ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحداً لا يكون ضامناً ولن كان الطريق واحداً كان ضامناً وان أرسله فوق ساحة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن (كذا في فتاوى قاضى خان) وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد الفضل البخاري فيمن أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخلت في زرع غيره فأكلت ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن (وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن) فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان فلا ضمان (حنابلة في الباب الثاني عشر من جنابة البيعة وتفصيل ارسال الكلب فيه)

(السادة ٩٣٦)

لو داست دابة مركوبة لاحد على شئ يدها او رجلها في ملكه او في ملك الغير واتقته يد الراكب قد اثلث ذلك الشئ مباشرة فيضمن على كل حال

يضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كسعت فيها أو خبطت يدها أو صدمت فلو حدثت المذكورات في السير في ملكه لم يضمن ربه الا في الوطئ وهو راكبها لانه مباشر لقتله بقتله فيحرم الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو كملكه فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها (قهستاني) وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقاً لتعديده (رد المحتار في جنابة البيعة)

(ح ١٠) قوله لانه مباشر لقتله فان التلص بقتله وبقته والدابة تسب له فان سب الدابة اليه مضاف وهي آله وهما سيان لانه لا يتصل منها الى المحل شئ (مجمع الاثر) قوله فيحرم الميراث وعلى ما قلته الدابة ويلزمه الكفاية (حنابلة)

(المادة ٩٣٧)

لو كانت الدابة جوحاً ولم يقدر الراكب على ضبطها واضرت

لا يلزم الضمان

(كما لو جحت الدابة به) أي بالراكب ولو سكران ولم يقدر الراكب على ردها فإنه لا يضمن كالثقله لأنه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها إليه حتى لو أتت النساء فدمه هدر عمادية (در المختار في جنابة البومة) وفي التصويل عن أبي الفضل الكرمانى سكران جميع به فرسه فاصطدم النساء فأت قال وكان لا يعلق على منعه فليس بمسيره فلا يضمن إذ لا يضاف إليه سيره وكذا غير السكران لو طأ جزءاً من منعه (في القصل الخامس من الباب الثاني عشر من ضيافات الغافر) (انقروى في جنابة الدواب من كتاب الجنابة)

(المادة ٩٣٨)

لو اتقت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي أتت بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا أدنه لا يلزم الضمان وإذا اتقت تلك الدابة دابة صاحب الملك يضمن صاحبها

(المادة ٩٣٩)

إذا ربط شخصان دابتيهما في محل لهما حق الربط فيه فأتقت إحدى الدابتين الأخرى فلا يلزم الضمان مثلاً لو اتقت دابة أحد الشريكين في دار دابة الآخر عند ما ربطا هما في تلك الدار لا يلزم الضمان ربط حماره في موضع نجاء آخر وربط حماره في ذلك الموضع ففقد أحد الدواب الآخر فإن كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق الدابة

ولا ملك أحد فلا ضمان والا فان كان التأخر هو العاشر ضمن صاحبه وان كان
العاشر هو الاول فلا ضمان (من غصب التارخانية)

(رحل) ربط حصاراً على سارية فجاء آخر بحمار وربط حماره على تلك
السارية فعرض أحد الحمارين الآخر فهلك فان ربط في موضع لها ولاية الربط لا يضمن
وان لم يكن لها ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً
لاحد لا يضمن واذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن (في الفصل الرابع
في الجنابة في غير بني آدم تارخانية)

ربط حماره في سارية فربط آخر حماره مع حماره الاول ان في موضع لها
ولاية الربط لا يضمن والا ضمن الخ (من البزاية ملخصاً والله أعلم) (رد
المختار على در المختار)

{ المائدة ٩٤٠ }

لو ربط اثنان دابتهما في محل ليس لهما فيه حق ربطا حيوان
واقطعت دابة الرباط اولاً دابة الرباط مؤخرأ لا يلزم الضمان واذا كان
الامر بالمكس يلزم الضمان

مر مأخذه آتياً بقوله والا فان كان التأخر هو العاشر ضمن صاحبه (من
غصب التارخانية)

في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

وكيل الدرس	عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية
السيد خليل	عمر خلوصي أحمد جودت
عن أعضاء ديوان احكام عدلية	قاضى دار الخلافة العلمية
أحمد حلمي	سيف الدين الأمين القنوي
عن أعضاء جمعية	مدير معارفه قواب
عبد اللطيف شكرى	السيد يونس وهبي أحمد خلد

{ تم الجزء الاول وبه الجزء الثاني اوله الكتاب التاسع {
 { في الحجر والاكرام والشفعة ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب }



فهرست کتاب مرآة المجلة

صفحة

٠٠٥ مقدمة الكتاب . المقالة الاولى

٠٠٧ المقالة الثانية

٠٠٠ شرح الكتاب الاول . في البيوع

٠٠٠ المقدمة . في الاسعلاجات الفقهية المتعلقة بالبيع

{ الباب الاول }

في بيان امسائل اتعانة عقد البيع

٠٦٤ الفصل الاول . فيما يتعلق بركي السع

٠٧١ الفصل الثاني . في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب

٠٧٤ الفصل الثالث . في حق ماس ابيع

٠٧٧ الفصل الرابع . حق البيع . شرط

٠٧٩ الفصل الخامس . في اقامة بيع

{ الباب الثاني }

في المسائل المتعلقة ببيع

٠٨٢ الفصل الاول . في حق شروط بيع وتوصاته

٠٨٦ الفصل الثاني . فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

٠٩١ الفصل الثالث . في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع

١٠٣ الفصل الرابع . في بيان ما يدخل في بيع بذكر صحيح وما لا يدخل

الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالنحن

الفصل الاول . في بيان المسائل المترتبة على اوصاف النحن واحواله

١٠٩

الفصل الثاني . في بيان المسائل المتعلقة بالنسبة والتأجيل

١١٢

{ الباب الرابع }

في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في النحن

الفصل الاول . في بيان حق تصرف البائع في النحن والمشتري بالمبيع بعد

١١٦

العقد وقبل القبض

الفصل الثاني . في بيان الزيد والتزيل في النحن والبيع بعد العقد

١١٧

{ الباب الخامس }

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم

الفصل الاول . في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةها

١٢٣

الفصل الثاني . في انواع المتاعفة بحسب البيع

١٢٩

الفصل الثالث . في حق مدّن التسليم

١٣١

الفصل الرابع . في مؤنة التسليم وتوابعه

١٣٢

الفصل الخامس . في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

١٣٥

الفصل السادس . فيما يتعلق بسوم الثمرات وسوم النظم

١٣٧

{ الباب السادس }

في بيان الخيارات

الفصل الاول . في بيان خيار الشرط

١٣٩

الفصل الثاني . في بيان خيار الوصف

١٤٤

الفصل الثالث . في حق خيار النكاح

١٤٦

- ٣٣٧ الفصل الثاني . في البراءة من الكفالة بالنفس
٣٤٠ الفصل الثالث . في البراءة من الكفالة بالمال .

جزء الكتاب الرابع

في الحوالة

- ٣٤٥ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالكفالة

{ الباب الاول }

في بيان عقد الحوالة

- ٣٤٧ الفصل الاول . في بيان ركن الحوالة

- ٣٥٠ الفصل الثاني . في بيان شروط الحوالة

- ٣٥٤ { الباب الثاني }

في بيان أحكام الحوالة

جزء الكتاب الخامس

في الرهن

- ٣٦٥ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن

{ الباب الاول }

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن

- ٣٦٧ الفصل الاول . في المسائل المتعلقة بركن الرهن

- ٣٦٨ الفصل الثاني . في بيان شروط انعقاد الرهن

- ٣٧٠ الفصل الثالث . في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديد الرهن وزيادته بعد

عقد الرهن

الفصل الثاني . في تصرف المأجرين في المأجور بعد العقد

مصحفة

٢٨٤

الفصل الثالث . في بيان مسائل تتعلق برد المأجور واعادته

٢٨٧

{ الباب الثامن }

في بيان الضمانات

الفصل الاول . في ضمان المتعة

٢٨٩

الفصل الثاني . في ضمان المستأجر

٢٩٣

الفصل الثالث . في ضمان الآجر

٢٩٨

{ الكتاب الثالث }

في الكفالة

المقدمة . في اصطلاحات مفقودة تتعلق بالكفالة

٣٠٣

{ الباب الاول }

في عقد الكفالة

الفصل الاول . في ركن الكفالة

٣٠٦

الفصل الثاني . في بيان شرائط الكفالة

٣١٢

{ الباب الثاني }

في بيان احكام الكفالة

الفصل الاول . في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمصافة

٣١٨

الفصل الثاني . في بيان حكم الكفالة بالنفس

٣٢٤

الفصل الثالث . في بيان احكام الكفالة بالمال

٣٢٥

{ الباب الثالث }

في البراءة من الكفالة

الفصل الاول . في بيان بعض الضوابط العمومية

٣٣٦

{ الباب الثالث }

في بيان المسائل التي تتعلق بالإجارة

الفصل الأول . في بدل الإجارة

الفصل الثاني . في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الإجارة وكيفية

استحقاق الآخر الإجارة

الفصل الثالث . فيها يصح للأجير أن يحبس المستأجر فيه لاستيفاء

الإجارة وما لا يصح

{ الباب الرابع }

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الإجارة وما يحد

{ الباب الخامس }

في الخيارات

الفصل الأول . في بيان خيار الشرط

الفصل الثاني . في خيار الرقبة

الفصل الثالث . في خيار اعيب

{ الباب السادس }

في بيان أنواع المأجور وأحكامه

الفصل الأول . في بيان مسائل تتعلق بإجارة العبد

الفصل الثاني . في ائدة المأجور

{ الباب السابع }

في وظيفة الآخر وما يستحقه من أجر وملاجهتها بعد لفقد

الفصل الأول . في تسليم المأجور

الفصل الرابع . في بيان خيار التمين	١٤٧
الفصل الخامس . في حق خيار الرؤية	١٥٠
الفصل السادس . في بيان خيار العيب	١٥٨
الفصل السابع . في القين والتفرير	١٧١
{ الباب السابع }	
في بيان انواع البيع واحكامه	
الفصل الاول . في بيان انواع البيع	١٧٤
الفصل الثاني . في بيان احكام انواع البيع	١٧٨
الفصل الثالث . في حق السلم	١٨٣
الفصل الرابع . في بيان الاستمتاع	١٨٧
الفصل الخامس . في بيان احكام بيع المرئى	١٩٠
الفصل السادس . في حق بيع الوفاء	١٩٢
{ الكتاب الثالث . في الاجارات }	
المقدمة . في الامتلاحات الفقيرة المدعومة بالاجارة	١٩٧
{ الباب الاول }	
في بيان الضوابط المسمومة	٢٠١
{ الباب الثاني }	
في بيان مسائل المتعلقة بالاجارة	
الفصل الاول . في بيان مسائل ركن الاجارة	٢٠٩
الفصل الثاني . في شروط انعقاد الاجارة واغادها	٢١٥
الفصل الثالث . في شروط صحة الاجارة	٢١٧
الفصل الرابع . في فساد الاجارة وابطالها	٢٢٠

SISS
SIA